

بو تومور

علم الاجتماع والنقد الاجتماعي

ترجمة وتعليق:

دكتور محمد الجوهري

دكتور السيد الحسيني

دكتور علي ليلي

دكتور أحمد زايد



دار المعارف

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
للكتاب الرابع والأربعون

بوتومور علم الاجتماع والنقد الاجتماعي

ترجمة وتعليق

دكتور السيد الحسين

استاذ علم الاجتماع المساعد
جامعة عين شمس

دكتور محمد الجوهري

استاذ علم الاجتماع
جامعة القاهرة

دكتور أحمد زايد

مدرس علم الاجتماع - جامعة القاهرة

دكتور على ليل

مدرس علم الاجتماع - جامعة عين شمس

الطبعة الاولى

١٩٨١



دار المعارف

ترجمة عن الانجليزية لكتاب :

T. B. Bottomore, *Sociology as
Social Criticism*, Pantheon Books,
Random House, New York, 1974.

المحتويات

الصفحة

٥	مقدمة الترجمة العربية
٧	مقدمة المؤلف

الباب الأول

النظريات الاجتماعية

الفصل الأول :

١٧	الإنسان المحافظ
----	-----------------

الفصل الثاني :

خارج هذا العالم : النظرية الموسيولوجية لتالكوت

٢٩	بارسونز
----	---------

الفصل الثالث :

٤٩	الأزمة في علم الاجتماع
----	------------------------

الفصل الرابع :

٦٣	التنمية بين الرأسمالية والاشتراكية
----	------------------------------------

الفصل الخامس :

٨٥	كارل ماركس : عالم اجتماع أم ماركسي ؟
----	--------------------------------------

الباب الثاني

الطبقات وجماعات الصفوة

الفصل السادس :

١٠٩	في البحث عن البروليتاريا
-----	--------------------------

الفصل السابع :

١٢٣	البناء الطبقي والوعي الاجتماعي
-----	--------------------------------

الصفحة

الفصل الثامن :

١٤٥ الطبقة والسياسة في أوروبا الغربية

الفصل التاسع :

١٧١ الصفوة الادارية

الفصل العاشر :

١٨٧ الاتساق والانقسام في جماعات الصفوة في الهند

الباب الثالث

الحركات الاجتماعية والعمل السياسى

الفصل الحادى عشر :

٢١٢ الصراع والتغير الاجتماعى

الفصل الثانى عشر :

٢٢٩ الاطار السياسى للتكنولوجيا

الفصل الثالث عشر :

٢٥٥ تاملات في الحركة الطلابية

الفصل الرابع عشر :

٢٦٧ مستقبل الراديكالية

مقدمة الترجمة العربية

هذا هو الكتاب الرابع لعالم الاجتماع الانجليزى الأشهر توماس بيرتون بوتومور الذى تقدم له ترجمة عربية فى سلسلة علم الاجتماع المعاصر . فقد سبقته فى هذه السلسلة كتب : الطبقات فى المجتمع الحديث ، والصفوة والمجتمع ، وتمهيد فى علم الاجتماع . وقد لاحظ القارئ لتلك الكتب الثلاثة السابقة ، كما سيلاحظ من قراءة هذا الكتاب الرابع ، السمة السائدة لكتابات بوتومور ، وهى اتخاذه موقفا تقدميا للفكر الاجتماعى ، والكتابة بأسلوب نقدى فاحص للتراث ، لا يمجّد تمجيدا أعمى النظريات والأفكار الغربية التى اعتدنا مطالعتها فى سائر الكتب السوسيولوجية التى قرأناها فى لغتها الأصلية أو فى ترجماتها العربية ، والتى تتخذ فى الأساس موقفا محافظا أو تقليديا من التراث الغربى .

من أجل ذلك الطابع العام لكتابات بوتومور ترجمنا له هذا العدد الكبير من المؤلفات ، ولكن هذا الكتاب يستحق فى رأينا أن نوليه قدرا أكبر من العناية والاهتمام ، خاصة فى هذه المرحلة الحاسمة فى مراحل تطور الفكر الاجتماعى والتنظير فى علم الاجتماع فى بلدنا . فهو دراسة واعية عميقة وشاملة للاهتمامات الرئيسية فى علم الاجتماع الراديكالى ، وأعنى بعلم الاجتماع الراديكالى تلك النظريات والآراء السوسيولوجية التى تجتهد فى أن ترى فى العالم الاجتماعى القائم حولنا جوانب التوتر والصراع بين مكونات البناء الاجتماعى . وهى توترات وصراعات من شأنها أن تهدد الحرية الانسانية وتموقها وتقلل من فاعليتها من أجل خير الانسان .

ولا يقتصر علم الاجتماع الراديكالى على رؤية جوانب التوتر والصراع فى حياتنا الاجتماعية ، ولكنه يتجاوز ذلك الى الاهتمام بدراسة المنطلقات الفكرية والأسس النظرية للحركات الاجتماعية التى

تتصدى لتغيير هذا الواقع الظالم للإنسان ، من أجل خلق مجتمع أفضل
أكثر عدلا وأكثر حرية .

ويضم هذا الكتاب مقدمة وأربعة عشر فصلا تولى ترجمة الفصول
الأربعة الأولى منها مع المقدمة الدكتور على ليلة ، وترجم الدكتور محمد
الجوهري الفصل الخامس ، بينما اضطلع الدكتور احمد زايد بترجمة
الفصول من السادس حتى العاشر ، وقام الدكتور السيد الحمينى
بترجمة الفصل من الحادى عشر حتى الرابع عشر .

وانا لأرجو أن تستمر سلسلة علم الاجتماع المعاصر فى فتح
نوافذ جديدة دائما على الفكر المتطور فى حقل علم الاجتماع ، وتقدم
لجمهور المشتغلين بهذا العلم والمهتمين به صورة نابضة بالحياة لما
ينور فى هذا الميدان .

والله ولى التوفيق ؟

المترجمون

القاهرة فى أول مايو ١٩٨١ ؟

مقدمة

الاتجاهات المحافظة والراдикаلية

فى علم الاجتماع

واضح أنه من الصعب تفسير الوجود المتداخل للأفكار الراككالية والمحافظة فى الفكر السوسىولوجى ، وكذلك العلاقات المتبادلة بينهما والمتغيرة تاريخيا . اذ يعتبر المعنى المتنوع وغير الواضح لكلمتى (راككالى Radical) ومحافظ Conservative أحد مصابىر الصعوبة . وربما كان هناك بعض الكتاب الذين مازالوا يرغبون فى مقابلة علم الاجتماع البرجوازى Bourgeois sociology (المحافظ) بالنظرية الماركسية Marxist theory (الراككالية) . غير أن هذه النظرية لم يعد أحد يتمسك بها بقوة . فقد تعمل الماركسية فى الوقت الحاضر على التاكيد على حالة معينة رافئة فى بعض المجتمعات ، ومن ثم تعوق النقد . وفى مكان آخر قد تبدو الماركسية ، على الأقل فى أشكالها الأكثر ارثوذكسية ، قد فقدت بعضاً من قوتها الراككالية . لأنها لم تعد تؤكد على المشكلات والصراعات الرئيسية لهذا العصر . فبسبب تجاهلها لموضوعات محددة ، نجدها قد فقدت طبيعتها التحريرية (١) . وقد حاول الكتاب الذين لديهم شكوك فى الطبيعة الراككالية للفكر الماركسى فى نهاية القرن العشرين كثيراً أن يحددوا الاتجاهات الراككالية والمحافظة

(١) هناك تصوير جيد للتطور الحديث للأفكار الراككالية المضادة لماركسية الأحزاب الشيوعية فى فرنسا فى مؤلف ريتشارد جومبين Richard Gombin, *Les Origins du gauchisme* (Paris, 1971) وتحليل لاصال بعض للنقاد الأمريكىين الكبار فيما يتعلق بالفكر الماركسى فى مؤلف بيتر كليك Piter Ciekak, *Radical Paradoxes* (New York, 1973). ول حدود على ليس هناك تحليل مماثل للفكر الراككالى فى ألمانيا ، وإن كانت أفكار مدرسة فرانكفورت Frankfurt School قد قدمت بوضوح فى مؤلف ألبرت ولر Albert Wellmer *Critical theory of Society*, New York, 1971.

بأساليب أخرى . على سبيل المثال عن طريق تأسيس فصل ، كذلك الذى أسسه س . رايت ميلز C. Wright Mills بين تمجيد المجتمع كما هو وبين نقده ، أو كما فعل آلان تورين Alian Touraine بمقابلة « علم اجتماع صياغة المياسة الاجتماعية » ، بعلم اجتماع الصراع ، وعموما تكمن المشكلة فى هذه الصياغات فى كونها أقل تحديدا فى تحليلها للمجتمع القائم ، أو القوى الاجتماعية الراديكالية التى تعمل فى إطاره ، وأهداف الحركة الراديكالية كما فعل ماركس فى تقريره عن المجتمع الرأسمالى ، ودور الطبقة العاملة ، وحلول الاشتراكية . غير أن عدم التحدد هذا قد لا يمكن تجنبه . لأنه قد يعكس الظروف الاجتماعية المضطربة فى الوقت الحاضر . وبعد كل ذلك ، فليست هناك قيمة كبيرة فى أن نمتلك أطارا نظريا محددا ينفصل تماما عن الحقيقية . وعلى أية حال ، فقد أصبح معنى نظرية ماركس الاجتماعية ، كما تطورت عبر عقود عديدة ، موضوعا للجدل والتفسيرات المتنوعة . اذ تؤسس كثير من الانتقادات الراديكالية للماركسية نقدها فى نطاق تصور محدد لمغزى الفكر الماركسى . حيث يتحدد مدى التطور الاجتماعى ، ويفسر بواسطة نمو القوى المنتجة ، وأهمية الطبقة العاملة كوسيلة للتوصل الاجتماعى . وذلك فى مواجهة تأثير ما يشخصه ماركس بتقديم (العقل العام) *general intellect* ، وهو عبارة عن النظم الضرورية الملائمة للمجتمع الاشتراكى - حيث طرحت كل هذه الموضوعات للمناقشة والتفسير (٢) .

وليس هناك تأكيد بعدم التطابق وأفكار ماركس ، برغم وجود اختلاف واضح فى التأكيد حول صياغات تتعلق بالشروط الأساسية للاشتراكية كتلك التى قدمها ولر Wellmer : حيث أصبح نقد وتغيير البناء القومى له أهمية جديدة وحاسمة بالنسبة لحركات التحرير وقد يكون ضروريا أن يحتوى المجتمع الاشتراكى على الديمقراطية الاشتراكية ، والمعادلة الاشتراكية ، والأخلاق الاشتراكية

(٢) ناقشت بعض هذه المسائل بصورة أكثر اكتمالا فى مقبعتى أولاف كارل ماركس Karl Marx (Englewood Cliffs, N. J. 1973)

أو (الوعي الاشتراكي) بين مكوناته التي ينبغي أن تنمو في رحم المجتمع الرأسمالي (٣) .

فإذا تعرضت راديكالية الماركسية في بعض أشكالها الرئيسية للشك ، فإن ذلك قد حدث أيضا للنزعة المحافظة في علم الاجتماع . وفي هذه الحالة أيضا نجد تفسيرات متضادة لتطور التفكير الاجتماعي . حيث وصف علم الاجتماع كثيرا (كعلم للأزمة الاجتماعية) بل أنه قد ظهر أصلا في إطار الأزمة الاجتماعية والثقافية التي صاحبت انهيار النظام القديم ancien regime ونشأة الرأسمالية الصناعية . بيد أنه يمكن النظر إلى هذه الاستجابة العقلية بأسلوبين مختلفين . إذ يمكن النظر إلى علم الاجتماع من ناحية على أنه قد تكشف من خلال الفكر الاجتماعي النقدي لعصر التنوير ، ومن ثم فقد طرح شكلا راديكاليا قويا يتمثل في فكر كارل ماركس . وعلى النقيض فقد يدرك علم الاجتماع كرد فعل لعصر التنوير اسمه مفكرون محافظون في بداية القرن التاسع عشر (٤) . وقد أعجب كونت إلى حد كبير بأفكارهم واستوعبها في بناء نصقه الموسيولوجي .

وحتى إذا وافقنا على أي من هذه التفسيرات فسيظل من غير الضروري افتراض أن توجيه الفكر الموسيولوجي قد بقي ثابتا لم يتغير على مدى قرنين تقريبا . فقد أكدت الانتقادات الراديكالية في علم الاجتماع كثيرا بأن العصر الذهبي للفكر الاجتماعي - وهي الفترة التي بين ١٨٨٠ ، ١٩٢٠ حيث كتب خلالها ماكس فيبر ، دوركايم ، باريتو أعمالهم الأساسية - قد تميز بطابع رد الفعل المحافظ ضد الماركسية . وليس هناك شك في أن هؤلاء المفكرين قد اهتموا أساسا ، بقرائن مختلفة ، لت نقد النظرية الماركسية (٥) . ومن ثم فقد ساهموا بعناصر هامة في بناء

Wellmer, Op. cit., pp. 121 - 2.

(٣)

See especially the discussion in R. A. Nisbet, *The Sociological tradition* (New York, 1966), PP. 16 - 18.

(٤)

H. Stuart Hughes, in his *Consciousness and Society*, New

(٥)

York, 1958) حيث يرى بحق أن نقد الماركسية يعتبر أحد العناصر التي تسرعت ل

أعلى توجهه للفكر الأوربي خلال هذه المرحلة .

النظرية المحافظة عن المجتمع • غير أن الحوار الذي شاركوا فيه مع الماركسية ساعد في الحفاظ على ذبوع الفكر الماركسي في علم الاجتماع • وفي بعض الأحيان (كما حدث في حلق الثلاثينات والستينات من القرن التاسع عشر) اعتمد انبعاث الفكر الراديكالي على الأفكار الماركسية التي حد كبير •

ومع ذلك فهناك نقد أكثر عمقا للتوجيه المحافظ في علم الاجتماع • وهو النقد الذي ينكر كلية راديكالية فكر التنوير بالشكل الذي اتخذته في علم الاجتماع • والذي يشكك في عناصر النظرية الماركسية التي استمدت من نفس المصدر • حيث قدمت مدرسة فرانكفورت أساسا هذا النقد • وبخاصة ماكس هوركهايمر • Max Horkheimer الذي يرى أن العقلانية العلمية للتنوير تتضمن تصورا للطبيعة كموضوع للسيطرة والتحكم البشري ، وهو التصور الذي أدى بالضرورة إلى نظرة معاكسة للانسان ذاته ، وله في علاقاته الاجتماعية المتبادلة ، كموضوع للسيطرة (٦) • وبسبب تأكيد نظرية ماركس بصفة خاصة على العقل كاسلوب بشري لتحقيق الذات - وبصفة عامة بسبب موافقة ماركس الواضحة على نمو العلم والصناعة الحديثة - انتقد هوركهايمر باعتباره ينتمي إلى فكر التنوير (٧) •

ومن وجهة النظر هذه اعتبرت المرحلة الأولى لنشأة علم الاجتماع - سواء كان التأكيد على الاسهامات العقلية للرومانتيكية المحافظة ، أو اسهامات مفكرى التنوير - كتأسيس لوجهة النظر المحافظة عن المجتمع ، وهي وجهة النظر التي تتناقض بطريقة أو بأخرى مع المذاهب التي تجعل التحرر الانساني ممكنا • ويبدو أن مفكرى مدرسة فرانكفورت قد قالوا في

Max Horkheimer, *Eclipse of Reason* (New York 1971); (٦)
Theodor Adorno and Max Horkheimer, *Dialektik der Aufklärung* (Amsterdam, 1947).

(٧) صحت الدراسات الأخيرة التي أجراها أعضاء مدرسة فرانكفورت هذا النقد ووسعت (الوضعية الكامنة في فلسفة ماركس للتاريخ) See Wellmer, Op. cit., Chapter 2. (The Latent Positivism of Marx's Philosophy of history).

النهاية أن المجتمع البرجوازي ، كظاهرة ثقافية عامة ، يستطيع أن يقدم نظريات اجتماعية برجوازية محافظة . وحينما امتد هذا التفكير النقدي الى الفكر السوفييتي الذي نظر اليه باعتباره قد طور اساسا كل عناصر العقلانية العلمية في النظرية الماركسية ، فان النتيجة المتشائمة التي نصل اليها تتمثل في أن معظم اشكال التفكير الاجتماعي الواسعة الانتشار في الحضارات الرئيسية الحديثة ، مالت كلها لدعم نسق السيطرة ، وأن قلة باقية من ممثلي العقل النقدي Critical reason هي فقط التي تناضل ضدها (٨) .

وتلقى هذه المناقشات الضوء على جانب آخر من تطور الفكر السوسيولوجي وتوجيهه . فهناك من ناحية ترابط داخلي للأفكار ، حسب أسلوب تفسيرها ، يكشف عن ميل وجهة النظر السوسيولوجية المحددة لدعم أو رفض شكل قائم للحياة الاجتماعية . ومن ناحية أخرى استمد التفكير السوسيولوجي اهتمامه الرئيسي ، وعلى الأقل جزءا من الاطار العام لافتراضاته القبلية ، ومحركاته في الحكم على ما هو صادق أو ذو دلالة ، من شكل المجتمع الذي نشأ في اطاره . ومثلما لاحظ روبرت لند Robert Lynd سابقا ، فان علم الاجتماع لم يكن معرفة مدرسية مقصورة على فئة قليلة ، وانما كان جزءا منظما من الثقافة العامة يوجد لدى يساعد الانسان باستمرار على فهم ثقافته وإعادة بنائها (٩) . وقد أكد لند Lynd على إعادة بناء الثقافة ، وأيد علماء اجتماعيا أكثر راديكالية يستطيع أن يوضح طريق التحول الراديكالي للمجتمع الأمريكي في فترة الكساد . غير أن علم الاجتماع كجزء من الثقافة لم يستطع أن يهرب بسهولة من تأثير ما هو مسيطر في هذه الثقافة . وفي الفترات التي يسود فيها المجتمع ذاته جدل وصراع صريح ، فاننا نجد في الحل الأول أن الفصل بين علم الاجتماع الراديكالي والمحافظة يتحدد بصورة حاسمة ،

(٨) انظر بصفة خاصة الفصل الاخير من مؤلف هربرت ماركيز Herbert Marcuse, *One Dimensional Man* (New York, 1964).

(٩) Robert S. Lynd, *Knowledge for what?* (Princeton, 1939). P. IX.

وثانيا تصبح لعلم الاجتماع الراديكالى أهمية متزايدة فى مجال التفكير الاجتماعى بكامله .

والى الحد الذى لا تشكل فيه المجتمعات الحديثة كليات متناسقة ، حيث يوجد الصراع بين التجمعات الاجتماعية بداخلها ، فان بإمكان علم الاجتماع الراديكالى ان يتأسس ويستمر خلقه من جديد . ويتجاهل تصوير كل الفترة التالية لعصر التنوير كفترة برجوازية استطاع ان يزدهر فى اطارها التفكير الاجتماعى البرجوازى فقط ، ايا كانت مظاهره الكثيرة المختلفة ، مدى التناقضات فى المجتمعات الحديثة ، وهى التناقضات التى بالاستناد اليها نشأت الماركسية ذاتها . حقيقة ادى الانهيار الواضح لهذه القوى المتضادة ، وبخاصة كما اتضعت بين الطبقات الواضحة التحديد ، الى تصورات جديدة بشأن المجتمع الحديث (كمجتمع صناعى) او مجتمع علمى - تكنولوجى . غير أننا نلاحظ ان فكرة التهدة العامة - Pacification - للحياة الاجتماعية ، وظهور الاجماع Consensus فى اطار ظروف الديمقراطية والوفرة ، لم تصمد امام الفوران الراديكالى لحقبة الستينات .

وحينئذ ، قد يكون خطأ فى رأى ان نعطى أهمية كبيرة لهذا الجانب، وان نقدم الفكر الاجتماعى كمجرد انعكاس لتوازن المصالح الاجتماعية بشكل محدد . ففي اطار نمى محدد للعلاقات الاجتماعية والمعايير الثقافية يظل هناك نطاق يمكن ان يتحقق فى اطاره تطور عقلى مستقل نسبيا لعلم الاجتماع . واذا كان الأمر على هذا النحو ، فاننا قد نتساءل عن طبيعة اتجاه هذا التطور او ما يحتمل ان يكون عليه ، سواء كان يدعم شكل الحياة القائم او يطرحه للمناقشة . ويبدو لى ان هناك خاصيتين فى التفكير الاجتماعى تبرران الحديث عن توجيه راديكالى اصيل . اذ يمكن ان اوكد أولا على النظرة النقدية للعلم بدلا من فكرة السيطرة على الطبيعة واتساعها الى الممارسة الاجتماعية حيث السيطرة على البشر ، باعتبارها الدعوى الأساسية لعصر التنوير فى التفكير السوسيولوجى . فمن أهم الخصائص الوضعية والراديكالية فى علم الاجتماع انه يتضمن نقدا مستمرا لكل النظريات الموجودة عن المجتمع ، بما فيها تلك التصورات

اليومية للعالم الاجتماعى، التى تشكل الحياة العملية ، وفى الوقت الحاضر يهيم الاضطراب العام المتعلق بالنتائج الاجتماعية للعلم والتكنولوجيا المتقدمة قدرا من التشجيع والتبرير لانتقاد العقلانية العلمية ، غير انه لا اعتقد أن قضية التحرر الانسانى سوف تدعم كثيرا بالتخلى عن ذلك للصوفية الدينية التى يزداد نموها بين مناصرى الثقافة المضادة غير العلمية .

وتتعلق الخاصية الثانية لعلم الاجتماع والتى أود توجيه الانتباه اليها بنتائج الاجتماعية واسلوب ادراكها داخل التفكير السوسيولوجى . فاذا قيل أن هدف علم الاجتماع هو الكشف عن المکانيزم المسير للحياة الاجتماعية والذى يتم تباعده فى تدريب صفوة صغيرة من « المنظمين الاجتماعيين » ، فإن ذلك يستلزم انتاج ومضاعفة انتاج شكل للسيطرة . غير انه اذا كان الهدف هو انتشار نوع من الفهم فى المجتمع يتعلق بأسلوب تأسيس العلاقات الاجتماعية ، والحفاظ على بقائها وامكانية تغييرها - كنوع من التثقيف العام - فإن نتائجها يمكن أن تبدو ذات طبيعة تحريرية . وسوف تناقش المقالات التالية بعمق أكثر ومن منظورات عديدة ، الموضوعات التى أثارتها هنا ، والتى أختبرت ورتبت وفقا لوجهة نظرى حول الاهتمامات الرئيسية لعلم الاجتماع الراديكالى ، أعنى نقد النظريات الاجتماعية بالنظر الى رؤيتها للعالم الاجتماعى الى جانب بحث القوترات والتفاوتات المتضمنة فى بناء الطبقات والصفوات ، والتى تعمق نمو الحرية الانسانية ؛ بالإضافة الى فحص طبيعة ومنطلقات الحركات الاجتماعية التى تتولى تفنيد المجتمع القائم . وبهذا المعنى يتضمن علم الاجتماع الراديكالى ثلاثة عناصر : نظرية وامبيريقية ، وفى نفس الوقت سياسية .

البَاب الاول

النظريات الاجتماعية

الفصل الاول : الانسان المحافظ .

الفصل الثاني : خارج هذا العالم : النظرية السوسيولوجية لتالكوت
بارسونز .

الفصل الثالث : الأزمة فى علم الاجتماع .

الفصل الرابع : التنمية بين الرأسمالية والاشتراكية .

الفصل الخامس : كارل ماركس : عالم اجتماع أم ماركسى .

الفصل الأول

الانسان المحافظ (١)

يعتبر عام ١٩٦٨ حدا فاصلا في تاريخ السياسة الجماهيرية الديمقراطية . اذ انتهت أخيرا سنوات الهدوء التي اتسمت بالتكيف والتكامل والتطويع Domestication ، حيث هزت الحركات ، والحركات المضادة ، توازن عدد من الديمقراطيات الغربية ، وتحدى جيل جديد افتراضات الكبار وأسلوبهم .

ويعتبر عام ١٩٦٨ أيضا حدا فاصلا للتحديد الدولي لعلم الاجتماع السياسي ، حيث لم يتحد الانفجار العنيف للقوى الجديدة نماذج ونظريات الخمسينات وبداية الستينات فقط ، ولكنه فرض أيضا إعادة تقويم وسائل جمع البيانات واستراتيجيات التحليل . ولم يكن نلدا وإنما كان نقدا ذاتيا ذلك الذي صاغه سيمور لبست S. M. Lipset وششتاين روكان Stein Rokkan في مقدمة مجموعة مقالات مؤتمر علم الاجتماع السياسي المنشورة عام ١٩٦٨ (٢) ، حيث أثاروا عددا من التساؤلات الهامة ، كالتساؤل حول ماهية العلم الذي أطاحت به ثورة الطلبة في غضون شهور قليلة ؟ فإذا كانت الاطاحة به قد تمت . وإذا فرضت علينا أحداث ١٩٦٨ أن نراجع بشكل أساسي نظريات ونماذج وطرق بحث علم الاجتماع السياسي . فما هي الأفكار والمداخل الجديدة التي يمكن اكتشافها في اسهامات لبست نفسه ، وهو الذي اعتبر في حقبة الخمسينات وبداية

(١) أعيد طبعها مع بعض التعديلات الخفيفة من The New York Review of Books, XV (6) (8 October 1970).
(٢) Otto Stammer (ed.) Party System, Party organization, and the Politics of the New Masses (Berlin, Institute für Politische Wissenschaft an der Freien Universität 1968).

المستينات أحد الرواد الرئيسيين لتلك الاتجاهات الشهيرة التي أعلنت (نهاية الأيديولوجيا) ، (وتحقيق الديمقراطية) المستقرة في المجتمعات الغربية الصناعية (٢) وهي الاتجاهات التي يجب رفضها الآن . وبوضوح أكثر : ما هي النظريات البديلة التي ظهرت في العلوم الاجتماعية لكي تحتل مكانة الآراء المرفوضة التي سبق أن قدمها لبست ؟

ولا يمكن لأحد أن يخطئ الاستياء المتزايد في وقتنا الحاضر من حالة النظرية السياسية والسوسيولوجية ، وهي الحالة التي ألح اليها لبست في واحدة من أحدث مقالاته « مقدمة للسياسة والعلوم الاجتماعية ١٩٦٨ » ، حيث كتب « ... أن البعض يرى في نظرية النسق مجرد إطار تصوري من نوع آخر ، تكمن فائدته الرئيسية في كونه إطارا للتنظيم العقلي ، ومن ثم لا يمكن إخضاعه للتحقق الأمبيريقى ، وهو الاختبار الرئيسى في العلم » . وبرغم قدرة نظرية النسق وبخاصة في صورتها السوسيولوجية - الوظيفية - على أن تقدم لنا أساسا مجموعة من المقولات لتصنيف الظواهر الاجتماعية ، ومن ثم فهي ليست مجموعة من القضايا المفسرة ، إلا أنها وبرغم ذلك تضم تفسيرا محددا بطبيعة المجتمع البشرى . بحيث يستند هذا التفسير على فكرة رئيسية تعنى أنه ينبغي إدراك كل مجتمع يستند في حالة توازن ، وأن أى اهتزاز لهذا التوازن ، إذا حدث ، يجب النظر إليه كمثير لتحقيق استجابة التكيف . ومن ثم يستعاد التوازن ويحافظ على المجتمع في شكله الأصيل أو الذى تعدل بدرجة طفيفة . وقد وجدت هذه الفكرة تعبيرها في شكل الوظيفية (التي قدمها تالكوت بارسونز Talcott Parsons أساسا) . حيث يتحدد النسق الأساسى للقيم

(٢) كتب لبست في فصل الخاتمة عن الإنسان لسياسى ... لقد تم حل المشاكل الرئيسية للثورة الصناعية ... حيث وضع هذا الانتصار للحاسم للثورة الاجتماعية الديمقراطية نهاية لسياسة تطويع هؤلاء المتنحذين الذين يرون ضرورة امتلاك أيديولوجيات ويوتوبيات تدفعهم للبلل لسياسى . وبالمثل على مقالة عن (البناء الطبقي المتغير والسياسة الأوروبية المعاصرة في مؤلف جروبارد S. R. Graubard ، الذى حرره بعنوان (أوروبا جديدة S. R. Graubard (ed.), A new Europe? (Boston, Mass, 1984) حيث ادعى أنه بدلا من أن تدعم الطبقة والملاقات السياسية الأوروبية نمولج مستقبل الولايات المتحدة ، قدم للتنظيم الاجتماعى للولايات المتحدة صورة المستقبل الأوربي ، حيث تضلزل واختفاء الحتمى للصراع الأيديولوجى .

باعتباره القوة التى تفرض التوازن والتكيف والتكامل . أى أن مجموعة القيم الأساسية التى يفترض موافقة كل أعضاء المجتمع أو معظمهم عليها هى التى تحدد شكل كل نسق اجتماعى .

ومن السهل ادراك الطريقة التى تتلاءم الافكار المنعلقة (بالديموقراطية المستقرة ، ونهاية الأيديولوجيا) مع الاطار الوظيفى . اذ يمكن اعتبار (الديموقراطية المستقرة) مثالا خاملا تقريبا لمجتمع فى حالة من التوازن . بينما قد يفسر توقف الصراع الأيديولوجى - وبخاصة فى الشكل المحدد للصراع بين الطبقات - كذروة لتحقيق عملية التكيف والتكامل من خلال هاعلية القيم الديموقراطية والاساسية . وبتمبير لبست : « ... اذ حقق العمال المواطننة الصناعية والسياسية (٤) » ، وتضاءل الصراع الطبقي ومن ثم يمكن تسجيل التغيرات فى الأيديولوجيا السياسية للمجتمعات الديموقراطية من وجهة النظر هذه بالنظر الى ظهور شرائع جديدة ، وتكاملها الحتمى مع المجتمع والدولة . وفى مؤلفه الأمة الأولى الجديدة *The First New Nation* يصوغ لبست منهجه صراحة بالنظر الى (القيم) والتوازن : اذ يؤكد انه « بالنسبة لأهداف هذا المؤلف ، فقد حاولت ان أفكر بالنظر الى نموذج التوازن ... الدينامى الذى يفترض خضوع المجتمع المعقد لضغط دائم من أجل تكيف نظمه مع نسق القيم المدورية كية . وذلك بهدف تخفيف التوترات التى تخلقت عن التغيرات فى العلاقات الاجتماعية ... » (٥) .

بيد انه قد يكون خطأ أن ننظر الى الأفكار الخاصة التى قدمها لبست فى ذلك الوقت كمجرد استنتاج بسيط لوجهة النظر الوظيفية عن المجتمع ، حيث اعتمدت هذه الافكار الى حد كبير ، كما فعلت الوظيفية ذاتها ، على المناخ السياسى للعصر . اذ تطابقت فترة الذروة للاتجاه

Lipset (1959), op. cit., p. 406.

(٤)

S. M. Lipset, *The First New Nation* (New York 1963), (٥)

ينبى ان نلاحظ ان لبست PP. 8 - 9. لم يميز بوضوح كامل بين المعنى

المختلفة للتوازن ، ولقد انتقد برين بارى Brain Barry بوقت ، فشله فى هذا الصدد فى

مؤلف .

Sociologists, Economics and Democracy (London. 1970), Chapter VIII.

الوظيفى فى علم الاجتماع مع الفترة التى افترض فى اطارها سيطرة الصراع الاجتماعى على طبيعة الصراع بين الأمم . وبخاصة بين النماذج المتباعدة للنسق الاجتماعى . حيث دخلت الديمقراطيات الغربية فى الفترة بين ١٩٤٠ - ١٩٥٠ فى صراع مع الدول الفاشية أولا ، ثم مع الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الحديثة التخلق فى أوروبا الشرقية بعد ذلك . ومن ثم قورنت الديمقراطية كشكل للمجتمع بصورة حادة ، مع هذه الأشكال الأخرى للمجتمع . وأصبح واضحا فى مثل هذه الظروف ضرورة اغفال مصادر الصراع داخل المجتمع وحجبها . ولقد تلاشت فى الحقيقة أهمية هذه الصراعات واقعيا فى بعض المجتمعات ، ليس بسبب الاحساس بالوحدة القومية التى تعززت باشتراك هذه المجتمعات فى صراعات خارجية ، ولكن بسبب دخول الديمقراطيات الغربية (وبالمثل مجتمعات أوروبا الشرقية) فى فترة ممتازة من النمو الاقتصادى السريع وانقوى . التى أثرت وبأساليب عديدة على العلاقات المتبادلة بين الطبقات ، وبين الجماعات السياسية . ومن ثم ترسخت فكرة الديمقراطيات كانساق اجتماعية مستقرة ، حققت شكلها المحدد (وضمينا تأسست رؤية مماثلة للمجتمعات الشيوعية) الذى له جذوره فى تربة خصبة .

ويتمثل الخطأ الرئيسى لهذا التصور الوظيفى فى كونه لم يتأمل نقديا خصائص وضع تاريخى محدد . حيث كانت طبيعته اللاتاريخية مصدرا لهذا الفشل ، ليس فقط بمعنى أنها لا تتخسن نظرية تاريخية (كما يشاع كثيرا) ولكن ، ما هو أكثر أهمية من وجهة نظرى ، لأنها أصبحت لدى المتسكين بها عدم حساسية مفردة نحو إمكانات التغير فى المجتمع البشرى ، ومن ثم شجعت الميل نحو اعتبار الحاضر العابر نظاما خالدا . ولذلك كانت الصدمة التى نتجت عن الحركات الراديكالية الجديدة ، والتى بلغت أوجها فى الأزمات السياسية عام ١٩٦٨ ، هائلة للغاية ، بحيث دفعت العلوم الاجتماعية نحو حالة من الفوضى العقلية التى مازالت باقية .

فما هى النتائج الايجابية التى تخلقت عن الأزمة ؟ بصفة عامة يمكن القول انها خلقت نظرة أكثر نقدية ، وإن وجدنا دليلا ضعيفا فى مؤلف

لبست Lipset الأخير عن إعادة التأسيس الراديكالي لعلم الاجتماع السياسي الذي دلل على وجوده في ١٩٦٨ . ويعتبر ظهور الاهتمام بالجمود السياسي كموضوع جديد من أكثر التغيرات أهمية ، التي مهدت السبيل للاهتمام بالحركات السياسية . حيث كرست معظم كتابات لبست الأخيرة . منذ ظهور حركة التعبير الحر لجامعة بيركلي Berkely Free Speechmovement في نهاية عام ١٩٦٤ ، وبصورة أكثر تحديدا منذ ١٩٦٨ ، لحركات الشباب وبعض مظاهر المعارضة أو المقاومة في المجتمعات الصناعية الغربية . غير أن الطريقة التي تناول بها هذه الموضوعات ظلت ثابتة أساسا . ففي مقالته التي كتبها مع (فيليب الباش Philip Altbach) عن : (التعليم العالي وسياسة الطلبة في الولايات المتحدة) والتي نشرت في المؤلف الذي حرره عن سياسة الطلبة Student Politics عام ١٩٦٧ ، نجده كان مهتما إلى حد كبير في هذه الفترة بتأسيس تصنيف وصفي للعناصر العديدة في حركة الطلبة - كالثغانيات الأسرية للراديكاليين وموقع الكلية ، وخصائص مختلف الجامعات ، ومناقشة نشأة الحركة الراديكالية بالنظر إلى الملامح الداخلية للجامعة دون الإشارة إلى مصادر الاتجاه الراديكالي الكائنة في ظروف المجتمع الأمريكي ككل . فضلا عن ذلك ، فقد كان مقتنعا تماما بأن المجتمع الأمريكي لا يمكن تغييره وهو لا يحتاج إلى تغيير .

وبشكل أساسي ، تواجه الحركات الراديكالية من أي نوع في الولايات المتحدة ، بنمطها الاجتماعي المستقر نسبيا . وتقاليدها العريقة في الاستقرار السياسي ، صعبة في تأسيس نفسها . . . ويمكن القول بأن اليسار الطلابي الجديد الذي ظهر في منتصف حقبة الستينات قد يتضمن بعض التغيرات في المجتمع الأمريكي . ومن ناحية أخرى ، فإنه من المحتمل ، إلى حد كبير ، أن تكون إحدى المحاولات الفاشلة في الولايات المتحدة ، أن تخلق حركة راديكالية في بيئة غير ملائمة أساسا .

ولقد امتاز هذا الاعتقاد مؤقتا في إحدى المقالات الأخيرة عن حركة الطلبة ، حيث أجبر لبست في مؤلفه (الطلاب في ثورة Student in Revolt عام ١٩٦٩) الذي ظهر في أعقاب النمو السريع للثغمة

الراديكالية في حرم معظم الجامعات ، على التخلي عن محاولته تحليلها بالنظر الى المؤثرات الداخلية للجامعة فقط ، حيث يقول « انه اقتبس بحثا ٠٠٠ يلقى شكا قويا على الافتراضات التي تحاول ربط العنف الأمريكى *American Activism* بخصائص النماذج المتباينة للجامعات و سياسات الادارة ، اعنى على الغرض الأساسية التي قدمها منذ عامين ، وهو الآن ينسب النزعة الراديكالية للطلبة صراحة الى المجتمع الأوسع :

« ٠٠٠ اذ ينبغي البحث عن مصادر العنف السياسى بين الطلبة فى الاجراءات السياسية ، وفى العوامل المرتبطة بالنماذج المختلفة للاجراءات السياسية ٠٠٠ وعلينا أن نتوقع زيادة حادة فى عنف الطلبة فى مجتمع تكون قيمة الاجتماعية والسياسية ، لأسباب عديدة ، موضع شك ، وفى بعض الفترات وخاصة حينما تختبر فيها الأحداث حيوية النظام والافلاس السياسى ، فان مشروعية النظم والترتيبات الاقتصادية والاجتماعية تصبح موضع شك » (صص ٤٩٧ - ٤٩٨) .

ومع أن هذا يمثل أعلى مستوى لاتجاه لبست نحو نقد النظام القائم ، فاننا نجده فى أحدث كتبه (بلاشتراك مع إيرل راب *Earl Raab* بعنوان سياسة الجنون *The Politics of unreason* ، يتحول نحو الاهتمام الكامل بالديموقراطية المستقرة فى اطار دراسة الحركات اليمينية المتطرفة فى أمريكا . ولقد بدأت هذه المرحلة بتحديد الديمقراطية كنزعة تصدبية *Pluralism* ، وتحديد التطرف *extremism* ، ٠٠٠ على انه الدافع المضاد لتعددية الجماعات والمصالح ، ومن وجهة النظر هذه تعتبر النزعة اليسارية المتطرفة والنزعة اليمينية المتطرفة الى حد كبير نفس الشيء . طالما أن كليهما لديه توجيه مضاد للتعددية ، واعتقد انه من المشكوك فيه الى حد كبير مدى اعتبار النزعة المتطرفة ، بدون أى توصيف أكثر تحديدا ، مصطلحا مقيدا فى التحليل السياسى ، غير أن هذا ليس هو الجانب الذى يهمنى الآن ، فما يهمنى وطبيعة مناقشة لبست لعلاقة التطرف بالديموقراطية . ان نجده ككل المفكرين المحافظين قلقا بشأن التأكيد على البناء الرسمى للضوابط والتوازنات داخل السق

الديموقراطية (بدون البحث الدقيق فى الأسلوب الذى تعمل به فى الحقيقة) ، هذا الى جانب منع أو تضييق الفكرة الأكثر راديكالية عن الديمقراطية الحركة سياسية للجماعات والطبقات المدكومة ضد حكامها ، التى تحاول بقدر الامكان تأسيس حكومة بواسطة الشعب . ومن وجهة النظر الأخيرة فليس هناك شئ غير ديموقراطى فى الحركات الشعبية التى تعمل على التخلص من جماعات المصلحة التى تضر مناشطها غالبية السكان ، حتى ولو تضمن ذلك التقليل النسبى (لعدد جماعات المصلحة) التى أعجب بها لبست الى حد كبير . وبهذا المعنى اعتبرت النزعة الشعبية الأمريكية American Populism حركة ديموقراطية شاملة تطورت عن حركات راديكالية زراعية سابقة موجهة ضد القوة المتزايدة للبنوك ، والطرق الحديدية ، والمؤسسات الكبيرة . حيث نقلت حركة جرانجر Granger Movement إحدى هذه الحركات النزعة الشعبية الى الى الاهتمام بالتعاونيات وأسهمت أخيراً فيما أسماه لبست ذات مرة بالاشتراكية الزراعية(٦) . فقد تبنت الحركة الشعبية ، وبخاصة فى الجنوب ، قضية الزنوج والعمال الصناعيين ، وأسست العلاقات مع جماعات العمل(٧) . وبصورة عامة يبدو أن الحركة الاشتراكية فى بداية القرن العشرين قد حققت أكبر نجاح لها فى تلك المناطق التى كانت فيما سبق معقلاً للنزعة الشعبية الأمريكية . ورغم تبني لبست ورأب التفسير

(٦) *Agrarian Socialism : The Cooperative Commonwealth Federation in Saskatchewan* (Berkely, 1950; revised edn, 1968)

حدد روبرت لند Robert Lynd فى تقيم للطبقة الأصلية مساراً خاصاً للبحث يمكن أن يتفحص من هذه الدراسة (والذى كان عليه أن ينتظر إسهام المؤرخين الآخرين فى نهاية حقبة الستينيات) حين كتب : ليست هناك ظاهرة فى حاجة ملحة للدراسة اليوم أكثر من الظروف التى قد تظهر فى ظلها حركات اجتماعية جديدة . . . لاستعادة الديمقراطية ، لذا كان ذلك فى الحقيقة ممكناً ، يمكن أن يحدث من خلال تفكير البشر مع بعضهم لتقا فيما يريدونه ويظنوا أنفسهم للتحرك الجماعى .

(٧) وصفت هذه الجوانب للنزعة الشعبية بدرجة جيدة ، ووضحت من خلال وثائق الحركة فى مؤلف نورمان بولاك : *Norman Pollack, The Populist mind* (New York, 1967).

Micheal P. Rogin, ونظر أيضاً المناقشة الواردة فى مؤلف ميشيل روجين
The Intellectuals and McCarthy : The Radical Specter (Cambridge, Mass, 1967)
 وبخاصة الفصل السادس

المحافظ للنزعة الشعبية ، حيث منحت العناصر المعادية للصناعة والليبرالية ، فى بعض اقسام الحركة ، أهمية غير ضرورية ، ومن ثم فقد دفعوا الى تضمين النزعة الشعبية بين حركاتهم المتطرفة : وعلى هذا النحو تصبح المذهبية الشعبية شكلا مغريا Seductive لنزعة الأخلاق السياسية ، المعادية للسياسة التعددية .

ويمكن التنبؤ بنتائج دراسة أجريت وفق هذا الاطار . فطالما انه قد تمت المساواة بين حركات الجناح اليسارى ، والجناح اليمىنى ، كإعداد للديموقراطية ، فقد اختفى التمييز بين اليسار واليمين . وفى هذا الصدد لم يصغ سؤال هام يتعلق بكيفية تحول بعض الحركات الشعبية من معاداة القوة الحاكمة الى أن أصبحت مؤيدة للنظام القائم ، واستعيد النسق السياسى الأمريكى كنموذج للنظام الديموقراطى ، وأعتبر النفور المتزايد من الحزبين القائمين نزعة متطرفة خطره وغير ديموقراطية ، تهدد القيم السامية للتعددية والاستقرار . بل ان فكرة التعددية ذاتها قد أدركت بطريقة غريبة تتضمن انه ينبغى المحافظة بعناية على أى من جماعات المصلحة التى تصادف وجودها فى المجتمع الأمريكى - ابتداء من التلفزيون التجارى وحتى المافيا Mafia - كعنصر فى النظام الديموقراطى .

اذن ، ماذا حدث بالنسبة للتعدي الذى ظهر فى الايام الأولى من عام ١٩٦٨ بسبب الانفجار العنيف للقرى الجديدة ؟ ما الذى أصبحنا نحتاجه بالمحاح لإعادة تقويم المناهج والمفاهيم فى علم الاجتماع السياسى ؟ تؤكد محاولة الاجابة على ذلك ان لبست قد تصرف بنفس أسلوب النسق الاجتماعى المثالى الذى تخيله الوظائفيون ، حيث استعاد توازنه بتأسيس تكامل بين تفسير الحركات الراديكالية الجديدة مع اطاره الفكرى القائم ، مع اجراء بعض التعديلات الطفيفة ، وبهذا الأسلوب تجنب لبست أى تغيير أساسى فى وجهة نظره . وبالتوازن الذى أعاد تأسيسه أصبح باحكانه مزاوله للنضال كمدافع غيور عن الحالة الراهنة .

وتتضح أهمية الأفكار الوظيفية بالنسبة للتفسير المحافظ للمجتمع من دراسة أخرى ظهرت فى ذات الوقت ، عبر فيها لبست بشكل مؤقت عن استياء

علماء الاجتماع السياسى من الامكانات التفسيرية لعلمهم . فقد استند مؤلف صمويل ب . هنتنجتون Samuel P. Huntington النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة (Political order in Changing Societies) الى مفهوم الاستقرار السياسى Political stability ووسع استخدامه لى يؤسس تمييزا حادا بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية . وحسب قول هنتنجتون :

لا تتعلق أكثر أنواع التمييز السياسى أهمية بين الاقطار بشكل حكوماتها ولكن بدرجة حكوماتها اذ تنتمى كل من الدول الشيوعية التسلطية والدول الليبرالية الغربية بصفة عامة لفئة الانساق الاجتماعية الفعالة وليست الضعيفة فحكوماتها تختلف بدرجة واضحة عن الحكومات الموجودة فى كثير ان لم يكن فى معظم الاقطار المحدثة فى كل من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

لكن ما هو السبب فى كون التمييز أكثر أهمية ؟ بالتأكيد ليس ذلك بالنسبة لغالبية البشر الذين يميلون فى عصرنا الحديث على الاقل الى الدخول فى صراع من أجل الاستقلال عن الحكم الاستعمارى ، او الذين يدخلون فى صراع ضد الدكتاتورية من أجل الديمقراطية ، او ضد الرأسمالية من أجل الاشتراكية ، حتى لو كانت الفوضى ثمن ذلك ، أكثر من نضالهم من أجل النظام السياسى بذاته . وبايجاز فهم يريدون اشياء أخرى أهم من الحكومة الفعالة او علوة عنها . فهل هذا حينئذ هو التمييز الأكثر أهمية بالنسبة لعلماء الاجتماع ، لانه يعينهم على فهم افضل ، من أجل تفسير العمليات السياسية بصورة أكثر اقناعا ويبدو ان ذلك غير محتمل اساسا ، حينما لا يتطابق هذا التمييز مع التمييزات التى يؤسسها البشر فى حياتهم الواقعية . وعلى أى حال ، فانه ينبغى توضيح ذلك . فبرغم ان مؤلف هنتنجتون يوفر معلومات أكثر أهمية ومرتبة بصورة منظمة (والتى أمكن توفيرها بمساعدة أى من الأطر التصورية ، ايا كانت طبيعته) فانه ينتهى الى نتيجة أقل من الحقيقة الى حد كبير ، تعنى : انه يتحكم فى المستقبل الذى ينظم مياسته ويتعلق السؤال الحقيقى الذى يحتاج الى اجابة بهذه العبارة . ما الذى يساعد جماعة من البشر دون أخرى - ما هى الظروف الاقتصادية ، ما هى العلاقات

بين الطبقات ، ما هي المؤثرات الخارجية - على تنظيم سياسة المجتمع ؟
وتحديد طبيعة النظام الذى ترتضيه ؟

وفى الحقيقة يعتبر تأكيد هنتنجتون غير منهجى وغير امبيريقى ؛ وانما هو حكم قيمى . هدفه ان يدفعنا الى رؤية العالم بطريقة معينة ، ان نسيب قيمة عليا للغاية على الاستقرار السياسى ، وان ندرك المشكلات السياسية للبلاد النامية ليس بالنظر الى امكانية الاختبار بين النظم *regimes* البديلة ولكن بالنظر الى اسلوب تأسيس النظام *order* . واخيرا يتحدد الحل الذى قد يفضل هنتنجتون ، حينما يشير الى امكانية « ... وجود بعض التطور تجاه نموذج النسق الأمريكى » ، فى مجتمعات اوربا الغربية أولا ، طالما انها خلصت نفسها من الصراع الطبقي ، وبالتالي فى الاقطار النامية (التى أصبحت أكثر تعديثا) . اذ يرى هنتنجتون مثل لبست النسق السياسى الأمريكى كنموذج لتحقيق الديمقراطية المستقرة .

وبرغم استناد هذا الاطار للتحليل على التقييم الا انه بغير شك له جانب امبيريقى . اذ يعتمد التقابل الحاد الذى حاول هنتنجتون تأسيسه بين النظام السياسى فى احد نماذج المجتمعات وبين الفوضى السياسية فى آخر على الحكم المخلق من افكار بارسونز ولبست ، والذى يعنى ان المجتمعات الصناعية تمتلك انساقا سياسية مستقرة . ومن ثم ، فبعد ملاحظة ان السياسة فى هذه الاقطار « ... تتضمن الاتفاق ، والمصالح المشتركة ، والمشروعية ، والتنظيم والفاعلية والاستقرار » نجده يصف حالة المجتمعات النامية بالطريقة التالية :

« مع بعض الاستثناءات البارزة ، تميز التطور السياسى لهذه المجتمعات فيما بعد الحرب العالمية الثانية بازدياد الصراع الطبقي والاعنف ، بالهف الجماهيرى والشعبى المتكرر بالانقلابات العسكرية الدائمة ، بميطرة قادة غير مستقرى الشخصية ، غالبا ما ينتهجون سياسيات اقتصادية واجتماعية مدمرة ، بالفساد الفادح والمتكرر بين وزراء الدولة والموظفين المدنيين ، بالانتهاك الاستبدادى لحقوق وحرىات المواطنين ، بانخفاض معايير الانجاز والكفاءة البيروقراطية ، بالاغتراب الشاسع للجماعات

السياسية الحضرية ، بافتقاد سلطة البرلمانات والهيئات التشريعية ،
بتشتت وفي بعض الأحيان الانهيار الكامل للأحزاب السياسية ذات
القواعد العريضة ، .

ومع ذلك ، فقد أمكن خلال السنوات القليلة الأخيرة تسجيل عدد
من الظواهر التي شملت طريقها الى الظهور في المجتمعات الصناعية
المستقرة . (الغربية والسوفيتية) . وبدأ من المشكوك فيه ما اذا كان
يمكن لمصطلح (الاستقرار السياسي) أن يظل ملائماً بدقة لمعظم هذه
المجتمعات . والتي على العكس قد تكون على حافة تحولات سياسية
هائلة . ومن ثم فقد يكون أكثر واقعية أن ننظر الى السياسة العالمية
من وجهة نظر التغيرات الراديكالية التي تهب أو تكرر في كل من
المجتمعات الصناعية والنامية ، على أن من الضروري أن نأخذ في
الاعتبار في ذات الوقت الأساليب التي تتفاعل بها التغيرات التي
تقع في قسمي العالم ، كل من الآخر .

ومع ذلك ، فالقول بهذا يؤثر قضية أخرى . إذ تأثر التفكير
الاجتماعي بقوة بواسطة إعادة احياء النزعة الراديكالية وبخاصة في
الجامعات مثلما تأثر في حقبة الخمسينات بواسطة المزاج المحافظ الذي
كان سائدا حينئذ . وتعتبر فكرة علم الاجتماع النقدي الذي نما من
روافد عديدة للنقد الاجتماعي في العقد الماضي وبخاصة عن أعمال
من . رايت ميلز C. Wright Mills عن هذا التوجيه الراديكالي .
غير أنه حتى الآن لم يضمن في إطار نظرية اجتماعية جديدة ، لما زال
البديل الرئيسي لعلم الاجتماع المحافظ لمقبة الخمسينات كما يمثل بدقة
بارسونز ولبست ، يتمثل في أي من أشكال الماركسية التي تقف على
طرف النقيض مع الاتجاه الوظيفي ، والتي ينصب اهتمامها الأساسي
على صراع القيم والمصالح في المجتمع ، أو بظهور ونمو الحركات
الاجتماعية ، والقوى الاجتماعية التي تؤسس تغيرات تاريخية بعيدة
المدى ، والتي تعتبر راديكالية في رؤيتها لمستقبل مجتمع المساواة
Egalitarian . بيد أن الماركسية وقعت في أزمة أيضا بسبب
ظهور الانفصال بين الأفكار النظرية والمثل السياسية للماركسية

الكلاسيكية وبين الحقائق الاجتماعية للقرن العشرين . فعلى عكس ما تخيل ماركس وقعت الثورة فى مجتمعات الفلاحين . وفقدت الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية قدرا من ريادتها كقوة للتغيير ، فلم تعد ثورية فى أى مكان . وطرح تضائل أهميتها فى عملية الانتاج وموقفها الاجتماعى المتغير تساؤلا يتعلق بمدى بقائها قادرة على إنجاز الدور الذى عينه ماركس لها . وفى نهاية الأمر تحولت الاشتراكية - مجتمع البشر المحررين المتعاونين والسعداء ، الذى تخيله ماركس - لكى تصبح فى كثير من الأقطار كابوسا بيروقراطيا ثقيلا .

ولم تؤد محاولات المفكرين الماركسيين لمواجهة هذه الصعوبات الى اعادة صياغة الماركسية كنظرية اجتماعية قادرة على تفسير وقائع القرن العشرين . حيث لم يكن ذلك فى الحقيقة ممكنا . وواحت كثرة المناقشات التصورية والمنهجية ، وعدم اليقين المتزايد فيما يتعلق بالحدود الدقيقة للفكر الماركسى فى علاقته بالأفكار السوسيولوجية والفلسفية الأخرى (على سبيل المثال أفكار الوجودية ، الاتجاه الفينومينولوجى ، والبنائية) بانحياز اتجاه عقلى متميز . وفى اثناء هذه العملية ، تم استيعاب أفكار ماركسية عديدة ، ربما بطريقة غير منظمة ، فى اطار علم الاجتماع النقدى الجديد . ويعتبر التصور التاريخى الذى يتطلب وجوب دراسة وقائع معينة فى اطار سياقها الأوسع ، كحوادث فى نطاق عمليات بعيدة المدى للتغيير الاقتصادى والاجتماعى من أكثر الأفكار أهمية فى المرحلة الحالية للعلوم الاجتماعية . فإذا لم يؤسس علماء الاجتماع النقدى دراساتهم بهذا الأسلوب - ولنقل مثلا إذا هم تناولوا ثورانات upheavals حقبة الستينات كاحداث فريدة ، أو ظواهر ثورة لازمانية يعمدون بها - فإنهم سوف يتبنون أساسا وجهة نظر الذين ينتقدونهم ، بنفس أسلوب ادراك المطلق غير التاريخى . سوف تختلف استجاباتهم الأخلاقية ، غير أنهم لن يصلوا الى فهم أفضل لمسار الأحداث ، وسوف لا يكون لديهم شئ ذو قيمة يبلغونه هؤلاء الماضون فى تضاللات واقعية لخلق مجتمع جديد .

البنطل البشائى

خارج هذا العالم

النظرية السوسولوجية لئالكوت بارسونز(١)

فى سنة ١٩٢٧ خلال فترة الكساد والبرنامج الجديد للانعاش الاقتصادى ، وانبعثت الحركات الاجتماعية للييسار والرايكالية العقلية ، والحرب الأهلية الاسبانية واقترب الصراع مع الدول الفاشية ، نشر تالكوت بارسونز Talcott Parsons دراسة فى النظرية الاجتماعية بعنوان (بناء الفعل الاجتماعى The Structure of Social Action) الذى تجنب بوضوح أى اهتمام بالآزمة السياسية والاقتصادية المعاصرة من أجل تقديم أفكار بعض المفكرين الأوربيين الأول(٢) ، لى يستخلص منهم أطارا مجردا وعاما للغاية للتفكير السوسولوجى . وكما يشير بارسونز فى مقدمة الطبعة الشعبية للكتاب ، كان الموضوع الرئيسى للكتاب يتمثل فى إبراز أعمال الفرد مارشال Alfred Marshall وباريتو Pareto ، ودوركيم Durkheim وماكس فيبر Max Weber فى مواجهة الخلفية الفكرية المتمثلة فى طرازين سابقين للتفكير الاجتماعى – المثالية الألمانية والوضعية النفعية – باعتبارهما « حركة أساسية فى بناء التفكير النظرى » ، ومرحلة جديدة تماما فى تطور الفكر الأوربى المهتم بقضايا الإنسان والمجتمع » .

ويفترض أن تتكون (الثورة الأساسية) كما يسميها بارسونز فى موضع آخر من حقيقة أنه برغم التنوع الظاهر فى اهتمامات ومناهج

(١) Reprinted with minor revisions, from the New York Review of Books XII (8) (6 November 1969).

(٢) In his preface to the second edition of the structure of Social Action (New York, 1949).

ومفاهيم المفكرين الأربعة الذين حلل أعمالهم ، فانهم جميعا ساءموا بعناصر (فى نظرية الفعل الاجتماعى) التى تعتبر تصورا جديدا للانسان والمجتمع ، والتى شكلت محور الفكر السوسيولوجى الحديث . (سوف اتعرض بايجاز لفكرة الفعل الاجتماعى هذه) .

ومبدئيا ظهر كتاب تالكوت بارسونز كتفسير لمرحلة فى التاريخ العقلى الأوربى . ومن ثم فهو ناقص بشكل محزن ، لأنه يتجاهل ربما بشكل كامل أعمال اثنين من المفكرين - ماركس Marx وفرويد Freud المسئولين فوق كل شىء عن الثورة فى تصورات البشر لحياتهم الغربية والاجتماعية . ومن وجهة النظر هذه قدم كارل لوث Karl Löwith (٢) فى دراسته عن حركة الفكر من هيجل Hegel الى نيتشه Nietzsche تاريخا واضحا الى حد كبير عن هذه الفترة ، وأيضا ستويات هوخ H. Stuart Hughes (٤) فى دراسته عن الحوار حول الماركسية ، والثورة ضد الوضعية ، ثم محاولة ماكس فيبر التوفيق بين الاتجاهات المثالية والوضعية والمبور بينها فى اطار العلم الاجتماعى .

وحتى لو نظرنا الى كتاب بارسونز باعتباره يتناول النطاق الضيق لتشكل علم الاجتماع الأكاديمى ، فانه برغم ذلك يلقى كثيرا من الجوانب الهامة للغاية بالنسبة لهذا التطور أو يعرفها ، كما أوضحنا ذلك بعض التاريخات الحديثة للتفكير السوسيولوجى (٥) . أن لا نجسد مكانا فى دراسة بارسونز لتأثير المفكرين المحافظين كدى بونال De Bonald ودى ميستر De Meistre ، أو إسهامات سان سيمون Saint - Simon ودى توكفيل De Tocqueville . أما هيربرت سبنر Herbert Spencer

Karl Löwith, From Hegel to Nietzsche : The Revolution (٢) in 19th Century thought (New York, 1964).

H. Stuart Hughes, Consciousness and Society : the (٤) Reorientation of European Social thought, 1890 - 1930 (New York, 1958).

See, in Particular, Raymond Aron, Main Currents in (٥) Sociological thought (New York, 1965 and 1967) Vol. I and II; Robert Nisbet, The Sociological tradition (New York, 1966).

فقد حذف كلية برغم أن بارسونز في أكثر أعماله حداثة اعتماد معظم نظرية سبنسر عن التطور الاجتماعي (٦) . وفي مقدمة الطبعة ذات الخلاف الورقى لكتابه (بناء الفعل الاجتماعي) سلم بارسونز ببعض من هذه الاستبعادات ، نجد أنه حتى الآن لم يصل الى المرحلة التى يسلم فيها بأن كل تفسيره لتشكيل علم الاجتماع الحديث يحتاج الى تعديل جذرى .

ومما لا شك فيه ، فقد قصد بارسونز على أية حال أن يعهم بفصل فى تاريخ الأفكار . حيث كتب فى تصديره للطبعة الثانية من (بناء الفعل الاجتماعي) (أنه قصد به أساسا أن يكون اسهاما فى العلم الاجتماعي النظرى وليس التاريخ ، أعنى تاريخ التفكير الاجتماعي . ولقد كان هدف بارسونز أن يؤسس ويوضح مجموعة المفاهيم المتميزة التى يستند اليها ، من وجهة نظر علم الاجتماع ، العلم الجديد للمجتمع . ويمكن تتبع تقدم هذا التناول على مدى الثلاثين سنة الماضية فى سلسلة من المؤلفات الهامة التى تتضمن (النمق الاجتماعي The Social System ١٩٥١) ، (نحو نظرية عامة فى الفعل Toward a General theory of Action) بالاشتراك مع إدوارد شيلز Edward Shils وآخرين (١٩٥١) (والاقتصاد والمجتمع Economy and Society بالاشتراك مع نيل سملسر Neil J. Smelser ١٩٥٦) وفى مجلدات عديدة من المقالات أكثرها حداثة مؤلفه (النظرية الموسيولوجية والمجتمع الحديث Sociological theory and Modern Society ١٩٦٧) ، والسياسة والبناء الاجتماعي Politics and Social Structure ١٩٦٩) (٧) . وفى المؤلفين اللذين ظهروا عام ١٩٥١ حدد بارسونز لأول مرة وبطريقة مستقلة تماما (نظريته فى الفعل) . وفى مؤلفه عن النمق الاقتصادى عام ١٩٥٦ قدم بعض التعديلات الهامة لها . وحديثا أوجز الأفكار الأساسية لهذه النظرية بالطريقة التالية :

(٦) Parsons, Societies : Evolutionary and Compative Perspectives (New York, 1966), Chapter 2.

(٧) تتدخل مصلين منين المجلدين ، بل تظهر بعض من أكثر هذه المقالات أهمية .
والتي سأنقشها فيما بعد ، فى كلا المجلدين .

« يتكون الفعل من العمليات والبناءات التي يشكل بها البشر أهدافهم ذات المعنى ، أو يحققونها في المواقف الواقعية » وتتضمن كلمة (ذات المعنى Meaningful) المستوى الرمزي أو الثقافي للتمثيل والاستناد . اذ تتضمن الأهداف بالإضافة الى تحقيقها تنظيم نسق الفعل - الفردى أو الجمعى - وتعديل علاقته بموقفه وبيئته فى اتجاه محدد ... ويعتبر تصنيف الانساق الفرعية العامة للفعل البشرى - الكائن العضوى The Organism الشخصية Personality ، النسق الاجتماعى Social system ، ونسق الثقافة Cultural system نموذجاً توجيهياً Paradigm يمكن الاستعانة به فى مجال الفعل ...

ويحلل النموذج التوجيهى أى نسق للفعل بالنظر الى المقولات الأربع التالية : ١ - المقولات التى تهتم بدعم انماط السيطرة والضبط للنسق ٢ - التكامل الداخلى للنسق ٣ - اتجاه نسق الفعل لتحقيق الأهداف بالنظر الى بيئته ٤ - تكيّفه الأكثر عمومية مع الظروف الشاملة للبيئة - كمثال البيئة الفيزيكية ، وبيئة اللافعل ، Societies : Evolutionary and Comparative Perspective, PP. 5, 7.

وبقدر ما أعرف ، لم يقدم بارسونز تحليلاً عميقاً لمفهوم (الفعل) ؛ ولم يناقش متضمنات هذا المفهوم بالنسبة لطبيعة التفسيرات التى قد تكون ممكنة ، والتى ينبغى البحث عنها فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى . وتوحى اشاراته ، فى الفقرة التى اقتبسناها عن (الأهداف ذات المعنى) أو (تحقيقها) أو (الغرض) أو (إطار الغاية - والوسائل) وأهميتها بالنسبة لمفهوم الفعل ، أنه يصنف نفسه مع هؤلاء المفكرين - الذين يبدؤون بالماركسيين الهيجليين (ماركيز Marcuse) والوجوديين الماركسيين (سارتر Sartre) ومؤرخى الفلسفة (كولنجود Collingwood) وبعض أتباع فتجنشتين مثل (فنش Winch) الذين يرفضون فكرة علم للمجتمع ويعتبرون الدراسات الاجتماعية دراسات فلسفية أو تاريخية ..

... غير أن ذلك لم يكن المسار الذي اتبعه بارسونز ، إذ تبين برهنته المتضمنة في مؤلفه بناء الفعل الاجتماعي (والمشتقة من ماكس فيبر) كما لو أن نظرية الفعل تحتل منطقة وسط بين تصور العلم الطبيعي أو الوضعي لعلم الاجتماع ، وبين وجهة النظر المثالية التي تؤكد على دور (الحدس intuition) في فهم المجتمع ، ولقد استمر بارسونز في البرهنة من هذا الموقع في مقالة أخيرة له عن ماركس في مؤلفه (النظرية السوسيولوجية والمجتمع الحديث) ومع ذلك لم يستكشف طبيعة منطقة الوسط هذه ، وأن على من يبحث عن التثقيف المنهجي أن يتجه لمكان آخر بحثا عن تحليل لمفهوم الفعل ، على سبيل المثال في دراسة أخيره فيها لوش A. R. Louch بعنوان (التفسير والفعل الانساني Explanation and human action) ، حيث يطرح تفسيراً يتعلق أساسا بالفعل الانساني في سياق محددة لمواجهة محاولات تصنيف السلوك الانساني بالنظر الى قوانين عامة ، هذا بالإضافة الى فحص نقدي لبعض تعميمات بارسونز .

فتبنى بارسونز ، حينئذ ، الفكرة (الفعل) معنى أنه قد كرس نفسه أساسا لتأسيس تصنيف محكم عن نماذج وبناءات الفعل الاجتماعي بلغة ذات طابع ابداعي أصيل . إذ طبق بارسونز النموذج التوجيهي الموضح في الفقرة التي اقتبستها سابقا على النسق الاجتماعي من أجل تحديد الانساق الفرعية الأربعة للمجتمع . فالنسق الفرعي الأول هو النسق الذي يتشكل من النظم المستولة عن الحفاظ على النمط - Pattern Maintenance ، أو بعبارة أخرى المستولة عن دعم القيم الثقافية العامة للمجتمع ، وهي النظم الدينية بشكل رئيسي . أما الثاني فيتكون من النظم التي تهتم أساسا بتكامل المعايير والقواعد المتباينة والحفاظ عليها ، وهي بالأساس النظم الشرعية - المحاكم المهن القانونية ، والبوليس . أما الثالث فهو النسق السياسي الذي تقع عليه مسئولية تحقيق الهدف الجمعي (المصلحة أو مصير الشعب) ، ويعتبر الاقتصاد هو النسق الفرعي الرابع الذي يؤدي وظيفة التكيف مع البيئة الطبيعية (أعني الانتاج) .

وبالتالى يمكن تحليل كل من هذه الأنساق الفرعية بمساعدة النموذج الترجيبي . فمثلا يحتوى الاقتصاد كنسق فرعى على أربعة أنساق فرعية تهتم بالحفاظ على النمط أو التكامل ، وتحقيق الهدف ، والتكيف داخل الاطار الاقتصادى . وفى الحقيقة درس بارسونز النظام الاقتصادى بهذا الأسلوب فى مؤلفه الاقتصاد والمجتمع (الفصل الرابع) ، وتمثل مقالات بارسونز عن التأثير والقوة السياسية، محاولات اولية لانجاز تحليل مماثل للنسق السياسى . وليس واضحا بالنسبة لى كيف يمكن انجاز عملية التقسيم هذه أو ما هى النتائج .

وتعتبر سنوات ما بعد ١٩٥٢ ، هى التى شهدت احكام هذه الأطر التصنيفية ، اخصب فترة فى حياة بارسونز حيث بدأ يتسع الاحساس بتأثيره فى كل من علم الاجتماع الأوروبى والأمريكى ، وبالطبع كانت فترة محافظة وغير خلاقة من الناحية السياسية ، حيث سيطرت على الولايات المتحدة بصفة خاصة العلاقات والاتجاهات التى ارتبطت بالحرب الباردة ، والأيديولوجيات الساذجة المتعلقة بالنمو الاقتصادى والوفرة ، والتى وجدت تعبيرها الأكثر كفاءة الى حد ما فى كتابات مثل مؤلف روستو W. W. Rostow (مراحل النمو الاقتصادى The Stages of economic Growth ومؤلف جالبريث J. K. Galbraith مجتمع الوفرة . The Affluent Society

ويتسق علم اجتماع بارسونز الى حد كبير مع هذه الحالة العقلية العامة . فهو لم يطرح قضايا أساسية حول بناء المجتمع الأمريكى ، وأن تتم مجموعة من المقولات التى يمكن فى اطارها ترتيب بعض عناصر هذا البناء بدقة ووضوح . اذ يميز بارسونز مثلاً ، فى مؤلفه النمق الاجتماعى نموذجاً لبناء اجتماعى يسميه نمط الانجاز - الشمولى - Universalistic achievement Pattern . وهو يوضح وصفه لهذا النموذج بمطابقة الجوانب العديدة للمجتمع الأمريكى - البناء المهنى ، الأسرة ، التنوع الدينى ، والفردية الاقتصادية - مع المقولات التى طورها . وعلى هذا النحو يتضمن الاطار التصورى لبارسونز نظره الى

المجتمع كبناء مستقر ودائم ، فى حين يعطى انتباهها اقل للتوتر والصراع والتغير الذى قد يظهر فى اطاره .

ومع عودة ظهور القلق والتغير المتواصل للحياة السياسية والاجتماعية فى كل مكان فى حقبة الستينات ، تلاشى الاهتمام بنظرية بارسونز ، على الرغم من الجهد الذى بذله بارسونز فى كتاباته الاخيرة لكى يربطها بقوة اكثر باحداث واهتمامات الوقت الحاضر . اذ يبدو ان علماء الاجتماع الأمريكيين الشباب قد تحولوا الى مصابر اكثر راديكالية لاستنتاج افكارهم ، بينما اتضحت تماما الاشكال الجديدة للماركسية فى أوروبا ، والاتجاه البنائى لشتراوس Léve-Strauss والافكار المستقبلية حديثا من كتابات علماء الاجتماع الكلاسيكيين (من ماكس فيبر . اساسا) . بالاضافة الى الانتقادات الفلسفية المعقدة للعلوم الاجتماعية ، والتي قدمت الآن الالطار العقلى التى تطرح فى نطاقه وتناقش الموضوعات الأساسية للنظرية السوسيولوجية .

وحتى فى الوقت الذى كانت تناقش فيه افكار بارسونز بدرجة اكثر اتساعا بين علماء الاجتماع ، فان تأثيرها على الفكر الاجتماعى الشامل أو على المناقشات المتعلقة بالسياسة العامة ، يبدو انه كان ضئيلا بشكل مثير . حقيقة ان بعض علماء الاجتماع الأمريكيين الذين تميزوا بالنشاط فى المطالبة بنهاية الايديولوجيا ، والذين ايدوا الكونجرس فى المطالبة بالحرية الثقافية ، قد بدأوا فى الرجوع الى علم اجتماع بارسونز ، وفى احدى الحالات (مثل ادوارد شيلز) أصبحوا مرتبطين مباشرة باسهامات بارسونز . وبرغم ان فكرة (نهاية العصر الايديولوجى) قد بدأت احلا فى أوروبا بهجوم ريمون آرون على الستالينية Stalinism فى مؤلفه افينون المثقفين The Opium of the Intellectuals . غير انه حينما تناول الكتاب الأمريكيون الموضوع وبخاصة دانييل بل Daniel Bell وسيمور لبيست S. M. Lipset فمن الواضح ان مصدرهم لم يكن نظرية بارسونز الاجتماعية ، بل على الأصح تحرر هؤلاء الكتاب عن وهم معتقداتهم الماركسية أو الاشتراكية الاولى ، وهو ما يعكس ، ربما بشكل مبالغ فيه ،

انحرافا عاما للتفكير الراديكالى . ولم تدخل افكار بارسونز ببساطة مثلما دخلت افكار ووركيم وفيرر أوفبلن Veblen وديوى Dewey فى الولايات المتحدة فى مجال وضع السياسة أو المناقشة السياسية العامة . بل على العكس اتجهت لكى تعكس بطريقة سلبية ، وفى نطاق محدود للعلوم الاجتماعية ، مزاجا كان يسود فعلا المجتمع بكامله .

ويمكن تفسير هذه العزلة العقلية فى أحد جوانبها بسبب الصعوبات التى تنشأ عن أسلوب بارسونز التنظيرى . فالحقيقة أن ما قيل كذبا من كوندرسيه Condorcet انما يصدق عليه تماما ، من حيث أنه مدخل فى التعميد فى أسلوب كتابته . وربما كان ذلك سببا عميقا فى أن أعمال بارسونز فشلت بصفة عامة فى تأسيس أى أثارة عقلية أو احساس بالاكشاف ، وبالتأكيد ارتبط هذا الفشل بحقيقة أن معظم ما يقوله من الحياة الاجتماعية ، حينما يعبر عنه بلغه عادية ، يثبت أنها ليست سوى ملاحظات مبتذلة . وقد تناول س . رايت ميلز هذه المسألة علانية وبنوع من عدم الاحترام فى مؤلفه الخيال السوسولوجى Sociological Imagination بمساعدة بعض الترجمات لقضايا مستمدة من النظرية الكلية لبارسونز Parson's grand theory . وقد يصبح مملا أن نعيد الآن كل الفقرات التى ترجمها ميلز ولكنى سوف اقتبس فقرة واحدة بفرض التوضيح . إذ يكتب بارسونز فى مؤلفه النمق الاجتماعى (ص ٤١٠) :

« معنى التمسك بالقيم المشتركة ، من الناحية الدافعية أن لدى الفاعلين عواطف مشتركة تدعم أنماط القيم ، ويمكن تحديدها لكى تعنى أن التوافق مع التوقعات ذات الدلالة تعتبر (حالة حسنة) نسبيا بغض النظر عن أى فائدة أدائية محددة يمكن الحصول عليها نتيجة لهذا التوافق ، كما هى الحال فى تجنب الجزاءات السلبية . وفضلا عن ذلك ، فبينما قد يلائم هذا التمسك بالقيم المشتركة حاجات الإشباع المباشر للفاعل ، فإنه عادة ما يكون له جانب أخلاقى ، أيضا ، حيث أن هذا التوافق يحدد بدرجة ما ، مسئوليات الفاعل فى أنساق الفعل الاجتماعى الأوسع التى يشارك فيها . ومن الواضح أن الجماعة تعتبر الجوهر المحدد للمسئولية ، التى تتشكل من توجيه محدد للقيم المشتركة » .

وبالتالى يترجم ميلز : « حينما يشترك البشر فى نفس القيم ، فانهم يعملون الى التصرف وفقا للأسلوب الذى يتوقع كل منهم أن يتصرف به الآخر . وفضلا عن ذلك فغالبا ما ينتظرون الى هذا التوافق باعتباره حالة جيدة جدا ، حتى ولو بدأ مضادا لمصالحهم المباشرة » . ثم يختتم قائلا : « انه بأسلوب مماثل باستطاعة الباحث أن يترجم الى ٥٥٥ صفحة لكتاب النسق الاجتماعى فى حوالى ١٥٠ صفحة من الانجليزية الصحيحة ، وقد لا تكون النتيجة مثيرة » .

لقد عبر لوش A. R. Louch فى مؤلفه (التفسير والفعل الانسانى Explanation and human action) عن بعض النتائج الماثلة ربما يجديها أكثر . فقد اقتبس فكرة من مقالة بارسونز (النظرية العامة فى علم الاجتماع General theory in Sociology) المنشورة الى جانب مقالات أخرى فى مؤلف ميرتون K. R. Merton (علم الاجتماع اليوم Sociology today ١٩٥٨) حيث علق :

« انه يمكن اعتبار الجيل Generation والجنس Sex المحوريين الرئيسيين للتباين فى العائلة النووية . اذ يمكن الحديث عن أدوار مختلف أعضاء العائلة بالنظر الى المحاور الداخلية - الخارجية اذ كنا ننظم العائلة عضويا على أساس الأجيال ، وبالنظر الى محاور الادائى - الاكتمالى Instrumental - Consummatory اذ كنا نفكر فى التباين بالنظر الى الجنس . واعتقد أن ذلك يعنى أن للأباء سلطة على الأبناء ، حيث يميل الرجال لأن يكونوا مصدر الدخل . ومرة أخرى . ما هو الجديد ؟ . اذ يتحول بناء بارسونز المحكم لكى يصبح أسلوبا لتصنيف التفاعلات العديدة بين الأفراد والجماعات . ويصبح المصدر الوحيد للدهشة أن ما نعرفه فعلا عن النشاط الانسانى يعاد صياغته فى إطار هذا النسق الاصطلاحي والتصنيفى » .

ويبدو لى أن تقديم ما هو عادى ومبتذل من خلال لغة رنانة نتج بقدر ما عن عدم احساس بارسونز بالموضوعات السياسية والاجتماعية الحقيقية . فعلى خلاف المفكرين الذين شرع أصلا فى تفسير افكارهم

- مارشال ، باريو ، دوركيم ، فيبر - يبدو أن بارسونز ليس لديه اهتمام قوى بالحياة السياسية ولا رؤية عميقة لمشاكلها . وحتى حينما يشرح فى دراسة مصالة سياسية هامة ، كما فعل بشكل متزايد فى السنوات القليلة الأخيرة ، استجابة ، كما هو واضح ، لضغوط خارجية ، فإن ميله الطبيعى تمثل ببساطة فى اعادة صياغة بعض الأحكام العامة ، السائدة والمتفق عليها ، فيما يتعلق بالموضوع ، وفقا لآطاره التصورى حيثما كان ذلك ممكنا .

وتوجد أمثلة عديدة لذلك فى مقالاته الأخيرة ، وأن كانت مقالته عن الأمريكيين الزنوج Negro Americans بعنوان (المواطننة الكاملة للأمريكيين الزنوج Full Citizenship for the Negro Americans) توضح هذا الاتجاه بصورة الفصل . وقد نشرت أول مرة فى ١٩٦٥ ، وهى تصوغ ، بمساعدة أفكار أخذت عن مفكرين ينتمون الى تيار فكرى آخر (بصلة خاصة مارشال T. H. Marshall وجونار ميردال Gunnar Myrdal فضلا عن أفكاره - وجهة نظر فى قضية الزنوج أصبحت منتشرة بين علماء الاجتماع الأمريكيين فى الأيام الأولى لحركة الحقوق المدنية ، وهى وجهة نظر ليبرالية نظرت الى الزنوج باعتبارهم آخر أقلية أثنى مؤهلة للانصهار ، والاندماج الكامل فى المجتمع الأمريكى . ولم يسهم بارسونز بأى مطلب برؤية ثاقبة لتاريخ الأمريكيين السود وظروفهم ، أو حتى يتوقع الاتجاهات الجديدة التى قد تسلكها حركة الزنوج فى السنوات القليلة التالية . والآن يبدو تفاؤله المتعلق فيما يتعلق بحل المشكلة التى يراها من جانب واحد بخلاف أخلاقى أكثر من كونها تصاندا للمصالح ، ساذجا الى حد كبير (٨) .

ويوضح نفس المدخل مقالة أخرى حديثة عن الجاهات وحركة

(٨) يمكن النظر بنفس الطريقة الى مقالتي سابقتين ، الأولى عن (الديموقراطية والبناء الاجتماعى لى ألمانيا النازية) ، والثانية عن (بعض الجوانب السوسولوجية للحركات القلتية) . فلم يطل بارسونز ظهور النازية أو النماذج قوتها فى نفس الوقت الذى وقعت فيه هذه الأحداث . وقد نشر مقالته هذه سنة ١٩٤٢ حينما أصبحت الأفكار التى صاغها متدولة لعملا بشكل طوى . إذ نشرت روح الجليزوا The Owl of Minerva يظهرها على النصف واللامعة لعلم اجتماع بارسونز كما نعت بالفسحة خيل .

الطلبة (٩) . وهنا أيضا يفسر بارسونز رؤية مالوفة . إذ يصف بناء الجامعات الأمريكية وتطورها دون أن يطرح مجرد تساؤل يتعلق بما إذا كانت الأزمة التي تمر بها الآن تتطلب اصلاحات اساسية في بنائها ؟ . ففي دراسته لسلطة الجامعة نجده يميز في اطارها بين اربعة عناصر اساسية - الامناء Trustees ، الادارات Administrations ، الكليات Faculties والطلبة Students ، وقد شبه العلاقات المتبادلة بينها بالانفصال بين السلطات في المجال الحكومي (ولكن بدون اى محاولة لتوضيح المعنى الذي تلوحه الماثلة) . وقد استمر في التأكيد على (ضرورة أن تكون للادارات والامناء أنواع محددة من السلطة على الكليات والطلبة) برغم أن هذه السلطة تتحدد (أو ينبغي أن تتحدد بالحرية الأكاديمية للجماعتين الأخرين) . ولكن ما هي الأسس التي أكد بناء عليها أنه ينبغي أن تكون للمديرين والامناء (وبخاصة الفئة الأخيرة) مثل هذه السلطة في الجامعة ؟ وفي الحقيقة ، ما أهمية وجود الامناء اساسا ؟ .

لم يناقش بارسونز هذه القضايا ، فقد كانت جميعها من الوضوح حتى أنها ببساطة لم تخطر بباله . وهكذا ، ففي الوقت الذي كان فيه موضوع السلطة Power (الاستبدادية وغير المسئولة) المركزة بالتحديد في أيدي الامناء أو أعضاء مجلس الجامعة ، من أكثر الموضوعات تفجراً في حرم الجامعات الأمريكية ، نجد أن بارسونز يوافق على البناء الحالي للجامعات الأمريكية غير ناقد آياه ولم يقدم أكثر من تقرير وصفي للتطهيرات التقليدية .

فاتجاه مدخل بارسونز لدراسة الموضوعات الاجتماعية والسياسية، واعتبار البناء الحالي للمجتمع الأمريكي بناء ثابتاً لا يتغير ، وفي أكثر الاحتمالات قادر على النمو التدريجي وفقاً لمسار محدد وضيق للغاية ، لم يظهر من فراغ ، أو بأي أسلوب بسيط من أيديولوجيا محافظة . وإنما

يكن مصدر هذا الميل أيضا في تصدر بارسونز لطبيعة النظرية السوسيولوجية ، التي كانت واضحة في انجازه منذ البداية ، والتي عبر عنها بوضوح في الصفحات الأولى لمؤلف النمق الاجتماعي :

• يتمثل موضوع هذا المجلد في استعراض وتوضيح الاطار التصورى لتحليل الانساق الاجتماعية بالنظر الى الاطار المرجعى للفعل . فالمقصود به أن يكون عملا نظريا بالمعنى الأساسى للكلمة . فاهتمامه المباشر ليس التعميم الامبيريقى فى ذاته أو المنهج ، برغم أنه سوف يتضمن بالطبع قدرًا واضحًا منهما . ومن الطبيعى ضرورة اختبار الاطار التصورى المقدم هنا بالنظر الى فائدته فى البحث الامبيريقى . بيد أن ذلك ليس محاولة لتقديم تقرير نظرى عن معرفتنا الامبيريقية ، مثلما قد يكون ذلك ضروريا بالنسبة لاتجاز عن علم الاجتماع العام . فالتركيز هنا على الاطار النظرى أما التناول المنظم لاستخداماته الامبيريقية فسوف نهتم به بشكل منفصل ، •

وبذلك ، يستبعد بارسونز من اطار النظرية (بالمعنى المحدد لذلك) عنصرين كانا عادة يعتبران ، على العكس عناصر حيوية بالنسبة لعلم الاجتماع النظرى . ويتمثل أول هذه العناصر فى محاولة صياغة التعميمات الامبيريقية وتأسيس الارتباطات المنظمة بينها . حيث تمت هذه المحاولات بأساليب عديدة فى تاريخ التفكير الاجتماعى . فهى تنشأ فى بعض الحالات نتيجة للمواجهة المباشرة لواقعة أو ظاهرة اجتماعية محيرة ، تدفع الى البحث عن تفسير ما . وقد تكون ظاهرة من النوع الذى لم يثل حتى هذه اللحظة انتباها كثيرا (حتى تكشف عن أهميتها القدرات التخيلية لمفكر مبدع) ، وقد تكون شيئا متميزا أو جديدا تماما فى الحياة الاجتماعية . وينتمى تفسير ماركس للثورة الفرنسية ونشأة الحركات الاشتراكية الى هذه الفئة الأخيرة . وفى حالات أخرى يدفع عدم الاقتناع بالتعميمات أو الأطر التفسيرية لمفكرين سابقين الى نشأة نظريات جديدة ، مثلما شرح ماكس فيبر فى تعديل النظرية الماركسية عن أصل الرأسمالية ، أو حينما قدم دوركيم تفسيرًا سوسيولوجيا للانتحار يتناقض مع التفسيرات المتنوعة (الميكولوجية وغيرها) التى كانت سائدة عند نهاية القرن التاسع عشر .

هناك خاصية مشتركة بين كل هذه الحالات ، تتمثل في أنه بعد وضوح المشكلة وصياغتها ، يفترض تفسيراً لحلها . وفي انجازات بارسونز فإن بؤرة الاهتمام هذه ، هي المفقودة منذ البداية . طالما أنه في تفسيره لأعمال علماء الاجتماع الكلاسيكيين قد أغفل مسألة صدق تفسيراتهم لصالح التركيز على طبيعة المفاهيم التي يستخدمونها .

وقد اتبع أسلوباً مماثلاً في دراساته الاجتماعية الأكثر حداثة ، عن طريق تقديم تصنيف وصفي للظواهر في إطار مجال محدد ، أو بتقديم تحليل للمفاهيم المستخدمة في هذا المجال بدلا من تقديم تفسير للوقائع في علاقتها بمشكلة واضحة التحديد . ولقد وضحت هذه المسألة الأخيرة فعلا في المقالات التي كتبها عن الأمريكيين الزوج ، والجامعة الأمريكية ، غير أننا من الممكن أن نجد مثالا آخر لافتا للنظر في مقالة له بعنوان (حول مفهوم القوة السياسية On The Concept of Political Power) في مؤلفه (النظرية الاجتماعية والمجتمع الحديث) . حيث تعتبر هذه المقالة مكرسة أساسا للتعديل والتوضيح والتحليل التصوري ، ومن ثم فهي تستبعد بشدة أى محاولة لتفسير الأحداث السياسية . فبعد تأسيسه مماثلة بين (النفوذ) و (القوة) يشير بارسونز الى الظواهر التي يسميها (بتخضم القوة Power inflation) و (انكماش القوة Power deflation) . ويوحى وصفه لهذه الظواهر بضعف المماثلة ، وبخاصة حينما تبدو الظروف المرتبطة بانكماش القوة مماثلة لتلك المرتبطة بالتضخم النقدي (١٠) . غير أنه من الأكثر أهمية هنا أن نلاحظ أن بارسونز لم يقدم على الإطلاق أى إشارة للأسباب الممكنة لهذه التقلبات السياسية . ومن ثم فهو يصف الماكارثية (كدورة انكماشية

(١٠) يعنى ذلك بالنسبة لبارسونز ، أن لانكماش القوة يقلل للسند الاساسي للثقة ، التي يعتمد عليها تأثير كثير من العناصر المتصلة بمسئوليات القيادة الرسمية وغير الرسمية ، والتي تدعم بدورها رصيد القوة ، المستقرة بالضرورة . (ص ٣٤٣) . من أجل نقد أكثر شمولا لمفهوم بارسونز انظر مقالة كتبها أنتوني جايدنز بطوان (القوة في كتابات بارسونز الاخيرة)

Parsons" Sociology, 2 (3) (September 1968).

Anthony Giddens : "Power in the recent writings of Talcott

Deflationary spiral في المجال السياسي) غير انه لم يفسر سبب هذه الدورة . ومن ثم فنحن في النهاية لا نفهم الماكارتية افضل من ذي قبل ، ولكننا نخلع عليها اسما جديدا فقط .

ويعتبر المنهج أو منطق فهم الموضوع هو العنصر الثاني الذي استبعده بارسونز من رؤيته للنظرية . حقيقة انه لا ينتمي بدقة لمجال النظرية ، ولكن لمجال ما بعد النظرية Meta-theory بالقدر الذي يتضمن تفكيراً في طبيعة ومكانة النظريات والقضايا الموسيولوجية ذاتها . ومما لا شك فيه ان طبيعة علم الاجتماع وموضوع بحثه أسسنا على الدوام فصلا كاملا وعقيدا بين المجالين . فلكي تصبح منظرا جيدا ، متوقد الذهن ، فانه يجب أن تكون على وعى مستمر بالصعوبات المصدة التي تواجه أي محاولة لتفسير الوقائع أو السلوك ، والفعل الاجتماعي . ومن الحقائق التي دعيتها أعمال المفكرين الموسيولوجيين الكبار ، من ماركس وحتى دوركايم ، أن أيّا منهم لم يؤسس نظريته بدون أن يحلل في نفس الوقت أصولها وبناءها الصوري .

وبالمثل ما ، اثاروا جميعهم تساؤلا رئيسيا أصبحت له ، ثانية ، أهمية كبيرة في المناقشات الحالية يتعلق من ناحية بمكانة وحدود التفسير والتفسير السببي في علم الاجتماع . ومن ناحية أخرى يتعلق بطبيعة وقيمة وصديق الإدراك الحسي والتخيلي Imaginative للحياة الاجتماعية ، كذلك الذي يجده الباحث مثلا في مؤلف توكفيل Tocqueville الديمقراطية في أمريكا Democracy in American أو في مؤلف ماكس فيبر (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism) ، أو في الرواية الطبيعية أو رواية النقد الاجتماعي مثل رواية زولا (الجنين Germinal) أو رواية دوس باسوس Dos Passos (الولايات المتحدة الأمريكية U.S.A.) . وإلى جانب ذلك فبعد اثاروا أيضا مجموعة من التساؤلات تتصل بدرجة أكثر أو أقل بصديق ما هو شامل في مقابل صديق المقولات التاريخية (العقل التحليلي) في مقابل العقل الجدلي (للنظرية الاجتماعية ، أو التي تتعلق بالأيديولوجيا والموضوعة .

وقد ألزم بارسونز بشدة بقاعدته الخاصة التي تؤكد عدم تناول هذه هذه المشكلات بأي قدر أو بأي أسلوب منظم . وهكذا ، فبرغم أنه يشير كثيرا الى الوضعية ، فان ذلك كان دائما بالمعنى الذى ارتبطت فيه الوضعية بالتقنية كإطار تصورى يستند الى فكرة الفعل الفردى العقلانى ، وليس بالمعنى الذى يمكن أن تقابل به الوضعية ، كالفلسفة للعلم تؤكد على ملائمة التفسير السببى للعلوم الاجتماعية ، بفلسفة أخرى للعلم تؤكد اتصال الظواهر الاجتماعية كل بالأخرى ، ويمكن فهمها بأسلوب غير سببى *non-Causal way* (بواسطة عملية الفهم *Verstehen* أو ادراك المعنى *Comprehension of Meaning* كما يصف ذلك دلتاى *Dilthey* وماكس فيبر) .

ومرة أخرى ، فبرغم أن بارسونز كما لاحظت قد فسر مفهومه للفعل باعتباره يتضمن (أهدافا ذات معنى) بطريقة تبدو كما لو أنه يصنف نفسه ضد الوضعيين والسلوكيين ويقف الى جانب هؤلاء الذين يعتقدون أن العلوم الاجتماعية تعتمد على نموذج متميز من المعرفة والفهم ، فقد ظل يستخدم اللغة السببية فى مناسبات عديدة ، الى جانب أنه لم يعتقد فى ضرورة أن يعطى تقريرا مفصلا لمنهجه أو وجهة نظره . ومن الواضح أن توجيه الهدف النظرى قد يصبح أكثر وضوحا إذا هو قد أخذ على عاتقه ، فى مرحلة ما ، أن يفحص الأسس المنطقية لنظريته .

وبتخلية عن التعميم الامبيريقى من ناحية ، والبحث المنهجى من ناحية أخرى فقد قصر بارسونز نفسه الى حد كبير على تحليل وتصنيف المفاهيم . وبذلك يمكن القول وفقا لبراثوايت *R. B. Braithwaite* وآخرين ، فان بارسونز قد عمل فى إطار ميز العلوم فى مرحلة سابقة من تطورها . حيث النظرية لا تعنى أكثر من تصنيف الظواهر التى يتضمنها الموضوع ، وهى التى تحدد نطاق المشكلة ، وقواعد الاجراءات ، وأطر التفسير . غير أن هذا القصور غير ضرورى وغير مرغوب فيه بالنسبة لموضوع تقدم لنا بعد هذه المرحلة الأولى . على الأقل بمعنى أن علماء الاجتماع الكلاسيكيين انفسهم قدموا تعميمات ونظريات مفصلة يمكن أن

نوافق عليها ، أو نهملها أو نرفضها استنادا لرؤيتنا للدليل الامبريقي
واسلوب التفسير الملائم في علم الاجتماع . غير ان علينا ان نواجهها في
كل الحالات .

وينبغي القول انه في مناسبات قليلة نجد ان بارسونز لم يقيد نفسه
كلية بالتحليل التصوري ، وفي هذا الصدد فانه من المفيد مقارنة مقالته
عن ماركس بمقالته عن دوركيم وفيير في مؤلفه (النظرية السوسيولوجية
والمجتمع الحديث) . ففي مناقشة بارسونز لدوركيم وفيير نجده مهتما
اساسا بأطهرهم التصورية على طول مؤلفه الأول عن الثورة المزعومة
في الفكر والتي انتجت فكرة الفعل الاجتماعي ، غير انه في فحصه لفكر
كارل ماركس (باى قدر لأول مرة) نجده قد حدد نطاقا لتحديد موقع
ماركس في الحركة العقلية التي انطلقت من تيارى الوضعية النفعية والمثالية
الالمانية الى علم الاجتماع الحديث . وبدلا من ذلك نجده قد ركز على نقد
التعميمات التفسيرية لماركس . ويبدو لى ان سبب اختلاف المعالجة ظهر
من حقيقة انه بينما وجد بارسونز ان التفسيرات التي قدمها دوركيم وفيير
يمكن الموافقة عليها ايديولوجيا ، نجد ان تفسيرات ماركس كرهية
distastful تستوجب الرفض . وينبغي اضافة ان بارسونز لم يرفض
هذه التفسيرات في مقالته بصورة مستقلة ، ولكنه لخص فقط الانتقادات
العديدة الموجهة لنظرية ماركس والتي اصبحت الآن حالوفة ، وهو لم
يقدمها بأسلوب يوضح امكانية اشتقاقها من نظرية بديلة لنظريته .

وبالنظر الى تفضيل بارسونز النظر الى المجتمع من وجهة نظر
مبادئه الثقافية او عناصره المعيارية فقط - كالمعتقدات الاخلاقية والدينية -
بدلا من المصالح المادية ، في تحثيم الفعل ، نجده قد اسس عدااء لماركس .
اذ يقول ان اكثر الانتقادات اهمية يتمثل في محاولة ماركس التي لا يمكن
الدفاع عنها لاستبعاد العوامل المعيارية والمثالية من العوامل ذات الاهمية
الرئيسية في تحثيم العملية الاجتماعية ، . ولقد اقر بارسونز هذا الرأى
ثانية في مؤلفه (المجتمعات : منظورات تطورية ومقارنة) . اذ يؤكد انه
لا يمكن الموافقة على نظرية (العامل الواحد) في التطور الاجتماعي ، ثم
يذهب الى القول بان هذا الصديق الاحادي elementary truth

(لا يقدم ترتيبا متدرجا للعوامل) ثم يختتم قائلا (انى اعتقد بأن العناصر المعيارية داخل النسق الاجتماعى أكثر أهمية بالنسبة للتغير الاجتماعى من المصالح المادية للوحدات المكونة .

وهكذا يؤكد بارسونز ، مثل ماركس ، أولوية عناصر معينة فى الحياة الاجتماعية ، غير أنه على خلاف ماركس الذى شرع يوضح امبيريقيا أن تغيرات هائلة فى المجتمع الأوربى نتجت عن التغيرات فى أسلوب الانتاج ، وعن ظهور طبقات جديدة ، وعن الصراعات الطبقيه ، نجده لا يعتبر ضروريا أن يقدم دليلا يدعم اعتقاده فى أن العناصر المعيارية أكثر أهمية . وفى مكان آخر من نفس المؤلف فى مناقشته للمسار العام للتطور الاجتماعى نجده يشير الى (ميل المجتمعات نحو التباين الى انساق فرعية أساسية أربعة) (الانساق الفرعية لنموذجه الذى ناقشته سابقا) غير أنه لم يؤسس تساؤلا يتعلق بأسباب هذا الميل ، تاركا إياه يوضح ، أنه اذا وجد هذا الميل ، فإنه يعتمد بطريقة ما على التقوى المدعى للعناصر المعيارية فى الحياة الاجتماعية .

وقد سيطر الاعتقاد فى أولوية تأثير القيم والمعايير (وبخاصة القيم الدينية) على اسهامات بارسونز فى مواجهة القول بتأثير المصالح . فمثلا فى تحليله لمفهوم القوة يرفض ما يسميه منظرى نظرية اللعب Game theory بتصوير المجموع الصفري Zero-sum (وبخاصة كما استخدمه س . رايت ميلز فى مؤلفه صفوة القوة Power elite) ، حيث تتضمن قوة بعض البشر ضعف الآخرين ، لأن هذا الرأى يتضمن وجود الصراع والمصالح المتنافسة فى المجتمع . ومن ثم فقد اختار أن يحدد القوة Power (بقره النسق الاجتماعى على انجاز الأمور التى تدخل فى نطاق مصلحته الجمعية) . بحيث يفرض ذلك تأكيدا على عدم تجاهل المصلحة الجمعية ، وعلى تكامل النسق من خلال القيم المشتركة ، بينما هو يقلل من أهمية المصالح المتناقضة والصراع الداخلى .

وتعتبر هذه بالتحديد وجهة نظر من جانب واحد كذلك التى لماركس ،

وربما أكثر من جانب واحد ، طالما أن ماركس قد سلم بقوة القوى الموحدة في المجتمع والتي تنبثق عن تأثير (الأفكار الحاكمة ruling ideas) في حين أن بارسونز لا يسلم إطلاقاً بفكرة (القوة فوق الآخرين Power over others) (أعنى وجود الجماعات الحاكمة والجماعات الخاضعة) . وقد يبدو مفهوم بارسونز عن القوة معقولا في جانب منه في حالة المجتمعات الديمقراطية فقط (وبالتأكيد ليس في حالة النظم الدكتاتورية أو الاستعمارية) ، ومن ثم لا يمكن الاستعانة به على نطاق شامل ، إذ يوجد اعتراض أكثر جدية على أسلوب صياغة هذا التعريف في مواجهة التعريفات الأخرى . فكيف نحكم بين التعريفات إذن ؟ من طريق تحديد كيف تعمل في تفسير الوقائع ، أو في فهم الموقف ، ومع ذلك فقد أسس بارسونز صلة بين مفهومه عن القوة وبين المفاهيم الأخرى لتحليله العام عن المجتمع . وحيثما استخدم قدير وجون ستيوارت مل ، على سبيل المثال ، مفهوم القوة ، كما حددوه ، لكشف وفهم العمليات السياسية الحقيقية - نمو البيروقراطية ، نمو الأحزاب السياسية الحديثة، تخلق صفوة القوة - دار بارسونز بلا توقف في دورة المفاهيم والمعادلات ، وحتى ذلك الوقت حيث كان يستخدم مفهومه عن القوة ، لنقل في دراسات تشكل الأمم الجديدة ، أو ثورات القرن العشرين ، أو حركة القوة السوداء ، فإن قيمته لا يمكن تحديدها .

واعتقد أن كثيرا من علماء الاجتماع قد وجدوا أن من الصعب للغاية التعامل مع تفكير بارسونز ، حتى لو تغلبوا على عدم تحديد اللغة . إذ لا تبدو الاستكشافات التصورية المتكررة ، والتصنيفات المتقنة ، التي تصوغ باصطلاحات أخرى تميزت أسامية قامت منذ زمن بعيد بين النظم الاقتصادية والسياسية والدينية وغيرها من النظم ، يمكن أن تقود في اتجاه محدد ، أو نحو توضيح القوى الجوهرية التي تعمل في المجتمع الحديث . فما هو مفتقد بصورة أكثر وضوحا وجود محور ، ومجموعة من القضايا التي يمكن أن تنتمس حولها نظرية سوسيولوجية ، كتلك التي أسسها آخرون وجهوا فكرهم نحو قضايا الطبقة ، وعدم المساواة ، والعلم ، والاتجاه إلى التصنيع ، والرشد والبيروقراطية .

وتتضمن أفكار بارسونز العامة نظرة محافظة بوضوح . حيث يلعب الاعتقاد في الاستقرار ، والتكامل والنظام والتأثير الحتمي للقيم الدينية دوراً رئيسياً . بل حتى هذه النزعة ليست نزعة محافظة فعالة كتلك التي يمكن أن تقود إلى تفسير محدد للفرص والمخاطر التي يواجهها البشر ، أفراداً أو جماعات ، في عالمهم الحديث . ولكنها نزوع محافظ غير معلن أو محدد ، منتشر ، ومنفصل يكشف عن نفسه بدرجة أكثر في كل مدخل بارسونز نحو موضوع الاهتمام ، منه في أي صياغات أمبيريقية عن المجتمعات الواقعية (١١) . حتى المفهوم الأساسي (للفعل الانساني Human action) الذي رآه آخرون على أنه يتضمن مشروعاً أساسياً ، قتله بارسونز ، وأصبح الفعل لديه كما يبدو في لحظة من الزمن ، بدون أي ترجيح نحو المستقبل ، مدانا في إطار تصنيف لنماذج الفعل الاجتماعي .

وليس هناك موضع يعتمد فيه بارسونز عن عالم الفعل الواقعي أكثر مما هو واضح في كتابه (النظرية السوسيولوجية والمجتمع الحديث) فمن الخواص الغريبة لهذا الكتاب أنه لا يبدو متعلقاً بالمجتمع الحديث على الإطلاق ، بأي صورة محددة . إذ لم تذكر خلاله إطلاقاً مسائل كالعلم ، والصناعة ، والنمو السكاني ، والمجاعة ، والثورة والتخمين العرقي ، والصراع ، والحرب النووية ، أو حتى إعطيت انتباهاً سريعاً . ولم يحدث اهتمام بالوقائع أو الموضوعات التي تهيج ، وتربك ، وتثير ، أو تخيف البشر في مجتمعنا الحالي ، والتي تولد القهر والتدرد ، وتضائل أسهام علم الاجتماع في نطاق الفهم والحكمة العملية حتى وصل إلى مستوى الاقتراحات المسطحة كان نقول (٠٠٠) أنه يجب بذل كل جهد لكي ننشر بوعي القضايا ذات الالتزام القيمي ، والتي يمكن أن توفر الأساس

(١١) غالباً ما تكون رؤية بارسونز لبعض القضايا الاجتماعية ذات طهية ليبرالية ، وهي : إنها لا تكون وظيفية أبداً ، إذ يحدث عادة في هذه الحالات أن يتبنى بارسونز كإستراتيجية تجديدات مفكرين آخرين آخرين الموتف .

للاتفاق بين كل من الأمم الفقيرة والغنية (١٢) فكيف يمكن لنا أن نكشف
 عن اتجاه واضح ، أو امتعاض أو مصلحة حيوية في فكر غير ملائم بصورة
 تامة ؟

الفصل الثالث

الازمة فى علم الاجتماع (١)

ظهر « علم الاجتماع الجديد » منذ عدة سنوات • ولكونه قد نشأ من اسهامات س • رايت ميلز C. Wright Mills اصامسا ، فقد ارتبط من خلاله بمعتقدات وحركات اليسار الجديد فى نهاية حقبة الخمسينات وبداية حقبة الستينات • غير أنه مثلما نما اليمار بسرعة كبيرة واستبدل بحركات اجتماعية مازالت أكثر جدة ، فقد حدث ذلك بالنسبة لعلم الاجتماع الجديد أيضا ، فقبل أن يتمكن من تأسيس نفسه بشكل ملائم كامطلوب متميز فى التفكير الاجتماعى ، نجده قد نعى جانبا بواسطة محاولات أكثر حداثة لنح العلم توجيهها منعشا • ومن ثم ففى أقل من عشر سنوات أصبح لدينا علم الاجتماع النقدى Critical Sociology وعلم الاجتماع الراديكالى Radical Sociology ، بحيث أن هذه التجديدات كانت أقل من حيث قوة ارتباطها بالالتزامات السياسية من الاثنوميثودولوجى ethnomethodology والغزعة البنائية ناهيك structuralism عن حركة تحرير علم الاجتماع التى قد تكون أسلوبا للغمور أكثر منها أسلوبا للتفكير • والآن يقدم لنا ألفن جولدنر Alvin Gouldner تصولا آخر فى شكل علم الاجتماع التأملى reflexive sociology أو عالم الاجتماع الذى يتأمل مولده (٢) •

ويمكن اعتبار هذا التكاثر والتتابع السريع للمذاهب بسهولة ، إشارة

Reprinted, with minor revisions, from New York Review of Books XVI (4) (11 March 1971). (١)

Alvin Gouldner, *The Coming Crisis of Western Sociology* (New York, 1970). (٢)

لازمة عقلية ، تصاحب أزمة فى الحياة الاجتماعية أو تكشف عن نفسها فى الحركات المتنوعة للاحتجاج والمعارضة ، وفى التمردات المتفرقة . وقد شخص نورمان برنباوم Norman Birnbaum هذا الموقف فى مقالة له عن الأزمة فى علم الاجتماع الماركسى بقوله :

« تقع الأزمة النظرية أو المذهبية فى النمق الفكرى حينما تتوفر اى من مجموعتى الظروف المجردة . حيث تستنفد امكانيات النمو الداخلى للنسق نفسها فى احدى الحالات وتصبح مقولات النمق عاجزة عن التحول، وتصبح المناقشة التى أسسها النمق مدرسية Scholastic بالمعنى المزدرى لهذا المصطلح . وفى الحالة الأخرى تتغير الحقائق التى أدركها النمق عن صورتها الأصلية بقدر كبير حتى تصبح مقولات النمق عاجزة عن مواجهة الظروف الجديدة . ومن الواضح أن مجموعتى الشروط هاتين وقعتا غالبا بصورة متزامنة ، وبخاصة بالنسبة للانساق التى تهتم بالحركة التاريخية للمجتمع » (٣) .

ولقد خبر علم الاجتماع كثيرا ازِمات من هذا النوع . وبالنظر الى تاريخه الحديث فقط ، يتضح لنا كيف أن علم الاجتماع التقدمى Progressive Sociology الذى ساد حقبة الثلاثينات (والذى نمثل له باسهامات روبرت ليند Robert Lynd وبعض الكتاب الماركسيين) قد فقد معظم كفاءته وأهميته عند نهاية الأزمة الاقتصادية واندلاع الحرب ، وإعادة البناء فيما بعد الحرب ، حيث خضع الحوار السياسى ، والسياسة العامة فى معظم الاقطار الغربية لأفكار النمو الاقتصادى فى المجال الداخلى والصراع بين الديمقراطية والنزعة الشمولية totalitarianism فى المجال العالمى . وبالمثل بدأ علم الاجتماع المحافظ conservative بعد الحرب (من خلال كتاب مثل بارسونز Parsons ، لبست Lipset ، بل Bell ، شيلز Shills وأرون Aron ، حيث ظهر الى حد كبير من خلال هذه الظروف المتغيرة ،

يفقد قدرته على تفسير الوقائع الاجتماعية بطريقة مقنعة ، حينما ظهرت الحركات السياسية والثقافية الجديدة وتحدث أساليب الحياة المستقرة أو هجرتها في كثير من المجتمعات الصناعية .

وقد أظهرت حالة الفوضى التي عشنا خلالها ، على الأقل في الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٨ غرابة أنه كان ينبغي أن يكتب جولدنر Gouldner عن الأزمة المقبلة في علم الاجتماع . وتفترض أحد أساليب تفسير فكرة أن الأزمة تقع في المستقبل أن جولدنر يشير إلى فترة سرف تواجه فيها المدارس القائمة في علم الاجتماع بنظرية محكمة بديلة عن المجتمع ، مستندة (كما يفترض) إلى بناء جديد من العواطف ومجموعة من (الافتراضات الأساسية) الجديدة (٤) . ويمكن أن يعتبر ظهور هذه النظرية إلى حد كبير حلا للأزمة العقلية أكثر من كونه تعجيلا لها .

وحيثُ قد توجّه أفكار جديدة البحث السوسيولوجي (٥) . وقد يتأسس جديدة حول القضايا الهامة ، وقد نفعل بحماس بعض المناقشات التي ما تزال مستمرة - حول التغيير والاستقرار الاجتماعي أو حول الصراع والاتفاق - أو تودع متحف التاريخ .

ويعتبر وصف جولدنر للحالة الراهنة كحالة تستمر فيها مدرستان فكريتان قائمتين - الماركسية والوظيفية - في السيطرة على النظرية الاجتماعية وعلى شكل أن يتم تحديثهما ، من العناصر الأساسية لتصوره عن الأزمة القائمة . إذ كرس جزءا كبيرا من مؤلفه لفحص نقدي للنسق النظري لتالكوت بارسونز على أساس أنه يمكن معادلة علم الاجتماع الأمريكي بالاتجاه الوظيفي أو بالتالي بنظرية بارسونز . ويبدو أن الاهتمام

Domain assumption

(٤) يدعو أن الافتراضات الأساسية تتطابق بدقة مع ما يسميه كوجن Kuhn وآخرين (النموذج للتوجيه) Paradigm أضي مجموعة للقيم والمعتقدات التي يشترك فيها أعضاء المجتمع العلمي والتي تحدد لتفضيا التي تعتبر قضايا علمية ، والمداخل التي يجب تبنيها في محاولة لتقصي لها . ومن الواضح أن (الافتراضات الأساسية) أو (النماذج للتوجيهية) بهذا المعنى ترتبط ببناء العواطف structure of sentiments أو تحويه .

الذى منحه لهذه النظرية مبالغا فيه ، أولا لأنه لم يتقدم فى الحقيقة أبعد من الانتقادات التى وجهت اليها منذ وقت مضى وحتى الآن . وثانيا لأنه من المشكوك فيه للغاية (وهو ما لم يوضحه جولدنر بأى أسلوب) أن يكون الاتجاه الوظيفى ، وبخاصة تصور بارمونتز له ، قد تمتع بهذه المكانة المسيطرة خلال العقد السابق حتى فى علم الاجتماع الأمريكى ، بينما لم يحقق فى أوروبا أى تفوق على الإطلاق .

وقد تعرضت الماركسية للمنافسة ، كنسق سوسيولوجى منافس ، بشكل ناقص وبإيجاز شديد . وصور تطورها بأسلوب مضلل الى حد ما ، ويسلم جولدنر بأن الماركسية كانت منذ البداية ، تيارا أساسيا مضادا داخل علم الاجتماع الغربى ، غير أنه لم يفحص الخلافات النظرية التى ولدها وما زال يولدها هذا التناقض ، وبدلا من ذلك وصل الى نتيجة أن الماركسية والوظيفية اللذين يواجهان كل منهما الآخر ، والتميزين جغرافيا على النطاق العالمى - فاحدهما مضمن فى علم الاجتماع السوفيتى ، بينما الآخر فى علم الاجتماع الأمريكى - فى صراع يطف بالاستمارة والتكيف المتبادل فقط .

وقد يكون لذلك معنى سياسى محدود ، فبإعادة صياغة ماركس ، يمكن القول أن الأفكار الحاكمة فى العالم هى أفكار القوى الحاكمة ، حيث تواجه القوى العظمى كل منها الأخرى أيديولوجيا مسلحة بعلوم اجتماع قوية . غير أن هذه الحقيقة ارتبطت بطريقة معقدة وغير مباشرة فقط بحالة التفكير السوسيولوجى . ولكى يؤسس جولدنر مقابله الدقيقة بين علم الاجتماع الغربى وغير الغربى ، فإن اعتباره بارمونتز المعبر الدقيق عن علم الاجتماع الغربى ، فرض عليه أن يوحسد الماركسية مع الماركسية السوفيتية لكى يقدمها كنظرية موحدة متماسكة ومسيطرة . ولكى يتجاهل الأزمة المستديرة فى الفكر الماركسى . ولتحتاج لمواجهة هذه النظرة أن نلاحظ أن الفكر الماركسى قد ازدهر خارج الاتحاد السوفيتى أساسا ، فى فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، يوغوسلافيا وربما الصين ، حيث اتخذ اشكالا متنوعة ومعدله الى حد كبير ومجربه . وقد أثر الحوار العظمى المتعلق

بطبيعة الماركسية كنظرية فى المجتمع ، على الماركسية كمقيدة سياسية .
 وحتى فى الاتحاد السوفيتى ، وبوضوح كامل فى الاقطار الأخرى لأوربا
 الشرقية . وفضلا عن ذلك ، نجد أن للأفكار الماركسية (مع أنها الماركسية
 غير السوفيتية) تأثيرا هائلا الآن على علم الاجتماع الغربى أكثر مما كان
 لها منذ عقود كثيرة . وكما لاحظ درايتزل فى مقدمة كتابه أنه قد ظهر
 • • • استعداد جديد للاستفادة من وجهة النظر الماركسية ، ليس بمعنى
 قبول النظرية الماركسية فى المجتمع ، ولكن بمعنى الاستفادة من الأفكار
 العديدة ، التى ترجع جذورها الى الماركسية ، مع تفسيرها بشكل مختلف
 وذلك من أجل إثارة قضايا ، أو لنقد المداخل الأخرى •

وفضلا عن ذلك ، فهناك معنى آخر للاقترب من الأزمة ، وهو الاقترب
 الذى يطرح للبحث علم الاجتماع ذاته ، وليس شكلا معيناً • وكما لاحظ
 روبرت نسبت Robert Nisbet فى مؤلفه التفكير السوسيولوجى
 The Sociological Tradition أن علم الاجتماع قد تشكل فى أزمة
 انتقال الاقطار الأوربية الى المجتمع الصناعى • إذ تشكلت مجموعة أفكاره
 وقضاياه المتميزة فى الفترة ابتداء من ١٨٣٠ وحتى نهاية القرن التاسع
 عشر • حينما كانت المجتمعات الحضرية ، والديموقراطية والصناعية ،
 والبيروقراطية ، والعلمانية التى نعيش فيها ، فى حالة تخلق • وقد يتضح
 كما يذهب نسبت أننا نستمر فى رؤية العالم الاجتماعى من خلال توسط
 هذه الأفكار أو من وجهة النظر هذه ، تبدر التغيرات فى الفكر
 السوسيولوجى بين ١٩٢٠ ونهاية ١٩٥٠ كتتنوعات حول ذات الموضوع •
 ويعتبر علم اجتماع الثلاثينات ، وبخاصة شكله الماركسى مشتقا ، حيث
 استعاد من الأفكار التقليدية ، غالبا وبشكل فج تحت تأثير الستالينية ،
 ومن ثم فلم ينتج فكرا أصيلا كذلك الذى ظهر فى بداية القرن ، فى أوج
 الحركة الثورية الأوربية فى كتابات لينين . Lenin ، روزا لوكسمبرج
 Rosa Luxemburg ، لوكاتش Lukacs ، جرامسكى Gramsci ،
 والماركسين النمساويين Astro-Marxists • وبنفس القدر كان
 علم الاجتماع المحافظ الذى تبعه مشتقا ، حيث يعتبر النسخ النظرى لتلك
 بارامونز أحد مظاهره ، حيث هو ، الى حد بعيد ، عبارة عن جمع كبير لأكثر

العناصر محافظة في تفكير علماء الاجتماع الكلاسيكيين ، بشكل فج ومدرسي ، إذ نجده يؤكد مثلاً على نماذج الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر ، وتمييزه للنظام الرأسمالي بدلاً من التأكيد على نظريته في التغير الاجتماعي ، واهتم أيضاً بمفهوم ياريتو عن التوازن الاجتماعي بينما هو قد أغفل ماركس عن قصد .

وقد فرض التحول الشامل والسريع للبناء الاجتماعي والاقتصادي الذي وقع في الأقطار الصناعية منذ الحرب ، وحركات المعارضة السياسية والثقافية التي ظهرت كنتيجة لها ، تساؤلاً يتعلق بما إذا كنا نعيش تغيراً هائلاً من أحد أشكال المجتمع البشري إلى آخر يمكن مقارنته من حيث مداه وأهميته بالانتقال الأول من المجتمع الزراعي إلى الصناعي . ويبدو أن إمكانية هذا التغير الأساسي كانت كامنة وراء معظم التساؤلات الذاتية الحديثة بين علماء الاجتماع . فقد أشار جولدنر إليه حينما كتب عن بناء العواطف المتغير ، وبخاصة لدى جيل الشباب ، ومتضمنات ذلك ، وقد ناقش رينارد بندكس Reinhard Bendix هذه الظاهرة من جانب مختلف في مواضيع عديدة من مجموعة مقالاته الأخيرة (٦) . ويوافق بندكس أن التوجيه العام لعلم الاجتماع قد تأثر بقوة بتيارات الفكر والشعور السائدة في المجتمع ، وهو يقتبس موافقاً ملاحظة ماكس فيبر : « في وقت ما تتغير وجهات النظر ، حيث يتشكك البشر في وجهات النظر التي اتبعوها بلا تفكير ، ويصبح الطريق مفقوداً في قلب العتمة ، فقد خبا ضوء القضايا الثقافية الهامة ، وحيثما يستمد العلم أيضاً لتغيير وجهة نظره وأبواته التصورية لكي ينظر من علياء الفكر إلى أسفل حيث مسار الأحداث » .

ومع ذلك ، فعلى خلاف فيبر يخشى بندكس الآن رفض العلم ذاته باعتباره يجسد العقل في المجتمعات الحديثة . ويجد هذا الخوف مبرراً له في العدائية الملحوظة التي ظهرت لدى بعض الجماعات الاجتماعية في الأقطار الصناعية نحو التكنولوجيا ، وأيضاً في بعض الاتجاهات الحديثة

داخل علم الاجتماع ذاته ، الذى يرفض الآن ان يكون هدفه ان يصبح علما
وضميا أو امبيريقيا بعد ان كان يرى فى (طبيعته العلمية) فضيلة . غير
ان هذا الخوف كان مبالغ فيه أيضا . ان انتهت الرومانسية ذاتها فى
التفكير والنظريات - حيث شكلت موجة جديدة من الخيال والشمور -
وبدت الحركات الثقافية المعاصرة اكثر ميلا لمنح العلم توجيهها جديدا بدلا
من التخلي عنه كلية . وفى الحقيقة ، يمكن فهم هذه الحركات بقدر ما ،
بمساعدة المفاهيم السوسيولوجية القائمة . وقد تنبأ ماكس فيبر (بتحرر
محتاج للعالم من الوهم) فى المجتمعات الغربية كنتيجة لاطراد التنظيم
البيروقراطى للحياة الاجتماعية وتوسيعها . ويمكن النظر الى حركات
التمرد والانسحاب التى نالها اليوم كمحاولات لاستعادة (رومانسية
الحياة *poetry of life*) فى المجتمعات الصناعية الدقيقة التنظيم ،
عن طريق احياء نماذج للعلاقات الاجتماعية تغلب عليها الثقافية ،
والاستغراق ، والتعاطف الشخصى .

وبرغم ذلك فما زال من الممكن لبعض التاليفات العقلية الجديدة ان
تبرهن على انها سوف تكون اكثر كفاءة على تفسير هذه التغيرات . ومن
ثم فسوف يعاد رسم خريطة المعرفة مرة اخرى . وقد افترض مجلد مقالات
رنسمان W. G. Runciman (٧) شيئا من هذا القبيل حتى لو بدأ
منذ الوهلة الاولى مبتعدا عن أى اهتمام بالازمة ، عقلية كانت أم اجتماعية ،
لكونه بالاساس نتاجا لاستطلاع عقلى معايد بدرجة كاملة . ومما لا شك
فيه ، اعتقد ان رغبة رنسمان فى وضع علم الاجتماع فى مكانه ، قد تأثرت
بمؤثرين خارجيين . يتمثل أحدهما فى حالة الفوضى الحالية المتعلقة
بالموضوع ، حيث لم يجد له منهاجاً محدداً أو مضمونا متميزاً ، وقد ناقض
رنسمان ذلك بايجاز . ويتمثل المؤثر الآخر فيما يبدو لى ، فى حقيقة ان علم
الاجتماع ، برغم هذا التنوع والتناقض الداخلى ، قد اكتسب أهمية عقلية
مرموقة للغاية فى السنوات الأخيرة ، ليس اقل من كونه اخذ المصادر

الرئيسية للنقد الاجتماعى . وفى بعض الاعتبارات يبدو أن علم الاجتماع الآن يمثل المكانة التى كان يحتلها الاقتصاد السياسى من قبل ، باعتباره العلم الاجتماعى التى تحال اليه الموضوعات الهامة للمصر لتحليلها وتفسيرها .

وتستمر مناقشة رنسمان ضد الوجود المستقل لعلم الاجتماع كعلم للمجتمع كما يلى ، فعلم الاجتماع ، كالتاريخ ، والأنثروبولوجيا عاجز عن تقديم قوانين عامة ، وينشأ هذا العجز من حقيقة أنه لا توجد ولا يمكن أن توجد قوانين عن الانساق الاجتماعية على هذا النحو . ويعتبر علم النفس هو العلم الحقيقى للإنسان الذى يعتمد عليه علم الاجتماع . ويمكن اعتبار علم الاجتماع ، على نحو أكثر ملاءمة (كما يذهب فرويد ايضا) كعلم نفس تطبيقي ، برغم أن رنسمان قد اضاف أنه علم للنفس مضافا اليه التاريخ الاجتماعى ومن ناحية أخرى ، فبرغم اعتماد العلوم الاجتماعية المتخصصة كالإقتصاد ، والسكان ، وعلم السياسة على علم النفس ايضا ، فإن بإمكانها تأسيس قوانين غير دقيقة (لأنها تتناول نطاقا محدودا من الظواهر) ومن ثم فهي تحتل مكانة متوسطة فى تدرج العلوم الاجتماعية ، بين علم النفس وعلم الاجتماع .

وبالنظر الى هذه المناقشة فإن علينا قبل كل شيء أن ننهى جانبنا السؤال العام والمتعلق بمدى امكانية أو كفاءة أى نوع من التفسير السببى للفعل البشرى . حيث أنه اذا لم يكن ذلك ممكنا - اذا تطلب الأمر نوعا آخر من المعرفة أو التفسير - فإن عجز علم الاجتماع حينئذ عن تقديم قوانين عامة سوف لا يميزه عن أى من العلوم الانسانية الأخرى . وبدون الدخول فى هذه القضية ، فإنه يمكن القول ، حسب رنسمان ، بأن على علم النفس أن يوفر اساس البناء التفسيرى بكاملة ، اذا كان قد قدم ايا من القوانين العامة ، أو بمضا منها (كما يسلم رنسمان بذلك) . وفى مثل هذا الموقف ، من الصعب أن نثق بأن اللجوء الى علم النفس يمكن أن يقود الى تفسيرات دقيقة ومقنعة للسلوك الاجتماعى . وجينثس ، فبالامبتعانة بمبازرة ألفرد مارشال Alfred Marshall ، حينما كان مهتماً بإمكانية اندماج الاقتصاد فى العلم الاجتماعى الأكثر عمومية ، قد

نقرر « أنه بالنسبة للوقت الحاضر فإننا ينبغي أن ننجز ما نستطيعه بمصادرنا الحالية » .

ويدعم رنسمان وجهة نظره بعدم امكانية وجود قوانين عامة عن الأنساق الاجتماعية بعجتين : حيث تشير الأولى الى امكانية ارجاع التفسيرات المتعلقة بفاعلية الأنساق الاجتماعية الى التفسيرات الميكولوجية .

« فلكى نفهم اصول الأنساق الاجتماعية ، وطريقة عملها ، فإن علينا أن نفهم أفعال وأفكار البشر . وبصورة مؤكدة ، سوف تعتمد هذه التفسيرات بدرجة كبيرة على خصائص الأنساق الاجتماعية التي يعتبر عضوا فيها . . . غير أننا من ناحية أخرى ، إذا تناولنا خصائص الأنساق الاجتماعية كمتغير مستقل ، حينما نكون بصدد الحديث عن خصائص الأنساق الاجتماعية . . . فإننا نتحدث عما يبدو أن البشر الأفراد يفكرون فيه أو يقولونه أو يفعلونه » .

وما لم يوضحه رنسمان هو كيفية محاولة هذا الاسناد أو اجرائه في حالات محددة ، وبالطبع لم يكن رنسمان قادرا على تحديد صلة التفسيرات السوسيولوجية بالقوانين الميكولوجية ، لأن الأخيرة لم تكن متميزة . ويمكن توضيح الصعاب التي تثيرها هذه الاسنادات ببعض الأمثلة . إذ ناقش زيمل Simmel في مقال له عن (عدد أعضاء الجماعة كمحدد لشكلها السوسيولوجي) بعض خصائص الأنساق الاجتماعية التي تبني معتمدة بشكل محدد على حجم هذه الأنساق . وفي دراسة أخرى عن الصراع الاجتماعي نجده قد صاغ بعض القضايا العامة المتعلقة بآثار الصراع على بناء الجماعات . ومن الصعب تبين كيف يمكن تحويل قضايا من هذا النوع الى قضايا سيكولوجية .

وتتمثل الحجة الثانية التي يطرحها رنسمان لتوضيح عدم تيسر الوصول الى (قوانين عن الأنساق الاجتماعية) في أن عدد المتغيرات التي ينبغي أخذها في الاعتبار كبير للغاية ، وهنا نجده يتبع مناقشة

جون ستيوارت مل J. S. Mill الشهيرة التي تؤكد على « أن أسلوب انتاج كل الظواهر الاجتماعية يعتبر أحد الحالات الهامة لامتزاج القوانين الاجتماعية » ، وبرغم التوسع الكبير في الأخذ بهذا القول ، فإننا يمكننا القول بأن أحد الأسباب الرئيسية للصعوبة الهائلة التي تواجهها العلوم الانسانية ، بما فيها علم النفس فيما يتعلق بصياغة أية تعميمات ذات قيمة ، يتمثل في أن عدد المتغيرات التي عليها أن تتناولها كبير للغاية . وفى هذا الصدد ، فليس من الواضح . وجود خلاف أساسى بين علم النفس - كعلم للإنسان العقلية - وعلم الاجتماع ، كعلم للإنسان الاجتماعى .

ويمكن توضيح عدم حسم براهين رنسمان بأساليب أخرى . ففى المحل الأول نجد متسق كلية فى معالجته للنظرية السوسيولوجية ، فبينما هو يدعى فى مقاله الرئيسية بعدم امكانية وجود نظريات سوسيولوجية ، نجده يفترض فى موضع آخر وجود مثل هذه النظريات ، وأن بعضها افضل من البعض الآخر . ولذلك فهو يختتم مؤلفه بمقال عن البنائية Structuralism بالقول : « انه لا يجب الادعاء بأنها تشكل نموذجاً توجيهياً شاملاً ، متماشكاً ، وجديداً للنظرية السوسيولوجية والانثروبولوجية » . وفى مقال له عن (الطبقة والمكانة والقوة Class, Status and power) تجده يكتب : « أن توقع نظرية عن التدرج الاجتماعى يعتبر بالطبع مسألة بعيدة ، فإذا كانت هناك امكانية لذلك ، فإنها لابد أن تنتج منطقياً عن صدق التمييز الثلاثى الأبعاد ، والذي يعنى أن أية نظرية هامة تعتبر فعالة بالنظر إليه » . ولم يصرح رنسمان فى أى مكان أن البحث عن هذه النظرية أو أى نموذج توجيهى يعتبر جهداً ضائعاً أو غير مشروع .

وثانياً ، يبدو أن ميله (فى المقالة الرئيسية) نحو العلوم الاجتماعية المتخصصة ، وعدم استساغته لعلم الاجتماع ، كان بالنظر الى قدرتها على تأسيس القوانين ، قد نشأ فى جانب منه عن نوع من سوء الفهم . فهو حينما يكتب مثلاً عن علماء المكان الذين يؤسسون التعميمات عن معدلات المواليد ، فإنه يشير فى الحقيقة الى تعميمات سوسيولوجية تصل معدلات المواليد بظواهر اجتماعية أخرى (كالمركز الاجتماعى للمرأة ،) أو الأهمية النسبية للعائلة كوحدة انتاجية (وتلصرها بشكل مؤلت أو ناقص بالرجوع

الى خصائص النسق الاجتماعى ككل ، (او بالتمييز ، مثلا ، بين المجتمعات الصناعية والزراعية) .

ويوجز رنسمان فى نهاية مقالته الرئيسية رأيه فى علم الاجتماع ، على نقيض حكمه على مكانته ، باعتباريات يمكن النظر اليها كتبرير لوجوده كعلم متميز . ومرة ثانية فى اعقاب تأكيده انه لا يمكن أن يكون علما مستقلا نجده يقول : « ٠٠ انه برغم فائدة الشروح التصويرية ، والتعميمات الوصفية والاكتشافات المحددة التى أنجزت عنوان هذا العلم » . فانه نظرا لغياب القوانين ذات الدلالة التى يمكن أن تقدمها أى من العلوم الانسانية الأخرى ، فان هذه الاكتشافات والتعميمات ، وبأسلوب أشمل نماذج للبناء الاجتماعى ، هى بالتحديد التى جعلت علم الاجتماع علما هاما ، وهى التى ظلت ترسخ تأثيره على العلوم الاجتماعية المتخصصة على مدى مائة سنة خلت .

· فاذا بدا علم الاجتماع الآن متجها نحو أزمة فليس ذلك لأنه قد فشل فى تأسيس قوانين ذات مستوى أعلى ، ولكن لأن كثيرا من تعميماته الوصفية ، ونماذج وتفسيراته لم تعد كافية ، أما لأنها قد استنفدت قدرتها على تحقيق اكتشافات جديدة ، أو لأن الواقع الذى تنطبق عليه قد تغير الى حد كبير حتى انها لم تعد تبدو ملائمة . وقد قدم رنسمان فى مواضع عديدة من كتابه كثيرا من الأفكار الهامة فيما يتعلق بالعلاقة بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ . ومن الواضح أنه يؤيد التقارب بينها ، كما يؤيد الرابطة القوية بينها وبين ما يسميه بالنظرية الميكولوجية الفعالة ، غير أنه لم يعتمد أكثر من ذلك لكى يحدد الشكل الذى ينبغى أن تتخذه النظرية التى تتأسس وفقا لهذه الأبعاد ، هذا الى جانب أنه لم يكن مهتما بمسألة الصلة التى ينبغى أن تكون بين هذه النظرية وبين الظواهر الاجتماعية والثقافية فى الوقت الحاضر .

وبرغم ذلك لا يختلف اسهام رنسمان فى هذا الصدد كثيرا عن اسهام بعض المفكرين الآخرين موضع الاهتمام فى هذه الدراسة . فقد خصص ألفن جولدنر جزءا صغيرا للغاية من كتابه لمناقشة التطور المحتمل لعلم

الاجتماع فى المستقبل . اذ لم يكن علم الاجتماع التأملى Reflexive sociology الذى وضع مخططة مشجعا . ذلك لأنه بدأ من ناحية وكأنه يكرر بشكل خافت علم اجتماع المثقلين الذى ساد فترة العشرينات لكارل مانهايم Karl Mannheim بدون ابعاده الفلسفية . فى حين أنه من ناحية اخرى يقدم بعض النصائح الأخلاقية التى ينبغى أن نقود حياة عالم الاجتماع واسهامه كسياسى راديكالى . ويتمثل الامر الاكثر أهمية والذى أهمله عن قصد فى افتراض موضوعات جديدة للدراسة ومجموعة من الأفكار الجديدة الموجهة . ومن ثم فقد حقق فى النهاية عكس ما دافع عنه س . رايت ميلز فى بداية البحث الراديكالى ، فبدلا من تحويل المشكلات الشخصية الى قضايا عامة ، حول القضايا العامة الى مشكلات شخصية ، وذلك عن طريق نصيحته لعالم الاجتماع بأن يهتم ، عن انانية ، بقضية العلاقة بين كونه عالما اجتماعيا وبين كونه شخصا ، وأن يهتم بطبيعة علاقته بعمله ، ولا اعتقد أن هذه الاهتمامات قد ساعدت على التحليل النقدى للمجتمع أو يمكن أن تساعد عليه ، وانما هى اشارة لانتكاسة عقلية اكثر من كونها علاجاً .

ومن ناحية اخرى ، أهتم بندكس Bendix أساسا بالدفاع عن التقاليد - التقاليد الغربية المتعلقة بالعقل والعلم - ضد - ما اعتبره - موجات الانفعال العاطفى التى تهدد بالاطاحة بها . وفى رأيه ، أن المسألة تتعلق بما اذا كان ممكنا فى ظل هذه الظروف أن يبقى الدافع للبحث ، والاعتقاد فى التقدم من خلال المعرفة ، قويا بدرجة كافية . وبالإضافة الى ذلك فهو لم يحاول بجدية أن يكشف عن مسار جديد ، لتغيير وجهة نظر العلوم الاجتماعية ذاتها حتى تهتم بالمشكلات والادراكات الجديدة .

ونجد فى مجلد درايتزل Dreitzel فقط اشارة ما ، الاتجاهات جديدة . والى حد كبير تختلف المقالات التى جمعها فى هذا المؤلف من حيث الموضوع والمدخل عما كان سائدا منذ حقبة سابقة . فهى لا تهتم (بالديموقراطية المستقرة) ولكن بتجارب وامكانات (المشاركة

الديموقراطية) . وهى لا تهتم بالحراك والمكانة ولكن بالعلاقات بين الطبقات ، وظهور قوى أو طبقات جديدة كقوى للنضال السياسى . وهى لا تهتم أيضا بالنظم السياسية والسلوك الانتخابى وانما بظهور حركات الاحتجاج الاجتماعى . وتظهر المقالات ، كما اشار درايتزل ، استعدادا لأن تعتمد على الأفكار الماركسية ، وايضا على تصور لعلم الاجتماع (كعلم للآزمة الاجتماعية ، لما كان على هذا النحو أصلا .

وما زالت الموضوعات الجديدة بعيدة عن أن تتكامل لتشكّل نظرة عامة للتحوّل الاجتماعى المعاصر ، وبقي السؤال مطروحا عما اذا كان من الممكن تحقيق ذلك . وقد يعتبر تصور (مجتمع ما بعد التصنيع) الذى حسده - فى أحد أشكاله الآن تورين Alain Touraine المحاولة الأكثر وعدا الى حد ما لتقديم اطار عام (وهى المحاولة التى عرض لها درايتزل Dretzel بايجاز ، وأن كانت برؤية نقدية) . اعنى تقديم فكرة ظهور شكل للمجتمع يساعد تقدم العلم فى اطاره على امكانية الغاء الندرة من مجال الحاجات الانسانية الأساسية ، ونقل العمل الصناعى من البشر الى الآلات ، ومن ثم تحويل النسق الطبقي وتغيير التوازن بين العمل ووقت الفراغ فى الحياة الاجتماعية ، غير أنه فى نفس الوقت المجتمع الذى تزيد فيه المشكلات الناجمة عن التنظيم المركزى والبيروقراطى ، أو عن سيطرة النظرة التكنولوجية البحتة ، والتى تؤدى الى ظهور أنواع جديدة للصراع الاجتماعى ، انذرت به فعلا ظهور حركة الطلاب . فاذا تم تطوير هذا التصور بفعالية ، فانه قد يحتل المكانة المحورية التى كانت تحتلها فكرة الرأسمالية الصناعية كنسق اجتماعى فى علم اجتماع القرن التاسع عشر . وقد يتبع ذلك بحث حقيقى للتفكير الاجتماعى فى أكثر أشكاله جدارة كنوع من التفكير المنظم فيما يتعلق باتجاهات التطور الاجتماعى فى المجتمعات الحالية ، وايضا فيما يتعلق بالخيارات السياسية التى تطرحها .

حاشية

مفد نشرت هذه المقالة في المرة الأولى اجاب الفن جولدنر على بعض انتقادات مؤلفه (علم الاجتماع التأملى Reflexive Sociology بدون أن يدرك جوهر النقد ، اذ يؤكد أن موقفه الآن هو : ٠٠٠ ان كل مجتمع عبارة عن حقيقة اجتماعية تتكون الى حد ما بواسطة النظرية الاجتماعية السائدة ، ومن ثم يمكن فصل نقد المجتمع عن نقد النظرية . وهذا بالتحديد اقتراض ماركس ايضا ، كما يتضح من حقيقة أن نقده للمجتمع الحديث ، في كتاب رأس المال Capital لتخذ ايضا عنوانا فرعيا (نقد الاقتصاد السياسى A Critique of political economy) الذى يعنى نقد النظرية الاقتصادية (٩) . غير أن ذلك لم يكن على الإطلاق وما كان جولدنر يناقشة فيما سبق حينما جعل تحول عالم الاجتماع ذاته ، والعلاقة بين كونه شخصا وبين عالم للاجتماع محور لتصوره عن علم الاجتماع التأملى (١٠) . وبرغم ذلك فقد ابتعد ماركس عن الانغماس فى هذا التفكير التأملى ، حيث شرع فى دراسة التطور الموضوعى للنظام الرأسمالى فى القرن التاسع عشر ، وبالمثل الأيوويولوجيا الموضوعية للمجتمع الرأسمالى كما تكشف عن نفسها (فى التشيؤ اليومى للملع) وفى نظريات الاقتصاد السياسى الكلاميكي رفيعة المستوى . ويعتبر جهد كارل ماركس لتأسيس نظرية واقعية ودقيقة عن المجتمع الحديث على طرف نقيض لذاتية جولدنر الرومانسية التى ترفض كلا من جوهر ومنهج النظرية السوسيولوجية باعتبارها غير هامة ، وتتركنا مع مجرد (تصورات) شخصية (١١) .

Alvin Gouldner, For Sociology : Renwal and Critique (٩)
in sociology today (London, 1973), P. 84.

Gouldner (1970), OP. Cit, P. 415.

(١٠)

Lbid., P. 495.

(١١)

الفصل الرابع

التنمية

بين الرأسمالية والاشتراكية

. تميزت دراسات التنمية في السنوات الأخيرة باحساس من الكابة وعدم الوضوح . اذ اتسمت نهاية عقد التنمية الأول للأمم المتحدة بفيض من التقارير (١) التي دفع اليها الى حد كبير احساس كامل بالفشل . ومع ذلك فقد عبرت هذه التقارير عن رؤية معتدلة التفاؤل بالنسبة لتطورات التنمية في السنوات العشر التالية برغم كونها متحفظة ونقدية اذا قورنت بالرؤية المتحمسة لحلبة الخمسينات .

وفي الفترة التالية للحرب مباشرة ، حينما أصبحت فكرة الاقطار (المختلفة underdeveloped) و (النامية developed) واضحة التحديد

(١) في هذا الصدد توجد ثلاثة تقارير أساسية : تقرير بيترسون , Peterson, Robert: *Us. Foreign Assistance in the 1970: A new Approach* وهو تقرير مرفوع الى الرئيس من قبل مجموعة عمل عن التنمية العالمية واشنطن ، ١٩٧٠ . ثم تقرير جاكسون R. G. Jackson (مجلدين) وهو موجه الى ادارة UNDP بطولان

A Study of the Capacity of The United Nations Development System (Geneva, 1969) ثم تقرير بيرسون Pearson بطولان شركاء في التنمية وهو تقرير لجنة البنك الدولي عن التنمية العالمية *Partners in development* (نيويورك ١٩٦٩) . ويصطب أكثر التقارير نفعية ذلك الذي أعدته من اقطار أمريكا اللاتينية لجنة التنسيق الخاصة بأمريكا اللاتينية *The Vina del Mar (Report, Chile, 1969)* . وقد تم تحليل هذه التقارير وأخرى غيرها من منظورات مختلفة لعلما في مجموعة الدراسات الأخيرة التي أجراها دينيس جولد Denis Goulet وهنسون Michael Hudson تحت عنوان (خرافة المساعدة *The Myth of Aid* (نيويورك ١٩٧١) ص ١٢ - ٦٤ . ول مؤلف (التنمية في مصرنا *development to day* , لكل من روبرت هنتر Robert E. Hunter وجون ريلي John Riely (نيويورك ١٩٧٢) ص ٦١ - ٦٩ .

فى العلوم الاجتماعية أولا ثم فى السياسة الدولية ، أدركت قضايا التنمية فى جانب كبير منها بالنظر الى اعتبارات اقتصادية بسيطة نسبيا . وقد شجع على هذه النظرة عاملان : حيث يتمثل الأول فى تجربة النمو الاقتصادى القوى فى الاقطار الصناعية الغربية فى مقابل الكساد الاقتصادى فيما قبل الحرب ، بحيث خلق ذلك فى منتصف حقبة الخمسينات اعتقادا بأنه الى حد كبير تم حل المشاكل الاقتصادية ، على الأقل من خلال التبنى الجزئى للسياسات الكينزية *Keynesian Policies* وقد عبرت بشكل مناسب مؤلفات مثل مجتمع الوفرة *Affluent society* لجالبريث *J. K. Galbraith* ومؤلف روسستو *Rostow* مراحل النمو الاقتصادى *The stage of Economic Growth* عن هذا الاعتقاد . وطالما ان الاقطار النامية هى المقصودة ، فان المعنى الضمنى لذلك انها تستطيع ان تتجاوز التخلف الاقتصادى بسرعة نسبية عن طريق الادخال المعتمد لرأس المال والتكنولوجيا اللذين تيسرهما المساعدات العالمية .

ويتمثل العامل الثانى فى تأكيد نجاح مشروع مارشال *Marshall Plan* ، الذى حقق اعادة البناء السريع لاقتصاديات اوربا الغربية ، الثقة فى كفاءة المساعدة الأجنبية . بيد ان مشروع مارشال كما اشار تيبور مند *Tibor Mende* تضمن اصلاح مجتمعات حديثة ذات انتاجية عالية دمرتها الحرب بشكل مؤقت . فقد امتلكت هذه المجتمعات الوسائل والقدرة التنظيمية والموارد البشرية التى تحتاجها لاعادة بناء رخاء ما قبل الحرب (٢) فى حين توجد معظم الاقطار النامية فى موقف مختلف تماما ، ومن ثم يصبح مشروع مارشال بمعنى ما ، نموذجا مضللا لتنمية الاقطار الزراعية اساسا بواسطة المساعدات الأجنبية ، التى أدت الى تركيز انتباه وكالات التنمية ومستشاريها على القضايا الاقتصادية فى حين اغفلت السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية للتنمية (٣) .

Tibor Mende, From Aid to recolonization : Lesson of a Failure (New York, 1973), P. 36. (٢)

(٣) بالرغم من حقيقة ان مشروع مارشال له هدف سياسى واضح يتمثل فى اعادة بناء اوربا الغربية كمناف قوي ضد الشيوعية فى اطار ظروف الحرب والجملة ، واستمرار هذا

وبطبيعة الحال ، لم يحدث تجاهل كلى للجوانب الأساسية للتنمية .
فحسبما لاحظ مند Mende أكدت مجموعة من الخبراء عينها السكرتير
العام للأمم المتحدة لتحديد أهداف ميثاق الأمم المتحدة بالتفصيل ، في
تقريرها لعام ١٩٥٠ بشدة على المستلزمات البنائية للتنمية ، بيد أنه
في العقدين التاليين ازدهر التحليل الاقتصادي والكمي للتنمية ، في حين
نال موضوع التغيير البنائي والثقافي اهتماما أقل ، على الأقل في
الوكالات الحكومية والدولية (٤) ، هذا بالإضافة الى تأكيد بعض
الدارسين على الإطار الأشمل ، مثل جونار ميردال Gunnar Myrdal الذي
وجه الانتباه الى أهمية العلاقات السياسية والاقتصادية المتبادلة بين
الأمم الفقيرة والغنية (٥) وارثر لويس Arthur Lewis الذي ظل مهتما
بالعوامل الاجتماعية للتنمية في واحدة من أكثر تناولات هذا الموضوع
تماسكا (٦) وبول باران Paul Baran الذي حدد ما يعتبر في ذلك الوقت
تحليلا ماركسيا آخر للنمو الاقتصادي (٧) .

ويستند التفاؤل الحذر لبعض الدراسات الحديثة مثل كتاب روبرت
ماكنمارا Robert McNamara الى ثلاثة اعتبارات : الأول أن الاقطار
الفقيرة تزيد من اجمالي دخلها القومي بمعدل ٥.٢٪ سنويا خلال الفترة
١٩٦٠ - ١٩٦٨ . وذلك لصالحها اذا قورن بانجازاتها السابقة أو بهدف

الهدف القميصي يلعب دورا هاما في سياسة المساعدات الأمريكية غير انه نوقش باستفاضة
في السنوات الأخيرة فقط في إطار الدراسات التي تمت من عمليات التنمية للشاملة .
(٤) حيث كان عنوان التقرير الذي Mende, Op, Cit Pp. 32 - 34

نشرت الأمم المتحدة (مقاييس التنمية الاقتصادية ١٩٥٠) .
(٥) Gunnar Myrdal, Economic theory and underdevelopment Regions (London, 1957).

(٦) W. Arthur Lewis, The theory of economic Growth (London, 1955).

(٧) Robert S. McNamara, One Hundred Countries, two Billion people (New York, 1973).

وهي عبارة عن تجميع لتصريحات مكتمارا المطنة حينما كان رئيسا للبنك الدولي .

الأمم المتحدة لهذا العقد ، والثاني أنه من الممكن زيادة المساعدات الأجنبية ، لتصبح أكثر فعالية ، ومن ثم تساعد على زيادة النمو بمعدلات أعلى . والثالث أن وسائل تجاوز المشكلات الأساسية (بما فيها النمو السكاني السريع) موجودة ويمكن استخدامها .

بيد أن كل هذه الأحكام مطروحة للمناقشة . إذ يخفى متوسط معدل النمو خلال حقبة الستينات اختلافات واضحة بين الاقطار . فمن بين ٦٠ دولة درسها كلارك Clark (٨) على أنها (أقل نموا) حققت عشرة منها معدلات عالية من الزيادة في الناتج القومي الاجمالي G. N. P . بينما نصفها حقق معدلات زيادة أقل من ٥٪ سنويا .

وحيثما يؤخذ النمو السكاني في الاعتبار فإن عشرة الاقطار فقط من قمة مجموعة هذه الدول حققت زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي Per Capita G. N. P بحوالى ٤٪ أو أكثر سنويا . بينما كان متوسط الزيادة لكل الاقطار الستين حوالى ٢.٧٪ . وطالما أن نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي قد نما بالنسبة للدول الغنية خلال نفس الفترة بمعدل ٢.٨٪ سنويا ، فإن الفجوة بين الاقطار الغنية والفقيرة تستمر في الاتساع .

وتدعى معظم وكالات التنمية (وبخاصة البنك الدولي) أو تفترض أن المساعدات الأجنبية قد دعمت معدل النمو الاقتصادي في الاقطار الفقيرة بشكل واضح ، وأن زيادة هذه المساعدات خلال حقبة السبعينات قد يؤدي الى رفع معدل النمو أكثر من ذلك . غير أن هذا الاتجاه قد تعرض باطراد للنقد حاد ، من وجهات نظر متضادة . حيث ترى الانتقادات الرأسمالية في المساعدات ، الوسائل التي تبقى بها الاقطار الصناعية الكبيرة ، الاقطار الفقيرة في حالة من التبعية ، ومن ثم تعوق التغيرات التي تتطلبها بناءاتها الاجتماعية وانساقها السياسية ، ومن ثم تؤدي الى تبطيء عملية التنمية . وفي نفس الوقت تضمن الاقطار

الصناعية لنفسها بعض الفوائد كالحصول على المادة الخام ، والأسواق ، وفرص الاستثمار ذات العائد ، هذا الى جانب تعزيز سيطرتها السياسية ومدها على جزء كبير من الكرة الأرضية . ولذلك فقد وصل ميشل هدسون Michael Hudson من تحليلة لتوصيات تقرير بيترسون Peterson ودور البنك الدولي انها تشكلت أساسا بالمصلحة الذاتية والقومية للولايات المتحدة ، وخاصة بالرغبة في تخفيض الضغوط المتصاعدة على ميزان مدفوعات الولايات المتحدة : « أذ عملت عمليات البنك الدولي خلال السنة الاولى لتولية ادارته على تمويل عمليات المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة التي كان قد تركها لتوه » (٩) . وبصفة عامة فقد برهن هدسون على انه قد كان للمساعدات الأجنبية في كثير من الحالات تأثير عكسي على النمو الاقتصادي . وتلاحظ دراسة أجراها كل من جرفن Griffin واينوس Enos (١٠) والتي استند اليها هدسون ، أن معدل نمو الناتج القومي الاجمالي لاثني عشر قطرا في أمريكا اللاتينية يتناسب عكسيا ومعدل المساعدة الأجنبية ، ومن ثم فقد استنتج « ٠٠ أن المساعدة قد تعوق التنمية لأنها تؤدي الى تضائل المدخرات المحلية عن طريق الاضرار بتركيب الاستثمار ، ومن ثم ترفع نسبة ناتج رأس المال ، ولأنها تقلل من فرص ظهور طبقة محلية لرجال الأعمال ، الى جانب انها تعوق الإصلاحات التنظيمية » (١١) . ويستمر هدسون ليؤكد أن من أهم النتائج العكسية للمساعدة ، أن الظروف السياسية المرتبطة بها تمنع التدابير لعزل الاقتصاد النامي ، أو تعبئة المصادر المحلية (١٢) .

وقد أكد تيبور مند Tibor Mende نفس القضية ، حيث افترض وجود ثورة متنامية في الأقطار الفقيرة ضد التبعية ، وضد إجبارها على الحياة داخل النطاق التجاري للدول الغنية .

Goulet and Hudson, Op. cit., P. 107.

(٩)

K. B. Griffin and J. L. Enos, (Foreign Assistance : Objectives and Consequences, Economic development and Cultural Change, 18 (April 1970).

(١٠)

Ibid, P. 326.

(١١)

Goulet and Hudson, Op. cit., PP. 122 - 123.

(١٢)

• وللخروج من هذه الدائرة المفرغة واستعادة الهدية المفقودة ، واحترام - الذات ، فإنه ينبغي تغيير التوجيه السياسى للتنمية الاقتصادية • فبدلا من تطلعها للخارج فإنها يجب أن تتجه الى الداخل ، وأن تهتم أساسا بحل المشاكل المحلية بدلا من الاهتمام بمواجهة المشكلات التى تتخلق نتيجة للاتصال بالعالم الصناعى • ومن ثم ينبغي التخلص من علاقات المساعدة المؤدية الى الفساد • وأن تنتهى ظواهر كالتكامل مع السوق العالمى ، والاعتماد على رأس المال الأجنبى ، وكل التفكير الاقتصادى الذى يؤكد على ثبات العلاقة بين الشمال والجنوب • وبدلا من ذلك فعلى كل قطر أن يكتشف طريقه الى التنمية ، إذ ينبغي أن يكون هناك تجريب لاستخدام الطرق المحلية والاعتماد أيضا على المصادر المحلية • يجب أن تمهد التغييرات البنائية أيضا الأساس للمشاركة الشعبية فى الأعمال البناءة ، وجهود الادخار الأكثر ، والاستثمار الرشيد فى الأولويات ••• إذا كانت ضرورية ، وأيضا ينبغي ألا يكون هناك تردد فى دفع ثمن هذا الانعزال « (١٣) » .

ويستمر مند ليؤكد أن هذه البرهنة غير ملائمة وليست واقعية • « ففى حالة أمريكا اللاتينية مثلا ، وهى المنطقة الوحيدة المتخلفة والحررة فى ذات الوقت من السيطرة الأجنبية المباشرة ، عجلت ثلاث فترات (حيث قطعت الروابط مع الأنطار الصناعية المتقدمة) من حدوث التغييرات البنائية ، والتصنيع المريع أيضا • وتمثلت هذه الفترات فى الحربين العالميتين وسنوات الكساد الاقتصادى • إذ وقعت مراحل التوسع السريع فى التنمية الصناعية لكل من الأرجنتين Argentina والبرازيل Brazil والمكسيك Mexico وحتى فى شيلي Chile خلال هذه الفترات ، حيث اتضح أن تفكك الروابط القائمة مع الاستثمار التجارى كان لصالح التصنيع المستقل والنمو الاقتصادى السريع • وقد تأسست مواقف مماثلة للتحرر من التدخل الأجنبى ، وتوفير الحماية للصناعات الناشئة ، وتقديم الحوافز للتجربة ، وتحمل المخاطرة ، عن

طريق الميزة الاختيارية لليابان أولا وروسيا والصين أخيرا - وبرغم أن الأهداف الاقتصادية فقط قد لا تبدو أنها الدوافع الأساسية ، فمما لا شك فيه ، أن نتائجها بالتأكيد هي المؤثرة ، (١٤) .

وهكذا تؤكد الانتقادات الراديكالية على الجوانب الاجتماعية والسياسية على نطاق عالمي ، وهو ما يتناقض مع ما يمكن تسميته بالسياسة الرسمية لوكالات التنمية وكثير من مراكز دراسات التنمية التي مازالت تركز أساسا على تحليل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية (١٥) . وتتضح أهمية المنصر السياسي حينما نفحص بدقة أسلوب توفير المساعدات الأجنبية . إذ نجد أن معظم المساعدات في المحل الأول ذات طبيعة عسكرية أو استراتيجية عامة . وتقدر المساعدات العسكرية بأكثر من نصف المعونة الأمريكية الخارجية ؛ وكما يلاحظ ميشيل هدمون فإن هذه (المعونة الأمنية) لم تشجع التنمية الاقتصادية في الأقطار المتعلّمة لها بنفس القدر ، (ولكنها فرضت عليها أعباء اقتصادية مكلفة وعمّرة اجتماعيا) (١٦) .

وثانيا ، فحتى في حالة المساعدات الاقتصادية فقط ، فإن الاعتبارات السياسية يكون لها تأثير . فقد دلت تريزا هايتير Teresa Hauter بشكل مقنع على استناد سياسات المؤسسات

Ibid, PP. 204 - 205.

(١٤)

(١٥) كما يطلق ميشيل هدمون Michael Hudson : « كان ملكنمار صليبا بشكل يثير الفضول فيما يتعلق بكل جوانب التحول الاجتماعي - الاقتصادي » باستثناء تنظيم للعمل (والتنمية التكنولوجية) Goulet and Hudson op. cit., P. 124 وكما نتوقع فسوف تكون هذه أيضا خبيثة تقرير البنك الدولي ، انظر على سبيل المثال Economic Growth of Colombia: Problems and Prospects (Baltimore, 1977) ، وذلك لا يضي أن وجهات النظر الرسمية محايدة سياسيا ، وإنما هي تفترض دوام الحالة الراهنة فقط .

Coulet and Hudson, Op. cit., P. 78.

(١٦)

من بين الأقطار الخمسة التي سجلها كلارك على أنها تمتلك أعلى معدل في زيادة إجمالي الناتج القومي G. N. P. من الواضح أن ستة فقط هي التي استفادت : تايلاند ، اليونان ، كوريا ، إسرائيل ، بناما ، وتايلاند . لذا اعتبرنا ذلك مثالا للمساعدات الاستراتيجية الضعيفة .

الدولية للتنمية (صندوق التمويل الدولي ، والبنك الدولي ، ووكالات التنمية الدولية للولايات المتحدة ، وبنك التنمية الأمريكى الدولي) على مدى قبول هيكل العالم الراسمالي الموجود على المستوى القومى أو الدولى وتأييده ٠٠٠ اذ يوجد تأكيد قوى من قبل مطالب وسياسات الوكالات على مبادئ المشروع الحر ، والاعتماد على ميكانيزمات السوق ، واحترام الثروة الخاصة المحلية والأجنبية بخاصة (١٧) . ويوضح التاريخ المساوى لشيلي بصورة واضحة أسلوب عمل هذه المؤسسات . اذ واجهت حكومة الوحدة الشعبية للرئيس الليندى Allende كثيراً من الصعاب خلال فترة حكمها - كالدئون الخارجية الضخمة التى ورثتها عن الحكومات السابقة ، وانخفاض الأسعار العالمية للنحاس - مادة التصدير الرئيسية - الى جانب انها بلا شك وقعت فى بعض الأخطاء المتعلقة بالسياسة الاقتصادية . وقد تزايدت صعوباتها بشكل هائل وعن عمد بسبب افعال الحكومة الأمريكية ، والبنك الدولي ، وبنك التنمية الأمريكى الدولي ، وعدد من البنوك الخاصة ، وقطع القروض الأجنبية . وبرغم ذلك استمرت الولايات المتحدة الأمريكية فى امدادها بالمساعدات العسكرية، بعض النظر عن اعتبار ذلك استثماراً جديراً بالاهتمام ؛ كما أضح ذلك ، على الأقل على المدى القصير ، حينما قضت مجموعة من القادة العسكريين المخربين على الحكومة الشرعية واستولت على الحكم فى سبتمبر ١٩٧٣ . وبمرور الوقت ، فى أعقاب الانقلاب الذى وضع نهاية للنظام السياسى الديموقراطى لشيلي ، بنات وكالات التنمية ، والبنوك الخاصة وبعض الحكومات (وبخاصة الأمريكية) تغير من سياساتها بمجلة فجأة ، وأن تنظر بتأييد أكثر الى الامداد بالمساعدات مرة ثانية .

وقد وجه اليمين ، مثل اليسار ، النقد الى المساعدات الأجنبية . وقد ظهرت أحد أشكال الحجج المحافظة ضد المساعدات الأجنبية فى مجموعة

المقالات الأخيرة التي كتبها باور P. T. Bauer (١٨) . إذ كانت صفحات هذا المؤلف السياسي الدعائي البالغة ٥٥٠ صفحة أقل اتجاها الى قضايا الأقطار الفقيرة في حد ذاتها ، منها ضد ما يعتبره باور محاولة علماء الاجتماع الليبراليين والراдикаليين لتشجيع تخطيط اقتصادي شامل تحت مظلة الامداد بالمساعدات الأجنبية وانتشار اعتقاد خاص يتعلق بأسلوب تأسيس تنمية أكثر فعالية من خلال ذلك ، ويستند هذا الاعتقاد كما يعتقد ، على وجهة النظر المشتقة من وجود فجوة تتسع بين الأقطار الفقيرة والغنية . وبرغم ذلك يبرهن باور على عدم صدق فكرة السدائرة المفرغة Vicious Circle لأن الأقطار الصناعية المعاصرة اقلت من فقرها السابق بدون مساعدة ذات قيمة من الخارج ، ومرة أخرى استطاعت بعض الأقطار النامية تحقيق تقدم اقتصادي سريع في العقود الأخيرة من خلال الاعتماد على جهودها الذاتية الى حد كبير .

لذا ثبت زيف فكرة (الدائرة المفرغة) فهي ضرورة حينئذ لوجود (اتجاه عام ، نحو اتساع الفجوة بين الأقطار الغنية والفقيرة) ، ويستمر باور للمحص هذه المسألة بتفصيل أكثر حينما يؤكد انتقاء وجود انقسام حاد بين الأقطار الفقيرة والغنية ، ولكن يوجد متصل من اجمالي النتائج القومى G. N. P. وفضلا عن ذلك ، ففي أى حالة توجد مجموعة من الصعوبات الكبيرة في وجه اجراء المقارنات الدقيقة بين مستويات المعيشة في مختلف الأمم . واخيرا ، فانه من المستحيل تبين أى اتجاه عام لاطراد التفاوت ، ونحتاج لدراسة قسرية (الفجوة) عبر فترات زمنية محددة .

غير أن قضايا باور وحججه لم تكن مقنعة ، فكما أعلم لا تمثل فكرة (الدائرة المفرغة) قانونا حديديا من أى نوع ، وانما تصف اتجاها في عالمنا المعاصر (١٩) . ولا يمكن تزيف الفكرة بالإشارة الى تنمية الأقطار

P. T. Bauer, *Dissent on development*, Cambridge, Mass. (١٨) 1972).

(١٩) حسبما أشار جونار ميردال Gunnar Myrdal يمكن لكشف عن هذا الاتجاه أيضا في بعض الاتهامات لدخل الأقطار الصناعية ، وذلك هو السبب في وجود تسهيلات لتوليد

الصناعية المعاصرة منذ القرن السادس عشر فصاعدا ، وهي التنمية التي حدثت في ظروف مختلفة تماما (٢٠) أو الإشارة الى الحالات الاستثنائية للأقطار الفقيرة التي كان في قدرتها أن تنمو بسرعة فائقة (٢١) . ويتمثل كل ما تؤكد في أن معظم الأمم الفقيرة تواجه ، في عالم تنظمه الأقطار الصناعية من الناحية الاقتصادية وتسيطر عليه - الأقطار الرأسمالية الغربية أساسا - صعوبات كبيرة في محاولتها الهرب من الفقر الذي تعيشه منذ وقت طويل ، ومن ثم يوجد ميل قوى لتكاثر هذا الفقر .

وبالمثل تعتبر ملاحظات باور عن (الفجوة المتسعة) مضللة . إذ يوجد فصل حاد ينبغي أن يتضح بين مجموعة صغيرة من الأقطار الغنية (التي يسودها نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي بنحو ٢٥٠٠ دولار أو يزيد) وعدد كبير من الأقطار الفقيرة (التي يسودها متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي بين ٨٠ - ٣٠٠ دولار) بالإضافة الى وجود بعض الأقطار من النطاق المتوسط بالنسبة لاجمالي الناتج القومي لا تستطيع تغيير الصورة العامة ، فهي لا تستطيع أن تغيرها بأكثر من

(تنمية مناطق معينة) في بريطانيا . وسبب تبنى المجتمع الأوربي لسياسات للتنمية الاقليمية ورصد مبالغ لها . (ومن الناحية الخالية) يمكن النظر الى المساعدات الأجنبية للتنمية في بعض الاعترافات كاستناد لهذه السياسات غير المقوم ككل ، لذا أدركناه كمجتمع ولحسد .

(٢٠) وينبغي أن نلاحظ أيضا استحالة حدوث هذه التنمية بدون لعون الخارجي ، وقد لعبت الأرباح من السيطرة الاستعمارية (أحد أشكال المساعدات الأجنبية المفروضة) دورا محيلا في هذه العملية . ومن وجهة نظر بعض الكتلة مثل (Baran, op: cit.) دورا أساسيا .

(٢١) كما اشرت ، نلاحظ ذلك في بعض الحالات عن المساعدات العسكرية للصحة التي ظهرت على اثرها مشكلات أخرى ، منها الاضرار بالاقتصاد وظهور تفاوتات شاسعة داخل المجتمع وفي بعض الحالات الأخرى لعبت الصحة دورا بالغ الأهمية . لا نتج الارتفاع السريع في اجمالي الناتج القومي لأقطار الشرق الأوسط المتجهة للبترول ببساطة عن استهلاكها لمصدر طبيعي يوجد طلب مرتفع ومتزايد عليه . وهنا أيضا نجد نموذجا خاصا للنمو الاقتصادي يلغى مشاكل جديدة ، تتعلق بتأسيس اقتصاد أكثر توازنا يحقق الرخاء على المدى الطويل . ويقضي على التفاوتات الكبيرة ، وينبغي أن نلاحظ أيضا أنه بينما يفيد السعر المرتفع للبترول مجموعة من الأقطار القليلة ، فإنه الى حد كبير ، يضاف من صعوبات مجموعة أخرى ، كالهند التي تعتمد على واردات كبيرة من البترول للقيام لتنميتها الاقتصادية .

تغيير شكل التقسيم الذى يقتضيه وجود شرائح متوسطة *Middle strata* بين ملاك الثروة (الأثرياء والطبقة العاملة) وحينما تكون الشرائح المتوسطة كبيرة للغاية فانه يصبح من الضرورى حينئذ أن نهتم بمدى لزومية شكل مختلف للبناء بكاملة ، ومن الواضح أن الحالة ليست كذلك بالنسبة للاقتصاد الدولى .

وحيئنذ يقدم باور عنصرا آخر فى المناقشة بالتمييز بين (الدخل *Income*) (والرفاهية *welfare*) مفترضا أن التفاوت الواضح فى الأول لا يعنى تفاوتاً فى الثانى ، وذلك يرجع بنا الى العقيدة المألوفة من قبل الاقتصاديين المحافظين فيما يتعلق بالمنفعة أو الاثباع . ان استخدم هذا الاعتقاد فى وقت ما فى مواجهة سياسات الرفاهية الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية ذاتها ، ولكننا لم نعد نسمع عنها كثيراً حتى انبعاثها الأخير والمفاجئ فى هذا الشكل الجديد كجزء من البرهنة التى تحاول أن توضح انه ليس هناك داع للخوف كثيراً فيما يتعلق باعادة توزيع المصادر بين الأقطار الغنية والفقيرة (٢٢) .

وبعد حياغة باور لانتقاداته بنوع من التفصيل نجده قد أوضح تصوره لما هو هام فى التنمية بايجاز أكثر ، فالتنمية الاقتصادية كما يؤكد تعتمد بالأساس على استعداد البشر واتجاهاتهم وايضا على طبيعة نظمهم السياسية والاجتماعية (ص ٧٥٠) ، ويشبه ذلك فى مظهره وجهات نظر النقد الراديكالى لسياسات التنمية الرسمية . غير أن ما يعنيه باور بالاتجاهات والاستعدادات الملائمة والمواقف المناسبة شيء متميز تماما . فهو مقتنع بأهمية الفردية ، والمنافسة الصناعية ، ونمو السوق التجارى . وقد أكد باور فى دراساته الحالية التى ضمنها كتابة عن غرب أفريقيا أهمية تنمية التجارة ، انتقد القيود التى فرضت على النشاط التجارى للمشروع الحر ، غير أنه كان أبعد ما يكون عن التفكير فى إطلاق الاستعدادات أو

(٢٢) جيمر باور *Pauer* من هذه الفكرة فى بداية الكتاب بملاحظته ان لتقدم المادى لا يحق بالضرورة السعادة ، والكبرياء ، والخصامية ، ولتناغم (ص ٣٦٠) وبالتأكيد ، ينهى توجيه هذا للتطبيق الى أمم الوفرة *Affluent* ولقراء *prodigal* منه الى الأعم للقيمة .

الطاقات الجديدة ، أو إعادة تشكيل النظم بواسطة حركة ثورية أو قومية يمكن أن تؤسس تنمية مخططة للمصادر القومية . بل على العكس نجد أن التخطيط الاقتصادى الشامل الى جانب المساعدة الأجنبية كانت أحد الأهداف الأساسية لهجومه : « . . . فالتخطيط الشامل لا يزيد من المصادر ولا يحدث عقول البشر ، ولكنه يضغط من السلطة ويركزها . فهذه السياسة ليست شرطا للتقدم أو وسيلة مادية له . وفى الحقيقة فإنها قد تعمقه ، وبخاصة فى الأقطار الفقيرة لأنها تتناقض وتحرير الفساد من الخضوع للسلطة التى تشجع مؤاملات النجاح المادى » (ص ٥١٢) . ومن الواضح أن ذلك ليس حقيقيا ، فقد حقق الاتحاد السوفيتى ، وحديثا جدا الصين (التى نادرا ما يذكرها باور) نموا اقتصاديا سريعا ، على الأقل جزئيا بسبب الآثار الرئيسية والتحريرية لثوراتها (٢٢) . وفى مكان آخر من الكتاب يقلل باور من قيمة أى نوع لتدخل الدولة ، منتقدا جونار ميردال G. Myrdal حول افتراضه (أن التقسيم الاقتصادى يعتبر الى حد كبير موضوعا لسياسة الحكومة) ويستمر باور فى القول (أنه ليس واضحا طبيعة نوع التدخل التى تستطيع به الحكومات المستقلة ذات الكفاءة التعجيل بتنمية آسيا وأفريقيا فى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر) (ص ٤٥٦) . ومع ذلك ، توضح حالة اليابان بصورة جيدة درجة التدخل القادر على تحقيق هذه النتيجة .

وتعتبر المساعدة على إنتاج الاقتصاد الرأسمالى والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى المناطق النامية من العالم هى الهدف السياسى الكامن وراء مقالات باور . ومع ذلك تؤكد بشدة بعض الانتقادات المحافظة لكل من المساعدات والتنمية ، الحاجة الى الإبقاء على السيطرة الحالية للرأسمالية الغربية وبخاصة الأمريكية أو توسيعها . ومثالا لذلك يؤكد

(٢٢) فى أعقاب الفترة الأولى للتصنيع تظهر مجموعة من المشاكل نتيجة للتخطيط لشديد المركزية ، غير أنه يصبح من الممكن تجاوز كثير من المشاكل عن طريق اللامركزية فى إطار خطة شاملة . وقد نوقشت هذه القضايا بدرجة صعبة للغاية فى مؤلف بروس .
W. Brus.: *Economics and Politics of Socialism*, (London, 1971).

حديثا صامويل هنتنجتون Samuel Huntington وهو المعروف
باسهاماته في التفكير الاستراتيجي الأمريكي في فيتنام واماكن اخرى ،
(الحاجة الى تجزئة برامج المساعدة الحالية بالنظر الى اغراضها ،
وتأسيس برامج جديدة تعكس المصالح المتصاعدة للولايات المتحدة في
الاحتفاظ بالعالم) (٢٤) . ويذهب انتقاد آخر لسياسات المساعدة الأمريكية
الى ان افعال اقطار العالم الثالث (يشير الى ذلك المستوى المنخفض
والمقتضائل لمساعدات الولايات المتحدة) يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية
وأن الحاجة ماسة الى سياسة جديدة أكثر فعالية وذات طابع تعاوني ،
تستطيع تأمين الحصول على الأسواق ، وفرص الاستثمار الأفضل عبر
البحار ، وذلك لكي تساعد على حل صعوبات ميزان المدفوعات بالإضافة
الى وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقف أقوى بالنسبة للمنافسة
الاقتصادية مع اوربا الغربية واليابان (٢٥) .

ويعتبر النمو السكاني السريع كاحد الجوانب المحددة للتنمية والتي
يرفضها باور بشكل نهائي برغم اعتبارها من قبل كثير من الكتاب ذات
اهمية بالغة . وطبيعي ان يعتبر هذا النمو في احد جوانبه مؤشرا للتنمية ،
فهو ينتج عن انخفاض الوفيات الذي يتحقق نتيجة للتغذية الأكثر كفاية
والخدمات الصحية المحسنة ، غير ان الزيادة السكانية من ناحية أخرى
تخفض اساسا نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي (٢٦) . ومن ثم
فهو يؤثر على المعدل العام للنمو لأنها تحول المصادر من الاستثمار في
الزراعة والصناعة الى توفير المدارس والاسكان ، الخ . ونتيجة لذلك
يصبح تنظيم النمو السكاني في حد ذاته هدفا قد تخصص له المساعدات
الاجنبية . وهذا هو الدخل الذي يتبناه روبرت ماكنمارا ، فمن وجهة
نظره (تعتبر الزيادة السكانية المفرطة هي العقبة الوحيدة للكوؤد أمام
اللقوم الاجتماعي والاقتصادي لشعوب العالم المتخلف (Op. cit., P. 31)

Samuel P. Huntington, (Foreign Aid : For what and For whom?) in Hunter and Pielly, Op. cit., P. 59. (٢٤)

C. Fred Bergsten, (The Threat from the third world, Foreign Affairs, 11. (Summer, 1973) PP. 102 - 124. (٢٥)

See Clark, Op. cit., PP. 22 - 23

وبرغم أنه أضاف أن حل هذه المشكلة لن يكون إلا باستبدال أشكال أخرى للمساعدة ، كالمساعدة فى الزراعة ، والتصنيع ، والتقدم التكنولوجى .
وحينئذ ، فعلى الأمم المتقدمة أن تعطى كل دعم ممكن للأقطار التى أسست فعلا برامج لتنظيم الأسرة ، عليها أن تعمق البحث فى الجوانب الاجتماعية والبيولوجية لتنظيم السكان ؛ وعليها أيضا أن تطور احساسا بالحاج المشكلة السكانية (ص ص ٤٤ - ٤٥) .

وقد أعطى كتاب آخرون أهمية مماثلة للنمو السكانى . فقد كرس جونار ميردال قصفا كبيرا من دراسته المستفيضة عن جنوب آسيا لهذا الموضوع ، ولاحظ أنه أصبح مسلما به الآن (ضرورة اتصال منظورات التنمية الاقتصادية الناجحة بالاتجاهات السكانية) (٢٧) . وبالمثل ميز مند Mende الشعب المعقد بالانفجار السكانى كأحد مشكلتين هامتين ذات صلة بعدم التوازن بين القوى الصناعية والأقطار النامية (Op. cit., PP. 285 - 71) فعند نهاية هذا القرن سوف يتضاعف سكان العالم (إلى ٧ بليون) على مدى فترة قصيرة تبلغ نحو ٢٥ سنة ، وفى سنة أخرى فقد يصلوا إلى ١٥ بليون ؛ و وراء هذه الأرقام تكمن مشاكل مرعبة ، كالامداد بالطعام والموارد الأخرى ، والاضرار بالبيئة ، ثم الصراع الحاد للسيطرة المتفاوتة على المصادر .

وقد انتقد بعض الكتاب الراديكاليين هذا الاهتمام بتنظيم النمو السكانى باعتباره نوعا من المالتسية الجديدة بالمعنى المحدد للمصطلح ، والذى يعنى أن فقر الأقطار الفقيرة يعتبر نتيجة لعاداتها غير المسئولة فى التكاثر ، وعلى سبيل المثال ، يصوغ ميشيل هدسون هذا النوع من الاعتراض (٢٨)، ولكنه يعدل بقوله: «أنه حينما ندرك التنظيم الديموجرافى فقط كبديل للإصلاح التنظيمى فإن التأكيد عليه يتخذ الطابع الأيديولوجى» . وفى الحقيقة حاول نذر يسير من الكتاب المهتمين بالتنمية تفسير فقر

Gunpar, Myrdal. *Asian Drama* (3 vols.) New York. 1968 (٢٧)
Vol. 11. PP. 1389 - 1390.

Goulet and Hudson, Op. cit., PP. 125 - 129.

الاقطار النامية تاريخيا بالنظر الى النمو السكانى ، حيث كانوا مهتمين بموضوعين مختلفين تماما : الاول ، اذا سلمنا بفقر الاقطار النامية اليوم (برغم انها قد تكون منتجة) فما هى نتائج الانفجار الديموجرافى بالنسبة للجهود التى تحاول تجاوز هذا الفقر من خلال النمو الاقتصادى السريع ؛ والثانى ، ما هى متضمنات ذلك بالنسبة للعالم ككل - فيما يتعلق بالاستفادة من المصادر ، وحماية البيئة الطبيعية ، ونوعية الحياة الاجتماعية - كنتيجة لهذا النمو السكانى غير المتنبأ به ؟

فالانفجار السكانى الذى قد يبدو مشكلة منعزلة وقائمة بذاتها ، والحل الذى يمكن البحث عنه بصورة افضل من خلال الوسائل الفنية ، يؤدى فى الحقيقة الى اثاره موضوعات سياسية هامة متضمنة فى اى تصور شامل للتنمية . فحيثما تعتبر الزيادة السكانية السريعة عائقا مباشرا للنمو الاقتصادى ، كما هى الحال فى كثير من الاقطار الفقيرة ، فانها مع ذلك ما تزال مجرد عنصر واحد فى التخطيط العام للتنمية ، وينبغى عدم التقليل من شأن الصعوبات التى تواجه اى نوع من السياسة السكانية (٢٩) . غير ان النمو السكانى ليس ببساطة مشكلة تتعلق بالاقطار الفقيرة . فمن الاسباب الهامة للاهتمام بالانفجار الديموجرافى هو نتائجه بالنسبة للبيئة والاستفادة من المصادر الطبيعية . ومن هذا الجانب تعتبر الاقطار الفقيرة بلا شك المصدر الوحيد للمشكلة . ويزداد السكان (وان كانوا ببطء اكثر) فى الاقطار الصناعية الفنية ايضا .

(٢٩) لذا استبعدت للوسائل التهرية المتطرفة ، كالتعميم الاجبارى لكونها من المحتمل ان تصيب المجتمع بضرر اكبر من الحالة التى تحاول علاجها ، لذ يمكن تحقيق انخفاض فى معدلات المواليد عن طريق لحت والاعولز للتلائية فقط . والى حد ما ، يفترض ذلك مجتمعا طلاقيا يستجيب امعاؤه بحرقة متنورة للمؤشرات الاجتماعية ، وحده الحالة ما زالت بعيدة ج داء . بالإضافة الى ذلك توجد علاقة مزدوجة بين السكان والتنمية ، فقد تؤثر التنمية على النمو السكانى عن طريق تخيير طموحات البشر وطريقتهم فى الحياة ، مثلما تتأثر بها ايضا . وعلى ذلك يمكن التحليل على ان افضل سياسة سكانية هى تلك التى ترتبط مع التنمية (النمو الاقتصادى المتحضر ، الحراك الاجتماعى المتزايد) التى ستتولى بنفسها تخفيض معدل المواليد ، غير ان ذلك يبالغ فى ناعلية مثل هذه المؤثرات ويقلل من شأن الحاج 'مشكلة للسكانية فى الوقت الحاضر . واخيرا يوجد موضوع له طابعه السياسى الواضح يتمثل فى حقيقة ان حجم السكان يعتبر عنصرا فى القوة القومية ، ومن ثم تتأثر الرغبة فى تنظيم النمو السكانى او عدم تنظيمه بموقف المتحالفين على المستوى الدولى .

غير أن الحقيقة الأهم أن هذه الأقطار تستهلك قدرا غير ملائم من المصادر العالمية (تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وحدها مسئولة عن ثلث استهلاك العالم) ، فالضغط على المصادر ليس فقط مصدره النمو السكاني وارتفاع اجمالي الناتج القومي في الأقطار الفقيرة ، ولكن يكمن مصدره في النمو المستمر والسريع للأقطار الصناعية ، وينبغي أن يهتم أى تحليل جاد للتنمية على نطاق عالمي بالوسائل التي تعد من استخدامها المفرط في التمييز للمصادر ، وبالتالي يقلل من معدل نموها ، على الأقل في بعض الجوانب (٣٠) .

وتشير هذه الملاحظات عن المسألة السكانية ، من أحد الجوانب ، الى الحاجة الى اطار واسع واكثر تنظيما للبحث . إذ تقع تنمية كل من الأقطار (النامية) والأقطار الصناعية في اطار نظام عالمي من العلاقات السياسية والاقتصادية أو في ظل ظروف تاريخية محددة وقد اعتمد مجال البحث المسمى (دراسات التنمية) - الذي يعتبر في نفس الوقت حجابا للفعل السياسي - على انهيار الامبراطوريات الاستعمارية وعلى الظروف المحددة لفترة ما قبل الحرب ، مثل تلك التي اشرت اليها بايجاز في بداية هذا الفصل . حيث أن على أى تحليل لسياسات وقضايا التنمية ، بما فيها المساعدات الأجنبية ، أن يهتم في المحل الأول بهذا السياق . ففي عالم يسيطر عليه الاقتصاد الرأسمالي اساميا ، فان عملية التنمية قد تضاهف حقيقة التخلف في بعض الأقطار (٣١) أو تؤدي في حالات أخرى الى مضار اقتصادية كنتيجة للمسمى وراء المصالح الامتراجية ، والمصالح العسكرية،

(٣٠) يبدو أن هذه الاعتبارات ما تزال مهتلة من قبل وكالات التنمية . فبرهم لشارة مقاله نشرت في الأمم المتحدة أبريل ١٩٧٣ بعنوان (اطار موزج لدراسة الأمم المتحدة من تأليف المشكل والموضوعات البيئية المحددة على استراتيجية التنمية الدولية) الى مشكل الاقتصاد العالمي ، فانها تصرت اهتمامها الى حد كبير على المشكلات التي تظهر عن التنمية الاقتصادية للأقطار الفقيرة .

(٣١) ملطما برمن فرانك A. G. Frank في مؤلفه (لرأسمالية والتخلف في أمريكا لاتينية rev. edn New York, 1969 وانظر أيضا بعض مقالات المؤلف الذي حرره كل من (eds.) Dependence and underdevelopment: Latin America' James D. Cackcraft, André Gunder Frank and Dele L. Johnson Political economy (New York, 1972).

ونشاط الشركات المتعددة الجنسية . ومن وجهة نظر الاقطار الرأسمالية الكبيرة ينبغي ادراك العلاقات مع الأمم الفقيرة أساسا بالنظر الى الحفاظ على بقاء سيطرتها السياسية والاقتصادية ، أو بالنظر الى ضمان أن يتحقق تصنيع بقية العالم حسب النموذج الرأسمالي .

ويبدو أن سياسات الاقطار الصناعية الشيوعية تقدم بديلا للتنمية وفقا لهذه الرؤية ، وإن كانت تثير مشكلات أخرى ، وفي الحل الأول فإنه من الصعب في هذه الحالة أن تحدد طبيعة السياسات أو المطلوب تنفيذها (٢٢) ومع ذلك ، فمن الواضح أن الاقطار الشيوعية قد شاركت على الأقل بجانب ضئيل للغاية في وكالات التنمية الدولية وفي المساعدات المشتركة ، ولذلك فقد كان تأثيرها العام على مسار الأحداث محدودا . ولقد أصبح واضحا أيضا أن العلاقات مع الأمم النامية قد تأثرت بشدة في حالة الاقطار الشيوعية ، كما هي الحال في حالة الاقطار الرأسمالية الغربية ، بسبب الصراع السياسى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم فقد لعبت الأهداف الاستراتيجية والمساعدات العسكرية دورا هاما .

وأخيرا فإنه ينبغي الاهتمام بمدى قدره سياسات التنمية للاقطار الشيوعية على تشكيل بديل حقيقى في أى حالة ، بمعنى البديل الاشتراكى للتوسع الرأسمالى ؛ وينبغي أن يعتمد الحكم في هذا الموضوع على أسلوب المرء في تقدير الامكانية الاشتراكية للمجتمعات التى تسودها الملكية العامة لوسائل الانتاج الأساسية والدرجة التى يرتبط فيها التخطيط الاشتراكى بنظام سياسى فاشستى وغالبا قهرى .

وتثير هذه المسألة المتعلقة بالمسارات البديلة للتنمية العالمية موضوعا هاما في أى تصور للتنمية ؛ اعنى ، ما هو هدف التنمية ، أو بصورة اشمل ، ما هي طبيعة العالم الذى تلخصه سياسات التنمية خلقه ؟ ويؤكد

معظم الكتاب الليبراليين المهتمين بالموضوع أو يسلمون جدلاً ، بأن التنمية
 تعنى شيئاً أكثر من مجرد النمو growth ، بآى شكل كان بالنسبة
 لاجمالى الناتج القومى . فهى تتضمن تحسيناً حقيقياً فى المستوى العام
 للحياة ، عن طريق التغذية الكافية والاسكان ، والرعاية الصحية ،
 والتعليم ، الخ بالنسبة لجميع السكان ؛ وتقليل التفاوتات الهائلة فى
 توزيع الثروة والدخل ؛ والتوسع فى خلق الفرص ، وبخاصة بالنسبة
 لمعظم أقسام السكان المحرومة . ومن وجهة النظر هذه ليس من الصعب
 ان نواصل الاهتمام بصياغة سياسة اشتراكية متميزة للتنمية ، يتحدد
 هدفها النهائى فى تأسيس معاواة فى الظروف الأساسية على نطاق
 عالمى . لنقضى على التفرقة بين الغنى والفقر داخل المجتمعات وبينها .

ويتضمن هذا النوع من السياسة توميع الهدف الاشتراكى الخاص
 بخلق مجتمع لا طبى بالنسبة للنسق الاجتماعى للعالم ككل . ومن الواضح
 وجود صعوبات هائلة فى هذا الصدد ، فحتى داخل أمم معينة ، واجهت
 الحركات الاشتراكية الديمقراطية عقبات هائلة فى محاولتها إعادة توزيع
 الدخل والثروة . أو توفير نطاق أكبر من الخدمات العامة ، وتخطيط
 التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وعلى النطاق العالمى تضاعفت المشاكل
 بسبب المقاومة الشرسة - المهمة بالولاءات ذات الجذور الثقافية والقومية -
 لأى إعادة توزيع ذات قيمة للثروة بين الأمم (التى قد تتضمن نوعاً من
 التحكم فى معدل النمو الصناعى للأقطار الغنية) بسبب صعوبة تأسيس
 مؤسسات دولية فعالة لتنفيذ هذه السياسات ؛ وبسبب التهديد بشكل من
 السيطرة السياسية والبيروقراطية ذات التطرف الفاشستى الكامن فى
 مشروع تخطيط الاقتصاد العالمى وتنظيمه . بل أنه من الصعب تحقيق بداية
 ذلك اذا لم تتأسس أنظمة اشتراكية ديمقراطية قوية فى عدد من الاقطار
 الصناعية المتقدمة ؛ واذا كانت الحال على هذا النحو ؛ فان عملية التنمية
 الاشتراكية قد تبقى فى رأى بطيئة - ربما بطءاً مخيفاً فى مواجهة الخطر
 المرعب للحروب المهلكة التى تشن من أجل السيطرة على المصادر التى
 تتزايد ندرتها .

بيد أنه من الخيالى تماماً أن نفترض أن تحولا ثورياً مفاجئاً يستطيع

انقاذنا . فمن المحتمل أن تكون الإصلاحات المتراكمة ، والمتجهة أساسا نحو تغيير رئيسى فى النسق ، ناجحة ، ومن الأفضل أن نبدا هذه الإصلاحات بتغييرات فى التجارة العالمية لصالح الأقطار الفقيرة . بزيادة المساعدات الأجنبية فى شكل معونات وليست قروض : بتوفير المنح والقروض الجديدة للمساعدة فى تخفيض العبء المريك للديون التى تعاني منها الأقطار الفقيرة كنتيجة للمساعدات السابقة ! وبالإضافة الواضحة فى توفير المساعدات التى تتخذ شكل المعرفة العلمية والتكنولوجية (٢٢) .

وفضلا عن ذلك ، لا يجب أن يغفل أى تحليل للمعيايق العالمى للتنمية الجانب الآخر للمشكلة . فبرغم وجود الأقطار الفقيرة فى عالم تصيطر عليه الأقطار الصناعية (الرأسمالية ، والشيوعية) فإنها بلا شك لديها القدرة لتحديد مصار تنميتها فى إطار حدود معينة ، وأن تؤثر أيضا بدرجة أكثر أو أقل فى التوزيع العالمى للثروة . ويعتبر تبنى سياسة الاكتفاء الذاتى *autarky* أحد الخيارات المطروحة أمامها ، وذلك بتحديد الواردات والاستثمارات عن طريق التعريفة الجمركية والضوابط الأخرى ، وأيضا بتقليل اعتمادها على المساعدات الأجنبية بقدر الامكان ، وبخاصة انماط المساعدات الأكثر ارهاقا . وبالتأكيد هناك سوابق تاريخية لنجاح مثل هذه السياسة - وتعتبر الصين مثالا طيبا لذلك - طالما أن هناك قوى فى المجتمع تلقزم بشدة ، بالتنمية الاقتصادية ، وبإعادة تشكيل النظم الاجتماعية . غير أن سياسة الاكتفاء الذاتى سوف لا تكون هى السياسة الأكثر فعالية فى كل الحالات ، وينبغى عدم تبنيها كمياسة دائمة . وقد قدم ألبرت هايرشمان *Albert Hirschman* فكرة هامة تذهب الى : « انه

(٢٢) من المحتمل أن تعتبر المساعدة بالمعرفة واحدة من أكثر أنواع المساعدات المفيدة ، وإن كنا نحتاج أن تمنح بطريقة ملائمة . فمثلا لا يبدو بالنسبة لى ذا معنى طيب أن يتركز جهد كبير لدراسة التنمية فى الأقطار الفنية ، بينما تمتلك المركز المهمة بهذه الدراسات اتصالات متقطعة فقط (ول بعض الأحيان مختصرة) بالقضايا والمواقف الاجتماعية التى نحلها وربما كان من الأفضل أن توفى بعض المصادر لمساعدة ومد نطاق حل هذه المامد التى تامتست فى الأقطار النامية ، أو لخلق مامد جديدة .

من أجل تحقيق حد أعلى للنمو . فإن البلاد النامية تحتاج لتبديل ملائم بين الاتصال والانعزال ، والانفتاح على تجارة ورأس مال الأقطار المتقدمة ، تتلوها فترة من الانسحاب والنزعة القومية » (٢٤) .

ويعد تشكيل التحالفات الإقليمية أو أية اتحادات أخرى ، وسيلة ثانية تدعم بواسطتها الأقطار الفقيرة مركزها ، من أجل السيطرة على استثمار رأس المال الأجنبي واستقلال مصادرها ، وتحسين التجارة مع الأقطار الصناعية . أو التأثير بفاعلية أكثر في سياسات وكالات التنمية الدولية . وتعتبر الأوبك OPEC منظمة الأقطار المصدرة للبترول من الاتحادات الناجمة لهذا النوع . ومن الواضح أن الأوبك تتمتع بمركز ممتاز من خلال سيطرتها على مصدر له ندرة خاصة ، ويعتبر ميثاق الأندين Andean Pact (من أعضائه بوليفيا Bolivia ، شيلي Chile ، كولومبيا Columbia . الإكوادور Ecuador ، بيرو Peru ، فنزويلا Venezuela) محاولة أخرى حيثة لتأسيس نطاق ضد القوة الاقتصادية للأقطار الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي نفس الوقت تعتبر وسيلة للتعاون الإقليمي للتنمية ، غير أن فاعليتها سوف تتضاءل بالتأكيد في أعقاب الإطاحة بحكومة الوحدة الشعبية في شيلي . وما زالت هناك المحاولات مستمرة لتجميع أقطار العالم الثالث ككل ، وذلك بهدف صياغة بعض الخطوط العامة لسياسات التنمية كما تبدو من وجهة نظر الأقطار الفقيرة ذاتها ، وبخاصة في حملتها بتبادلات التجارة الدولية .

وتشبه كل هذه الجهود من جانب الأقطار الفقيرة في بعض الاعتبارات جهود الحركة العمالية داخل المجتمعات الصناعية ، وهما مما يعتبران عنصرا رئيسيا في النضال من أجل إعادة توزيع المصانير العالمية . غير أنه توجد اختلافات هامة أيضا . فمن غير الواقعي تماما أن ندرك عملية التنمية ببساطة ، بالنظر إلى الصراع بين الأمم البرجوازية (و) البروليتارية () ، وذلك لسبب رئيسي يتمثل في وجود

بعض الملامح المتناقضة فى سياسات كثير من الاقطار النامية ، التى ترفع شعارات المساواة الكاملة بين الأمم ، بينما تصيح أو حتى تشجع التفاوتات الشاسعة داخل مجتمعاتها . وفصلا عن ذلك ، توجد اختلافات كبيرة بين اقطار واقاليم العالم الثالث - اختلافات فى التاريخ ، والثقافة والبناء الاجتماعى - وايضا هذا التنوع الكبير فى المشاكل التى تواجهها حتى ليمسح لى من غير المحتمل ، امكانية صياغة نظرية عامة بدرجة عالية من المعقولة ، تستطيع تحديد أفضل أسلوب للتنمية . ان توجد مسمارات عديدة للتنمية مثلما هناك مسمارات عديدة للاشتراكية .

وتعتبر قوة الدافع نحو المساواة هى الخاصية الأكثر شمولاً كما يبدو بالنسبة لى ، والتى تنتشر الآن من المجتمعات الصناعية التى شكلت مصدرها فى القرن التاسع عشر لى تغزو كل العالم . ولقد ظهر الشكل أو اليقين الذى اشرت اليها فى مقدمة هذا الفصل ، ليس من مجرد التسليم بصعوبات التنمية وتمقيداتها ، ولكن من خلال التحقق بأن العملية بكاملها قد أسوء فهمها . فخلال حقبة الخمسينات خف الحوار حول الرأسمالية والاشتراكية ، وبرزت نظرية سوسيولوجية جديدة ، تهتم بالانتقال من المجتمع قبل الصناعى الى المجتمع الصناعى ، حيث ادعى أنه يجب أن يكون هدف كفافنا السياسى والعلى هو أن نترك هذا الانتقال المصد بدرجة أعمق وندممه بفاعلية أكثر (٣٦) . ولقد أصبح واضحاً الآن أن هذه النظرية قد عبرت عن المزاج المحافظ لذلك العصر - ومن ثم بددتها الحركات الراديكالية لحقبة الستينات - والثقة فى الانتشار العالمى الواسع للوفرة من خلال النمو الاقتصادى

(٣٥) وعلى ذلك ففى جلسات مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية وضعت الاقطار القليلة من أجل تفصيل منتجاتها فى الاقطار الصناعية ، ولكن بدون نجاح كبير لى ذلك .

(٣٦) اكد مؤلف إيرنست جيلنر Ernest Gellner (السكر والندى Thought and Change (London, 1964) بقوة وجهة النظر هذه . ووجه ريمون آرون Raymond Aron الذى نقل الكثير لتطوير فكرة (المجتمع الصناعى industrial society الانتباه لأحد ملامح هذه الرؤية الجديدة حينما لاحظ أن علماء الاجتماع قد اتجهوا الى الخلف لى تأسس تصوراتهم عن تغير الاجتماعى ، من ماركس Marx إلى سان سيمون Saint-Simon

القوى . ولقد نتجت الشكوك الحالية فيما يتعلق بعملية التنمية نتيجة
 لاختلاف النظرية ، وإلى حد كبير لغياب أى بديل عملى أو عقلى محدد .
 إذ يكمن خلف الاهتمام بالتنمية والعلاقات بين الأمم الفقيرة والغنية ،
 كما حاولت أن أوضح ، الموضوع الأساسى المتعلق بالمساواة الانسانية ،
 فطالما أن هذا الموضوع قد نوقش من كل جوانبه ، وتمت صياغة
 الاختبارات السياسية بشأنه ، فإن السياسات العملية والفعالة للتنمية
 العالمية سوف تكون ممكنة .

الفصل الخامس

كارل ماركس : عالم اجتماع أم ماركسي ؟ (١)

لا يهدف السؤال المطروح فى عنوان هذا الفصل الى استيعاب كل الجوانب التى يمكن من خلالها النظر الى أعمال ماركس ؛ كما انه لا يعنى المصادرة على مسألة امكانية أن يكون مفكر ما - وماركس بصفة خاصة - عالم اجتماع وماركسي فى ذات الوقت . وانما هناك بعض الفوائد التى تتحقق من مجرد طرح السؤال بهذه الطريقة . اذ نجد أولا : ان اعتبار فكر ماركس احد الانساق الفكرية المبكرة فى علم الاجتماع ، أى النظر اليه كمحاولة لصياغة مفاهيم جديدة لوصف بناء مجتمعات بأكملها ولتفسير التغيرات الاجتماعية الكبرى ، سوف يبرز اهم افكاره تمييزا بل واكثرها اثارة على الاطلاق . ولقد أصبح ذلك أكثر وضوحا مع نمو الدراسات السوسيولوجية خلال العقود القليلة الماضية وما صاحب ذلك من إعادة تقييم لتاريخ الفكر الاجتماعى الحديث . ومن الواضح ان احياء الاهتمام بالماركسية كمخطط نظرى (وهو اهتمام يقابله اقول الماركسية كمقيدة سياسية شاملة) قد ظهر من خلال الاعمال التى كتبها فى الاونة الأخيرة متخصصون فى علم الاجتماع ؛ وحتى فى وقت مبكر يرجع الى نهاية القرن التاسع عشر والعقد الاول من القرن العشرين ،

(١) أعيد نشره مع تحقيقات لطيفة من مجلة «العلم والمجتمع» Science and Society (شتاء ١٩٦٦) . واعتمد هذا المقال على بحث فى ٣٠ أغسطس ١٩٦٥ فى حلقة دراسية عن «إعادة تقييم كارل ماركس» ، A Re-evaluation of K. Marx ، نشرت للنساء الاجتماع السنوى الستين ، لجمعية علم الاجتماع الأمريكية ، American Sociological Association ، المقام فى شيكاغو . ولقد نشر هنرى مينز Henry Mine نقدا لبعض الآراء التى تقدمتها هنا فى مقال بعنوان «الماركسيون واللاماركسيون» ، Marxists and non-Marxists ، نشرت فى نفس العدد من مجلة «العلم والمجتمع» ، والمجتمع ، .

كانت المناقشات المثمرة للفكر الماركسي تنبع - على ما يبدو لى - من اهتمامات موسيولوجية وفلسفية تمثلت فى كتابات ماكس فيسر Max Weber وكروس Croce ومسوريل Sorel وباريتو Pareto على سبيل المثال - ولم تنبع من الكتابات النقدية ذات الطبيعة الاقتصادية او السياسية الخالصة (٢) .

ويمكن احدا الاسباب الرئيسية وراء احياء الاهتمام بالماركسية فى ان نظرية ماركس تتعارض فى كل عناصرها الهامة مع النظرية الوظيفية التى اثرت بشدة فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا فى العشرين او الثلاثين عاما الماضية ، والتى ظهر قصورها بشكل متزايد . فعلى حين تركز الوظيفية على القناعم الاجتماعى تركز الماركسية على الصراع الاجتماعى ؛ وبينما تهتم الوظيفية بالثبات وباستمرارية الابنية الاجتماعية ، تقدم الماركسية نظرة تاريخية وتؤكد الاهتمام بالبناء المتغير للمجتمع . وبينما تركز الوظيفية على تنظيم الحياة الاجتماعية من خلال القيم العامة والمعايير ، تركز الماركسية على اختلاف المصالح والقيم داخل كل مجتمع وعلى دور القسر Force فى الحفاظ على النظام الاجتماعى العام ، لفترة قد تطول او تقصر . ولقد اصبحت المقابلة بين نموذجي التوازن والصراع - والتى اكدها دارندورف Dahrendorf بشدة عام ١٩٥٨ (٣) - من الامور الشائعة فى علم الاجتماع الان . فغالبا ما توضع نظريات ماركس فى مقابل نظريات دوركايم ، وباريتو ، ومالينوفسكى ، وهم يمثلون المهندسين الرئيسيين للنظرية الوظيفية .

ولا يعنى هذا ان الماركسية هى النظرية الوحيدة التى تعطى وزنا للصراع الاجتماعى ، وللطبيعة التاريخية المتغيرة للمجتمعات البشرية .

(٢) تمت بشرح بعض هذه الاسهامات بتفصيل اكبر فى مقال من طم الاجتماع الماركسي نشر فى دلترة المعارف العامة للعلوم الاجتماعية International Encyclopedia of Social Sciences (نيويورك ١٩٦٨) ، ول كتاب موجز بعنوان Marxist Sociology (London, 1974)

(٣) R. Dahrendorf, "Out of Utopia : Toward a Reorientation of Sociological Analysis". American Journal of Sociology, Vol. LXIV. No. 2. 1968.

كما انه لا معنى ان علماء الاجتماع يقتنعون بان مجرد بيان وتوضيح نموذجى التوازن والصراع - كنماذج يمكن استخدامها فى سياقات مختلفة - هو الخطوة النهائية والكلمة الاخيرة التى يمكن ان يقولها العلم الاجتماعى . فقد ساهم باحثون اخرون بعد ماركس - من اهمهم على الاطلاق زيمل Simmel وماكس فيبر Max Weber بمناصر جديدة فى نظرية الصراع الاجتماع والتغير الاجتماعى ، واسخلوا تعديلات واضافات على بعض القضايا النظرية التى طورها ماركس ، وانتقدوا هذه القضايا من وجوه عديدة . ورغم ذلك ، فمن المحقق ان اعمالهم لا يمكن فهمها حق فهمها الا كاعمال تابعة او تالية لاعمال ماركس .

ويثير امكانية وجود نماذج نظرية بديلة مشكلات صعبة بالفعل علماء الاجتماع منذ ظهور علمهم كفرع مستقل من فروع العلوم الاجتماعية . فعلماء الاجتماع المعاصرون يطرحون بشكل جديد سؤالا قديما يتعلق بالتوفيق بين « النظام » و « التقدم » وهو احد الموضوعات الاساسية فى علم الاجتماع عند كونت . وتتبع هذه الصلة الفكرية (بين الامس واليوم) ، تتبع - فى جانب منها - من التشابه فى الظروف الاجتماعية . فنحن نعيش - كما كان كونت - فى اعقاب ثورات كبرى ، وفى خضم طوفان ثورى وتحولات اجتماعية قائمة على العنف . وكنتيجة لذلك ، فانه يبدو ان اهم المهام المنوطة بعلم الاجتماع فى الوقت الحاضر هى فهم ما يحدث عندما تنتفى دول جديدة ، وفهم النمو السريع للمعلم والتكنولوجيا ، وانتشار اسلوب الحياة الصناعية فى كل ارجاء العالم ، والتغيرات الجذرية التى حدثت فى البناء الطبقي ، والانساق الامرية والسياسية . ورغم ذلك فاننا نهتم الآن - على خلاف كونت - بالبحث عن نظرية مقبولة اكثر من اهتمامنا بصياغة فلسفة اجتماعية جديدة . ونحن على وعى اكثر بالحاجة الى تقديم تفسير للتغير الاجتماعى ، بينما كان كونت - فى خضم نظريات التقدم العديدة فى عصره - اكثر اهتماما باكتشاف مبادئ النظام والاستقرار .

لقد كان الاهتمام الرئيسى فى نظرية ماركس منصبا على الصراعات داخل المجتمع والتغيرات البنائية التى تتولد عن هذه الصراعات ،

ويغلف هذا الاهتمام مخطط عام لنمو البشرية نموا تقديميا (نحو الأحسن) . وتتضمن النظرية فى ذات الوقت بعض التقصيرات الجزئية للتضامن الاجتماعى واستمرارية الابنية الاجتماعية . فقد عالج ماركس باستفاضة - على سبيل المثال - الظروف التى تولد التضامن الطبقي وتحافظ عليه . وفسر على مستوى المجتمع ككل استمرار بناء اجتماعى بعينه من خلال العلاقات بين الطبقات ، والوضع الذى تشغله الطبقة الحاكمة ، وتأثير الأفكار المسيطرة فى استمرارية نظام الحكم . وفضلا عن ذلك فقد تنبأ ماركس بظهور نمط من المجتمع يحقق فيه الصراع الطبقي كلية ويتحقق فيه ضرب من التناغم والتضامن التام بمباراة أخرى فائنا يمكن أن نلمس فى نظرية ماركس تجاور نموذجى التوازن والصراع فى تفسير المجتمع ؛ ويمكن أن يتم ذلك على مستويين : الأول : أن الصراع يسود العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ككل ، بينما ينتشر التضامن والاتفاق فى كثير من الجماعات الفرعية (خاصة الطبقات الاجتماعية) فى المجتمع . والثانى : أن المجتمعات بصفة عامة يمكن ترتيبها فى تسلسل تاريخى بحيث يسود الصراع فى مرحلة تاريخية معينة - وهى المرحلة الرومانية التى عرفناها حتى الآن - والتضامن والتعاون السلمى والاتفاق فى مرحلة أخرى - وهذه تقع فى المستقبل .

ومع ذلك فإن هذه النظرية لا تقدم توفيقا كافيا بين كلا النموذجين ، هذا طبعاً بصرف النظر عن الأخطاء التى يمكن أن تشتمل عليها فيما يتعلق بالوصف الفعلى للصراع المجتمعى والتضامن الطبقي وتفسيرهما . فهى لا تسمح - على سبيل المثال - بوجود الفكرة التى مفادها أن الصراع ذاته قد يولد التضامن الاجتماعى أو يحافظ عليه (وهو احتمال استكشفه زيمل بطريقة أكثر منهجية) . وفضلا عن ذلك فإن النظرية تستبعد الصراع كلية من المجتمع الافتراضى اللابقي فى المستقبل ؛ ويبدو أنها تؤكد أيضاً حالة أصلية أولية للمجتمع البشرى كانت تخلو من الصراع وذلك قبل انتشار تقسيم العمل وتراكم الثروة الخاصة . وتعتمد هذه النظرية على تصور تاريخى يتعارض مع فكرة العلم الاجتماعى

وهي فكرة يبدو أنها تركت أثرا على أعمال ماركس الناضجة . ونحن قد نضفي أهمية قليلة أحيانا أو كبيرة أحيانا أخرى على الجانب المتأثر بالهيجلية في نظرية ماركس ، أو على الجانب الذي يتخذ الخط الموضوعي فيها ، غير أنه من المستحيل أن نوفق بينهما (*) فقد ذهب اسحق برلين Isaiah Berlin على سبيل المثال إلى القول بأن :

« لأمراء في أن الإطار المرجعي لنظرية ماركس كان هيجليا . لأنه يسلم بأن تاريخ البشرية هو عملية واحدة غير متكررة ، تعبر وفق قوانين يمكن اكتشافها . وتختلف هذه القوانين عن قوانين الكيمياء والفيزياء التي تعتبر قوانين لا تاريخية تحاول الكشف عن ارتباطات واطرادات ثابتة تتعلق بظواهر مترابطة في كل زمان أو مكان تتكرر فيه هذه الظواهر نفسها . أما هذه القوانين فانها تشبه قوانين علمي الجيولوجيا والنبات ، وهما علما يحددان مبادئهما في ضوء حدوث أي من عمليات التغير المستمر » (٤) .

ويمكن القول من الناحية الأخرى أن كثيرا من القضايا التي قدمها ماركس لها على الأقل صفة القوانين العامة . وهكذا فإن العبارة

(*) يظهر خلاف حد بين الماركسيين الأوروبيين حول مجالات الاعتماد في أصل ماركس . ويظهر هنا فريقان رئيسيان : الأول يمثل أولئك الذين يركزون على أعمال ماركس المبكرة التي تأثر فيها بهيجل ، وهم يهتمون بفكرة الاضطراب والحرية في الفكر الماركسي أكثر من اهتمامهم بتحليل علاقات واشكال الانتاج . وأشهر هؤلاء على الاطلاق هو هيربرت ماركيز . أما الفريق الثاني فتمثله مدرسة للتفسير Althusser في فرنسا حيث نستبعد أصل ماركس المبكرة والتي تأثر فيها بهيجل لأنها لا تتضمن الماركسية كنظرية طمية بالشكل الذي كان يربط فيه ماركس . ويهتم الصار هذه المدرسة في مقابل ذلك بتطوير الكتابات المتأخرة (والناضجة) لماركس ، خاصة رأس المال وذلك بهدف لتقوية الماركسية من الحلخل وتزويدها بالمفاهيم الضرورية والنظرية الطمية التي تمكنها من تصير التحولات الاجتماعية المعاصرة . وهذا هو ما فعله للتفسير وبالبار Balibar في كتابهما الشهير ، قراءة في رأس المال . انظر حول هذه الموضوعات :

— L. Althusser and E. Balibar, *Reading Capital*, London, New left Books, 1970; L. Althusser, *For Marx*, The Penguin Press, 1969.

• وانظر للترجمة العربية التي أعدها مؤلف زكريا لكتاب هيربرت ماركيز ، *للعقل وللحرية* هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة . ١٩٧٠ .

الترجمة

I: Berlin, Karl Marx, 3rd., Edn., (London, 1963), P. 124.

الشهيرة القائلة بأن ، تاريخ كل المجتمعات التي عرفناها حتى الآن ما هو الا تاريخ الصراعات الطبقة ، ، هذه العبارة يمكن النظر اليها ، لا باعتبارها مبدأ تاريخيا ، ولكن باعتبارها قانونا عاما للصراع من المجتمع البشرى . وبنفس الطريقة فانه يمكن النظر الى قول ماركس بأن البناء الاقتصادي للمجتمع هو الذى يحدد شكل النظم الاجتماعية والاقتصاد الصائدة ، على انه تعبير عن قانون عام أو عن قاعدة منهجية . وحتى عندما يزعم ماركس انه يصيغ قانونا للتغير - كقانون تفسر المجتمع الرأسمالى مثلاً - فان هذا القانون لا يعدو ان يكون قانونا خاصا ينطبق فقط على نمط بعينه من انماط المجتمعات (المجتمع الرأسمالى أو الصناعى) ، غير انه مشتق من حيث المبدأ من قانون اعم يشير الى التغير فى كل المجتمعات . وبذلك فانه لا يجب النظر الى قوانين التغير الاجتماعى على انها قوانين تاريخية أو مبادئ عامة ؛ ان مثل هذه القوانين يمكن ان تكون عامة ، وقابلة للتطبيق - فى نفس الوقت - على كل الحالات انى ظهرت وحيثما ظهرت .

ويتربط هذان التصوران معا فى نظرية ماركس - اعنى التفسير التاريخى لحوادث فريدة ، وصياغة قوانين عامة تفسر حوادث متكررة . والواقع ان الماركسيين قد انقسموا فيما بينهم حول تبني أحد هذين التصورين دون الآخر : هناك - من ناحية - المدرسة الوضعية أو العلمية والتي يمثلها انجلز Engels وماكس أدلر Max Adler (*) وهناك - من ناحية - أخرى المدرسة الهيكلية التى يمثلها لوكاتش Lukacs وكروتشمه Korsch وماركيوز ولفيف من معارضى الوضعية المعاصرين فى فرنسا . وفى اعتقادى ان أعمال ماركس - بدءا من الأعمال المبكرة وحتى الأعمال التى كتبها فى نهاية حياته - تبتمد كثيرا عن فلسفة التاريخ

(*) ومن انصار هذه المدرسة من لطماء المعاصرين لويس القروير وباليهار وغيرهما على ما ذكرنا لى للتطبيق لى هذا الفصل ، ويتركز اهتمام هذه المدرسة على الأعمال المتأخرة للناسخه لماركس كراس المال بينما يتركز اهتمام المدرسة الهيكلية على أصالة الفكرة التى تآثر فيها بهيجل .

وتقترب من صورة النظرية العلمية عن المجتمع ، وذلك بالمعنى الدقيق لمفهوم النظرية العلمية كمجموعة مترابطة من القوانين العامة والقضايا الامبيريقية التي تهتم بالتفاصيل . ولكننا على يقين - بطبيعة الحال - من أن تطور الماركسية لم يسر وفقا لهذا الطريق . فمن المحقق أن الاسهامات الرئيسية للبحث الماركسي قد اقتصر على المجال التاريخي ، بل أن هذه الاسهامات قد انحصرت في نطاق ضيق من المشكلات ، وجاء اسهامها في مجال البحوث الامبيريقية التي تقع في نطاق علم الاجتماع نادرا .

ولقد اعاد مقال حديث كتبه هوبسباوم (٥) Hobsbawm ، اهاد تأكيد النقاط المتعلقة بتأثير الماركسية على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ذهب هوبسباوم في تقديمه للترجمة الانجليزية لتحليل ماركس الموسع والوحيد لمجتمعات ما قبل الرأسمالية (٦) ، ذهب الى القول بأن ماركس قد حاول صياغة نظرية للتقدم التاريخي ولم يحاول صياغة مخطط للتطور الاجتماعي ؛ وأنه يجب النظر الى تفرقة ماركس بين انماط مختلفة من المجتمع وفقا لهذا المنظور . وتعرض هوبسباوم لأعمال المؤرخين الماركسيين واستخلص من هذا العرض أن الاسهامات التي ظهرت في السنوات الأخيرة في هذا المجال ليست كافية ولا مكتملة من حيث أنها أهملت انماطا معينة من المجتمعات - وبصفة خاصة نمط المجتمع الآسيوي (٧) Asiatic Society - كما أنها وسعت بشدة من مفهوم

E. J. Hobsbawm, " Introduction " to Karl Marx, Pre - (٥)
Capitalist Economic Formations (New York, 1965).

(٦) جاء هذا التحليل لمجتمعات ما قبل الرأسمالية في المخطوط الاخير من ١٨٥٧ - ١٨٥٨ ، وهو يمثل مسودة أولية لرأس المال نشرت في موسكو لأول مرة فيما بين عامي ١٩٣٩ - ١٩٤١ تحت العنوان التالي
Grundrisse Der Kritik der Politischem öKonomie (Rohetwurf).

(٧) نمط الانتاج الآسيوي هو النمط الذي اعتد ماركس أنه يسيطر على شكل الانتاج في المجتمعات الشرقية (أي للولاعة خارج نطاق أوروبا خاصة مجتمعات آسيا والمجتمعات العربية) . ويقوم نمط الانتاج الآسيوي على سيطرة دولة استبدادية مركزية لتحل اعباء الأشغال العامة - خاصة تنظيم الري - ولتحكم في وحدات ريفية مشاعية منزلة تمارس للإزامة وتنتج الفخراج للدولة المركزية . ولا تعرف هذه الري شكل الملكية الخاصة ، وهي مجتمعات ركدة

« المجتمع الاقطاعى » لكى تسد الثغرات المختلفة - ويبدو ان المؤرخين الماركسيين يهتمون اهتماما بالغاً بنفس المسائل التى اهتم بها ماركس - من ذلك مثلاً ظهور البرجوازية داخل المجتمع الاقطاعى ، والتحول من الاقطاع الى الرأسمالية والمراحل الأولى للمجتمع الرأسمالى ؛ ويعنى ذلك انه بصرف النظر عن اهمال المؤرخين الماركسيين لانماط أخرى من البناء الاجتماعى ، فان اسمهم فى دراسة التاريخ الاجتماعى الحديث يعد اقل اصاله مما هو متوقع - فليس الماركسيون هم الذين درسوا عن قرب التغيرات التى طرأت على الطبقات وجماعات الصفوة فى المجتمع الحديث ، او تطور الايديولوجيات والاحزاب السياسية أو انهم هم الذين حاولوا تحليل الحركات الثورية - حقيقة أن دراسة هذه المجالات التى تعد اقرب الى علم الاجتماع قد تأثرت بأفكار ماركس أن لم تكن قد ترتبت عليها أصلاً ، غير أن أهم الدراسات حول هذه الموضوعات قد ظهرت على ايدى باحثين غير ماركسيين - بدءاً من زمبارت Sombart وماكس فيبر Max Weber وميشيلز Michels وحتى حاجر Getger وكارل مانهايم Karl Mannheim ، وبتداً من فبلن Veblen وحتى سى - رايت ميلز Wright Mills .

فلم يظهر على مدى تطور البحث السوسيولوجى باحث ماركسى يضاهى فى انجاز ماكسى فيبر خاصة فى استخدامه للقضايا العامة التى قدمها ماركسى نفسه عن العلاقة بين الايديولوجيات والبناء الاجتماعى

==

ومفصلة ليس لها تاريخ . وينقسم الماركسيون حول فكرة نمط الانتاج الاسيوى شيما واحزاباً ، ينقسمهم يراه أداة تحليلية صالحة لاجتمعات ما قبل الرأسمالية فى الشرق ، وبضمهم الآخر يخطئ عنه كلية من حيث انه يمثل فكرة ماركسية فى الماركسية .

انظر حول مفهوم نمط الانتاج الاسيوى :

- جان شينو وآخرون ، حول نمط الإنتاج الاسيوى ، ترجمة جورج طرابيشي دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٢ .

- محمد محى الدين وأحمد ماجد ، مفهوم نمط الانتاج الاسيوى : خطوط عامة ، المجلة الاجتماعية للتوعية ، العدد الثمانى - الثالث ، المجلد الخامس عشر ، ١٩٧٨ .

كنقطة بداية لبحث واسع وخصب عن دور مجموعة معينة من الأفكار والمعتقدات الدينية في التغير الاجتماعي وارتباطها بالطبقات الاجتماعية المختلفة (*) فالماركسيون الذين حاولوا أن يصوروا الماركسية على أنها نصق نظري ينتمي الى علم الاجتماع - من أمثال ماكس أدلر - قد اقتصروا على المناقشات المنهجية (٧) ، بينما حاول أنصار المدرسة الهيجلية أما أن يخوضوا غمار المجال التخيلي غير الدقيق للنقد الأدبي (لوكاتش) (**) أو أن يتحولوا الى تقديم انطباعات منهجية مثلهم في ذلك مثل أصحاب الاتجاه الوضعي (سارتر) .

ولا تعكس المقابلة بين انجازات المدارس الماركسية المزمطة وتلك الخاصة بالباحثين الذين استجابوا فقط لأفكار ماركس بإجراء بحوث جديدة بأنفسهم ، لا تعكس هذه المقابلة نزعا للثقة من ماركس نفسه . لقد كان ماركس مهتما - وبشكل حماسي - بالبحوث الاجتماعية الواقعية - بدءا من اهتمامه ببحوث كيتاييه Quetdet وبيرية Buret والتقارير التي كان يكتبها مفتشو المصانع الانجليزية وحتى مشروعه

(*) المقصود هنا هو دراسة ماكس فيبر الشهيرة عن : الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ، والتي اعتم فيها بدراسة تأثير الأفكار الدينية على الاتجاهات نحو النشاط الاقتصادي بهدف فهم المظاهر الأساسية للنظام الاجتماعي - الاقتصادي للعالم الغربي الحديث . ومن الجدير بالذكر أن الكثير من الباحثين يعتبرون أن رأي ماكس فيبر يناقض ويلند وجهة النظر الماركسية في تفسير البناء الاجتماعي للمجتمع الرأسمالي الحديث ، وأن كان البعض يعتقد أن رأي كل من ماركس وماكس فيبر يمثل اسهاما متوازيا في فهم هذا البناء . انظر : السيد الحسيني ، اتجاهات علم الاجتماع في فهم مشكلات الدول النامية ، في كتاب السيد الحسيني ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، الطبعة الثانية ، دار المنار ، ص ٤٣ - ٥١ .

الترجم
(**) حول آراء نوكاتش : انظر الفصل السابع من هذا الكتاب . وانظر حول منهجه في النقد الأدبي مقارنا بمناهج أخرى : مجموعة مقالات حول الاتجاه الاجتماعي في النقد الأدبي باقلام صبرى حافظ وجي بورلي وجابر عصفور ولوسيان جولمان في مجلة فصول ، المجلد الأول ، العدد الثاني يناير ١٩٨١ ، ص ٦٥ - ١٠١ .

الترجم
(٧) من الاستثناءات الشهيرة في هذا المجال بعض أعمال الماركسيين النمساويين بما في ذلك دراسة كارل رينر Karl Renner للقانون بعنوان : نظم القانون الخاص ووظائفها الاجتماعية ،

— The Institutions of Private Law and Their Social Functions; (London, 1949).

الخاص عن « استقصاء حالة العمال » (*) *enquete ouvrier* بل أن ماركس قد قدم في « رأس المال » دراسة امبيريقية واسعة النطاق لا تطاولها أى دراسة أخرى في تراث العلوم الاجتماعية . وتعتبر أعمال ماركس ، تلك الأعمال التي تجمع بين صياغة النماذج النظرية عن المجتمع ، وبين تطوير مناهج للبحث مع الاستخدام الخلاق لهذه النماذج والمناهج في تحليل نمط معين من أنماط النسق الاجتماعى والتحولات التي تطرأ عليه ، تعتبر هذه الأعمال جميعاً من الإسهامات العظيمة في تشكيل علم الاجتماع الحديث ، بل أننا عندما نتأمل - خارج نطاق المدارس الماركسية المتزمتة - كيف أدى إسهام ماركس الى تفتيح موضوعات جديدة للبحوث الموسيولوجية ، وإلى طرح أفكار جديدة تتعلق بالنظرية والمنهج ، وإلى إعادة التقييم المستمر للمشكلات التي أثارها (كما هو الحال في المناقشة التي بين أيدينا الآن) فإننا سوف ندرك بحق أن الإسهام الذي قدمه ماركس يعتبر الانجاز الوحيد العظيم أو الخطوة الفكرية الحاسمة - الذي حدد موضوع علمنا في صورة معترف بها . وإذا كان ماركس قد تناقض مع نفسه أحياناً ، وأخطأ في أحيان أخرى ، وتحول بمغوض من استخدام المصطلحات الهيجلية الى استخدام لغة العلوم الطبيعية والعكس ، وترك بعض مفاهيمه في صورة غير مسوغة من الناحية المنطقية ، واستخدم في بعض الأحيان التعريفات الذاتية *essentialist definitions* بالرغم من أنه كان أساساً من أنصار النزعة الاسمية (**).

(*) قام ماركس بتصميم هذا الاستقصاء في شكل استبيان مكون من ١٠١ سؤال يعطى ظروف المهنة والساعات للعمل والفراغ وقت الفراغ والأجور وتكاليف المعيشة الخالصة بالطبقة العاملة وكذلك نضالها من أجل تغيير هذه الظروف . وكان ماركس يهدف من خلال هذا الاستبيان أن يصف القصور التي يملأ منها العمال من أجل وضع الحلول للأزمات الاجتماعية يعانون منها . ولم تشر نتائج هذا الاستقصاء - الذي كانت تهتم بالأشرف على تطبيقه ونشر نتائجه - المجلة الاشتراكية ، التي تولفت عن الصدور في عام ١٨٨١ . ولقد نشر بوتومور هذا الاستقصاء في كتاب ضفنه قراءات من كارل ماركس ظهرت للتحقق ترجمة عربية تضمنت هذا الاستقصاء . انظر :

بوتومور وم . ريل ، في موسيولوجية ماركس وفلسفته الاجتماعية ، ترجمة حافظ يعقوب ، سلسلة الأفكار ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ ، ص ٨٧ وما بعدها .

المترجم

(**) التعريفات الذاتية هي تعريفات التي ، يكون المحول فيها مأخوفاً في جوهر الموضوع

nominalist ، وبالغ في التركيز على الصراع في نموذج النظري ، إذا كان ماركس قد فعل هذه الأشياء ، فإنه بالإمكان أن نلتصق له العذر كمفكر رائد كانت أفكاره من القوة ما جعلها قادرة على خلق فرع جديد من فروع المعرفة ، سوف يصبح قادرا - خلال مسيرة تطوره - على تقديم وسائل تصحيح وتطوير هذه الصياغات المبكرة (التي قدمها ماركس) .

أما الشيء الذي لا يمكن أن نلتصق العذر فيه لماركس فهو أن ماركس قد ضحى بالعلم الوضعي لصالح الميتافيزيقا ، بمعنى أنه سمى فقط للحصول على الأدلة التي تدعم صورة للعالم والتاريخ خلقها بخيال شعري وفلسفي بحيث لا يمكن مناقشتها (تغييرها) بعد ذلك ؛ ويعني ذلك باختصار أن ماركس كان ماركسيا بحق ، بمعنى أنه كان مدافعا عن عقيدة سياسية . حقيقة أن ماركس قد ذهب إلى القول بأنه غير ماركسي(*) ، ولا يمكن أن يتطرق إلينا الشك في أنه كان ينتقد أثناء حياته التفسيرات التي يقدمها تلاميذه لأفكاره بشكل مستقل . وتثار هنا مجموعة من التساؤلات : هل اعتبر ماركس هذه التفسيرات غير كافية ، أم أنه كان يعارض تصوير أفكاره على أنها عقيدة سياسية لمسب ؟ وهل نظر ماركس إلى نظريته على أنها اكتشاف جديد ، وإنها بحاجة إلى

==

مثل للنطق المأخوذ في جوهر الإنسان ، . ويعني ذلك أن التعريف الذاتي هو للتعريف الذي يهتم بجوهر الموضوع أو ذات الشيء . **essence** . وهو يختلف عن التعريف الاسمي الذي لا يشمل بذات الموضوع وجوهره وإنما يتصل بمعنى الألفاظ ، أما المنهج الاسمي **nominalism** فإنه ، يعيد بيان المعنى الكلي قائم في مثل المعارف ولا مقابل له في الخارج . وهو يقوم مقام كثرة الأفراد باعتباره لشارة إليها ، ، مفاهيم ومصطلحات ما هي الأسماء تشير إلى أشياء خالصة ، تكون للواقع في حقيقة الأمر . أما الإنكار العامة والمفاهيم المجردة . . . ليس لها وجود متميز أو كيان مستقل ، .

انظر : مراد وحبه وزملاؤه ، المعجم للفلسفي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧١ .
ومحمد عاطف نحيث ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة

الترجم

(مادة المذهب الاسمي)

(*) بمعنى أنه لا يمتنع الماركسية كإيديولوجية وعقيدة سياسية وإنما يحاول فقط

أن يقدم نظرية علمية في وصف وتفسير البناء الاجتماعي وتغييره .

الترجم

عمل فكرى شاق قبل أن تصبح قادرة على تحقيق أغراضها ؛ ويجب علينا - على أى حال - أن نفرق بين ماركسية ماركس وماركسية الماركسيين (الذين قدموا تفسيرات لنظرية ماركس) . فماركس لم ينظر الى نسقه النظرى على أنه نسق مستقر أو بديهي ، أو أنه إطار مبسط للتعبير عن هدف سياسى واجتماعى . لقد كان هذا النسق النظرى من ابداع ماركس نفسه ، ولقد تطور خلال فترة طويلة من العمل الشاق ، وكان ماركس يراجعه باستمرار فهو عمل غير مكتمل لامراء فى ذلك . ويكشف سجل العمل الفكرى لماركس ، والذي كتبه ماكسيميلين روبل (٨) Maximilien Rubel بطريقة تثير الاعجاب ، يكشف عن المنحى الذى توصل من خلاله ماركس الى افكاره الرئيسية - عن تشريع المجتمع المدنى ، والنسق الطبقي ، والايديولوجيات ، والتغير الثورى - جنباً الى جنب مع الخطط التى اعدّها فى شبابه لبحث هذه الجوانب المختلفة للمجتمع الحديث بحثاً تفصيلياً ، والتى لم يستطيع ابداً أن ينفذها بأكملها . ولقد أعلن ماركس فى مناسبات عدة أن أعماله عن النسق الاقتصادى قد اكتملت وأنه سيشرع فى دراسة مشكلات الطبقة ، والانظمة السياسية ، والايديولوجيات ، غير أنه استمر فى كتابة مسودات جديدة لتحليله الاقتصادى ، فنشر شرحاً أولياً لافكاره عام ١٨٥٩ ، ونشر الجزء الأول من « رأس المال » عام ١٩٦٧ ، ولم يستطع - خلال الاثنى عشرة سنة الأخيرة من حياته - أن ينهى حتى الأجزاء المتبقية من تحليله الاقتصادى ، ناهيك عن انشغاله بدراسات جديدة تعالج جوانب أخرى من المجتمع ، كان ينظر إليها باستمرار على أنها ذات أهمية معورية فى تطوير نسقه النظرى . وهناك تفسيرات عديدة للمقم النسبى لسنوات ماركس الأخيرة ، منها ضيقه بعدم اهتمام الباحثين بأعماله ، وخيبة أمله فى حركة العمال بعد انهيار الدولية (*) ، وفشله فى حل مشكلات

Maximilien Rubel, Karl Marx: Essai de biographie (٨) Intellectuelle (Paris, Revised edn., 1971).

(*) المقصود هنا الاشتراكية الدولية الأولى أو رابطة العمال الدولية الأولى The First International Workingmen Association التى أسسها ماركس فى لندن عام ١٨٦٤ فى محاولة للتنسيق بين جهود العمال لتحقيق الاشتراكية فى

اساسية فى التحليل الاقتصادى للرأسمالية ، والمرض وعدم الاستقرار
الامبرى - وبذلك فأننا لا يمكن أن نفهم هذا العقم بأنه ناتج عن قناعاته
الذاتية باكتمال نظريته ، وانها لم تكن لاحتياج - بعد أن اكتملها - الا لأن
تشرح وتفسر فقط . لقد كان ماركس على وعى بعدم اكتمال اعماله ،
وكان يراجع بين الحين والآخر بعض مفاهيمه الاساسية ، من ذلك على
سبيل المثال تصنيفه لاجتماعات ما قبل الرأسمالية ، وخاصة طبيعة النمط
الامبرى للمجتمع .

واذا اخذنا الماركسية باعتبارها نظرية كاملة ونهائية عن المجتمع ،
فان ماركس لا يعتبر ماركسيا . واذا ما اخذناها بمعنى آخر ما يزال
على قدر من الاهمية بالنسبة للتاريخ السياسى للقرن العشرين ، وهو
أن ماركس لم يعتبر نفسه مبدعا لعقيدة سياسية يجب أن تتبناها حركة
الطبقة العاملة كايديولوجيا سياسية وحيدة ، اذا اخذنا الماركسية بهذا
المعنى فان ماركس لا يعتبر ماركسيا أيضا . فقد تبنى ماركس فيما
يتعلق بهذا النقطة وجهة نظر متمسكة منذ كتاباته الأولى وحتى كتاباته
الآخيرة . ففى خطاب موجه الى Ruge فى سبتمبر عام ١٨٤٢ كتب
يقول :

« لست أشجع على الاطلاق رفع راية الدوجماتيقية ... على العكس
من ذلك تماما ... نحن لانواجه العالم بطريقة يبدو فيها التمسب المذهبي
لبداً جديد قائلين له : ها هى الحقيقة ، عليك الانحناء امامها ! اننا
نحاول تطوير سبائىء جديدة للعالم تختلف عن المبادئ الموجودة بالفعل
ونستطيع أن نلخص وجهة نظر مجلتنا (٩) فى عبارة واحدة : أن يكتسب

بلدان متعددة . ولقد تحطمت انشطة هذه الربطة - على صورة الخلافات بين الماركسيين
والفوضيين ، ولتى انتهت الى خلاف حاد بين ماركس ولاديم الفوضوى ميخائيل باخونين
Mikail Bakunin فى عام ١٨٧٢ . ولقد نقل مقر الدولية الاشتراكية الاولى الى
نيويورك لتفادى هذه العقبات ولكنها حلت عام ١٨٧٦ .

الترجم

(٩) المصرد هنا المجلة المقترح لنشأها آنذا بنون Deutsch - Französische
Jahrbücher ، ولتى صدر منها عدد واحد مضاف الحجم فى عام ١٨٦٤ .

(م - ٧ - علم الاجتماع)

العصر معرفة ذاتية (فلسفة نقدية) تتصل بنضالاته وأهدافه . هذه هي مهمة العالم ومهمتنا معه .

وصدر ماركس فى عام ١٨٨٠ «استقصاءه عن حالة العمال» بدعوة للعمال الفرنسيين بأن يجيئوا على أسئلة الاستبيان ، طالما أنهم فقط القادرون على أن يشخصوا «وبمعرفة كاملة ، الشرور التى يعانون منها» وهم فقط ، وليس أولو المعرفة الملهمون ، القادرين على أن يضعوا موضع التنفيذ علاجاً للأمراض التى يعانون منها » .

ولسنا ندعى هنا أن ماركس لم ينحرف مطلقاً عن هذه الوجهة من النظر . أو أنه لم يحاول مطلقاً فرض مفهومه عن أهداف الطبقة العاملة والاساليب التكتيكية الملائمة لها . ولكن نشر وثائق الدولية الأولى (١٠) مؤخراً قد أوضح بجلاء كيف كان ماركس أقل تسلطية فى نشاطه السياسى ، الأمر الذى تأكد من خلاله اتجاهه نحو «كميون باريس» وفشلها ، حقيقة أن ماركس قد أعطى فى بعض الأحيان انطباعاً بالتزمته فى علاقته بالاشتراكيين ذوى الاتجاهات الأخرى ، غير أن ذلك قد يكون مرجعه الى الاثارة التى تظهر لدى مفكر عظيم وخلاق فى مواقفه مع أفراد ليسوا فقط أقل قدرة ، ولكن ينقصهم أيضاً الاخلاص للبحث العلمى الذى تميز به ماركس . فقد كان بروبون Proudhon - على سبيل المثال - مفكراً خيالياً صرفاً ، وكان باخونين Bakunin ثورياً انفعالياً ذا افق ضيق . ولذلك فلم يستوعب أى منهما فكرة البحث العلمى الاجتماعى الدقيق ، بل أن اياً منهما لم يجر مثل هذا البحث ، ومن ثم فقد تعامل معهما ماركس بازدراء ربما قد لا يكون مقبولاً لنا الآن ، غير أن له ما يبرره على أى حال .

لقد أبدى ماركس التزاماً عميقاً لم يتخل عنه فى كل أعماله (حتى فى كتاباته المبكرة التى كان يحاول فيها التخلص من برائث الفلسفة الهيجلية) بالبحث العلمى للحقائق الاجتماعية ، وظهر هذا الالتزام بجلاء

فى تصدير ماركس « لاستقصائه لحالة العمال » حينما ذهب الى القول بأن على هؤلاء الذين «يرغبون فى اصلاح الاجتماعى ، أن يصعوا أيضا الى اكتساب المعرفة الوضعية الدقيقة المتصلة بالظروف التى تتمثل وتعيش فيها الطبقة العاملة التى لها وحدها المستقبل» . ولقد فهم البعض الماركسية – متمثلة فى أعمال ماركس نفسه وفى أعمال اتباعه – على أنها محاولة لاختراع الأفكار النظرية والبحوث الاجتماعية الى مثل أعلى اجتماعى مع تحديد اماليب هذا المثل الأعلى . ولقد اكدنا من قبل أن هذا الراى ليس صحيحا فيما يختص بماركس نفسه ، ذلك لأن هدفه المعلن كان يتمثل فى أن يوضح لعصره أهدافه التى يجب أن يسعى الى تحقيقها ، وأن يحدد للطبقة العاملة – بصفة خاصة – موقفها الحقيقى فى المجتمع الرأسمالى ، وما تشتمل عليه ثورة هذه الطبقة فى مقابل هذا الموقف ، وما يمكن أن يترتب على حركة الطبقة العاملة من نتائج .

ومع ذلك فقد يكون من المفيد أن نفحص العلاقات بين الأحكام النظرية وأحكام الواقع وأحكام القيمة فى أعمال ماركس . والنقطة الأولى التى يجب ملاحظتها هنا هى أن الاشتراكية والعلم الاجتماعى كانا متداخلين فى حياة ماركس . فقد أصبح فى سن مبكرة – ربما بتأثير من هذهب سان سيمون – متعاطفا مع حركة الطبقة العاملة ، ولا شك أن هذا الالتزام بالاشتراكية عند ماركس قد سبق الصياغة الكاملة لنظرياته السوسيولوجية . رغم ذلك ، فإنه كان مأخوذا « بعلم المجتمع الجديد » الذى بشرت به كتابات سان سيمون (وكذلك كتابات لورنز فون شتاين Lorenz Von Stein عن الحركة الاجتماعية فى فرنسا) ؛ وكانت قراءاته المؤخرة لمؤرخى الثورة الفرنسية وعلماء الاقتصاد السياسى كافية الى درجة دفعته الى الاعتقاد بأن هناك ميدانا جديدا ومنهجيا جديدا لدراسة حياة الانسان الاجتماعية فى طريقهما الى الظهور ؛ وأن تطور الرأسمالية وظهور الحركة العمالية يكونان الموضوع الأساسى لهذه الدراسة ؛ ومنذ ذلك الحين – حوالى منتصف الأربعينات من القرن التاسع عشر – سارت مشاركة ماركس فى الحركة الاشتراكية جنباً الى جنب مع جهوده لتطوير العلم النظرى للمجتمع ، ودعمت هذه المشاركة وثقته

الجهود كل منهما الأخرى . ولا يجب أن يثير ذلك أى قدر من الدهشة أو يبدو على أنه شيء غير عادى . فاعظم علماء العلوم الاجتماعية اهتموا اهتماما مبالغا فيه ببعض المشكلات الاجتماعية . وكانوا فى بعض الأحيان متحيزين متمصبين (وأنا أفكر فى هذا السياق فى ماكس فيبر ، ودوركايم وباريتو) وربما يكون هذا هو السبب الرئيسى فى أهمية الأعمال التى قدموها والجدل الفكرى الذى أثارته . والمسؤال الذى يثار بشأن هؤلاء يتعلق بما إذا كان هذا التحيز قد ظهر فى أعمالهم بوضوح ليس فقط فى مجرد اختيار موضوعات البحث ، ولكن فى المفاهيم والنماذج النظرية التى قدموها ، والتى تحولت الى نماذج مثالية مسرفة فى مثاليتها ، وفى تنفيذ وعرض بحوثهم ، التى أصبحت تنتلئ بمعنى ، ويتم صياغتها بحيث تخفى احتمال ظهور الأمثلة التى تتنافى معها .

وتوجد عند ماركس بصفة خاصة (وعند آخرين أيضا أشهرهم دوركايم) توجد مشكلة أخرى جوهرية . هل تحتوى النظرية ، أو الأطار الفكرى العام ، على نظرية فى المعرفة تفرق بين الحقيقة والقيمة ؟ فى هذه الحالة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار خصائص عديدة فى فكر ماركس . فهناك فكرة الحتمية الاجتماعية للفكر ، والتى تبدو على أنها تحطم استقلال الأحكام القيمية ، ولكنها تحطم فى ذات الوقت استقلال كل الأحكام ربما فى ذلك الأحكام التى تكون نظرية ماركس نفسه ، الأمر الذى لا يجعلنا بحاجة الى التساؤل عما إذا كانت هذه النظرية صادقة أم زائفة) . ولكن هذه المشكلة ليست قاصرة على نظرية ماركس فمحسب : انها مشكلة كامنة فى أى نظرية حتمية ، بل فى أى نظرية علمية فى مجال علم النفس أو علم الاجتماع . والحقيقة أنه يمكن القول فى مقابل ذلك أن إحدى مزايا النظرية الاجتماعية التى قدمها ماركس تنحصر فى أنها سمحت بمجال أرحب لدور العمل الخلاق للعقل البشرى فى صياغته للنظم الاجتماعية (١١) .

(١١) عرض ماركيز لى كتابه « العقل والثورة » Reason and Revolution (New York, 1941) الفلسفة النقدية لماركس فى مقابل الوضعية السبولوجية لأوجست كوتن فى ضوء هذا المعنى . ولهم مؤخرًا نفس الأسلوب فى كتابه « مشكلة المنهج » Question de Methode (Paris, 1960) .

وهناك مشكلة أخرى أكثر تصديدا ظهرت في نظرية ماركس عن الأيديولوجيات . فهي نظرية أخرجت العلم من نطاق الأفكار المصدرة اجتماعيا ، ولكنها أضقت على الأفكار الأخلاقية طابعا أيديولوجيا خالصا من حيث أنها تعكس مصالح الطبقات الاجتماعية ، وفي ضوء هذه الرؤية تصبح الأفكار الأخلاقية نسبية ، ومع هذا فإن ماركس قد عبر عما يبدو وكأنه أحكام أخلاقية مطلقة . وإذا كان هذا صحيحا بحق ، فإنه يعني أن هناك تناقضا في فكر ماركس . ولقد تم التعبير عن خلاف حول هذه المسألة بشكل مختلف إلى حد ما كنتيجة للانتماء بكتابات ماركس المبكرة . والسؤال الذي تم طرحه هنا هو : هل توجد عند ماركس صورة ثابتة لجوهر (الذات) الإنسان ، بحيث يقترب في أنماط معينة من المجتمع ، وينجح في بعضها الآخر في أن تجد تعبيراً كاملاً عن الذات ومن ثم يمكن النظر إليها على أنها نموذج أخلاقي مثالي لأحد صور أخلاقيات تحقيق الذات ؟ أم أن جوهر الإنسان ما هو إلا ظاهرة تاريخية خالصة ، ومن ثم فلا يمكن مطلقاً صياغة نموذج مثالي عام أو معيار عام عن الأخلاق المرتبطة بهذا الجوهر ؟ لن نحاول هنا أن نقدم حلاً لهذه المشكلة . فلم يحاول ماركس نفسه أن يحلها ، بل أن فكره حول هذا الموضوع يشوبه بعض الغموض ، كما أن الاسهامات التي قدمها بعض الماركسيين - كدراسة كاوتسكي Kautsky عن الأخلاق والمفهوم المادي للتاريخ - لا ترقى إلى مستوى المناقشة الفلسفية الأصلية . وحسبنا هنا القول بأن أي تفسير لمفاهيم ماركس الأخلاقية على أنها مفاهيم عقلية rationalist وتاريخية historical يعتبر تفسيراً ممكناً ومقبولاً . ذلك أن هذه المفاهيم مع اعترافها بوجود بعض الحاجات الإنسانية الأساسية والدائمة التي يجب إشباعها ، ويمكن التعبير عنها في شكل مثل أعلى أخلاقي ، قد نظرت إلى هذه الحاجات على أنها تتخذ أشكالاً مختلفة في أطوار تاريخية مختلفة للمجتمع .

وربما تمكننا وجهة النظر هذه من حل مشكلة أخرى في نظرية الأيديولوجيا عند ماركس فبالرغم من أن هذه النظرية تبدو نسبية إلى حد كبير ، إلا أنها تكشف - في ارتباطها بعناصر أخرى من نظرية ماركس - من دوجماتيقية (تزمّت) لا حدود لها ، وتفسير ذلك على الشكل التالي :

أكدت هذه النظرية على أن كل الأفكار الأخلاقية هي أفكار طبقية ومن ثم فهي نسبية ، غير أنها أكدت على أن الطبقة العاملة هي الطبقة الصاعدة في المجتمع الحديث (كما تكشف عن ذلك الأجزاء السوسيولوجية من النظرية) وبناء على ذلك فإن الأفكار الأخلاقية لهذه الطبقة تسمو على أفكار الطبقات الأخرى ، ومن ثم يجب أن يكتب لها وحدها الانتشار . والنقد الذي يوجه للأهداف السياسية والاجتماعية للطبقة العاملة وحتى إلى الوسائل التي تستخدمها هذه الطبقة لتحقيق أهدافها ، هذا النقد لا يظهر إلا من أوضاع طبقية أخرى ويجب أن يدان على أنه أقل أهمية . وبهذه الطريقة ليس بالإمكان فقط تبني موقف أخلاقي مطلق ، على أساس النظرة الأخلاقية النسبية ، ولكن بالإمكان أيضا أن تستخدم نظرية الايديولوجيا لرفض أي آراء يتبناها المعارضون سواء أكانت آراء أخلاقية أم نظرية .

ومن النادر حقا أن يستخدم الماركسيون بالفعل النظرية بهذه الطريقة المفترزة . وقد يكون أكثر أهمية من ذلك أن نؤكد أن ماركس نفسه لم يقدم رأيه بهذه الطريقة . فنجد أولا في تفكير ماركس النقطة التي سبق الإشارة إليها والتي تتصل بالجواهر الانسانية الثابتة أو الاخلاق الانسانية الثابتة . ونجد ثانيا أن الفهم الواعي لأفكار ماركس يكشف عن أنه لم يرفض على الإطلاق أية رؤية نظرية جادة لمجرد أنها تعبر عن ايديولوجية غير بروتيتارية . فممنز نقده لبابور Bauer في كتابه « المسألة اليهودية » ومرورا بكتابه « فقر الفلسفة » وحتى معالجته النقدية للاقتصاد السياسي الحديث في « رأس المال » و « نظريات فائض القيمة » أخذ ماركس على عاتقه من حيث المبدأ - أن يوضح من خلال الحجج النظرية والبحوث الامبيريقية ، أن وجهات النظر التي يرفضها زائفة ، ولم يحاول الإشارة إلى الأسس الايديولوجية التي تقوم عليها وجهات النظر هذه إلا في النهاية ، هذا إذا كان قد أشار إليها على الإطلاق . وهناك مثال جيد على هذا المنحنى جاء في أحد الأجزاء المهمة من كتاب « الايديولوجية الألمانية » حيث يقدّم ماركس المذهب النفقي على أساس أن أرجاعه لكل العلاقات البشرية إلى علاقة واحدة هي الفائدة قد انتهى إلى فهم زائف لسل من

الطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية . وفى ضوء هذه المعالجة النظرية فقط يقدم ماركس تفسيراً سوسيولوجياً لهذا المذهب كإيديولوجية تعكس بوضوح نفس العلاقات الاجتماعية التى تنتجها الرأسمالية الحديثة ، ويبدو لنا أن كلا من التحليل السوسيولوجى والتحليل النظرى - فى هذا المثال - مثمر بشكل غير عادى ، وأنه بالإمكان التقدم بالتحليل السوسيولوجى خطوات أخرى ، كما فعل زيمل فى كتابه « فلسفة النقود » الذى تأثر فيه تأثيراً شديداً بماركس .

ومع ذلك ، فلسنا نرغب هنا فى الإشارة فقط الى الاستقامة العلمية لماركس على أنها كانت الضابط الوحيد على مظاهر حماسه الإيديولوجى ، حتى ولو كانت هذه الاستقامة العلمية تتناقض بشدة مع المنهى الذى نصاه بعض أتباعه . ذلك أن التحليل النظرى والولاء للحركة العمالية قد ارتبطا بشدة فى حياة ماركس وكان كل منهما يدعم الآخر . لقد تطورت الحركة العمالية بطريق تلقائى ، ويمكن لماركس أن يبرر بسهولة ادعائه بأنه يحلل ويفسر عملية واقعية من عمليات التغير الاجتماعى . لقد كانت الهوة بين الطبقات تتسع ، وكان الوعى الطبقي ينمو بشدة ، وكونت العلاقة بين الطبقات جوهر المشكلة الاجتماعية ، وألقت المذاهب الجديدة ، لتنظيمات الطبقة العاملة ، الضوء على المجتمع اللاتبقى الذى تنبأ به ماركس . وهكذا وجدت نظرية ماركس تدعياً أمبيريقياً ، ولقد حقق اختبارها الأمبيريقى فى ذات الوقت درجة من التدعيم المطلق والواقعى للآراء الأخلاقية لماركس . ويتضح الارتباط بين هذين الجانبين ايما اتضاح فى مشروع « استقصاء حالة العمال » الذى شرع فيه ماركس عام ١٨٨٠ ، والذي كان أولاً وقبل كل شيء واحداً من سلسلة من المسوح الأمبيريقية لأوضاع الطبقة العاملة ؛ ولكنه - ثانياً - حقق هدفاً أبعد من ذلك حيث كان بمثابة محاولة لدراسة الطبقة العاملة من طريق الطبقة العاملة ذاتها ، ولكى يجمع فى جهد يعنى واحد ، كلا من البحث الواقعى وزيادة الوعى الطبقي .

وهنا يتبدى الاتفاق بين الهدفين الرئيسيين لأعمال ماركس . وإذا ما تساءلنا عما إذا كان هذا التوفيق بين الهدفين شريعياً أم لا ،

فإن الإجابة تكون بالاثبات القاطع . فإذا كان للعلم الاجتماعي أي جوانب تطبيقية في الحياة الاجتماعية الفعلية ، فإن أحد جوانبه التطبيقية الهامة يجب أن تؤكد على ضرورة نشر المعرفة بطبيعة العلاقات الاجتماعية في مجتمع معين بغرض زيادة قدرة الأفراد على التنظيم الذاتي الواعي لحياتهم الاجتماعية . وفي المجتمعات التي تستبعد فيها طبقات برمتها من أن تلعب دورا ذا أهمية في تنظيم الشئون العامة ، فإنه من الصواب التركيز على إيقاظ وتنمية نوع من أنواع الوعي لدى هذه الطبقات بمكانها في المجتمع ، وبالفقر المادي والفكرى الذي تعيش فيه ، وهدر حقوقها ، واستبعادها من بناء القوة القائم . ومع زيادة المعرفة بالمجتمع ، وزيادة التغيرات التطبيقية ، يجب على الفكر السيولوجي أن يتابع هذه الحركات ، ويراجع افتراضاتها البدئية ، ويتفهم مواقع جديدة للبحوث الامبيريقية . وهنا يظهر الاختلاف بين ماركس واتباعه من الماركسيين . وإذا ما أخذنا مثالا واحدا ، فأننا لا نعتقد أن الماركسية المتزمتة قد قدمت اسهاما واحدا في دراسة الطبقات الاجتماعية الحديثة . ومع ذلك فقد كان تأثير ماركس قويا الى أبعد الحدود ، وهناك دراستان توضحان كيف يمكن أن يكون هذا التأثير مثمرا ، طالما كان الباحث ماركسيا غير متعصب . إحدى هاتين الدراستين نظرية وهي دراسة اوسوفيسكى Ossowski بعنوان « الوعي الاجتماعي بالبناء الطبقي » ، والأخرى تاريخية وهي دراسة تومسون Thompson عن « تشكل الطبقة العاملة الانجليزية » .

وبعد فقد انصب الاهتمام في هذا الفصل على إعادة تقييم النظرية السيولوجية التي قدمها كارل ماركس في علاقتها بماركسيته . ولم نحاول أن نذكر شيئا - إلا بشكل ضمني - عن صدق أو فائدة نظرياته في الوقت الحاضر . والسؤال الذي يطرح نفسه في النهاية هو : هل ينتمي فكر ماركس ببساطة الى تاريخ علم الاجتماع ، أم أن جزءا منه يبقى حتى اليوم بمثابة عنصر هام في الهيكل العام للنظرية السيولوجية ؟ في اعتقادنا أن الجانب الأخير من السؤال هو الصادق - ويعنى ذلك أن « نمولوجيا الصراع » الذي قدمه ماركس ، وخاصة نظريته عن الطبقات ،

وتفسيره للايديولوجيات ، ونظريته عن الثورة يجب ان يجد مكانا فى النظرية الموسيولوجية - وان كان ذلك لا يمنع ان ننظر الى شقى السؤال بنفس القدر من الاهمية . فعلم الاجتماع لا يشبه اى علم طبيعى ، حيث تتطور النظرية بطريقة خطية ، وحيث يكون تاريخ موضوع العلم هو تاريخ العلم ذاته ، الأمر الذى يجعل التاريخ غير ضرورى فى فهم المبادئ النظرية ؛ ان علم الاجتماع يشبه الفلسفة الى حد كبير ، حيث تتم دراسة المشكلات الاساسية من وجهات نظر مختلفة ، وحيث يشكل الامام بهذه الاتجاهات المختلفة وظهورها المتتابع المحتوى النظرى لموضوع العلم . وبهذا المعنى فلسنا نعتقد اننا سوف ننتهى ابدا من امادة تقييم كارل ماركس .

الباب الثاني

الطبقات وجماعات الصفوة

- الفصل السادس : فى البحث عن البروليتاريا
- الفصل السابع : البناء الطبقي والوعى الاجتماعى
- الفصل الثامن : الطبقة والسياسة فى اوريا الغربية
- الفصل التاسع : الصفوة الادارية
- الفصل العاشر : الاتساق والانقسام فى جماعات الصفوة فى الهند

الفصل السادس

فى البحث عن بروليتاريا (١)

كتب الن تورين Alain Touraine يقول « يوجد الآن نمط جديد للمجتمع فى طور التشكل . ويمكن أن توصف هذه المجتمعات الجديدة بأنها مجتمعات ما بعد الصناعة Post-industrial وذلك لتمييزها عن المجتمعات الصناعية التى سبقتها . . . كما يمكن أن يطلق عليها المجتمعات التكنوقراطية بسبب طبيعة القوة التى تتحكم فيها . أو يمكن أن يطلق عليها المجتمعات المبرمجة Programmed Societies وذلك اذا عرفناها فى ضوء طبيعة الأساليب الانتاجية والتنظيمات الاقتصادية » (٢) .

ولا يختلف هذا الوصف عن أوصاف أخرى قدمها عدد آخر من الكتاب . فقد لاحظ برجنسكى Brzezinski - على سبيل المثال - أن « أمريكا تعيش فى خضم تحول يبدو أنه فريد ومحير . . . فهى لم تعد مجتمعا صناعيا ، فالتكنولوجيا والالكترونيات فى سبيلها الى أن تطبع المجتمع بطابعها الى أبعد الحدود ، الأمر الذى يجعل أمريكا أول مجتمع تكنوقراطى » (٣) . وفى نفس الوقت أكد دانيال بل Bell فى مقاله المعنون « ملاحظات على مجتمع ما بعد الصناعة » (٤) على الأهمية

(١) اعيد نشره هنا مع تحيزات طفيفة من المصدر اثنالى :

New York Review Book, XV11 (6) (April 1972).

The Post-Industrial Society (New York, 1971) P. 3. (٢)

Zbigniew Brzezinski, " The American Transition " New (٣)

Republic 157 (23 December 1967) PP. 18-21; Reprinted in : Information Technology in Democracy, Edited by Alan F. Westin (Cambridge, Mass, 1971) PP. 161-7.

The Public Interest 6 and 7 (Winter, 1967 and Spring (٤)
1967) PP. 24-35 and 102-18.

المعورية للمعرفة النظرية فى نظام الانتاج ، والتحول من الاقتصاد
الصناعى الى اقتصاد الخدمات .

وفى الوقت الذى تتشابه فيه من حيث المبدأ مختلف أوصاف المجتمع
الجديد ، تختلف التفسيرات المتصلة بالطابع التاريخى والامكانيات
المحتملة لهذا المجتمع الجديد . فيرجينسكى ، وبلى ، يفهمان هذا المجتمع
على أنه مجتمع تم فيه التغلب على الانقذامات الاجتماعية الرئيسية (٤) ،
وأصبحت سيطرة جماعات الصفوة ذات الكفاءة الفنية العالية مقبولة
تقريباً ، كما اضمح الخط العام للتطور يتحدد من خلال عملية نمو
اقتصادى متناغمة نسبياً . وظهر هنا الادعاء بالقول بأن مثل هذا المجتمع
لا يعرف أى مظهر من مظاهر الانشقاق الواسعة النطاق :

« فيبدو من غير المحتمل أن تظهر (فى هذا المجتمع) ايدولوجية
للمصل الصيامى قادرة على كسب ولاء واسع النطاق بنفس الطريقة التى
ظهرت بها الماركسية كاستجابة للمجتمع الصناعى فالمفكر المنشق
ذو العقلية الايدولوجية ، وذو التوجية الانسانى ، والذى كان يقوم بدور
فى اثاره مظاهر النقد الاجتماعى ، هذا المفكر قد استبدل اما بخبراء
ومتخصصين ممن أصبحوا منخرطين فى مسئوليات حكومية ، أو
مفكرين يعملون فى الواقع كمنظرين ايدولوجيين لأولئك الذين يحتلون
مراكز قوة ، ووظيفتهم هى تقديم اطار فكرى متكامل للأعمال
المتناقضة » (٥) .

ويختلف رأى تورين عن ذلك اختلافاً كلياً . فقد ذهب الى أن

(٤) وصبر عن نفس لفكرة ريمون كرون Aron فى لكثير من كتاباته عن المجتمع
الصناعى الحديث خلاصة فى مؤلفه المنون :

— Progress and Diillusion (New York, 1968) P. 15

حيث كتب يقول : « توحى الخبرة بمعظم المجتمعات المتطورة بأن التناغم شبه السلمى
بين الجماعات الاجتماعية يحل تدريجياً محل الصراع الحنيف الذى يهدف الى أن تستبد
طبقة معينة طبقة أخرى » . ولقد كان لدنيل بل ، بعض الاعتراضات على
مرضى لارك وتم تبادل الحوار بيننا على صفحات :

New York Review of Books, XV111 (11) (15 June, 1973). P.38.

Brzezinski, OP. cit.

الصراع بين رأس المال والعمل قد بدأ يفقد أهميته المحورية في المجتمعات الصناعية في النصف الثاني من القرن العشرين ، غير أن إشكالا جديدة من السيطرة domination (توجد في المجتمعات الاشتراكية أيضا) بدأت تحرك بعض مظاهر جديدة للصراع الاجتماعي - بين هؤلاء الذين الذين انحصر دورهم في المشاركة السياسية التابعة (٦) . فالطبقة المسيطرة الجديدة لم تعد تتحدد بناء على التملك ، ولكن بناء على المعرفة وعلى مستوى معين من التعليم . وتتبع الثورة ضد هذه الطبقة من رغبة الطبقة التابعة في التخلص من تبعيتها والشروع في تحقيق قدر من الاستقلال . ولقد دعم تورين فكرة الطبقة المتغيرة للصراع الاجتماعي هذه ، من خلال الإشارة الى ظهور حركات اجتماعية جديدة ، خاصة تلك التي شاركت بدور حاسم في ثورة مايو ١٩٦٨ في فرنسا . وعلق تورين على هذه الحركة قائلا :

« ينحصر أحد الجوانب ذات الدلالة في حركة مايو في أنها قد أظهرت أن المسامية تجاه الموضوعات الأساسية للصراع الاجتماعي لا تظهر في القطاعات الأكثر تنظيما للطبقة العاملة . فلم يستوجب عمال السكة الحديدية ، وعمال السفن ، وعمال المناجم بوضوح ، الأهداف الراديكالية لهذه الحركة . وظهرت أكثر الحركات راديكالية وأبداها بين الجماعات ذات المستوى الاقتصادي الأفضل : في هيئات البحث ، وبين الفنيين الذين يملكون المهارات دون المملطة ، وفي الجامعات بطبيعة الحال » (ص ١٨) .

ولاحظ تورين أن ذلك الرأي لا يمثل تكرارا « لموضوعات غير ذات معنى مثل القول بنهاية الطبقة العاملة » . فمن المؤكد أنه « لا توجد حركة اجتماعية سياسية مهما عظمت أو وهنت درجة قوتها ، تستطيع أن

(٦) توجد المشاركة التابعة Dependent Participation عندما تصبح

« علاقة الفرد الوحيدة بأساليب التوجيه الاجتماعي والتكامل لاجتمعه ، وهي تلك التي تعتبرها الطبقة الحاكمة تتلق مع المحافظة على سيطرتها الخاصة ... لأن مجتمعنا هو مجتمع اقتراب ، لا بسبب أنه انضى بالناس الى البؤس ، أو أنه يفرغ فصولا بوليسية ، ولكن لأنه يفتقر الولاء والتوافق التزاما من طريق الخداع والسيطرة والفساد » (ص ٩) .

تتمردون أن تضم تحت لوائها الطبقة العاملة ، والتي تضم السواد الأعظم من العمال التابعين ، • ولكن السؤال المحورى المطروح هنا يختلف الى حد ما ؛ وهو يتصل بما اذا كان بإمكاننا أن نفكر بعد ذلك فى الطبقة العاملة - ووفقا للمنظور الماركسى - على أنها الحركة الاساسى للصراعات الاجتماعية والاداة المتميزة للترميز التاريخى • ذهب تورين معتمدا فى تحليله بشكل اساسى على الحركات والصراعات الاجتماعية فى الستينات ، الى القول بأنه لايمكن :

« لحركة طبقية فى المجتمعات الحديثة أن تعبر عن نفسها من خلال النضال السياسى المباشر ورفض الاغتراب : بمعنى الثورة ضد النعق الذى يقوم على التكامل والسيطرة • والشيء الجوهرى هنا (يقصد فى الحركات الاجتماعية الجديدة) هو التأكيد المتزايد على الفاعل السياسى والثقافى دون الفاعل الاقتصادى • وهذا هو الاختلاف الكبير الذى يميز هذه حركات عن الحركة العمالية ، التى تشكلت لمعارضة الرأسمالية الليبرالية • ان هذه الحركات ما تزال فى بدايتها بعد ، ولكنها تتحدث دائما عن القوة دون أن تتحدث عن المرتبات والعمالة والملكية ، • (ص ٧٤) »

ويقترن ظهور هذه الصراعات الاجتماعية الجديدة عند تورين بتطور مواجهة فكرية بين نوعين من علم الاجتماع • فهناك من ناحية علم اجتماع القرار Sociology of decision وهو يهتم بالتحكم فى التوترات الاجتماعية ، والتكيف ، ومصالحة الجماعات المتخاصمة • انه علم الاجتماع الذى يقوم على شئونه - بمفهوم بروجنسكى - الخبراء والمنظرون الايديولوجيين الذين يخمنون الدولة • وهناك من ناحية أخرى علم اجتماع المعارضة Sociology of opposition وهو العلم الذى يسمى الى تفسير دلالة ، واتجاهات واهداف الحركات الاجتماعية التى تنسل فى صراع مع المجتمع القائم • واكد تورين على أن هذين الفرعين من علم الاجتماع يجب أن يناضلا من أجل تقديم تفسير للحقائق ، بدلا من الاختصار على « تبرير الذات واجترار الايديولوجية » • ويصبح قيام علم اجتماع المعارضة ممكنا ، فقط ، عندما تتاح الحقائق التى يفسرها

هذا العلم . أى عندما يبدأ المجتمع فى الاستجابة للتغيير . ويشعر فى تحديد أهداف جديدة ، ويغير . الصراعات الاجتماعية والثقافية التى يمكن من خلالها مناقشة اتجاه التغيير ،

وظهرت بجانب هذه المحاولة - التى بنيت على السياق الخاص للمجتمع الفرنسى - لتحديد الامناس الاجتماعى للراييكالية الجديدة(*) وربطها بنظرية عن المجتمع ، وتحديد علاقتها بالحركة العمالية ، وبالماركسية ، ظهرت بجانب هذه المحاولة ، محاولات مناظرة فى مناطق أخرى : فى ألمانيا فيما يعرف بالنظرية النقدية ، وبدرجة أقل من الصرامة فى البلدان الناطقة بالانجليزية فى كثير من كتب المدخل التى عالجت علم الاجتماع النقدى . ويقدم كتاب البريش فيلمر (V) Albrecht Wellmer مدخلا مفيدا - بالرغم من عدم سهولته - للنظرية النقدية . ولقد تضمن عرضة لهذه النظرية ثلاثة موضوعات اساسية مترابطة : اولها تطور الافكار داخل مدرسة فرانكفورت لعلم الاجتماع - بدءا من كتابات هوركهايمر Horkheimer فى الثلاثينات وحتى كتابات هابرماس Habermas فى نهاية

(*) يشير مفهوم الراييكالية الى الفكر الاجتماعى والعيسى والسلوك العلى المرتبط به الذى يطلب بضرورة احدث تغيرات جذرية ومباشرة فى للنظم القائمة ، ولقد ظهرت للراييكالية مع ظهور حركة التغيير التى صاحبت الثورة الفرنسية ثم وصلت الى اقصى درجات اكتمالها فى الماركسية . ولقد ظهرت منذ الخمسينات من هذا القرن موجة من النقد والمعارضة فى المجتمعات الغربية جمعت فصائل من الطلبة والكتلن والتخصصين فى العلوم الاجتماعية (والتي ارتبطت بالحركات التى يتحدث عنها تورين هنا) . واطلق على حركة النقد والمعارضة هذه ، الراييكالية الجديدة ، تمييزا لها عن الراييكالية بصورتها التى عرفت فى القرن الماضى . كما ان تقصى اليسار قبل ظهور هذه الحركة قد جعل من اليسار وصف أى حركة تظهر وتتخذ اتجاها يساريا او نقديا بانها حركة جديدة . هذا فضلا عن ان هذه الحركة الفكرية قد راجعت بعض الافكار الماركسية كنور الفكر فى احدث الثورة ، والدور التاريخى للصل ، الامر الذى جعلها تتميز بشدة عن الراييكالية الماركسية . وربما كان هذا هو السبب الرئيسى فى وصف هذه الحركة الفكرية بالراييكالية الجديدة . انظر :

R. Berki, " Marcuse and The crisis of New Radicalism " The Journal of Politics, Feb. 1972.

ولنظر ايضا المرجع التالى :

أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ . الفصل السادس .

Albrich Wellmer, Critical Theory of Society, (New York, (v) 1971).

(م - ٨ - علم الاجتماع)

المستينات : وثانى هذه الموضوعات هو الارتباط بين هذا التطور والتغيرات التى طرأت على البناء الاقتصادى الاجتماعى للمجتمعات الرأسمالية الغربية : أما الموضوع الاساسى الثالث فهو يميز النظرية النقدية عن التفسير الهرمنيوطيقى(*) (التأويلى) hermeneutic للأحداث الاجتماعية من ناحية وعن الماركسية من ناحية أخرى .

ظهرت بعض الأفكار الأولى لمدرسة فرانكفورت فى سلسلة من المقالات نشرت فى منتصف الثلاثينات(٨) ، اعتمد عليها فيلمر اعتماداً اساسياً فى تحليله . وينظر علماء وفلاسفة مدرسة فرانكفورت الى أعمالهم النظرية باعتبارها جزءاً من النضال الثورى الذى تقوم به البروليتاريا ضد الرأسمالية . لقد تمثل الموضوع الاساسى الذى وجه اليه نقدهم النظرى - كما هو الحال عند ماركس - فى الاقتصاد السياسى ؛ وذلك بسبب ظروف الفترة التاريخية التى كتبوا فيها - اعنى انهيار الرأسمالية ، والدور الهام الذى لعبته حركة الطبقة العاملة فى مصاربة الفاشية (بالرغم من هزيمتها فى المانيا ، وبالرغم من تفاقم الانقسامات الداخلية بين الشيوعيين والفوضويين والاشتراكيين الديمقراطيين) . ويعنى هذا أن مفكرى مدرسة فرانكفورت قد انشغلوا بتقسيم تحليل لتناقضات الرأسمالية يهيئ لقيام نضال ثورى من أجل تحقيق الاشتراكية .

ومع ذلك فقد اضاف هوركهايمر فى هذا الوقت عنصراً آخر .

(*) يعميل المهتمون بالتفسير لتأويلى للنصوص الأدبية الى ترجمة مصطلح Hermeneutics « بالتأويلية » بالرغم من احتفاظهم بالكلمة الانجليزية معربة مجازياً . انظر : نصر ابو زيد ، « الهرمنيوطيقا ومعضلة تفسير النص » مجلة فصول ، المجلد الأول ، لخمسة وثلاث . ابريل ١٩٨١ . ويبدو أن كلمة « التأويلية » اقرب الى المعنى المستخدم فى علم الاجتماع من حيث أنها تشير الى الفهم لتأويلى أو للفهم الذاتى . المترجم

(٨) ظهرت هذه المقالات لأول مرة فى Zeitschrift für Sozialforschung وتم جمعها فى المجلد التالى :

Max Horkheimer, Kritische Theorie (2 Vols. Frankfurt, 1968).

لـلنظرية النقدية . فبالرغم من أن البروليتاريا فقط هي القادرة على أن تأخذ النظرية النقدية على أنها تعبر عن الوعي الذاتى لخصالها السياسى ، فإنها لا تفعل ذلك بالضرورة : فموقف البروليتاريا لا يقدم ضمانا بمعرفة صادقة . ومن ثم فإن الثورة سوف تتحقق فقط من خلال الإرادة الواعية للجماهير إذا وجدت على مستوى الفكر وعلى مستوى تنظيم حركة الطبقة العاملة ، عملية ناجحة للتعبيل بقيام المجتمع الرشيد . *

ويعد أن تجدد العمل فى مدرسة فرانكفورت بمعد عام ١٩٤٥ ، أصبحت هذه الفكرة التى تؤكد على أن تحقيق الاشتراكية يقوم على تأكيد ضرورة خلق مجتمع متحرر ورشيد - وهو أمر يجب أن يأخذ شكلا عمليا فى تنظيمات جماهيرية - أصبحت هذه الفكرة ذات أهمية متزايدة فى النظرية النقدية ، وبناء على ذلك فقد أضفى الاهتمام بالأجهزة الثقافية والسياسية للرأسمالية الحديثة بديلا للاهتمام بتناقضاتها الاقتصادية . ولقد جاءت إعادة التوجيه النظرى(*) هذه كجزء من ردود الفعل نحو الصياغة الستالينية للماركسية ، التى رمت فيها الاشتراكية الى مجرد تعبير عن صورة المجتمع ، التى ظهرت الى الوجود بشكل ميكانيكى ، كنتيجة التحول الاقتصامى الذى تم أنجازه تمت قيادة الحزب الشيوعى ؛ وأن كانت قد جاءت أيضا كاستجابة للوضع الاجتماعى للطبقة العاملة الذى طرأت عليه بعض التغيرات كنتيجة لجنيها لثمار الرأسمالية انخاضة لتوجيه الدولة . *

ولقد اهتم فيلمر اهتماما خاصا بأول هذه التأثيرات ، وذلك فى فصل بعنوان « الوضعية المستترة فى فلسفة التاريخ عند ماركس » . واكتشف هذه الوضعية فى مفهوم ماركس عن « العلم الطبيعى » للتاريخ البشرى ، حيث يفهم النشاط البشرى - بمعنى الإبداع الذاتى للإنسان -

(*) المقصود هنا إعادة النظر فى التحليلات التى تحتها الماركسية بشأن التغير الثورى ودور الجماعات المختلفة فيه .

على انه مجرد عمل Labour ، بمعنى انتاج الاشياء • لقد نظر ماركس الى تتابع الاشكال المختلفة للانتاج - بما فى ذلك التحول الى المجتمع اللاتبقى - على انها عملية ضرورية حتمية • وبالرغم من أن ماركس قد عبر (خاصة فى كتاباته المبكرة) عن فهم مختلف للنشاط البشرى على انه التفاعل الانسانى او الممارسة الفعلية Praxis (٩) ، فان المفهوم الوضعى - وفقا لما يذهب اليه فيلمر - قد سيطر على افكار ماركس كما سيطر على الماركسية فى صورتها الحديثة • ويمكن صياغة هذا المفهوم الوضعى فى قضية تفيد « بأن تعاضل نمو التقدم التكني - والذى بنا بظهور نمط الانتاج الرأسمالى - يجب أن يفهم على انه تعاضل فى نمو الحرية » (ص ٧٢) • ويذهب فيلمر الى أن هذه القضية « تمثل نقطة بداية لتغيير تكنوقراطى خاطيء للتاريخ ، الذى يصبح واقعا عمليا من خلال مجموعة من المديرين ذوى المعرفة • يمثل وجودهم ضرورة تاريخية » (ص ٦٩) •

ويمكن أن نكتشف درجة انحراف النظرية النقدية عن الماركسية من التخلصة التى توصل اليها فيلمر :

« ما دام التاريخ نفسه ، قد خيب كل الآمال فى ايجاد وسيلة للتحرر تقوم على أساس اقتصادى ، فليس من الضرورى فقط أن ينصب التحليل النظرى على تكوينات جديدة كلية من الابنية التحتية والفوقية • فالحقيقة أن نقد وتغيير البناء الفوقى له أهمية جديدة وحاسمة بالنسبة لحركات التحرير • فمن أجل إعادة صياغة رؤية ماركس للمستلزمات الاساسية لثورة ناجحة فى البلدان الرأسمالية ، يصبح من الضرورى أن نتحدث عن الاشتراكية الديمقراطية ، والعدالة الاشتراكية ، والاخلاق الاشتراكية ، والوعى الاشتراكى ، ضمن مكونات المجتمع الاشتراكى ،الذى يجب أن ينمو فى رحم النظام الرأسمالى » (ص ص ١٢١ - ١٢٢) •

(٩) انظر مناقشة مفصلة لهذه القضية لى المصدر التالى :
Jürgen Habermas, Knowledge and Interests (London, 1971).

وأخيرا فقد ذهب فيلر الى أن مفهوم ماركس عن الطبقة قد فقد - الى حد كبير - فائدته كأداة تحليلية . فإمكانية التنوير قائمة فقط بالنسبة لهؤلاء الذين يشاركون بطريق مباشر أو غير مباشر فى العلم . وذلك لأن العلم قد أصبح أسلوب حياة بالنسبة للمجتمعات الصناعية . وبذلك فلم يعد بالإمكان تفسير التعارض بين الفكر النقدي والفكر التقليدى وفقا للمعنى الصيغى الخالص كتمبير عن الصراع الطبقي ، أن مثل هذا التفسير يجب أن يقوم على أساس من العلم ذاته - أى فى الجامعات بممارسة أخرى .

ويبدو أن هذا التصور الأخير للنظرية النقدية يحيل النضال من أجل تحقيق مجتمع جديد الى مجرد تنافس فكرى . وهى صياغة تقف على النقيض من صياغة تورين ، التى بالرغم من أنها انطلقت من أفكار مشابهة عن دور العلم فى عملية الانتاج وتقلص الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا ، قد فهمت مظاهر العداوة فى مجتمعات ما بعد الصناعة على أنها تتجسد فى صراعات سياسية بين طبقات جديدة . فقد أكد تورين على الاستمرارية التاريخية للحركات الاجتماعية والايديولوجيات ، وأدرك أن الطبقة العاملة ما تزال تشكل عنصرا حيويا فى أى حركة راديكالية ، على الرغم من تغير ظروف حياتها .

ولكن النظرية النقدية التى قدمها فيلر تهمل الماضى وتصل نفعها فصلا تاما عن حركة العمال التقليدية . والاختصار الكامنة فى مثل هذه النظرة لا تخفى على كل ذى عين . فبالإمكان وفقا لهذا التصور أن تنحصر النظرية النقدية داخل وسط فكرى ضيق يقدم تقديرا متسقا ولاذعا ، ولكنه يأس أمام عالم أطفئت فيه الرغبة فى التحرير . بحيث لا يمتلك الناقد من القوة ما يمكنه من تغييره . والمحقق أن هذه هى نفس الصورة التى قدمها ماركيز فى كتابه « الإنسان ذو البعد الواحد » . وكما لاحظ فيلر نفسه ، فإن النظرية النقدية قد اعتبرت نفسها - فى تطورهما الأخير من خلال أعمال أودونو Adorno وهوركهايمر وماركيوز - « ضريبا من ضروب الاحتجاج » ، غير أنه احتياج حقيق فى الواقع .

ولقد تغلبت الحركة الرأسمالية للطلاب لبعض الوقت على الميل نحو التشاؤم والانسحاب الذي ظهر في أعمال ماركيز ؛ ولكن هذه الحركة نفسها قد أثبتت أنها حركة محدودة ، وغير مؤكدة بحيث تعجز عن تقديم نواة لقوة تستطيع أن تغير المجتمع بحق . لقد حاول فيلمر - الذي لم يكن راغباً في قبول المعارضة الحقيقية بين الناقدين المستنير ، والدنيا التي طغى عليها الجهل - أن يحل المشكلة من خلال ربط النظرية النقدية بمهمة توضيح « التناقضات بين المجتمع على النحو الذي يبدو عليه ، وما يمكن ، وما يجب أن يكون عليه في ضوء إمكاناته التقنية المتاحة ومعاني « الحياة الخيرة » المعترف بها داخله . وفي هذه الحالة فإن الاختبار النهائي للنظرية سوف ينحصر في أن يرى أعداد كبيرة من الأفراد ، هذا التناقض ومن ثم يدخلون في نضال من أجل تحقيق « الحياة الخيرة » كما يرونها ، معارضين بذلك الحياة القائمة بالفعل .

وبعد ذلك استرجعاً لما أعلنه ماركس (عام ١٨٤٢) حيث قال « أننا نطور مبادئ جديدة للعالم من خلال مبادئه القائمة بالفعل ... ونميط اللثام عن الطبيعة الحقيقية لنضالاته ... ونفسر أفعاله » . غير أن ما ينقل النظرية النقدية هنا هو شيء يناظر اكتشاف ماركس بعد ذلك للبروليتاريا ؛ بمعنى تحديد جماعات اجتماعية فعلية ، تتخبط بالفعل في العديد من الصراعات ، بحيث تفسر أفعالها بأنها تنمو في اتجاه رفض عام للصورة الموجودة من المجتمع ومحاولة إقامة نظام اجتماعي جديد . ومن هذا المنطلق فإن المناقشة الفلسفية التي قدمها فيلمر تعتبر مناقشة غير شاملة ، وربما مضللة من حيث أنها تميل إلى برمتها إلى ملاحظات علمية ، فهي بحاجة إلى أن توسع من نطاقها لتصل إلى مستوى البحث الماركسيولوجي الذي قدمه تورين .

١٠ أما الصلة التي تربط بين عمل فيلمر وعمل تورين فهي محاولة كل منهما تقديم نظرية بعد - ماركسية لمجتمع ما بعد الصناعة . لقد قدم نورمان بيرنباوم Norman Birnbaum في مجلد يضم مجموعة

مقالات (١٠) (كما فعل في كتابه السابق بعنوان «أزمة المجتمع الصناعي»^(*) ، قدم تحليلاً دقيقاً للتغيرات التي حدثت في المجتمعات الصناعية ، بالإضافة الى تقييم نقدي للمحاولات التي بذلت لفهم هذه التغيرات . ولقد مرّض رؤية العام حول هذا الموضوع في مقال بعنوان «الراسمالية الحديثة في الولايات المتحدة» ، حيث كتب يقول « ان ما نواجهه هو موقف يكشف عن قدر من اللاتمسد التاريخي ... ان الموقف الذي نواجهه لا يشبه الموقف الذي واجهه الرعيل الأول من الماركسيين في وجود قوى تاريخية جديدة » . بل ان بيرنباوم قد اخضع - في واحد من اجود مقالاته - الماركسية نفسها لتحليل نقدي حدد فيه مظاهر النقص الاساسية التي تعاني منها على النحو التالي :

الصعوبات المرتبطة بفكرتي الطبقة والصراع الطبقي في مجتمعات اواخر القرن العشرين ؛ الفشل في تحليل القوة السياسية بطريقة اخرى تختلف عن تأكيد اعتماد هذه القوة على موقف الطبقات الاجتماعية ؛ وإهمال التغيرات الثقافية وما يمكن أن تتركه من تأثيرات على الحياة السياسية .

وفي مكان آخر من كتابه فحص بيرنباوم بعض الأفكار والتفسيرات التي ظهرت ، اما كمراجعات للنظرية الماركسية ، او كبدايل لها ، وأثبتت انه منصف الى حد بعيد كناقذ لهذه الصياغات النظرية الجديدة وللصور الدوجماتيقية والمتزمتة للماركسية نفسها . ولقد لاحظ بيرنباوم بعد أن استعرض بعض الكتابات التي تناولت فكرة « ثورة ما بعد الصناعة » Post - Industrial Revolution أن هذه الفكرة « لا يمكن استخدامها في مناقشة جدادة دون أن يكون مستخدموها على استعداد لأن يضطلعوا بمهمة تحديد القوى الاجتماعية الموجودة في خضم هذه الثورة تحديداً

(١٠) Norman Birnbaum, Toward a Critical Sociology, (New York, 1971).

(*) انظر عرضاً مفصلاً لهذا الكتاب باللغة العربية ترجمه عزت حماد في مجلة عالم الفكر في مجلدي الثالث ، المجلد الثاني ، ١٩٧١ .

دقيقا ، وكذلك اتجاه هذه القوى ، والنتائج المترتبة عليها فيما يتعلق بمستقبل المجتمعات الصناعية ، (ص ٤١٤) هذا بالرغم من أن ذلك بالضبط هو ما فعله تورين) ، وأكد بيرنباوم في مكان سابق من هذا المقال ، الأهمية المستمرة لتركيز الملكية الخاصة ، رافضا الفكرة التي تقول بأن المجتمعات الصناعية تصبغر عليها الآن صفوة تكنوقراطية . ولكنه أدرك في نفس الوقت أن الصفوة التكنوقراطية أو الصفوة التي تتسلح بالمعرفة والتي لا تستعوز على ملكية ، ما هي الا ظاهرة ذات دلالة في هذه المجتمعات .

والسؤال المطروح الآن هو الى أي حد تفتح هذه المقالات الطريق أمام علم اجتماع نقدي ؟ المحقق أنها تقسم نقدا عميقا وشاملا للكثير من التفسيرات المعاصرة للتغيرات التي تحدث في المجتمعات الصناعية (مثال ذلك تفريخ بيرنباوم لفكرة روزاك Roszak عن الثقافة المضادة) . وقد ساعدت هذه التفسيرات على كشف مظاهر عدم الاتفاق والغموض بين المفكرين الراديكاليين . غير أنها لم تحاول صياغة نظرية نقدية بديلة . وربما يكون ذلك بمثابة إنكار للذات له ما يبرره فإذا كان موقفنا يتسم بالالتصدد التاريخي كما ذهب بيرنباوم ، فإن بإمكان الفكر النقدي - بالرغم من اهتمامه المتزايد بهدف إقامة مجتمع متحرر - أن يعكس هذا الوضع من الناحية الوضعية والتفسيرية ، بل يجب عليه أن يفعل ذلك .

وفقا لما سبق فإن أحد مظاهر الخلاف الفكري داخل الحركة النقدية يرتبط بدرجة عدم وضوح وتحدد الموقف الذي نعيش فيه ، وعدم وضوح الرؤية في المستقبل . ويبدو أن الخلاف في وجهات النظر بين فيلنر وتورين من ناحية ، وبيرنباوم من ناحية أخرى ينبع من الاختلاف في البيانات الاجتماعية التي يمارسون فيها نشاطهم . فالناقد الاجتماعي في كل من فرنسا وألمانيا يشكل إرادته داخل حركة الحصل الاشتراكية وفي إطار تراث مؤثر للفكر الماركسي . ومن ثم فإن التفسيرات التي طرأت على طابع الطبقة العاملة (وعلى البناء الطبقي بصفة عامة) والمشكلات التي تثار داخل الماركسية في محاولة فهم هذه التغيرات ، قد

تدفع الفكر الناقد الى مراجعة الماركسية ، او صياغة نظرية جديدة ، تقوم على اساس من الماركسية . ويظهر هذا العمل النقدي وهذا التجديد الفكرى فى وسط ما يزال يزخر بالحركات الاجتماعية النشطة ذات الانتشار الواسع والتي تنخرط فى نضال سياسى من أجل تحقيق المجتمع الاشتراكى .

اما فى الولايات المتحدة الأمريكية فان غياب الحركة العمالية الاشتراكية ، وكذلك أى أساس متين للفكر الماركسى يعنى - من وجهة نظر الفكر النقدي - أن الموقف الاجتماعى لا يتسم بالتمدد لفترة من الوقت ، وبناء عليه ، فان مظاهر الغموض التى تشوب الموقف الحالى تعد تكرارا - على نطاق أوسع - لتلك التى ظهرت فى وقت سابق فى هذا البلد . ولقد اعترف ويتشارد فلاكس Richard Flacks بذلك فى مقال حديث (١١) . اعتمد على مناقشات دارت بين جماعة من العلماء الاجتماعيين من نوى الميول الراديكالية - ذهب فلاكس الى القول بأنه من المفيد ، لكى نثير الأعمال الفكرية التى تساعد على تحقيق تحول اجتماعى ، أن نحدد الهدف على النحو التالى : اذا تصورنا أن حركة اشتراكية منظمة ، أو حزبا اشتراكيا ينظم منظما قد وجد فى الولايات المتحدة ، ما هى المهام التى كان على علماء الاجتماع الذين يناهزون هذا الحزب أن يقوموا بها ؟

وحدد فلاكس ، منطلقا من هذا الافتراض ، حدد المشكلات الرئيسية التى سيتشكل موضوع علم الاجتماع النقدي ، وهى مشكلات بعضها نظرى ولكن معظمها إيميريقى . وتشبه هذه المشكلات الى حد كبير تلك التى بنى عليها تورين تحليله - إمكانيات المجتمع الصينى من منظور اشتراكى ، ومصالة ومائل التفسير الممكنة ، والطرق التى من خلالها يمكن أن تطور الجماعات الاجتماعية الجديدة - من مثقفى العمال والفنيين والمديرين - نظرة راديكالية وفعلا سياسيا راديكاليا .

R. Flacks. " Toward a Socialist Sociology : Some (١١) Proposals for work in the Coming Period " *The Insurgent Sociologist*, 11 (2) (Spring 1972).

وحدد فلاكس بناء على ذلك بعض المشكلات المرتبطة ببحث هذه الموضوعات نشير منها الى المشكلات التالية (والتي لخصتها من اجزاء مختلفة من مقاله) : الى اى حد يمكن ان تقلل التكنولوجيا القائمة من العمل البشرى الرتيب ؟ ما هي الحواجز السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تمنع هذا التطور فى المجتمع الرأسمالى ؟ هل نظرية ما بعد الصناعة **Postindustrialism** يمكن ان تنشر فى بلد واحد (*) ، وهل يمكن قيام المجتمع ما بعد الصناعى بدون امبريالية ؟ وما هي درجة استعداد الأمريكين (ومن منهم بالتحديد) للتضحية بأثمان بعض السلع والبضائع ، لتستخدم فى تخفيض كمية العمل ، وتحسين البيئة الطبيعية والحضرية ، وتحقيق حياة افضل فى المجتمع المحلى ، وتقديم مزيد من التعليم والخدمة الصمعية وغيرهما من الخدمات ؟ ما هي الدلائل التى تشير الى وجود وعى جديد لدى الطبقة العاملة (بين العمال المتعلمين على سبيل المثال) ؟ ما هي الروافد الاساسية لتدعيم او مقاومة حركات التغير الراديكالى الموجودة بالفعل ؟

اما الاختبار النهائى لعلم الاجتماع النقدي او علم اجتماع المعارضة، فانه يرتبط بتطور ، او عدم تطور ، حركات اجتماعية واسعة النطاق تهدف الى اقامة شكل للحياة يقوم على المساواة وعدم القهر ، وتشرع بالفعل فى اقامة هذه الحياة . ومع ذلك تظل النظرية قائمة على المستوى الافتراضى . وما يبرر وجودها ، ويجعل البحث النظرى فيها جديرا بالاهتمام ، هو احتمال تجدد النشاط الذى يهدف الى تغيير المجتمع بنفس الطريقة التى عبرت عنها حركة العمال والحركات الاجتماعية الجديدة فى العشر سنوات الماضية .

(*) اى ل دولة واحدة دون كل المجتمعات المتكصة .

الفصل السابع

البناء الطبقي والوعي الاجتماعي (١)

في الصفحات الأولى من كتاب « التاريخ والوعي الطبقي » (٢) صاغ لوكاتش *Lukács* رؤية متميزة للماركسية على النحو التالي : « لا تخرج (النظرية الماركسية) عن كونها تعبيراً بالفكر عن العملية الثورية نفسها » . ولقد أعاد لوكاتش صياغة هذه الفكرة المحورية بصور مختلفة عبر

(١) اعيد نشره من المصدر التالي :

Istvan Mészáros (ed.) *Aspects of History and Class Consciousness* (London, 1971).

(٢) نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام ١٩٢٣ تحت عنوان *Geschichte Und Klassenbewusstsein* ويحتوي الكتاب على ثمانية مقالات نشر بعضها قبل هذا التاريخ في صورة تختلف قليلاً عن الصورة التي ظهرت بها في الكتاب . ولقد اتهم المخطئون الرسميون للماركسية الكتاب ، بعد نشره مباشرة ، بأنه تحريفي *revisionist* ودفء اتجاه اصلاحى *reformist* ومثالى *idealist* . ولقد جاء هذا النقد بمسلة خاصة من بورخارين *Bukharin* وزينوفيف *Zinoviev* في المؤتمر الخامس للدولة الشيوعية انعقد في عام ١٩٢٤ . ولقد تنقل لوكاتش لغسته في بداية الثلاثينات من كتاب هذا ، ولم ينشر الكتاب بعد ذلك الا في عام ١٩٦٨ بعد خصص علماء تقريبا من ظهور *الكتاب* المكونة فيه . واحتوت الطبعة الجديدة على تصحيح - مؤرخ في مارس ١٩٦٧ - ناقش فيه لوكاتش بعض التغيرات التي طرأت على أصله واعاد فحص بعض الأفكار التي كان قد صاغها في بداية العشرينات بروح نقدية . وسوف اشير الى اعادة التقييم للنقد الذي لجراه لوكاتش خلال المثلثة الموجهة في هذا الفصل . وصحنا هنا ان نقول انه بالرغم من التفسير الذي اضافاه لوكاتش الى جانب مناقشات اخرى ، لما يزال غير واضح بشكل تام لماذا اذن الماركسيون الرسميون الكتاب بشدة ، خلاصة وان لوكاتش قد عبر عن فكرة الدور المهيمن للحزب الشيوعي بطريقة تتفق تماماً مع التلينية والمثالية . ولذلك فانه من الأهمية بمكان ، وقد أصبح كتاب لوكاتش مثلاً مرة اخرى ، ان نعيد النظر في التاريخ الفكري للماركسية في العقد الذي تلا الحرب العالمية الأولى ، حيث تمت مراجعة الكثير من افكارها في إطار الثورة الروسية وفيها من الحركات الثورية .

صفحات الكتاب . وعلى سبيل المثال فقد شخص المادية التاريخية في احد مقالات الكتاب على انها « الوعي الذاتى للمجتمع الرأسمالى » . وذهب فى مكان آخر - وفى اطار تحليله لنظرية المعرفة فى الفلسفة البرجوازية - الى ان المشكلات التى تظهر من الفصل بين الذات والموضوع ، يمكن حلها فقط عندما يبدو كيان تاريخى بمثابة ذات وموضوع فى نفس الوقت : بحيث يعبر بالفكر (ذات) عن الممارسة التاريخية (كموضوع) . والبروليتاريا فى المجتمع الرأسمالى هى التى تمثل هذا الكيان التاريخى الحاوى للذات والموضوع .

ومعذ البداية فان التصور الذى قدمه لوكاتش للماركسية يثير بعض المصاعب . فقد ذهب الى ان الماركسية ما هى الا تعبير بالفكر عن العملية الثورية ؛ غير ان النظرية الماركسية نفسها هى التى تخبرنا بأن هذه العملية موجودة بالفعل ، محددة خصائصها . ولذا حاولنا حسمواغة المشكلة بطريقة اخرى : فان الماركسية تعتبر الى حد ما نظرية لايدولوجيات الطبقة ، ورغم ذلك فانها تعتبر (ار انها تفهم على هذا النحو) ايدولوجية طبقة ؛ ومن ثم فان صدقها او اهميتها كايديولوجية يعتمد بشكل ما على صدقها كنظرية . ولقد ادرك لوكاتش - وناقش ذلك باختصار - الصعوبة التى تظهر من حقيقة ان المادية التاريخية يجب ان تطبق على نفسها (٣) ؛ وكان حله لهذه الصعوبة هو ان الماركسية تعد صياغة فى اطار شبيك اجتماعى معين من اشكال الانتاج ، هو الشكل الرأسمالى الحديث ، وهو بهذا يقر بوجود نوع من النسبية المقيدة qualified relativism (٤) . غير ان لوكاتش لم يستلض فى هذا الجانب من المشكلة التى تعد اهم ما اثير فى اعماله من مشكلات ؛ بمعنى انه اذا كانت الماركسية تفهم على انها شكل من اشكال الوعي الطبقي ، فان ذلك يتضمن مسبقا النتيجة التى توصلت اليها كنظرية - . والتى تفيد بأن الطبقات والصراع الطبقي والوعي الطبقي موجودة كقوى تاريخية اساسية . - ويستند كتاب لوكاتش على

(٣) بمعنى فهم ظهور المادية التاريخية من خلال منهج المادية التاريخية نفسه ،
او بمعنى آخر تطبيق المنهج المادى التاريخى على نشأة المادية التاريخية كنسب من الأفكار .

الترجم

Lukács, Op. cit., (French trans). P. 262.

هذا الافتراض المسبق الامر الذى اضفى على المناقشة طابعا خاصا .
فهى ليست مناقشة نظرية أو امبيريقية وانما هى مناقشة ايديولوجية
خالصة ، بمعنى انها تهتم بالاسلوب الذى يجب أن تفهم به الماركسية لكى
تكون أداة فعالة فى ايدي البرولييتاريا الثورية .

ولسنا هنا بصدد دراسة الملامح العامة لتفسير لوكتاش للماركسية ،
وانما نود أن نلقى الضوء على تحليله للوعى الطبقي (٤) . ومع ذلك فانه
مادام لوكتاش قد عرض منهجه فى كتاب « التاريخ والوعى الطبقي » ،
وخادم هذا المنهج يرتبط ارتباطا خاصا بفكرة الوعى الطبقي ، فانه سوف
لا يكون بمقدورنا تجنب بعض الانطباعات العامة حول فهم لوكتاش
للمنهج الماركسى ، أو لما أسماه « بالماركسية المتزمتة » .

تتبع لوكتاش فى مقال « الوعى الطبقي » التطور التاريخى للطبقة
العاملة فى المجتمع الرأسمالى ، ولاحظ بصفة خاصة الفروق العامة بين
ظاهرة الطبقة كما تظهر فى هذا الشكل من المجتمعات والظواهر المشابهة
فى اشكال أخرى للمجتمع سبقت هذا الشكل الرأسمالى . ومن خلال تتبع
المؤشرات التى عرضها ماركس - خاصة فى كتابه « فقر الفلسفة »
وجزء من كتابه « الايديولوجية الالمانية » حيث ذهب الى أن الطبقة تعتبر
بمعنى معين من اختراع البرجوازية - اكسد لوكتاش على خاصيتين
الاولى أن الطبقة تتجلى فى المجتمع الرأسمالى فى صورة قومية أكثر من
كونها رابطة اقليمية ؛ والثانية أن الطبقتين الرئيسيتين فى المجتمع
الرأسمالى - البرجوازية والبرولييتاريا - هما طبقتان « خالصتان »
"Pure" Classes من حيث أن طابعهما الاقتصادي ومصالحهما
تتضح بجلء ولا تختلط بأى انواع أخرى من العلاقات ، ونظر لوكتاش الى
هذه الخصائص - مفتتيا اثر ماركس ايضا - على أنها شئ مرغوب فيه

(٤) من بين المقالات التى اشتمل عليها الكتاب « التاريخ والوعى الطبقي » هناك أربعة
مقالات تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للمناقشة التى نعرضها هنا . وهى : « ما هى الماركسية
المتزمتة » (مارس ١٩١٩) ؛ « الوعى الطبقي » (مارس ١٩٢٠) ؛ « التحول المادى والوعى
البرولييتارى » (١٩٢٣) .

مرحليا من أجل تطور وعى الطبقة العاملة . ولكن الشيء الجدير بالاعتبار هو أن لوكاتش لم يتقدم عما جاء به ماركس بالفعل ، سواء فيما يتعلق بتتبع تاريخ حركات الطبقة العاملة منذ وقت ماركس ، أو فيما يتعلق بدراسة بعض الصعوبات التي تقف أمام نمو وعى الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي دراسة تاريخية ، فضلا عن المصاعب الكامنة في تفسير طابع هذا الوعي ومساره .

فمن المشكلات التي لم يعالجها لوكاتش ، التناقض بين كل من موقف البرجوازية وموقف البروليتاريا . فمن الواضح أن ماركس قد أسس نموذج في تطور الطبقات والوعي الطبقي على ظهور البرجوازية في المجتمع الاقطاعي : على أن هناك فروقا هامة بين هذه العملية والتطور اللاحق للطبقة العاملة . فالبرجوازية الناشئة داخل المجتمع الاقطاعي تعتبر طبقة ثالثة . وليست هي الطبقة التي تمارس الاستغلال بشكل مباشر ، وقد ارتبطت ارتباطا وثيقا بنمط الانتاج الجديد القائم على تكنولوجيا جديدة . أما موقف البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي فهو قريب الشبه بموقف الفلاحين في المجتمع الاقطاعي ، فالطبقة العاملة الصناعية ، مثلها مثل الفلاحين في المجتمع الاقطاعي ، لا ترتبط ارتباطا واضحا بشكل انتاجي جديد أكثر تقدما . فهي تخضع لعمق انتاجي قائم بالفعل وهو يحدد مصيرها . ولقد عبر ماركس ذات مرة بشكل مجازي عن الفرق بين الاقطاع والرأسمالية على النحو التالي : « تعطيك الورشة اليدوية مؤشرا على مجتمع به سيد اقطاعي ، أما الورشة البخارية فانها تعطيك مؤشرا على مجتمع به رأسمالي صناعي » . وبناء عليه يمكن صياغة المشكلة التي نثيرها هنا بطريقة مبسطة من خلال السؤال التالي : ما هي نوعية الورشة التي تنتج المجتمع اللاطبقي أو المجتمع الاشتراكي ؟ ومن أجل التوصل الى اجابة على هذا السؤال من الضروري أن نبحث - على المستويين البنائي والتاريخي - دور الطبقة العاملة في تطويع تكنولوجيا جديدة ايا كان نوعها تؤدي الى خلق المجتمع الجديد في المستقبل : أو أن نشير القضية بشكل مختلف تماما بالقول بأن الطبقة العاملة تمتلك قدرا من الحرية لم تكن تمتلكه اى من الطبقات السابقة ،

منها أنها قادرة على الدخول بوعي في نضال مستقل من أجل تطبيق النمط الجديد من المجتمع دون أن تكون حاملة لأي قوى تكنولوجية جديدة (٥) .

ومن المشكلات الأخرى التي لم يهتم بها لوكاتش مشكلة ترتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع الوعي الطبقي . فبينما يصدق القول بأن ظروف المجتمع الرأسمالي تسمح بسرعة بتشكيل الطبقات على مستوى قومي (٦) وتسمح بظهور المصالح الاقتصادية بشكل واضح (٧) ، فإن بعض العوامل الأخرى داخل نفس ظروف المجتمع الرأسمالي ربما تحول دون تكوين طبقات جديدة ، ومن تلمس طابع العلاقات الاقتصادية ، فالحراك الجغرافي والاجتماعي ،

(٥) ترتبط هذه المشكلة ارتباطاً واضحاً بمشكلات في نظرية ماركس عن الثورة الاجتماعية ، في انطباق تلك الأخيرة على حالة معينة من الرأسمالية . فالنظرية تقرر بشكل عام أن للمعنى الاجتماعي يغير ثورة عندما تتطور قوى جديدة للإنتاج (تظهرها طبقة معينة) لا يمكن احتواؤها داخل للمعنى الموجود بالفعل ، ولكن يبدو أن ماركس يؤكد في حالة الرأسمالية على التباين الداخلي الناتج من عدم اتساعها بالاستقرار الداخلي . ومن ثم فإن ثورة الطبقة الحاملة سوف لا تؤسس على تقدم التكنولوجيا ، ولكن على التوترات التي تنتجها الأزمة الاقتصادية ، وترتكز للفكر ، وقبول البروليتاريا من وعي المذهب أو المذهب تصبح لهم نموذجاً مثالياً جديداً .

(٦) ، لا تقع الثورة الحقيقية لماركس هذه الطبقات في النتائج السريعة ، وإنما في الاتحاد المستمر للحاصل . وقد تسمح لطاق هذا الاتحاد من خلال تطور وسائل الاتصال التي خلقتها الصناعة الحديثة ، والتي مكنت الحاصل الذين يلتصقون في مناطق مختلفة من الاتصال ببعضهم . ويحتاج الحاصل إلى هذا النوع من الاتصال بحيث ينفذ الصلة القومية على الصراعات المحلية المعقدة بحيث تتجمع في النهاية في صراع قومي واحد بين الطبقات ... ولم يكن بإمكان لـ *brugers* الذين عاشوا في الصور الوسطى - حيث كانت طرق المواصلات سيئة - أن يحققوا هذا الاتحاد إلا في قرون ، أما البروليتاريا الحديثة فلها تستطيع تحقيقه في سنين قليلة وذلك بفضل التقدم في طرق المواصلات ، . هكذا كتب ماركس في البيان الشيوعي .

(٧) كتب ماركس في المخطوطات الاقتصادية والفلسفية يقول :
 « من الحتمي ... أن تدخل ملكية الأرض ، وهي أساس الملكية الخاصة ، دخلاً كاملاً في نطاق الملكية الخاصة وتصبح سبقة ، وأن تتحول القاعدة التي تحكم حياة الملكية إلى قاعدة صريحة للملكية الخاصة ، وأن ينفصل رأس المال عن كل الارتباطات السياسية ، وأن تصبح العلاقة بين حائز الملكية والعامل علاقة اقتصادية محضة أحد طرفيها هو الطرف المستغل (بكرس للفن) ، والآخر هو الطرف المستغل (بفتح للفن) ، وأن تختفي كل العلاقات الشخصية بين حائز الملكية وملكه ، وأن تصبح تلك الأخيرة ثروة مادية خالصة ، وأن يحل الارتباط بالصلحة محل الارتباط بالجنس بالأرض ، وتصل الأرض والاتصال لنفسه إلى مستوى يصبحان فيه موضوعاً للمضاربة ، »

والتعمد المستمر في تقسيم العمل ، واتساع نطاق الطبقات الوسطى ، كل هذه العوامل قد أثرت على امكانية تشكل الطبقة العاملة في تجمع سياسى على وعى متميز بمكانها في المجتمع وبأهدافها طويلة المدى . وعلى نفس المنوال ، فان طبيعة الانتاج الرأسمالى قد تطمس حقيقة الاستغلال ، بالرغم من انها (طبيعة الانتاج الرأسمالى) تعمل على تباين المصالح الاقتصادية . فلا يمكن للمبد أو القن أن يشك مطلقا في أنه يعمل بشكل كلى أو جزئى من أجل مصلحة شخص آخر ؛ ولكن العامل الأجير لا يمكن أن يستوعب بشكل مباشر أن آخرين يملكون عمله (قيمة عمله) . والمحقق أن الهدف الذى توخاه ماركس في « رأس المال » كان ينعصر في اختراق حجاب الانتاج الملقى والتبادل من أجل توضيح العلاقات الاجتماعية الحقيقية التى تجعل انتاج فائض القيمة ممكنا . غير أن هذا الاطار النظرى - الذى يحدد العلاقات بين الطبقات في العملية الإنتاجية - يختلف عن التطور التاريخى الفعلى للوعى الاجتماعى لدى طبقات معينة . ولهذا فمن الأهمية بمكان دراسة التطور الفعلى (للوعى الطبقي) وربط نتائج هذه الدراسة بالتحليل الاقتصادى الأصيل وذلك من أجل التوصل الى ما اذا كان النموذج النظرى كافيا أم غير كاف . ولقد فشل لوركانش في أن يفعل ذلك ، واستبدل - بدلا من ذلك - التاريخ الفعلى بالتاريخ النظرى أو التأملى .

وهناك مجموعة ثالثة من المشكلات ترتبط من ناحية بالواقع الاجتماعية المختلفة للبرجوازية والبروليتاريا ، وترتبط من ناحية أخرى بمسألة تشكل الوعى الطبقي ، تتعلق بالعلاقة بين الفكر والواقع . فلقد كان المفكرون الذين ساعدوا في تشكل وعى البرجوازية ، وعبروا عن النظرة البرجوازية في مذاهب اجتماعية وأراء عامة ، كان هؤلاء المفكرون ينتعون الى الطبقة البرجوازية ذاتها ؛ ولذلك قلعنا هنا بحاجة الى أن نقتضى وجود قوة كبيرة بين شكل من اشكال النشاط الاجتماعى وتجلي هذا النشاط في الفكر . ولكن الأمر يختلف في حالة البروليتاريا حيث تشكل وعيها الطبقي وتم التعبير عنه - كما هو الحال في الماركسية مثلالا - من خلال مفكرين لا ينتمون الى طبقة البروليتاريا ولكن ينتمون الى طبقة

البرجوازية : وهنا تظهر مشكلة جوهرية تتعلق بالعلاقة بين الحياة الواقعية للطبقة العاملة وتفسير هذه الحياة في المذاهب الاشتراكية .

ولقد تناولت أحد مقالات كتاب « التاريخ والوعي الطبقي » هذه المشكلة . فقد كتب لوكاتش في المقال الخاص « بالماركسية المتزمتة » ، كتب يقول : « ليس هناك من يقدم للبروليتاريا كطبقة بشكل سريع وطبيعي معرفة بموقفها الفعلي واهدافها (ولا يقدم لكل فرد بروليتارى على حده الا معرفة أقل) : واستمر لوكاتش في مقال آخر عن « الوعي الطبقي » ليفرق بين « الوعي الطبقي الميكولوجي » بمعنى الوعي المباشر Immediate الذى يمتلكه العمال عن موقفهم في المجتمع (والذى وصفه لوكاتش ايضا بالوعي الزائف) : « والوعي الممكن » Possible Consciousness (أو الوعي المكتسب imputed consciousness ويكشف النص التالي عن رأى لوكاتش في هذا الصدد :

« لا يقتصر معنى فكرة الوعي الطبقي سى ما يفكر فيه الأفراد ويشعرون به ويرغبون في تحقيقه في مواقف تاريخية وطبقية . حقيقة ان هذا يعد ذا أهمية كمادة خام للدراسات التاريخية . ولكن اذا ربطناه بالاطار الكلى totality فاننا نتوصل الى مقوله الممكن الموضوعي objective Possibility : بمعنى الأفكار والمشاعر التي كان الأفراد سيفكرون فيها ويشعرون بها لو أنهم كانوا قادرين على استيعاب مواقفهم ومصالحهم بشكل كامل . وسوف يشكل رد الفعل هذا المكتسب والرشيد الوعي الطبقي » .

ويتفق هذا الخط الفكري في بعض جوانبه مع أفكار ماركس عن تطور وعي الطبقة العاملة من مرحلة الاعمال المشتتة المنعزلة من أجل المحافظة على مستويات الاجور الى مرحلة التنظيم السياسى والنضال السياسى الذى يتم على مستوى قومى . ولكن تظهر هنا فروق هامة (بين رأى كل من ماركس ولوكاتش) اذا ما أخذنا في اعتبارنا العلاقة القائمة بين المرحلة المبكرة والمرحلة اللاحقة (من تطور الوعي) والطريقة التي

يتم بها الانتقال من مرحلة الى أخرى . فالمحقق أن لوكانتش لم ينظر الى المسألة في ضوء التطور التاريخي للوعى بقدر ما نظر اليها في ضوء التفرقة المطلقة بين الوعى السيكلوجى والوعى المكتسب الرشيد . فالاول هو الوعى الفعلى للطبقة العاملة والذى وصفه لوكانتش بأنه المادة الخام للدراسات التاريخية (٨) وهو ظاهرة ليس لها أى تأثيرات ذات أهمية ، كما أنها لا تصلح لأى شكل من اشكال الاختبار للمذاهب التاريخية . ومن الناحية الأخرى فإن الوعى المكتسب الرشيد للطبقة العاملة هو - عند لوكانتش - الماركسية نفسها ؛ بمعنى نظرية اجتماعية ظهرت واستقرت بالفعل وتم تقديمها الى البروليتاريا من الخارج . ولقد أعاد لوكانتش تأكيد هذه الفكرة بشكل أوضح فى التصدير الذى كتبه لطبعة ١٩٦٧ من كتاب « التاريخ والوعى الطبقي » ، حيث ربط تمييزه بين الوعى السيكلوجى والوعى المكتسب بالتمييز الذى اقامه لينين *Lenin* بين « وعى نقابات العمال » وهو الوعى الذى تستطيع الطبقة العاملة أن تكتسبه بنفسها ، « والوعى الاشتراكي » وهو الوعى الذى يقدمه المفكرون الثوريون الى هذه الطبقة . والحزب هو التنظيم الذى تتقابل فيه الطبقة العاملة . ذات الوعى المتخلف بالمتخلفين ؛ غير أن هذا اللقاء هو لقاء من جانب واحد ، ذلك لأن الحزب يجسد أولا وقبل كل شئ نظرية صحيحة عن العالم ، وبناء عليه فإن المفكرين الايديولوجيين هم الذين يسيطرون عليه . ولقد عبر لوكانتش عن هذه الفكرة عندما أشار الى الوعى الطبقي الصحيح للبروليتاريا وشكله التنظيمي ، كما يتمثل فى الحزب الشيوعى .

غير أنه ينبغي أن يكون واضحا فى أذهاننا أن هذه التصورات تختلف اختلافا كبيرا عن فكرة الوعى الطبقي التى أشار اليها ماركس فى كتابات متفرقة . فقد قرر ماركس بوضوح تام أن الطبقة العاملة سوف تحقق ، من خلال مجهوداتها وخبراتها ، وعيا متطورا بموقفها الطبقي

(٨) لا يمد معنى هذه الصياغة ولنفسا بشكل جلى ، ولكن يبدو أنها تحلّى الوعى الفعلى للغة العملة فى موقف تاريخى ذو أهمية لمادة للمقارنة بالوعى الرشيد الذى كان يجب أن يظهر فى نفس الوقت للتاريخى .

واهدافها . والواقع أنه اعتبر - قبل أن يجرى دراساته أن هذه العملية قد تقدمت الى حد ما ، فى شكل حركات اشتراكية متعددة . ولقد لاحظ ماركسى فى كتابه « فقر الفلسفة » أن :

« الظروف الاقتصادية قد حولت جماهير الأفراد الى عمال . لقد شكلت سيطرة رأس المال الموقف العام والمصالح العامة لهذه الطبقة . وهكذا فإن جماهير العمال تكون فى علاقتها برأس المال طبقة بالفعل ، ولكنها لم تصل بعد الى طبقة لذاتها *Class for itself* . وتستطيع هذه الطبقة - من خلال النضال أوضحنا فقط جوانب قليلة منه - أن تتحدد وتشكل طبقة لذاتها . ويحدث هذا عندما تصبح المصالح التى تدافع عنها هذه الطبقة مصالح طبقية » .

واكد ماركس مرة أخرى وفى أحد كتاباته المؤخرة - فى تصديره « لاستقصاء حالة العمال » - على أن العمال فقط هم القادرون على أن يشخصوا « وبمعرفة كاملة الشرور التى يعانون منها » وهم « فقط - وليس أولو المعرفة الملهمين - القادرون على أن يضعوا موضع التنفيذ علاجاً للأمراض التى يعانون منها » . فطبقاً لما ذهب اليه ماركس ، فإن الطبقة العاملة قادرة على أن تصبح طبقة لذاتها ، وأن تأخذ بزمام المسئولية فيما يتعلق بمصيرها . ولم يتحدث ماركسى عن الدور الذى يمكن أن يلعبه المثقفون والحركات والأحزاب السياسية فى هذه العملية ، ولكن يبدو واضحاً أن دورهم يخضع للتطور العام للطبقة العاملة . وفى مقابل ذلك وعلى نقيضه ، أخضع لوكاتش الطبقة العاملة « للوعى الرشيد » الذى يقدمه لها المفكرون الايديولوجيون فى الحزب ، وهو بهذا يقدم تبريراً فكرياً للديكتاتورية المطلقة للحزب والتى استمتت بها المجتمعات ذات الطراز الصوفيتى منذ عام ١٩١٧ .

وتنبثق النتائج التى توصل اليها لوكاتش من مفهومه الخاص عن المنهج الماركسى . فمن أهم التأثيرات التى حددت اتجاهه ونتائج تعريفه المبدئى للماركسية بأنها وعى طبقى ، وليست نظرية ترتبط بعلاقة قسوة بالنظرية الاجتماعية للطبقة التى تهتم بها أساساً . وفيما يختص بالمنهج

فان لوكانتش لا يتبع الأسس التى يحددها قدر انحرافه عنها . فقد أكد فى مقاله عن « الماركسية المتزمتة » فكرتين منهجيتين : فكرة مرونة المفاهيم Fluidity of Concepts (وقد تناول هذه الفكرة باختصار وفقا لنفس خطوط المناقشة التى قدمها انجلز فى كتاب Anti - Dühring) ، وفكرة الكلية totality والتى يعنى بها « تكامل حقائق الحياة الاجتماعية (كمكونات لتطور تاريخى) فى وحدة كلية » يوجد داخلها تأثير متبادل . ويمكن ان يثار هنا سؤال عما اذا كانت هاتان الفكرتان تتميزان عن الماركسية(٩) : غير انه من الاهمية بمكان من أجل استجلاء النقطة التى نحن بصدها ان نلاحظ ان لوكانتش لم يسر وفقا للقواعد المنهجية التى حددها على طول الخط . واذا أخذنا مثالا لذلك نجد ان تحليله للفروق بين الطبقات فى المجتمع الرأسمالى وفى اشكال أخرى من المجتمعات يؤدى - كما قال - الى « تنميط للوعى الطبقي » (متأثرا فى ذلك كما هو واضح بفكرة النمط المثالى عند ماكس فيبر) ، ويعنى ذلك انه يؤدى الى صياغة لانماط من الوعى فى حد ذاتها على قسدر من التحديد النسبى . وبهذه الطريقة فانه لا يتناول مطلقا كلا من الطبقة العاملة ووعى هذه الطبقة كمنصرين فى عملية تاريخية ، ولا يربط - على خلاف ماركس - هذين المنصرين بالتطور المستمر للعمل البشرى والاشكال التى ينتظم فيها .

وعلى نفس النوال ، فانه بالرغم من تأكيديه على فكرة مرونة المفاهيم ، فان الاتجاه الفعلى لكتابات لوكانتش يميل الى تجميد هذه المفاهيم ، وتحويل مفهومات مثل الطبقة والوعى الطبقي وحتى الماركسية نفسها الى كيانات مطلقة وثابتة . ولقد اتضح هذا الاتجاه بصورة مذهلة عند لوكانتش فى مناقشته الأولية للمنهج الماركسى حيث ذهب الى القول بأنه : « حتى اذا

(٩) ن اعتكلى ان فكر ماركس يتميز بمضمونه - أى بفضلياته النظرية دون منهجه - وقد لاحظ ليفى ستراوش جانبا من هذه الفكرة فى نقده لماركس فى الفصل الختامى من كتابه « العقل البدئى » ، The Savage Mind حيث كتب يقول « من الممن ان ينظروا بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس الى ضرورة رؤية الأشياء بصورة كلية على انه شئ جيد . غير ان الانثروبولوجيين قد اعتبروها شيئا بدويا منذ ان تطلوها من مالىنوفسكى » .

كان المرء قد افترض - دون أن يقبل ذلك - أن البحث الحديث قد أوضح الغموض الفعلى لكل القضايا الخاصة بماركس ، فإن الماركسي التزمته يمكن أن يقبل كل هذه المكتشفات الجديدة وأن يرفض كل القضايا الماركسية دون أن يجبر بأى شكل الى ادائه تزمته الماركسية . فالماركسية التزمته لا تعنى قبول نتائج البحوث الماركسية بلا تحفظ وإنما تعنى المنهج الماركسي برمته . *

والواقع أننا نجد صعوبة في فهم هذا النص من جوانب عديدة ، وأنه لدهش حقا أن يكرره لوكاتش - دون أدنى تحفظ - في تصديره لطبعة عام ١٩٦٧ من كتاب « التاريخ والوعى الطبقي » . هل يعنى هذا النص - مثلا - أن الذى يرفض نظرية ماركس عن الطبقة والصراع الطبقي سيظل - مع ذلك - ماركسيا ؟ أم أنه يمكن الاجابة على هذا السؤال بالقول بأن فكرة الطبقة تعد جزءا من المنهج الماركسي ، وأن التفاصيل الخاصة بالعلاقات الطبقيّة في مواقف معينها هي التي تدخل تحت مجموعة القضايا التي يسمح لوكاتش برفضها ؟ وبصفة عامة ، ما هو معنى القول بأن التزمته الماركسي يتبدى في قبول منهج ماركس ، حتى ولو قربت على هذا تبني قضايا زائفة ؟ وتكمن أهمية هذه الأسئلة - واسئلة أخرى يمكن اشتقاقها منها - في كونها تكشف مرونة فكرتي المنهج والنظرية ، والصعوبة المرتبطة بفصل العناصر المنهجية عن العناصر النظرية في أى مركب من مركبات الفكر . * غير أن لوكاتش قد اقام - وبدون ادراك لهذه المرونة - فصلا مطلقا بين النظرية والمنهج وهي تفرقة تبدو لنا غير منطقية ، سواء كان المرء ماركسيا أم غير ماركسي . *

وهناك زاوية أخرى يمكن من خلالها النظر الى كتاب لوكاتش وهي زاوية تكشف عن الطابع الايديولوجي السائد في الكتاب وتساعد على تفسيره . فكتاب لوكاتش يعد أكثر المحاولات التي تعرضت للماركسية التزاما بروح العصر ، بمعنى أنه مشحون بالافكار والاهتمامات التي تتعلق بمكان تاريخي معين وزمان تاريخي معين . * حقيقة أنه يمكن القول بأن كل مظاهر الفكر الاجتماعي تحمل بصمات العصر الذي ظهر فيه ؛

ومع ذلك تبقى هناك بعض الفروق : فبعض الانساق الفكرية (وكذلك بعض الأعمال الفنية) لها طابع عالمي وبريق عالمي . فمما لا شك فيه أن فكر ماركس يهتم بالتأثيرات التي تركتها الرأسمالية الصناعية المبكرة والثورة الفرنسية ، غير أنه من الواضح أنه لا يرتبط بظروف عصر ماركس فقط . فهو يقدم الى جانب تفسير العالم (الرأسمالي) الحديث مفاهيم ونظريات عامة أبعد ما تكون عن أن تكون قد فقدت قيمتها وأهميتها اليوم .

ومع ذلك فإن كتاب لوكاتش يعبر - من خلال فهم معين للماركسية والبروليتاريا - عن طابع فترة تاريخية بعينها . فقد كتب المقالات التي يشتمل عليها الكتاب عندما كانت الحركات الثورية تجتاح كل أرجاء أوروبا ، فقد كانت الثورة الروسية حققت نجاحا ، وتبعها نضالات ثورية في ألمانيا والنمسا ، وظهر نظام ثوري لفترة من الوقت في المجر شارك فيه لوكاتش نفسه . وبناء على ذلك ، فإن كتاب لوكاتش يقدم - من خلال وسط فكري معين لتفسير الماركسية - صورة للحركة الثورية والحزب الشيوعي مشبعة بالمثالية ؛ وذلك في مقابل رؤية نقدية لنفس الظواهر كما فهمها آخرون من أمثال روزا لوكسمبرج Rosa Luxemborg . وفي ضوء حقيقة عدم وجود صراعات ثورية حادة في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وفشل الثورات في مناطق أخرى ، وتحول الثورات في البلدان التي نجحت فيها الى ديكتاتورية وليس الى نظام اشتراكي ، فإنه من المعقول أن نجد قدرا أكبر من الصديق في الصياغات النقدية للنظرية الماركسية ، وأن نعتبر عمل لوكاتش انعكاسا لمزاج متقلب وتوجيه محدود . وقد صاغ لوكاتش في الكثير من نصوص تصدير طبعة ١٩٦٧ حكما يشابه هذا الحكم على الأفكار التي جاءت في كتاب « التاريخ والوعي الطبقي » . فقد لاحظ - مثلا - أن نظريته تعبر عن اتجاه طرازى نحو مشكلات العصر الذي ظهرت فيه ، وهي تتعلق بفترة تاريخية ما يزال فيها احتمال قيام الثورة في أوروبا حقيقة واقعة ؛ فضلا عن ذلك ، فقد ذهب لوكاتش بنفس هذه الروح النقدية الى أن فكرة الممارسة الثورية التي طرحها في الكتاب هي أقرب الى النزعة اليوتوبية الماسونية Messianic Utopianism التي اتسم بها العصر الذي ظهر فيه الكتاب

أكثر من قريبا الى مذهب ماركس نفسه (١٠) ورغم ذلك فان أكثر الاحكام التى اصدرها لوكاتش على كتابه موضوعية يوجد فى انطباعه الذى ابداه فى تصدير طبعة ١٩٦٧ حول ما اسماء « بالمفوض المنتشر فى الوقت الحاضر » الذى يجعل الانسان ينظر الى فكره على انه ذو مضمون ثابت وأصيل وإلى منهجه على انه دائم ومستمر .

وتظهر الهوة التى تفصل بيننا - ومعنا لوكاتش - وبين الفترة من ١٩١٧ - ١٩٢٣ عندما كتب لوكاتش هذه المقالات ، تظهر هذه الهوة اذا ما تناولنا السؤال الذى ظهر كمنوان للمقال الأول فى كتاب لوكاتش : ماهى الماركسية المتزمتة ؟ لا يحمل هذا السؤال بالنسبة لنا - ولا يمكن أن يحمل - معنى فكريا واضحا . فقد ظهرت مئات من تنويعات الماركسية ، كما تظهر مئات الأزهار من برعم واحد ، فمن اذن يستطيع القول بأن أيا من هذه الصورة المتزمتة وإى منها هى الصورة الزائفة ؟ وهل يمكن لأى مفكر جاد أن يهتم بمثل هذا السؤال ؟ فليس هناك من معنى لما نسميه « بالماركسية المتزمتة » الا معناها التاريخى ، وهو يشير الى النوجماطيقية السياسية التى تميز بها زعماء الحزب فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى منذ العشرينات وحتى عام ١٩٥٦ ، والتى تدعت من خلال استخدامهم للبوليس ومنفذى حكم الاعدام . وحتى فى هذا الشكل التاريخى فان أفضل لفظ أطلق على الماركسية هو « الماركسية الرسمية » .

ونود فيما تبقى من هذا الفصل أن ندرس الوعى الطبقي من وجهة نظر مختلفة ، نتبثق عن فكرة بعيدة عن الماركسية . ونقطة البداية هنا تنحصر فى قضية منهجية عامة ، هى أن الماركسية يجب اعتبارها بادئ ذى بدء نظرية عن المجتمع ، وليست ايدىولوجية . ومن ثم فان وظيفة الماركسية هى تفسير الوعى الطبقي وليس التعبير عنه تعبيرا كاملا . ولا يعنى هذا أن أنكار حقيقة أن الماركسية (مثلا مثل أى نظرية اجتماعية) لها جانب ايدىولوجى ، بمعنى أنها تطورت فى ظروف تاريخية معينة ،

(١٠) وهى أقرب أيضا الى النزعة الليتوية المسولية التى لادعت و بعض الفولتز ل الوقت الحاضر ، ولا شك أن ذلك يقصر الى حد ما إعادة الاعظام الآن بكتاب لوكاتش .

وعبرت عن تفضيلات والتزامات ظهرت خارج نطاق العلم الاجتماعى ،
 وحددت اشكالا من السلوك الموجهة نحو تحقيق غايات مرغوب فيها •
 ولكن بإمكاننا ان نفصل بين الجانب النظرى والجانب الايديولوجى ، بل
 يجب ان ننظر اليهما على انهما منفصلان • فاقول اشكال الماركسية قيمة
 على الاطلاق هو ذلك الشكل الذى يتداخل فيه هذان الجانبان ، كما هو
 الحال فى فكرة لوكاتش عن الماركسية بأنها لا تعدو ان تكون وعيا متطورا
 للبروليتاريا ، فمثل هذه الفكرة تجعل اختبار النظرية (التى من المفترض
 ان تكون صادقة ، على الاقل لفترة تاريخية معينة) مستحيلا ، هذا فضلا
 عن انه بالامكان اثبات عدم وجود اتفاق كامل من الناحية التاريخية بين
 وعى الطبقة ونظرية اجتماعية بعينها • ويمكن توضيح هذه النقطة اذا
 ما أخذنا فى اعتبارنا تطور الوعى الطبقي للبرجوازية • فلم يتم التعبير
 من هذا الوعى بطريقة كاملة وشاملة فى أى نظرية واحدة ، ولكنه اتخذ
 صورا عديدة فى ازمان مختلفة واماكن مختلفة ؛ وهكذا يمكن القول بان
 الايديولوجية البرجوازية توجد فى النظرية السياسية لهوبز ولوك ، وفى
 الفلسفة النفعية ، وفى أعمال الكتاب الموسوعيين ، وفى الاقتصاد السياسى
 الكلاسيكى ، او فى الاخلاق البروتستنتية • فالمحقق ان هناك مجموعة
 من الافكار - عن الملكية والعمل والحكومة والطبيعة البشرية ... الخ -
 ليست متناغمة تناغما كاملا ، ولا تتجمع فى نظرية معينة ، وهى التى
 تشكل النظرة البرجوازية ؛ ولا تتضح هذه النظرة الا اذا صيغت فى نمط
 مثالى *ideal-type* يمكن مقارنته بالمواقف التاريخية الفعلية •
 وينسحب نفس هذا القول على تطور وعى الطبقة العاملة • فقد ظهرت
 هنا ايضا مجموعة من الافكار المتشابهة عن العمل والاستغلال والمساواة
 والتعاون من خلال نظريات اجتماعية مختلفة من الماركسية وحتى الفوضوية؛
 ومن الضرورى ايضا صياغة نمط مثالى عن نظرة الطبقة العاملة ، يمكن
 مقارنتها بالتطور الفعلى لوعى الطبقة العاملة فى المجتمعات المختلفة فى
 فترات مختلفة •

ولا نقصد بصياغة النمط المثالى ومقارنته بالظواهر الواقعية للوعى
 الطبقي لتأكيد وجوده - كما هو الحال عند لوكاتش - بين الوعى

الطبقي الميكولوجي والوعى الطبقي الصحيح (اى الماركسية) ، والذي يجب ان ينقله المفكرون الايديولوجيون الى العمال . وانما نقصد بصياغة النمط المثالي وصف - وان أمكن تفسير - مظاهر الاختلاف بين النمط المثالي والواقع ، ثم اعادة صياغة - اذا ثبت وجود خلاف - الانماط المثالية وبالتالي النظرية التي تستخدم فيها هذه الانماط وذلك من اجل فهم افضل للواقع . ويمكن فهم تصورات ماركسى عن البرجوازية كطبقة حاكمة والبروليتاريا كطبقة ثورية بهذه الطريقة . ولقد تناولت فى مكان اخر (١١) بعض المواقف التي لا تتلق فيها الظروف الاجتماعية مع النمط المثالى للطبقة الحاكمة ، ولذا فلن اتوسع فى هذا الموضوع هنا .

واذا ما تلخصنا الآن موقف الطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى فى ضوء وجهة النظر هذه فان علينا ان نفرق بين مسالتين مختلفتين : الاولى تتعلق بالتنوع داخل مجتمعات بعينها والفروق بين هذه المجتمعات ، والاخرى تتعلق بالتغيرات التاريخية التي ظهرت مع تطور الرأسمالية كنسق اجتماعى .

فمن الواضح ان الطرق التي تنظم بها الطبقة العاملة نفسها ووعى هذه الطبقة تختلف اختلافا كبيرا من مجتمع الى آخر . ففي فرنسا وايطاليا يؤيد قطاع كبير من الطبقة العاملة الحزب الشيوعى ؛ ويعنى هذا انهم يدعمون حزبا ماركسيا ثوريا له طابع رسمى . اما فى بريطانيا ومانيا الغربية والدول الاسكندنافية فان نسبة اكبر من الطبقة العاملة ما تزال تؤيد الأحزاب الديموقراطية الاشتراكية او العمالية التي تتبنى اتجاها اصلاحيا . اما فى الولايات المتحدة الأمريكية فان الطبقة العاملة ليس لها تنظيم سياسى مميز على مستوى جماهيرى وذلك منذ الحرب العالمية الاولى ، ولم تفرز هذه الطبقة اى مذهب راديكالى او اشتراكى مميز . وحتى عندما تؤيد أغلبية من الطبقة العاملة حزبا معيناً من احزاب

الطبقة العاملة في هذه البلاد (خاصة في بريطانيا حيث توجد رابطة قوية بين عضوية الطبقة والولاء السياسي) فأننا لا نجد حزبا واحدا للطبقة العاملة وإنما نجد أحزابا وطوائف يسارية متنوعة ، يحظى كل منها ببعض من تأييد الطبقة العاملة ، وفضلا عن ذلك يوجد في كل البلدان قطاع أساسى من الطبقة العاملة يؤيد الأحزاب الليبرالية أو المحافظة (*) .

ولهذا فإنه عبر فترة طويلة نسبيا من الوقت اتخذ الوعى السياسى للطبقة العاملة صورة متنوعة للتعبير عن نفسه في كل بلد من هذه البلدان، وفي نفس الوقت اختلف النمط الصائد لهذا التعبير اختلافا جوهريا من بلد الى آخر . ومن السهولة بمكان أن نقدم تفسيراً لهذه التنوعات ، غير أنه من الواضح - وكما عبر عن ذلك ماركس نفسه عندما كان يناقش مشكلة مشابهة - « أننا لن ننجح مطلقاً في فهمها إذا ما اتخذنا من النظرية الفلسفية التاريخية وسيلة لفهمها ، فهى نظرية تتعم أولاً وقبل كل شيء بأنها نظرية فوق تاريخية » (١٢) . فليس هناك إذن من أساس تقوم عليه وجهة النظر القائلة بأن الاختلاف في وعى الطبقة العاملة يرتبط بمراحل في تطور الرأسمالية حيث يظهر الوعى الثورى المتقدم في المراحل المتقدمة من الرأسمالية ؛ فالوعى الثورى فشل فشلاً ذريعاً في أن يظهر في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وقد كانتا - في فترتين تاريخيتين مختلفتين -

(*) أكد بوتومور في كتابه « الطبقات في المجتمع الحديث » أن للأفكار القومية (التي تعتبر أفكاراً للطبقة الحاكمة) قد وجدت طريقها إلى قطاعات عريضة من السكان بينهم الطبقة العاملة ؛ الأمر الذي جعل الأساس بالمجتمع القومى في البلدان الأوروبية يقيد أو يخلف من حدة الصراعات الطبقة بحيث يمكن القول أن « الرابطة القومية - الاجتماعية قد أثبتت أنها أكبر لعالية من رابطة الطبقة في خلق مجتمع متماسك » . انظر كتابه الطبقات في المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجومرى وزملائه ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٩ . ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن للتسليم بهذا الرأي طاماً أنه لم يرتبط بتعطيل دقيق لحتموى الوعى لدى الطبقة العاملة ، ودور البرجوازية في تشكيل هذا الوعى وتوجيهه وجهة معينة .

المترجم

(١٢) لقد ارتكب الماركسيون الرسميون - ومن بينهم لوكاتش - نفس الخطأ الذي حذر ماركس من الوقوع فيه ، فقد أظهروا تحفظاً وانحساراً نحو الانحراف في دراسات تاريخية منفصلة لهذه الظواهر ، واعتدوا - بدلاً من ذلك - على تسميات نابذة من النظرية التاريخية الفلسفية . وهذا هو السبب في أنهم لم يسهموا في الفراء فهنا للطبقات الاجتماعية في القرن العشرين .

من أكثر الدول الرأسمالية تقدما . بل يمكن القول - على عكس ما يذهب هذا الرأي - بأن الوعي الثوري قد ظهر بشدة في البلدان الرأسمالية المتخلفة والتي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل القومي (١٣) .

وبصرف النظر عن هذه الاعتبارات العامة ، فقد عرف كل مجتمع من هذه المجتمعات بعض الظروف الخاصة التي تفاعلت داخله ، ومن ثم ساعدت على خلق ما يمكن أن نسميه ، بالأسلوب القومي ، « national style » في السياسة . وحسبنا هنا أن نشير - وبشكل مختصر للغاية - إلى بعض الظروف التي يجب تحليلها بدقة في أي نظرية سوسيولوجية مقارنة من تجلئ الوعي الطبقي في المذاهب السياسية .

ففي فرنسا هناك التأثير الذي تركه تراث ثوري طويل ، أما في ألمانيا والاطار التي كانت تابعة لامبراطورية هابسبرج فإن التوترات قد نتجت من جراء الهزيمة في الحرب العالمية الأولى ؛ وفي بريطانيا فإن الفترة الطويلة من الحكم الامبراطوري المتعالف مع حركة الإصلاح الاجتماعي في الداخل قد أدت إلى الإحساس المحافظ ، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد وقعت الانقسامات العنصرية والجغرافية وتراث استرقاق الزنوج وانتشار البيولوجية المتناوذة ، وقلت حجة حرة أمام تبلور الطبقات . ويجب أن تربط هذه الظروف والخصائص القومية ، فضلا عن العوامل الاقتصادية التي اشرت إليها ، بالنموذج النظري الماركسي من تشكل البروليتاريا الثورية ، إذا كان لنا أن نقدم تقييما نقديا لنظريته عن الطبقة والصراع الطبقي .

ولكن تقييما نقديا من هذا النوع يتطلب أيضا وجوب الاهتمام بالجموعة الأخرى من الأسئلة التي اشرنا إليها فيما سبق ؛ ونقصد تلك

(١٣) قال بهذا الرأي ميخوور "مارتث ليبست" *lipset* في كتابه ، الإنسان السياسي ، (نيويورك ١٩٥٩) ص ٦١ - ٦٢ ؛ وقد لاحظ أن ثورين مؤخرا في كتابه ، مجتمع ما بعد الصناعة ، ص ٣٩ - ٢٧ ، أن حركة الطبقة العاملة ما تزال تحتفظ بتوجه ثوري مخلص فقط في البلدان التي يتسم المجتمع فيها بالتطور الصناعي غير المتساو *Uneven* . وبوجود مقاومة قوية من قوى اجتماعية واقتصادية قوية ضد هذا الحال في فرنسا وإيطاليا .

الاسئلة المتصلة بتطور المجتمع الرأسمالى ككل . فنظرية ماركسى فى الطبقة ليست هيكلا من القضايا منفصلا أو مستقلا عن الواقع : فقد ارتبطت بتحليل بناء الرأسمالية كنسق اجتماعى كلى ، وكذلك الاتجاهات الرئيسية لتطور هذا النسق ، واعتمدت على هذا التحليل اعتمادا جزئيا . وبناء عليه فان التفسير الماركسى للطبقات فى الوقت الحاضر يتطلب دراسة رأسمالية القرن العشرين وفقا للخطوط العاملة لدراسة ماركس غير المكتملة لرأسمالية القرن التاسع عشر ، فضلا عن تحديد اتجاهات التغير الرئيسية لرأسمالية القرن العشرين وفقا لنفس المنظور (١٤) .

ومن أهم التغيرات التى ظهرت فى عصرنا والتى تميزه عن العصر الذى عاش فيه ماركس نمو الطبقات الوسطى على امتحاء ، وتقلص الطبقة العاملة وذلك كنتيجة للتطورات التكنولوجية . ولقد وصلت هذه العملية الى ذروتها فى الولايات المتحدة الامريكية ، حيث هاق عدد العاملين فى مهن الطبقة الوسطى عدد العاملين فى مهن الطبقة العاملة ، وان كانت العملية تحدث بسرعة نسبية فى كل البلدان الرأسمالية . وقد اثار ماركس نفسه الى احتمال حدوث مثل هذا التطور عندما كتب عن « الزيادة المستمرة فى عدد أعضاء الطبقات الوسطى ... التى تعتمد بكل ثقلها على الطبقة العاملة وتعمل فى نفس الوقت على زيادة قوة الطبقة العليا وامنها الاجتماعى » . واكد نفس الشيء بطريقة أكثر وضوحا فى نصوص متعددة من كتابه « الأساس Grundrisse » (١٥) الذى قدم فيه تحليلا لتأثيرات الميكنة على النحو التالى :

« تطرأ على أداة العمل ، بعد دخولها فى العملية الرأسمالية للانتاج

(١٤) ويجب ان تشمل لدراسة بصفة عامة على دراسة الاشكال الجديدة من التخرج الاجتماعى وقوة السياسة لى المجتمعات ذلت لطرلا السوفيتى ، وهى قضايا لى نستفيض فيها هنا .

(١٥) هذا هو الاسم الذى اعطى للمسومات التى كتبها ماركس فيما بين عامى ١٨٥٧ - ١٨٥٩ والتى نشرت كلمة لأول مرة فيما بين عامى ١٩٣٩ - ١٩٤١ بطولان : « اساس نقد الاقتصاد السياسى »
Grundrisse der Kritik der Politischen öKonomie (Rohentwurf).

تعديلات متعددة ، تصل في النهاية الى ظهور الآلة . او بمعنى اخر النظام الآلى للماكينات ٠٠٠ التى تدار بحركة الية او بقوة ذاتية ٠٠٠ وفى هذه المرحلة تعمل الآلة بنفسها . وما على العامل الا ان يشرف على حركتها وأن يتأكد من أنها تسير دون عطب ٠٠٠ وفى هذه الظروف لاتصبح عملية الانتاج مسألة عمل ٠٠٠ ويتحول العامل الى مجرد نافذة ٠٠٠ وتصبح عملية الانتاج بمثابة تطبيق تكنولوجى للعلم ٠٠٠ لعلما تطورت الصناعة الواسعة النطاق كلما قل اعتماد عملية خلق الثروة على زيادة وقت العمل وكمية العمل المستخدمة ، وزاد الاعتماد على قوة الآلات ٠٠٠ وفى هذه الظروف يصبح اساس الانتاج والثروة قائما على القوة الانتاجية للانسان بصفة عامة وعلى فهمه للطبيعة وقدرته على السيطرة عليها » (١٦) .

والمحقق أن ماركس قد قدم مناقشته لهذه الظواهر فى ضوء اطار تاريخى معين ، وأنه عندما اشار الى تطبيق العلم كاساس جديد لخلق الثروة فانه كان يتحدث بصفة اساسية عن امكانيات المجتمع الرأسمالى التى سوف يتم تحقيقها بشكل كامل فى أحد مراحل تطوره فى المستقبل . ولكن العملية التى تحدث عنها ماركس قد ظهرت بالفعل فى المجتمع الرأسمالى ؛ فقد أصبح استخدام العلم أهم بكثير من العمل الفيزيقي ، وتسبب هذا التغير فى تحويل البناء المهني الذى اثر بدوره على البناء الطبقي . أما عن الآثار التى تركها هذا التغير وسوف يتركها فى المستقبل على الوعي الاجتماعى فما تزال غير واضحة ، ويعتمد وضوح هذه المسألة على ما اذا كانت الطبقات الوسطى الجديدة تراث ايدولوجية الطبقة العاملة وتحافظ عليها ؛ او بعبارة أخرى ما هى الايدولوجية التى يمكن ان تسود فى الطبقة الوسطى التى تبتلى ايدولوجيات تتراوح بين اشكال معينة من الراديكالية الى الفاشية ؟ أن الوقت الحاضر يكشف عن وجود حركات متناقضة : ففى بعض الاقطار ينشغل قطاع من الطبقة الوسطى بالتهديدات التى يتعرض لها الوضع التقليدى للطبقة الوسطى فى المجتمع ، وبالحاجة الى اعادة ارساء قواعد القانون والنظام (بمعنى

كبح مصادر الانشقاق) ، بينما ينشغل قطاع آخر - يضم الطلاب وأعضاء
المهن الحرفية والتعليمية من الشباب - بمحاولة تطوير نظرة أكثر راديكالية
ومن الناحية الأخرى فإن الوعي الاجتماعي الجديد لا يساعد على تقلص
للطبقة العاملة بشكلها التقليدي ولكنه يتأثر به ، وخاصة بتقلص بعض
المهن - مثل العمل في مناجم الفحم - والتي أدت إلى ظهور مجتمعات
سياسية مترابطة ترابطا وثيقا وعلى درجة من الوعي الطبقي ، هذه
التجمعات التي لعبت دورا رياديا في الحركة الاشتراكية ، ولكن يظهر هنا
أيضا اتجاهات متناقضة : فقد تكون الايديولوجيات (وكذلك سياسة) -
كما يقال غالبا- أحزاب العمل والأحزاب الديمقراطية الاشتراكية ، وحتى
الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية قد أصبحت بالتدريج إصلاحية ، إلى
الحد الذي يمكن أن يقال معه أن هناك ضربا من ضروب الإجماع السياسي
القومي بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار على حد سواء .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإنه من المعقول أن نفترض أن الايديولوجيات
المتغيرة تمكس - إلى حد ما - تقلص الأهمية السياسية للطبقة العاملة .
لقد كانت مثل هذه الأفكار رائجة لدى علماء الاجتماع في الخمسينيات
أكثر مما هي عليه الآن ؛ إذ ظهر الآن اتجاه مخالف ، يتمثل في راديكالية
من نوع جديد ظهرت بين شباب العمال والعمال الذين يعملون في مصانع
على درجة عالية من التكنولوجيا ، حيث تجسدت في المطالبة بمزيد من
المشاركة في إدارة المشروع ، وتجهيد الاهتمام بالفكر عامة كالمشاركة
في الديمقراطية الصناعية والضبط العمالي .

والمهمة الملحة على علم الاجتماع الماركسي هي أن يدرس التغيرات
في البناء الطبقي ؛ وأن يضمنها داخل السياق الكلي للتغيرات في نظام
الانتاج (الذي يتخمين بجانب الخصائص التي أشرنا إليها من قبل
خصائص أخرى كظهور الشركات الدولية العملاقة ، وأن يتناول - وفقا
للخطط التي أشرنا إليها - التأثيرات التي تركتها هذه التغيرات على خلق
إشكالات جديدة للوعي الاجتماعي . وإذا كان لنا أن نتناول هذه المسائل
بالدقة المطلوبة فلا بد من أن نأخذ في اعتبارنا نوعا آخر من أنواع التغير

التي طرأت على الرأسمالية الحديثة ، ونعنى تحقيق نمو اقتصادى هائل غير مصحوب بأية أزمات اقتصادية حادة فى العشرين سنة الماضية . وقد أدى هذا النمو الى تحسن مستمر وملحوظ فى مستوى المعيشة العام ، أما التأثيرات التي تركها هذا التغير على الوعي الاجتماعى فتقتصر فى عنصرين : الأول : أنه قد أدى الى تأكيد وتدعيم فكرة أن المجتمعات الحديثة هى مجتمعات الطبقة الوسطى ، وأن الطبقات الأخرى تقف موقفا هامشيا بالمعنى السياسى والايديولوجى ، وهى فكرة ظهرت مع التحول الى مهن الطبقة الوسطى . والثانى : أنه يظهر النمو الاقتصادى ذاته على أنه ايديولوجية جديدة . فلقد أكد الجدل السياسى فى المجتمعات الرأسمالية الاهتمام المتزايد بمسائل كالتقدم التكنولوجى ، والتحديث والنمو ؛ وطفقت هذه المسائل على تلك التي سبقتها والتي كانت تنصب على مظاهر اللامساواة بين الطبقات ، حقيقة أنه يمكن القول بأن أى نظرية تعجز عن أن تلاحق - وتعبّر عن - الاستمرار المطرد فى النمو الاقتصادى ولكن خبرات العشرين سنة الماضية ، فضلا عن الآراء النظرية التي أكدت قدرة النظام الرأسمالى على تجنب الأزمات الاقتصادية الخطيرة ، هذه الخبرات وتلك الآراء قد دفعت قطاعا عريضا من السكان الى الاقتناع بأن النمو الاقتصادى المستمر والتزايد المطرد للرخاء يمثلان توقعا مقبولا وقيمة أساسية ؛ وفى نفس الوقت هناك النظرية الماركسية عن « أزمة الرأسمالية » ، والتي تحققت بأقصى صورها فى الصراعات السياسية فى الثلاثينات ، قد أصبحت غير ذات مفعول .

لقد تبددت مظاهر الفموض الفكرى فى الوقت الحاضر - وقد الملح اليها لوكاتش - فى الظلال التي القيت على بعض الايديولوجيات المستقرة (وخاصة الماركسية) ، وظهور عدد متشابك من المذاهب الفكرية الجديدة ، او الموضات الفكرية الجديدة (كما هو الحال فى حركات الطلاب على سبيل المثال) لارتبط ارتباطا وثيقا بالطبقات الاجتماعية أو حتى بساى جماعة متميزة يمكن النظر اليها على أنها أداة فعالة فى التغير الاجتماعى وبذلك فقد أصبح فهم الظروف التي تشكل وعيا سياسيا ومن ثم تمييز

اتجاه الاحداث ، يشكل صعوبة بالغة . ولكن يبقى هناك على الأقل شيء واحد على درجة من الوضوح : لقد تجاوزنا الفترة التي كان بإمكاننا أن نناقش الوعي الحقيقي للجماعات الاجتماعية فيها ، كما يتبدى في معتقداتهم وأفعالهم ، كمجرد « وعي سيكولوجي » أو « وعي زائف » يمكن أن يقارن بالوعي الرشيد (العقلاني) المتمثل في أيديولوجية الحزب الشيوعي .

الفصل الثامن

الطبقة والسياسة فى أوروبا الغربية (١)

روج الكثيرون من علماء الاجتماع فى الخمسينات للرأى القائل بأن البناء الطبقي فى اقطار أوروبا الغربية قد تعرض لتغيرات جذرية ، وأن هذه التغيرات قد أدت الى ظهور مجتمع أصبحت فيه الفروق الطبقيّة أقل تمييزاً ، والحواجز بين الطبقات أقل صلبة ، والمعارضة والصراع بين الطبقات أقل حدة ، والوعى بعضوية الطبقة أقل شدة وأقل أهمية . وهناك صورة متطرفة من هذه النظرية تذهب الى القول بأن الطبقات - كجماعات اجتماعية ذات أهمية - قد اختفت تقريباً ، ان لم تكن قد اختفت كلية فى الاقطار الصناعية المتقدمة . أما عن العوامل الرئيسية التى ساهمت فى خلق هذا الموقف الجديد ، فقد قيل أنها تنحصر فى ارتفاع مستويات المعيشة بشكل مستمر وسريع ، وتقدم التكنولوجيا وما صاحب ذلك من تغيرات فى تنظيم الانتاج ، وإعادة توزيع الثروة والدخل والسدى نتج فى جانب منه عن التوسع فى الخدمات الاجتماعية التى يتم تمويلها من خلال فرض الضرائب التصاعدية ؛ وارتفاع معدلات الحراك الاجتماعى بسبب التوسع فى فرص التعليم ، وأخيراً -وعلى المستوى الايديولوجى- اختفاء المشكلات الاجتماعية التى كانت تثار من قبل أمام تزايد الاهتمام بالنمو الاقتصادى فى البلدان الصناعية والتصنيع فى البلدان النامية ، والانفجار السكاني ، وخطر الحرب الذرية .

ولقد اختلفت اساليب وصف وتفسير هذه التغيرات فى كتابات بعض

(١) اعيد نشره من المحرر لانتلى :

M. Scottford Archer and Salvador Giner (eds) Contemporary Europe : Class, Status and Power (London, 1971).

من أكثر المتخصصين في العلوم الاجتماعية شهرة في الخمسينات والستينات ، ولكنها تكمل بعضها البعض رغم هذا الاختلاف ، فقد ذهب جالبراث Galbraith في كتابه « مجتمع الوفرة » - وهو كتاب يمثل الى حد كبير الفكر الاجتماعي لهذا العصر - الى القول بأن « عدم المساواة لم تعد ذات أهمية كمسألة اقتصادية » ، وأن الناس ينظرون الى الزيادة المستمرة في الناتج الاجمالي على أنها بديل لاعادة توزيع الثروة . ووفقا لهذه الفكرة اعاد جالبراث صياغة « المشكلة الاجتماعية » بأنها لم تعد مشكلة لامساواة بين الطبقات وانما مشكلة تحقيق التوازن بين الثراء الفردي والمصلحة العامة .

ولا تعتبر افكارا من هذا النوع مجرد انعكاس للخبرة الامريكية في فترة ما بعد الحرب . فقد لاحظ بوستان Postan في كتابه « التاريخ الاقتصادي لأوربا الغربية » ١٩٤٥ - ١٩٦٤ « أن نمو الاقتصاد الاوربي بعد عام ١٩٤٥ كان أكثر صمودا وأقل تراخيا من أى فترة أخرى في التاريخ الحديث . فقد زادت الانتاجية - كما حسبها بوستان - في اقطار أوربا الغربية في الفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٨ بمعدل ١.٧٪ في العام ، بينما زادت في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٦٣ بمعدل يزيد عن ضعف هذا المعدل ، حيث وصل الى ٣.٥٪ في العام . اما عن اجمالي الناتج القومي G. N. P. لأوربا الغربية فقد تضاعف (مع ثبات الاسعار) في عام ١٩٦٣ مرتين ونصفا عما كان عليه عام ١٩٣٨ . فضلا عن ذلك فان رخاء ما بعد الحرب كان أقل تعرضا للأزمات الحادة مما كان عليه الحال في أى فترة أخرى سابقة ، اما أسباب هذه الطفرة الهائلة في النمو فانها غير واضحة تماما ، غير أن بوستان قد أكد على عاملين هامين هما : ارتفاع معدل الاستثمار (وهو في معظمه استثمار حكومي أو تشرف عليه الحكومة) ، والتقدم الواسع والسريع للتكنولوجيا . وأوضح بوستان أيضا كيف ظهرت « ايدولوجية للنمو » لم تكن مجرد رد فعل للنمو الذي تحقق بالفعل . وانما كانت أيضا استمرارا للاهتمامات السابقة بفكرة التشغيل الكامل ، وهي اهتمامات ترجع الى مناقشات دارت في الثلاثينات . لقد تحولت فكرة التشغيل الكامل - على ما ذهب بوستان - « تحولت بالفعل الى سياسة

عملية وفلسفة اقتصادية لها تطبيقات على نطاق واسع ... أى أنها تحولت الى سياسة للنمو الاقتصادى ، .

والحقيقة أن عملية النمو هذه ، وما صاحبها من تغيرات فى تنظيم الانتاج وسياسة الحكومة ، هى نفس العملية التى اهتم بها جالبراثدون أن يتناول بالتفصيل تأثيراتها على التدرج الاجتماعى (٢) ولقد تناول اثنان من علماء الاجتماع المرموقين هما سيمور مارتن ليمست وريمون ارون التغيرات التى طرأت على البناء الطبقي فى اطار النمو الاقتصادى والعمل السياسى ، اما وجهة نظر ارون - والتى عرضها باستفاضة فى كتابه « صراع الطبقات » الصادر عام ١٩٦٤ وكتابه الآخر بعنوان « التقسيم وزوال الوهم » - فيمكن تلخيصها على النحو التالى : أصبح نظام التدرج الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية - وكنتيجة للتطور الاقتصادى - أصبح أكثر تمقيدا عن ذى قبل . فلم يظهر أى شكل من الاستقطاب بين الطبقتين المتنازعتين (يقصد طبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا) ، ولم تزد نسبة عمال الصناعة أو اصحاب الحرف اليدوية من السكان ، بل بدأت هذه النسبة فى التناقص فى معظم المجتمعات المتقدمة ؛ وتم تقليل ساعات العمل مع زيادة الدخول الفعلية ؛ وتزايد معدل الحراك الاجتماعى أو أنه فى طريقه الى التزايد . وتعنى هذه التغيرات - حسبما ذهب ارون - أن الظروف الأساسية لتشكيل البناء الطبقي والمحافظة عليه - بمعنى التماسك الداخلى لكل طبقة واستمراريتها من جيل الى آخر ، ووعى الفرد بانتمائه لطبقة معينة ، والوعى الذاتى بالطبقة نفسها - كل هذه الظروف قد ضعفت بشدة ، أن لم تكن قد اختلت تماما . وبصفة عامة ، فإن ارون - مثله مثل جالبراث - قد أعاد صياغة « المسألة الاجتماعية » فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وذلك من خلال استبداله لفكرة التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية بفكرة التناقض بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات غير الصناعية ، والاهتمام بفكرة تطبيق العلم فى الانتاج

(٢) ناقش جالبراث فى كتاباته الأخيرة - خاصة كتاب « الحولة للصناعة الجيدة » بعض جوانب التدرج التى سائير فيها فيما بعد .

بصرف النظر عن طابع النظام الاقتصادى الذى يظهر فيه كاحد الحقائق الحيوية والحاسمة فى المجتمعات الحديثة .

ولقد تناول ليبست تغير البناء الطبقي بنفس الطريقة تقريبا ، ولكن من خلال الاهتمام بصفة خاصه بفكرة نهاية الايديولوجيا (*) والتعبير عن الاعتقاد بأن معالم البناء الطبقي القديم قد اختلفت تماما من المجتمع الرأسمالى . فقد توصل ليبست فى كتابه « الانسان السياسى » الى نتيجة مفادها أن الارتباط بين الرخاء (الوفرة) والديموقراطية قد ادى - فى الولايات المتحدة أساسا - الى ارساء دعائم المجتمع الخير *good society* واننا لا يجب أن نتوقع حدوث أية تغيرات اجتماعية وسياسية جوهرية ، أو نرغب فى احداث هذه التغيرات ، فى هذا النمط من المجتمعات . وذهب ليبست فى مقال آخر عن بلدان أوربا الغربية (٢) الى أنه «... فى مقابل الحديث عن التميز الأوربي وتبنى العلاقات السياسية التى لاتؤدى الى نموذج مستقبل الولايات المتحدة ، أصبح التنظيم الاجتماعى للولايات المتحدة يقدم صورة للمستقبل الأوربي» - وتتمثل هذه الصورة فى مجتمع لا طبقي يختلف منه أى شكل للصراعات الايديولوجية أو السياسية حول البناء الاساسى للمجتمع .

لقد توصل كل من ليبست وأرون - أنن - الى نتيجة واحدة تتمثل

(١) ظهرت فكرة نهاية الايديولوجيا فى منتصف الخمسينات وقد روج لها هالما الاجتماع الأمريكى لوارد شيلز *Stills* ودانيال بل *Bell* . ولقد كانت هذه الفكرة تمكس تياراً من الدعة والقتلزال سيطر على الفكرين الاجتماعيين فى أمريكا حيث ساد الاعتقاد بأن المجتمع الديموقراطى الغربى قد تطلب على مظاهر الصراع الايديولوجى ، بحيث تضالمت الفروق بين اليمين واليسار الى درجة لم يعد فيها مكان للايديولوجيا فى هذا المجتمع ؛ فقد انتهت الايديولوجيا لأن . ومعنى ذلك أن فكرة نهاية الايديولوجيا قد حاولت أن تصور المجتمع الرأسمالى وكأنه حقق قدرا كبيرا من الاتفاق العلم ، ولذا ما ظهرت بعض مظاهر الخلاف غائبا تدور حول بعض المشكلات البسيطة المطلة بمجتمع الوفرة الديموقراطى . ولقد أثبتت تيارلات اللقد فى علم الاجتماع فى لولخر الستينات واولئل السبعينات أن هذه الفكرة ما هى الا مضى خيال .

(٢) S. M. Lipset, "The Changing Class Structure and Contemporary European Politics", in: S. R. Graubard, *A New Europe ?* (Boston, Mass, 1964).

فإن القول بأن الصراع الطبقي والسياسة التي تقوم على أساس أيديولوجي قد اختلفا إلى حد كبير من البلدان الصناعية المتقدمة ، وسوف يستمر في الاختفاء لأمراء في ذلك . فقد أكد ليبست على وجود اتجاه مطرد نحو مزيد من المساواة في الداخل ونحو تحول الصراع الطبقي إلى عملية مساومة محدودة بين جماعات المصلحة ؛ بينما لاحظ آرن - مع قليل من التحفظ - أن « الخبرة بمعظم الاقطار المتقدمة توحى بأن المنافسة شبه السلمية بين الجماعات الاجتماعية تحول بالتدريج محل ما يسمى بالصراع المتطرف الذي يفترض فيه أن تقضي طبقة معينة على طبقة أخرى » (٤) . ومع ذلك فإن الغليان وعدم الاستقرار والصراع الحاد الذي عرفته الحياة السياسية منذ منتصف الستينات قد القى كثيراً من الشك على بعض هذه التغيرات الأمر الذي أدى إلى إعادة تقييم الأفكار الفاصلة بالبناء الطبقي التي انتشرت منذ عقد ماضي . فقد كتب آرون - مثلاً - ملاحظاته قبل أحداث مايو ١٩٦٨ في فرنسا . فبالرغم من أن هذا التمرد قد بدأ به الطلبة

فأنه بدأ للبعض على أنه يتخذ طابع المواجهة الشعبية بين الطبقات ، على نحو لم يحدث من ثلاثينات هذا القرن . ونفس هذه الأحداث التي ظهرت في سياق إحياء الحركات الراديكالية بعامة - هي التي دفعت ليبست إلى الاعتراف بضرورة مراجعة أفكاره السابقة ، حيث كتب في تصدير لمجموعة من المقالات حول علم الاجتماع السياسي المقارن (٥) يقول :

« يمثل عام ١٩٦٨ نقطة تحول في تاريخ السياسة الديمقراطية للجماهير : لقد انتهت إلى غير رجعة السنوات الهادئة التي اتسمت بالتكيف والتكامل والاستئناس السياسي ، حيث تسببت موجات جديدة من التعبئة والتعبئة المضادة في إخراج عدد من الديمقراطيات الغربية من حالة التوازن ، وبدأ الجيل الجديد في تحدى منطق الافتراضات الجيل القديم .

Progress and Disillusion (New York, 1968) P. 15.

(٤)

S. M. Lipst and S. Pakkan, "Preface" to Party Systems, .. (٥)

Party Organization and Politics of New Masses (Papers of The 3rd International Conference on Comparative Political Sociology (Berlin, 1968).

كما يمثل عام ١٩٦٨ أيضا نقطة تحول في علم الاجتماع السياسي كفزع عالمي من فروع المعرفة : فالهبة الثورية - القائمة على العنف - للقرى الجديدة لم تؤد فقط الى تعدى النظريات والنماذج التي ظهرت في الخمسينات والستينات ، وإنما فرضت أيضا نوعا من إعادة التقييم لاساليب جمع البيانات واستراتيجيات التحليل ،

والسؤال الذي يثور الآن هو الى أي حد دفعتنا الأحداث السياسية في نهاية الستينات الى مراجعة ذلك النوع من تحليل البناء الطبقي والذي ظهر عموما في العقد الماضي ؟ لنتبين بادئ ذي بدء الآثار التي ترتبت على النمو الاقتصادي في مقابل تلك التي ترتبت على الدخل . ليس هناك خلاف حول واقع الوفرة المتزايدة في اقطار أوربا الغربية ، أو حول بعض الآثار المترتبة عليها . فقد حققت نسبة من السكان أكبر من أي وقت مضى مستوى من المعيشة يساوي - من الناحية المادية - المستوى الذي كان يميز الطبقة الوسطى منذ جيل مضى أو نحو ذلك . وبغضلا عن ذلك ، فإن استمرار النمو الاقتصادي بمعدلاته الحالية سوف يمكن أعدادا متزايدة من السكان من أن تحقق هذا المستوى . ويمكننا وفقا لذلك أن نتحدث عن ظهور مجتمعات الطبقة الوسطى . كما يمكن القول أيضا بأن سنوات قليلة من النمو - بنفس معدلات فترة ما بعد الحرب - سوف تؤثر على مستويات المعيشة الخاصة بالطبقة العاملة بدرجة تفوق أية إعادة لتوزيع الثروة والدخسل .

غير أنه يمكن النظر الى هذه الحقائق من زاوية أخرى . فمما لا شك فيه أن مستويات معيشة الطبقة العاملة قد تحسنت الى حد كبير كنتيجة للنمو الاقتصادي ، ذلك لأنه لم تكن هناك أية إعادة لتوزيع الثروة والدخل وإن وجدت فقد كانت تتم بشكل طفيف . ففي بريطانيا ، تؤكد دراسات عديدة أن بعض مظاهر إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة العاملة خلال الفترة التي امتدت من بداية هذا القرن ، لم تتغير كثيرا جذريا في الفترة التي امتدت منذ الثلاثينات وحتى الخمسينات ، وإن مظاهر عدم المساواة

قد بدأت تتزايد مرة أخرى - على ما يبدو - بعد عام ١٩٥٩ (٦) . وينفس الطريقة ، فإنه بالرغم من أن تركّز الثروة في أيدي الشريحة العليا التي تشكل ١٪ من السكان قد انخفض بين عامي ١٩١١ - ١٩٦٠ . بالرغم من ذلك ، لم تظهر إعادة توزيع جوهريّة (جذرية) للدخل ، طالما أن هناك ٧٥٪ من مجموع الثروة الخاصة تتجمع في أيدي الشريحة العليا التي تمثل ٥٪ من السكان (في مقابل ٨٧٪ في الفترة من ١٩١١ - ١٩١٢) ، ويستحوذ هؤلاء الملاك على ٩٢٪ من مجموع الدخل الناتج عن الملكية الخاصة (٧) . ويبدو - وكما تؤكد المادة المتاحة - أن البلدان الأوربية الأخرى لم تشهد أي شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل .

وبناء على ذلك ، فإنه بالرغم من التزايد الملحوظ للمستوى العام للدخل ، فإن الاوضاع النسبية لمختلف الطبقات لم تتغير منذ قبل الحرب ، إلا بشكل طفيف ، هذا إذا كانت قد تغيرت أصلاً ؛ فقد ظلت الأسس الاقتصادية للتباين الطبقي - الاستعواذ على الملكية من عدمه - كما كانت عليه من قبل ، والسؤال الذي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار هنا يتصل بما إذا كانت هذه الفروق الطبقيّة لها - في الوقت الحاضر وفي ظروف الرخاء العام - نفس الأهمية الاجتماعيّة والسياسيّة التي كانت لها في التاريخ المبكر للمجتمعات الأوربية . شيء واحد هو المؤكد في هذا الصدد لم يعد بإمكاننا أن نقابل بين الطبقة العاملة والطبقة العليا (البرجوازية) في ضوء وجود الفقر في مقابل الثروة . حقيقة أن هناك كما هائلاً من الفقر في مجتمعات الوفرة ، ولكنه فقر لا يرتبط بطبقة برمتها ، أو بغالبية السكان . أنه فقر يرتبط بجماعات اجتماعية معينة - كبار السن ، الجماعات العرقية ، العمال المهاجرين ، أو العمال الذين يعملون في صناعات في طريقها إلى الاختفاء - ويتطلب القضاء على هذا الفقر

(٦) انظر ملخصاً بالبيانات في المصدر الثاني :

S. Pollard and D. W. Crosseley, *The Wealth of Britain* (London, 1968) Chapter 9.

(٧) انظر المرجع السابق ، وانظر كذلك .

J. E. Meade, *Efficiency, Equality and The Ownership of Property* (London, 1964).

سياسات اجتماعية معينة ، دون تحول النظام الطبقي برمته ؛ مع الإشارة الى حقيقة أن الطبقة العاملة أو أحزاب اليسار - دون أحزاب اليمين - هي التي أسهمت - ويجب أن تسهم - فى الارتقاء بهذه السياسات .

ويمكن القول بصفة عامة أن تزايد الرخاء يغير من طابع العلاقات بين الطبقات حتى وإن لم تتغير المواقع النسبية لهذه الطبقات فى تدرج الدخل والثروة . فقد اقترح آرون - مثلاً - « أن الزيادة العامة فى الثروة قد ضيقت الفجوة بين أشكال الحياة المختلفة ، حتى وإن لم تكن عدم المساواة النسبية قد تغيرت بالدرجة المطلوبة » . فما هى الفروق الحقيقية التى تخلقها الثروات الضخمة إذا كانت الحاجات الأساسية ٠٠٠ تشبع بنفس القدرة تقريباً ، (٨) . ولقد أخذ هذا الرأى صورة أكثر تحديداً فى فكرة تبرجز *embourgeoisement* الطبقة العاملة ، بمعنى استيعاب الطبقة العاملة الميسورة الحال داخل الطبقة الوسطى من حيث موقفها الاقتصادى ، وأسلوب حياتها ، وقيمتها الثقافية ، ونظراتها السياسية . ويرجع السبب فى ذبوع هذا التصور عن « الطبقة العاملة الجديدة » الى القياس الخاطيء على الموقف الاجتماعى فى الولايات المتحدة (والتي عرفت نظاماً طبقياً فريداً من الناحية التاريخية) من ناحية ، وإلى حالة السلام الاجتماعى التى شهدتها أقطار أوربا الغربية فى فترة الخمسينات من ناحية أخرى ؛ غير أن الدراسات الحديثة - فضلاً عن عودة الروح الراديكالية الى الحياة السياسية - قد ألقت ظلالاً من الشك على وجود اتجاه عام نحو التبرجز بمعناه السياسى والثقافى . فقد أوضحت أدق البحوث التى أجريت حتى الآن على العمال الميسورى الحال - وهو البحث الذى أجراه لوكود Lookwood وجولدثروب Goldthrope وزملاؤهما - أنه لم يحدث أى تغير فى الولاء السياسى للعمال ، ويخلص البحث الى أن « ٠٠٠ فهم سياسة الطبقة العاملة فى الوقت الحاضر يتطلب - أولاً وقبل كل شيء - دراسة مظاهر العلاقات الاجتماعية التى يقيمها العامل مع الجماعات الأخرى ،

وليس فى مستوى دخله وممتلكاته على ما يذهب البعض ، (٩) . وفى حالة فرنسا وإيطاليا فإن ولاء الطبقة العاملة للحزب الشيوعى لم يتأثر كثيرا ، وينسحب ذلك على ارتباط العمال بالحزب الديمقراطى الاشتراكى فى ألمانيا الغربية ، وبالأحزاب الاشتراكية عموما فى بعض أقطار أوروبا الأخرى . أما فى الدول الاسكندنافية - وكما أشار إيرت الأردت Erik Allardt - فإن عضوية الطبقة أصبحت تحظى بأهمية متزايدة فى عملية التصويت الانتخابى ، فمع اختفاء الحواجز الطبقيّة التقليدية ، أصبح الناخبون الذين ينتمون الى الطبقة العاملة أكثر ميلا عن ذى قبل للتصويت لصالح أحزاب العمال .

ورغم ذلك فقد يكون التغير الذى طرأ على النظرة السياسية للعمال وعلى أهدافهم وهو تغير ينعكس فى الأهداف المتغيرة لأحزاب الطبقة العاملة التقليدية نفسها ، والتى لم تعد تسعى الى أحداث تغير جذرى فى المجتمع الرأسمالى وإنما الى أحداث بعض الإصلاحات داخله - هذا التغير قد يكون ناتجا عن تزايد معدلات الرخاء - ولكن مثل هذه الفكرة كانت مقبولة فى الخمسينات عنها فى أواخر الستينات ، حيث ظهر أحياء للرابيكاكية فى سياسة الطبقة العاملة ، له قدر من التميز بالرغم من عدم شموله ، وفى اعتقادى أن تطور النسق الطبقي فى المستقبل ، وبالتالى بعض الجوانب الهامة للحياة السياسية ، سوف يتأثر بالتغيرات التى طرأ على موقف الطبقة العاملة فى عملية الإنتاج ، أكثر من تأثره بتزايد الرخاء ومن بين أهم التغيرات التى حدثت فى الانساق الاقتصادية للمجتمعات الصناعية حركة العمل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعات الاستخراجية الى قطاع الصناعات التحويلية ، ثم بعد ذلك من قطاع الصناعة التحويلية الى قطاع الخدمات (١٠) ، وتحول العمل داخل الصناعة التحويلية نفسها من المهن اليدوية الى المهن الكتابية والمهن الحرفية . وقد شهدت هذه

J. H. Goldthrope, D. Lockwood and others, *The Affluent worker: Political Attitudes and Behaviour* (Cambridge, 1968). P. 82. (٩)

(١٠) فى عبارات كولن كلارك تم التحول من قطاع الصناعات الأوتية الى قطاع الصناعات للآتوية ، ثم بعد ذلك الى ما اسماءه بالقطاع للآت .

العملية اقصى درجات حدتها فى الولايات المتحدة الامريكية حيث يشكل العمال الذين يعملون فى وظائف كتابية والعمال الحرفيون نسبة من قوة العمل تفوق نسبة العمال اليدويين ، غير أن ذات العملية تتقدم بسرعة فى اقطار أوروبا الغربية أيضا ، فقد لاحظ بوستان أن العمالة فى الصناعة التحويلية بالملكة المتحدة زادت ١٠ مليون فى الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٦٢ ، ولكنه لاحظ أيضا أن ٧٤٥ الفا من هؤلاء العمال كانوا موظفين - من الفنيين والكتبة أساسا . وظهرت تغيرات مشابهة فى الاقطار الصناعية الأخرى ، وهى تغيرات سوف يزداد معدلها مع تقدم الآلية (الأتوميشن) . وهكذا يمكن أن نتوقع استمرار الطبقة العاملة - الطبقة التقليدية المكونة من العمال اليدويين وعمال الصناعة والتي اهتمت بها نظرية ماركس وكثير من التفسيرات السوسيولوجية - الانكماش كنسبة من السكان ، الأمر الذى سيجترب عليه بالضرورة نتائج اجتماعية وسياسية هامة . فلم تعد الطبقة العاملة قائمة بنفس الطريقة التى صورها ماركس ، كطبقة صاعدة متزايدة الحجم . وفضلا عن ذلك يجب أن نلاحظ أن مهنا معينة كمهن العمل فى مناجم الفحم ، والتى لعب أعضاؤها دورا رئيسيا فى حركة العمل بسبب تكوينها لوعى طبقي ولتجمعات راديكالية قد شهدت انكماشاً سريعاً ومتميزاً فى العدد .

وهناك تأثير آخر له مضمون مشابه يرتبط بموقف الطبقة العاملة فى بعض الدول الصناعية المتقدمة فى غرب أوروبا ؛ ونعنى به تدفق المهاجرين سواء من مناطق المستعمرات السابقة أو من الدول الأكثر فقرا فى أوربا (١١) . ولقد اتجهت الغالبية الغالبة من هؤلاء المهاجرين الى أحط الأعمال اليدوية وأقلها أجرا ، وشكلوا بذلك قطاعا مميزا من الطبقة العاملة ولقد تزايدت أعداد هؤلاء المهاجرين فى سويسرا (حوالى ثلث قوة العمل الكلية) الى درجة أنهم أصبحوا يشكلون كل الطبقة التى تعمل فى الأعمال اليدوية تقريبا ؛ ويمكن للمواطنين السويسريين أن يتطلعوا فى المستقبل

(١١) عندما نشر هذا الفصل لأول مرة ، ظهرت دراسة شاملة حول هذا الموضوع انظر : Stephen Castles and Godula Kosack, *Immigrant Workers and Class Structure in Western Europe* (London, 1973).

القريب الى موقف لايحتاجون فيه هم انفسهم الى الالتحاق بالمهن اليدوية على الاطلاق ، حقيقة ان سويسرا تمثل حالة استثنائية في هذا المجال ، ولكن اعداد العمال المهاجرين قد وصلت الى حد لا يستهان به في كل من فرنسا والمانيا . ومثل هؤلاء العمال المهاجرين لا يشاركون في الحياة السياسية في البلدان التي يعملون فيها - وذلك بسبب انتمائهم الى بلد اخر ، وتحديثهم للغة مختلفة ، ومشاركتهم في ثقافة مشتركة . الامر الذي يترك اثاره على الحركات السياسية للطبقة العاملة في هذه البلدان . ومن اهم الآثار المترتبة على ذلك تزايد اللاتجانس بين صفوف الطبقة العاملة كنتيجة للتعدد السلالي ، وظهور بروليتاريا فرعية متميزة ومنعزلة من الفاحية الاجتماعية . وتتشابه هذه الظروف مع ظروف الولايات المتحدة الامريكية في وقت مبكر من تاريخها حيث وقفت الفروق السلالية والوضع الخاص للزنوج حجر عثرة أمام تطور حركة عمالية راديكالية .

وبناء على ذلك ، فان أحد الملامح الملفتة للنظر في تغير البناء الطبقي يتمثل في بداية انكماش حجم الطبقة العاملة التقليدية . ويتضمن هذا بدوره اتساع الطبقات الوسطى . ويمكن النظر الى البلدان الصناعية - في ضوء بنائها المهني ومستويات المعيشة المسائدة فيها - على انها تتحول بالفعل الى مجتمعات الطبقة الوسطى ، او انها على شفا هذا التحول . والسؤال الذي يجب ان نلتفت اليه هنا يرتبط بما اذا كانت هذه الطبقة الوسطى الجديدة - المتزايدة باستمرار - سوف تكتمل الخصائص الاقتصادية والثقافية والسياسية للطبقة الوسطى التي كانت موجودة في وقت سابق من هذا القرن أم لا . هذه مسألة متشابكة الى حد ما ، ذلك ان الطبقة الوسطى التي وجدت في الثلث الاول من القرن العشرين كانت جديدة ، بمعنى انها كانت تتكون من الموظفين الذين يشتغلون بالأعمال الكتابية والذين يشتغلون بوظائف مهنية ، ولم تشمل على اصحاب المهن الحرة وصغار رجال الأعمال ، الامر الذي جعلها اقل تجانسا ، على ان هذه الطبقة الوسطى ككل كانت ما تزال صغيرة الحجم نسبيا ، كما كانت تشكل قطاعا محظوظا من السكان ، يتميز بوضوح عن الطبقة العاملة . أما الطبقة الجديدة التي ظهرت في أوروبا في فترة ما بعد الحرب فانها

تشكل جماعة أكثر تعددا وأكثر اتساعا ، أما أعضاؤها فإنهم أقل وعيا بأنهم يشغلون مكانة طبقية متميزة .

وهناك ثلاثة تفسيرات لمسألة ما إذا كان هناك استمرار تاريخي بين هذه الطبقة والطبقات التي سبقتها ، وما إذا كان موقفها الاقتصادي والاجتماعي ونظرتها السياسية تختلف اختلافا جذريا الآن . يؤكد التفسير الأول - الذي ظهر في الخمسينات - على عناصر الاستمرار ويتنبأ بيزوغ مجتمعات الطبقة الوسطى التي سينخفض فيها الصراع السياسى الناتج عن المصالح الطبقية المتعارضة ، بحيث يحل محله إجماع واسع في الرأي على الأمور المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يوجد فيها الا مظاهر خلاف مرحلي بسيط يظهر بين الجماعات المحافظة والجماعات التقدمية ، ويشتمل هذا الرأي على فكرة اندماج الطبقة العاملة في مجتمع الطبقة الوسطى ، غير انه ليس من الواضح تماما عما إذا كانت هذه النظرة تشير ضمنا الى اختفاء الطبقة العليا . فقد ذهب بعض علماء الاجتماع والمتخصصون في العلوم السياسية الى انه لم تعد هناك طبقة عليا بمعنى الطبقة التي تحكم المجتمع - في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن الطبقات العليا في البلدان الأوروبية في طريقها الى التحلل . وينظر هؤلاء الكتاب الى المجتمعات الصناعية على أنها تتحول كلية الى طبقة وسطى ، مكونة من جماعات اجتماعية كثيرة ومتنوعة تمتلك كل منها القوة أو التأثير في مناطق بعينها أو في ظروف بعينها ، حتى وأن كانت قوة لاتزيد عن حق الاعتراض . ومع ذلك فهناك طائفة أخرى من العلماء الاجتماعيين في الوقت الذي يقبلون فيه فكرة أن الطبقة العاملة تمر بعملية اندماج في مجتمع الطبقة الوسطى ، ينظرون الى المجتمع الجديد على أنه ما يزال ينقسم الى فئتين : جماهير من السكان وطبقة عليا (صفوة أو مجموعة صفوات) - فنجد رأيت ميلز يقابل بين جماعات الصفوة الحاكمة والجماهير في المجتمع الأمريكي ؛ ونجد هريبرت ماركيز يصف - في كتابه «الانسان ذو البعد الواحد» - المجتمعات الصناعية المتقدمة على أنها مجتمعات في حالة تعبئة شاملة total mobilization تضم فيها جماهير السكان بالحرية لتعيش تحت حكم شركات الأعمال الكبيرة والصفوة السياسية

وتحت تأثير وتحكم وسائل الاتصال الجماهيري . وهناك ارتباط وتماثل بين العمل المنظم ودنيا الاعمال التجارية ، أما الخلاف والمعارضة فلم يعد لهما أى أساس اجتماعى ؛ وان كان التمييز بين الحكام والمحكومين ما يزال قائما .

أما التفسير الثانى لهذه التغيرات فانه ينظر الى هذه الطبقة الوسطى الجديدة (أو على الأقل قطاعات عريضة منها) على أنها طبقة جديدة مسيطرة ، تختلف - مع ذلك - عن الجماعات الحاكمة التى سبقتها فى انها تشتمل على قطاع عريض من السكان وفى كونها أكثر التزاما بالرفاهية العامة للشعب من خلال التزامها بتحقيق النمو الاقتصادى . وقد أشار جالبراث الى هذه الطبقة الجديدة فى كتابه « الدولة الصناعية الجديدة » ، مستخدما مصطلح البناء التكنوقراطى *technostructure* ليعرف التنظيم الذى يتكون من عدد كبير جدا من الأفراد ، بدءا من الموظفين الذين يحتلون أعلى المراكز الاشرافية فى شركة وحتى هؤلاء الذين يقعون فوق مستوى الكتبة والعمال اليدويين الذين يشاركون الآن فى ادارة الصناعة ، وفى تحديد السياسات الاجتماعية بعامه ؛ واهتم جالبراث اهتماما خاصا بالقطاع الذى ينمو بسرعة من هذه الطبقة ، وهو القطاع الذى يشغل أعضاؤه مكانة علمية وتعليمية . وقد عبر دارندروف *Dahrendorf* عن افكار مشابهة - وان كانت متميزة - فى مقال عن «التغيرات فى البناء الطبقي فى أوروبا» (١٢) . فقد ذهب الى أن الجماعات الحاكمة أو الصفوات الحاكمة (والتي اعتبرها جماعات ما تزال تحتفظ بصغر حجمها النسبي ، ولكنها تأتي فى معظمها من الطبقة الوسطى) تجذب ما اطلق عليه « طبقة الخدمات » *Service Class* (وهي تتكون من المديرين والبيروقراطيين) وهى تشكل بذلك طبقة حاكمة جديدة فى المجتمعات الأوروبية . ومع ذلك فان دارندروف يرى أن هذه الجماعات تشكل مع بعضها قطاعا صغيرا نسبيا من السكان (لا يزيد عن ١٥٪ على أكثر تقدير) ولا

R. Dahrendorf, "Recent Changes in Class Structure of (١٢) European Societies" in S. R. Groubard, *A New Europe?* (Boston, Mass. 1964).

تكمُن أهمية هذه الجماعات في عددها ولكن في حقيقة أن قيمها ، خاصة تلك المتصلة بالمنافسة الفردية ، قد انتشرت الى كل الجماعات الأخرى .
وتؤيد أفكار دارندروف فكرة الاستمرارية التاريخية ؛ فقيم طبقة الخدمات الجديدة - كما عرفها - لا تبدو مختلفة عن قيم الطبقة الوسطى القديمة ؛ ورغم ذلك فإن التزايد المطرد في أعداد هؤلاء الذين يدخلون في نطاق «طبقة الخدمات» وتسربهم من الطبقة الحاكمة القديمة (كما رآها دارندروف) يمكن أن ينتج طبقة مهيمنة جديدة في البلدان الأوربية من ذلك النوع الذي وصفه جالبراث على أنه وجد بالفعل في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه من الممكن تفسير نفس الظواهر بطريقة أخرى كالقول بصعود اقلية جديدة الى نطاق القوة تضم التكنوقراطيين والبيروقراطيين .

ولقد ظهر هذا الرأي - الذي يرجع الى قبلن Veblen ويمثل أحياء للفكرة التي طرحت في الأربعينات عن الثورة الادارية - في فرنسا بصفة خاصة في السنوات الأخيرة ؛ من خلال أعمال جورج جيرفيتش (١٣) Georges Gurvitch ومن بعده الن تورين (١٤) والموضوع الاساسى الذى يدور حوله رأى تورين هو أن الصراعات الاجتماعية العامة في المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد تتركز حول حيازة الملكية ، وهكذا فإنها لم تعد صراعات بين الطبقات الاجتماعية القديمة التى عرفها المجتمع الرأسمالى . فالصراع الاجتماعى يتخذ الآن صورة « النضال السياسى المباشر ، ورفض الاغتراب ، وثورة ضد النمق الذى يقوم على التكامل والتحكم » ؛ وهو صراع يضع جماعات مختلفة - والطبقة بصفة خاصة - فى مواقف معارضة لأولئك الذين يتمسكون فى مقدرات المجتمع من البيروقراطيين والتكنوقراطيين .

أما التفسير الثالث فإنه يختلف جذريا عن التفسيرين اللذين ناقشناهما حتى الآن ؛ وذلك من حيث أنه ينظر الى الطبقة الوسطى الجديدة

G. Gurvitch (ed.), *Industrialization et technocratie* (1949). (١٣)

A. Touraine, *La Société Post-Industrielle : Naissance d'un Société* (1969). (١٤)

على انها تمثل شكلا بديلا للطبقة العاملة التى تظهر الآن فى الاقطار الصناعية المتقدمة . ولقد قدم سيرج مالىي(٥) Serge Mallet جانبا من هذا التفسير ، وقامت بعض انجاعات فى حركة الطلبة الجانب الآخر منه . ذهب مالىي الى أن العمال ذوى الكفاءة الفنية والمهنية فى أحدث الصناعات كانوا اكثر الناس معارضة للتنظيم الراسمالى الصناعى فى السنوات الأخيرة . وأخذوا الصراع الطبقي التقليدى مأخذ الجد فى محاولة تغيير نظام الملكية والادارة فى المشروعات الاقتصادية . أما داخل الحركة الراديكالية للطلاب فقد تمت صياغة الفكرة القائلة بأن الطلاب هم بمثابة صبية تحت التمرين لكى يأخذوا أماكنهم فيما بعد فى صفوف الطبقة العاملة ذات الكفاءة الفنية العالية ، وقيل أن الطلاب قد أخذوا ينظرون لأنفسهم وفق هذا المنظور ، على أنهم عمال المستقبل أكثر من كونهم اصحاب مهن وأعضاء فى الطبقة الوسطى . والواقع أنه لا يؤيد هذه الوجهة من النظر الا اقلية قليلة (من المفكرين) ، غير أنها لعبت دورا مؤثرا فى الحركة الراديكالية فى الستينات وربما تشير الى تغيير ذى دلالة فى الوعى الاجتماعى للقطاع الذى يشغل مكانة علمية وتعليمية من الجيل القادم . وهناك بالفعل بعض المؤشرات الدالة على شكل التغير الذى ناقشته مالىي ، تتبدى فى نمو نقابات ذوى اللياقة البيضاء (الموظفين) والنقابات المهنية ، وكذلك فى تزايد القدرة على النضال السياسى militancy وتزايد راديكالية هذه الجماعات قد طورت توجهها جميعا يعارض النزعة الفردية التى احدثت ١٩٦٨ درجة كبيرة من الراديكالية فى نظرتهم للأمور ، بل أن هذه الجماعات قد طورت توجهها جميعا يعارض النزعة الفردية التى ميزت الطبقة الوسطى التقليدية ، ويعارض النزعة الجمعية الادائية instrumental collectivism التى ربطها كل من حولشروب ولوكود بالطبقة الوسطى الجديدة(١٦) .

S. Mallet, *La Nouvelle Classe Ouvrière* (1963) et "La (١٥) Nouvelle classe ouvrière en France" *Chiers internationaux de Sociologie XXXVIII* (1966).

J. H. Goldthorpe and D. Lockwood, "Affluence and the (١٦) British Class Structure", *Sociological Review*, XI (2) (July 1962).

وتصف كل هذه التفسيرات المختلفة ميولا ، موجودة كلها فى المجتمعات الغربية ، ولكن ليس لأى منها هيمنة على الأخرى . فالطبقة العاملة لم تخفف بعد ؛ ولم يتم استيعابها بشكل كامل داخل الطبقة الوسطى التقليدية ؛ ولم توجد هناك بعد طبقة حاكمة تكنو - بيروقراطية مستقرة ؛ ولم تبدأ الطبقة الوسطى بعد فى النظر الى نفسها على انها طبقة عاملة ، وسوف نرى فى المستقبل ما اذا كان طلاب المستينات سوف يظهرون وعيا اجتماعيا جديدا فى مهتهم الحرفية المنتظرة . وقبل ان نقيم كل هذه الاتجاهات تلييما اكثر قبولا لابد لنا ان نأخذ فى اعتبارنا جانباً آخر من جوانب البناء الطبقي - ونعنى به موقف الطبقة العليا ، الذى اثير - بشكل مباشر أو غير مباشر - فى النظريات التى تناولت الطبقة العاملة الجديدة والطبقة الوسطى الجديدة . فهل ما تزال هناك طبقة عليا يمكن تحديد معالمها فى المجتمعات الاوربية الغربية ؟ وهل ما تزال هى نفس الطبقة الرأسمالية التى تحدثت عنها النظرية الماركسية ، أى ما تزال طبقا تمارس التحكم السياسى لانها تمتلك الادوات الاساسية للانتاج ؟ أم ان الطبقة العليا القديمة قد اصحابها التفكير ، وتحولت القوة السياسية التى تمتلكها الى جماعات ضغط عديدة أو الى صفوف جديدة ؟

الحقيقة ان الطبقة العليا ، وكما أوضحنا فى موضع سابق ، أبعد من أن تكون قد فقدت يدها الطولى فى ملكية الثروة أو النصيب الذى تحصل عليه من الدخل القومى . ولكن هل هى نفس الطبقة العليا التى كانت موجودة منذ نصف قرن مضى ، وهل ما تزال الثروة التى تملكها تمنحها تأثيرا طائفا فى تحديد مجرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ؟ من الناحية الاقتصادية ، اشار الباحثون الذين اكدوا حدوث هذه التغيرات الهامة الى ظاهرتين : نمو الملكية العامة فى الصناعة والفصل بين الملكية والادارة فى المشروعات الخاصة . ورغم ذلك فان الصناعة المملوكة ملكية عامة لا تحتوى على اكثر من ١٥٪ من الحجم الكلى للعمالة فى بريطانيا ، واقل من هذه النسبة فى معظم الاقطار الاوربية الغربية . ولقد اختتم بوستان المسح الذى أجراه عن آثار التأميم بقوله

أن الصناعة المؤممة ، كانت قوية ولكنها لم تعد تشكل عنصرا هاما في الاقتصاد مختلط « (١٧) ولقد صاحب التوسع المستمر في الملكية العامة زيادة في التنظيم الحكومي للاقتصاد ككل ، مرتبطة ارتباطا شديدا بتخطيط النمو الاقتصادي ، وأدى هذا بدوره - كما ذهب القائلون بذلك - الى انكماش نصيب مالكي الثروة من القوة . غير أن الرابطة بين شركات الاعمال وبين الحكومة يمكن تفسيرها من زوايا عديدة : فهناك تزايد الرقابة على المصالح الخاصة من خلال سلطة سياسية منتخبة . وهناك تزايد الرقابة على الحكومة من خلال المصالح الخاصة . وليس من السهولة بمكان تفسير هذه الخطوط التي تسير في اتجاهات متعارضة من التأثير والقوة . ولكن بإمكاننا تفسيرها من خلال معرفة الى أي حد يشغل ممثلو الشركات الكبرى الوظائف السياسية الهامة ، والتعرف على نوعية القرارات التي تصدر بشأن السياسة العملية ، أو التعرف على طابع السياسة الاقتصادية الاجتماعية عبر فترة من الزمن . وبإمكاننا أن نتخذ من عدم وجود إعادة لتوزيع الثروة والدخل خلال نصف القرن الماضي مؤشرا على أن الطبقة العليا قد حافظت على تسييرها لمجريات الأمور ، وهناك مؤشر آخر من نفس النوع يتبدى في مقاومة هذه الطبقة للتوسع في خدمات الرفاهية ، وهي مقاومة أدت الى كثير من مظاهر اللامساواة في تقديم خدمات الاسكان والتعليم ، مع عدم بذل جهود كبيرة لزيادة وتنويع معدل السلع والخدمات التي تقدم الى كل السكان بدون مقابل .

أما القضية الثانية التي أشرنا فيها فيما يتعلق بالفصل بين الملكية والادارة في الصناعة ، فإنها قضية على جانب من الأهمية طالما أن الذين يؤكدون على هذا الفصل يذهبون الى أنه قد حصد الى درجة كبيرة من اشراف اصحاب الثروة على الاقتصاد ، وغير في نفس الوقت من الطابع الاجتماعي لشركات الأعمال الكبيرة . حقيقة أن هناك فصلا رسميا بين الملكية والاشراف عليها (بين وظائف ملكية الأسهم والادارة) هي

شركات الأعمال الحديثة ، مع بقاء الكثير من الأعمال التي تشرف عليها الأسرة بشكل رئيسي (وبعض هذه الأعمال من الأعمال واسعة النطاق) (١٨) ؛ ولكن وجود فصل حقيقي بين المالكين والمديرين هو أمر مشكوك فيه إلى حد كبير ، فقد لاحظ ميلز Mills في كتابه « صفوة القوة » أن « أولى الثراء العريض » و « رجال الإدارة العليا » يرتبطان بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يوجد إلا قدر ضئيل من الشك في أن نفس الشيء يصدق على دول أوروبا ، بالرغم من أن الطبقة العليا الأوروبية قد درست بشكل أدق من نظيرتها في أمريكا . فقد لاحظ بوستان - على سبيل المثال - أن البرجوازية الكبيرة في أقطار أوروبا الغربية قد كيفت نفسها وفق متطلبات العصر الإداري من خلال ضمانها لأن يحصل أعضاؤها على التعليم اللازم للأعمال التنفيذية . ولقد بدأت هذه العملية في فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر عندما كانت « المدرسة الحرة للعلوم السياسية Ecole Libre des Science Politiques » تزود أعضاء الطبقة العليا بالمهارات اللازمة للمحافظة على وضعهم السائد في مجال الأعمال والإدارة العليا ؛ وفي أقطار أوروبية أخرى كانت توجه أنواعا معينة من الجامعات نحو تحقيق نفس الغاية .

ومن الممكن أن يكون للتطور العام نحو الاشراف الإداري والتكنوقراطي تأثيرات ذات دلالة على الموقف الاجتماعي لطبقة حائزي الملكية فقط إذا كان قد حدث حراك ملحوظ عبر النسق التعليمي ؛ ولكن الواقع أن إمكانية الوصول إلى التعليم العالي في دول أوروبا الغربية لم يتغير إلا تغيرا طفيفا على مدار الثلاثين سنة الماضية (١٩) ؛ ففي بريطانيا بلغت نسبة طلاب الجامعات القادمين من الطبقة العاملة في الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٤٧ حوالي ٢٣٪ ، ووصلت إلى ٢٥٪ عام ١٩٦١ ؛ أما في ألمانيا فقد ارتفعت نسبة الطلاب الذين ينتمون إلى الطبقة العاملة من ٥٪ قبل الحرب إلى ٦٪ في الوقت الحاضر ؛ وظهرت نفس هذه الزيادة

See Jean Meynaud, *La Technocratie* (Paris, 1964) Chapter (١٨)

III.

See P. Bourdieu and J. C. Passeron, *Les Heritiers* (Paris, (١٩) 1964).

المتواضعة في فرنسا (من ٦٪ قبل الحرب إلى ٨٪ في الوقت الحاضر) - ولهذا فإنه ليس من المدهش أن نجد جماعات الصفوة في هذه المجتمعات - كبار رجال الأعمال وكبار الموظفين وجزء كبير من أعضاء القيادة السياسية - ما تزال تستقى أعضائها من الطبقة العليا ومن الشرائح العليا في الطبقة الوسطى (٢٠) - فالطبقة العليا ما تزال تحافظ على استمراريته من خلال توارث الثروة والامتيازات التعليمية والفرص المهنية ، وكل ذلك يؤكد استمرار تركيز الملكية والهيبة والقوة في أيدي فئة قليلة - حقيقة أن هناك حركة للأفراد والعائلات بين الطبقة العليا والطبقات الاجتماعية الأخرى ، ولكن ليس هناك من دليل يوحى بأن هذه الحركة أكثر سرعة وأكثر كثافة هذه الأيام عنها في أي وقت مضى خلال المائة سنة الماضية .

وبذلك فإن الطبقات العليا في بلدان أوروبا الغربية قد ظلت جماعات مغلقة نسبياً ، تتميز فيها بقسوة استمرار الخصومة من جيل إلى جيل - أما في بقية المجتمع فإن الحراك الاجتماعي ربما يكون قد ازداد خلال العقود القليلة الماضية ، كنتيجة لتغير البناء المهني أساساً (٢١) ، ولكن من الواضح أن معظم الحراك يحدث داخل الطبقات وليس بين الطبقات .

(٢٠) انظر تفاصيل هذه النقاشات في كتابي « الصفوة والمجتمع » مرجع سابق .
الفصل الرابع ، وانظر بالأسبقية المرجع التالي :

Wolfgang Zapf (ed.) *Brüche Zur Analyse der Deutschen Oberschicht*.

(٢١) من أمثلة النقاشات التي تناولت المشكلات المطروحة هنا ، وتطرق على مقارنت تاريخية لمدلات الحراك التي ظهرت في المرجع التالي :

P. Blau and Otis Duncan, *The American Occupational Structure* (New York, 1967) Chapter 3.

ومن أجل التوصل إلى بيانات مقارنة على درجة عالية من الدقة فقد من الضروري اتخاذ إجراء للدراسات المتعلقة بالحراك (والخصمة من أجل فرض الفرضية) على فترات منتظمة . والمحاولة الأولى التي سادت وقتذاك النهج - في حدود ما أعرف حتى الآن - هي دراسة الحراك الاجتماعي التي أجرتها كلية نيفيلد Nuffield College - جامعة أكسفورد ، وقد حاولت الدراسة إجراء ما يمكن لبرؤءه من مقارنات مع بيانات دراسة ١٩٨٩ التي نشر تقريرها في :
D. V. Glass (ed.) *Social Mobility in Britain* (London, 1954).

فقد أوضحت دراسة عن الحراك المهني بين الأجيال في فرنسا ، تأسست نتائجها على بحث أجراه ، المعهد القومي للإحصاء والدراسات الاقتصادية ، ، أوضحت أن ١٤٪ من العمال اليدويين قد غيروا مهنتهم في الفترة ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ ، ولكن ثلثي هؤلاء العمال ظلوا في أعمال يدوية ، بينما انتقل الثلث فقط إلى الأعمال غير اليدوية ؛ أما بالنسبة للعمال غير اليدويين فقد غير ١٢٪ منهم مهنتهم ، مع بقاء ثلثي هذه النسبة أيضا في أعمال غير يدوية وانتقال الثلث الآخر إلى أعمال يدوية (٢٢) وعندما توجد حركة (سواء أكانت حركة داخل الجيل أو بين الأجيال) بين الطبقات فإنها تحدث عادة بين المستويات المتقاربة ؛ مثال ذلك الحركة من الطبقة العاملة الماهرة إلى المستويات الدنيا من الطبقة الوسطى . ولكن لا يوجد في أي مجتمع صناعي أوربي أي قدر ملحوظ من الحراك عبر مسافة طويلة ، بمعنى الحراك من الطبقة العاملة مباشرة إلى الطبقة العليا أو جماعات الصلوة .

ومع ذلك ، فإن المعدلات العالية نسبيا من الحراك المهني ، والتي كشفت عنها معظم الدراسات ، قد تترك تأثيرا قويا على البناء الطبقي ، وخاصة على طابع الطبقة العاملة ، من حيث أن مثل هذا الحراك يؤدي إلى عدم تكوين تجمعات مهنية تكتسب العضوية فيها صفة الاستمرار عبر أجيال متعددة ، والتي قد تشكل نقاطا بؤرية يمكن أن يتبلور حولها وعلى طبقى أكثر عمومية . ولقد لفتنا الانتباه في مكان سابق إلى أهمية هذا العامل في حالة عمال المناجم ، غير أنه بإمكان الحراك المهني - عندما يتجاوز حدا معينا - أن يؤدي إلى نتائج مشابهة لتلك التي تترتب على انكماش مهنة معينة من حيث حجمها وأهميتها الاقتصادية . وإذا كان الحال كذلك ، فإن النتيجة ستكون نكوصا عاما في الوعي الطبقي للعمال ؛ وقد أكد كثير من الباحثين -

مع اختلاف أساليبهم - أن ذلك يحدث بالفعل (٢٣) ومع هذا فإن النتائج التي توصلوا إليها تتناقض - كما أشرنا من قبل - مع النتائج التي توصلت إليها دراسات حديثة عن الولاء السياسى للطبقة العاملة .

وتنحصر دلالة المناقشة السابقة بالنسبة للطبقات الاجتماعية الرئيسية فى أن درجة وطبيعة التغيرات فى البناء الطبقي يجب أن نفهم من خلال دراسة الحركات السياسية والصراع السياسى الذى يحدث فى المجتمع . فلن يختلف سوى عدد قليل من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية حول وجهة النظر التى تذهب إلى أن المصالح الطبقي والوعى الطبقي قد لعبت دورا جوهريا فى الحياة السياسية لكل أقطار أوربا الغربية خلال المائة سنة الماضية . بالرغم من أنها قد اتخذت أشكالاً مختلفة وتأثرت إلى حد كبير بأشكال أخرى من الانقسامات الاجتماعية - ذات طابع دينى أو لغوى أو ثقافى - فى البلدان المختلفة . وبناء عليه فإن مسألة البناء الطبقي المتغير فى هذه البلدان تحال إلى التساؤل عما إذا كانت الصراعات السياسية القائمة على أساس طبقي قد استمرت محتفظة بأهميتها ، وما إذا كانت أشكال جديدة من النشاط السياسى والأهداف السياسية قد ظهرت ، وفى حالة ظهورها ، كيف ترتبط بالتغيرات الحقيقية التى طرأت على البناء المهنى ونظام الإنتاج .

يجب أن نلاحظ بادئ ذي بدء أن الطبقة مازال باقية كقوة محركة للسياسة ، ليس فقط لأن الطبقة العليا تحافظ على طابعها كجماعة من أصحاب الملكيات الكبيرة بالرغم من ظهور جماعات جديدة من الصفوة التكنولوجية والمهنية ، ولكن لأن الطبقة العاملة مازال أيضا تتشيع بخدمة لتنظيماتها ذات التاريخ الطويل ، كتقانات العمال والأحزاب السياسية ، وتشكل نظرتها الاجتماعية فى ضوء التراث التاريخى لحركة

(٢٣) انظر بصفة خاصة :

A Andrieux and J. Lignon, *L'ouvrier d'aujourd'hui*, (1960); H. Popitz, H. P. Bahrdt, E. A. Jöres and H. Kesting, *Das Gesellschaftsbild der Arbeiter* (1957), K. Bednarik, *Der Junge Arbeiter, von heute; ein neuer, Typ* (1953).

المعمل . ان ضمور عضوية النقابة في الولايات المتحدة - والذي اشار اليه جالبراث وهو بصدد عرض رأيه عن ظهور نظام صناعي جديد - ليس له نظير في اوروبا الغربية . حيث تزايدت عضوية نقابات العمال بصفة عامة منذ الحرب ، وحيث ارتبط نمو الاتجاه النقابي لدى فئات الموظفين ارتباطا وثيقا بالتوسع في نقابات العمال اليدويين (٢٤) . وكذلك فان تأييد الطبقة العاملة لأحزاب المعمل والأحزاب الاشتراكية لم يضمحل بل اتجه الى مزيد من النمو ، وبدأت النظرة الراديكالية في نهاية ستينات هذا القرن تنتشر في بعض قطاعات حركة العمال ، كما اتضح - على سبيل المثال - في احياء الاهتمام بمفهوم الاشراف العمالي ومظاهر ممارسته في الواقع .

ورغم ذلك فيمكن القول بأن الوقت الحاضر يمثل نقطة تحول ، فقد حققت الأحزاب الطبقية القائمة ذروة تطورها ، بينما تبدأ قوى سياسية جديدة في تحدى سيطرة هذه الأحزاب ، ويبدو أن هناك أربعة اتجاهات رئيسية يظهر من خلالها بجللاء أسلوب جديد لممارسة السياسة - يتمثل الاتجاه الأول في ظهور جماعات صفوة جديدة ، تلزم أولا وقبل كل شيء بالرشد والكفاءة في الإنتاج والإدارة ، وتؤيد المذاهب الفكرية المرتبطة بالتقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي ، وربما تستطيع بذلك أن ترسخ برامجهم استقرارها وأن يقبل اعضاؤها على أنهم أمناء على المصالح الاقتصادية التي يستطيعون أن يؤمنوها . ويتعارض الاتجاه الثاني مع هذا الاتجاه ، حيث يرتبط بالحركة الراديكالية - خاصة بين الطلاب في الوقت الحاضر - التي تهاجم الطابع التكنوقراطي والبيروقراطي للمجتمع الحديث ، وتطرح مفاهيم كالمشاركة ، والجماعات ذات المصالح المشتركة بدلا من مفاهيم مثل « السلطة » و « نظرية الصفوة » ، « elitism » المتضمنة في مفهوم المجتمع الذي يديره الخبراء . ومن غير المحتمل أن تعكس حركة الطلبة بمفردها كثيرا من النجاح ، غير أن تأثيرها يمكن أن ينمو - اذا ما وجدت تعاطفا سواء من حركة الطبقة العاملة (التي أخذت عنها أفكارها في المحل الأول)

أو من جماعات الطبقة الوسطى التى اتى منها الطلبة بحكم أصولهم
الأسرية والتى سوف ينتمون إليها فيما بعد كعمال على درجة عالية من
الكفاءة المهنية .

ورغم اختلاف الاتجاهين الآخرين فى ممارسة السياسة اختلفا
جوهريا من جوانب عديدة ، الا انهما يتشابهان مع سابقيهما فى انهما
يتخذان من الجماعة القائمة على تشابه المصالح community - والتى
تتميز عن الطبقات الاجتماعية - أساسا لممارسة السياسة . فهناك من
ناحية الحركات الاقليمية والقومية التى تفجرت فى السنوات الأخيرة (فى
امكتلند وويلز والاجزاء التى تتحدث اللغة الفلمنكية فى بلجيكا على
سبيل المثال) ؛ وهناك من الناحية الأخرى حركة الدعوة الى مجموعة
أوروبية مشتركة . ويوجد فى كل النمطين من الحركة تأكيد على الهوية
الثقافية التى تعد شيئا يتجاوز مظاهر الخلاف داخل الجماعة التى تربطها
المصلحة المشتركة ، وأصبحت هذه الخاصية الثقافية - فضلا عن اعتبارات
التطور الاقتصادى - ركيزة للفكر السياسى والفعل السياسى عند دعاة
هاتين الحركتين . ولا يلتفت هذان الاتجاهان كثيرا الى التقسيمات القائمة
على التباين الطبقي أو الى المصالح السياسية ذات الأهمية الحيوية
بالنسبة للأحزاب التقليدية طالما انها تعتبر عن مصالح خاصة ، ولهذا فلم
يثر فى مناقشات المجموعة الأوروبية التساؤل عما اذا كانت أوروبا
ستصبح مجتمعا رأسماليا أم مجتمعا اشتراكيا .

ولا يمكن مناقشة مستقبل علاقة اشكال الممارسة السياسية هذه
بالأحزاب والحركات القائمة بالفعل ، الا بشكل تصوري . ومع ذلك
فهناك بعض ظروف وعمليات التغير التى يمكن تحديدها بنقطة والتى من
المحتمل ان يكون لها تأثير ملحوظ . فسوف يستمر انكماش نسبة الطبقة
العامة اليدوية من المجموع الكلى للسكان ، ولكن من غير المحتمل ان
يتم هذا الانكماش بسرعة تؤدى الى الحد من النضال السياسى
والرابيكتالية التى تميز قطاعا كبيرا من نقابات العمال وحركة العمال .
ومن الممكن ان يتخذ النضال السياسى موقفا دفاعيا ، وخاصة فى المهن
التي تثررت أكثر من غيرها بالتقدم التكنولوجى ، وأن يلعب دورا أقل

فى تهيئة الحركة من أجل أحداث تغير جذرى فى المجتمع ، غير أنه لا يوجد حتى الآن أى مؤشر على أن ذلك الوضع فى طريقه الى الظهور ومن ناحية أخرى فإنه من المحتمل أن تكسب الحركة الراديكالية قوة كلما استمر التعليم العالى فى التوسع بمعدل سريع ، هذا اذا افترضنا أن التوجه الايديولوجى لحركة الطلبة سوف يستمر بنفس طابعه الذى وجد فى نهاية الستينات ؛ فالخبرة بالمجتمعات الاوربية الآن توحي بأن راديكالية الطلبة ليست مجرد ظاهرة مزاجية عابرة .

وهناك طرف آخر له أهمية حيوية فيما يتعلق بمستقبل تطور الطبقات والحركات السياسية وهو ظرف يصعب تقييمه الى حد كبير ؛ ونعنى به احتمال استمرار النمو الاقتصادى بنفس السرعة وب نفس الشكل اللذين كان عليهما اثناء العقدين الماضيين . وتنتج الصعوبة هنا من عدم وجود نظرية كافية لتفسير نمط مختلط للاقتصاد ، يتميز فى نفس الوقت بأنه اقتصاد رأسمالى ويقوم اساسا على علاقات السوق . فمن الواضح أن النظرية الماركسية عن الازمة الرأسمالية لم تعد كافية ؛ ولكن يبدو من الناحية الأخرى أن القول بتوقع استمرار النمو والرخاء يعتمد على ملاحظات امبيريقية خالصة وقصيرة المدى ، دون الاعتماد على نظرية لتفسير أى نوع من التغيرات تكون قد طرأت على الاقتصاد الرأسمالى وخففت من احتمال تعرضه للآزمات . وبناء على ذلك فليس هناك من يقين فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد ، وبالتالي فيما يتعلق ببعض جوانب البناء الطبقي - مثل راديكالية الطبقة العاملة ، وتوسع الطبقة الوسطى ، وظهور جماعات صفوة جديدة .

وبالرغم من تداخل العناصر وتنوع التفسيرات التى اشرنا اليها فى هذا الفصل ، فإننا نعتقد أن بإمكاننا أن نستخلص من العرض السابق نتيجة أولية ، لم توجد حتى الآن أية اشارة على أن موجة المساواة التى ظهرت مع ظهور حركة العمال فى بلدان أمريكا الغربية قد فقدت قوتها ، والمحقق أن النضال من أجل المساواة ، والذي نتج عن العلاقة بين الطبقات فى المجتمع الرأسمالى ، يمكن أن يستمر من خلال الصراعات السياسية المباشرة التى تظهر الآن على مستويات متعددة حول

مسائل السلطة والمشاركة في صنع القرارات (٢٥) ، وطالما كانت الطبقات -
وما تزال - المظهر الوحيد لعدم المساواة في المجتمعات الحديثة ، فإن
أهميتها السياسية لن تختفى .

(٢٥) انظر بصفة خاصة المناقشة التي جاءت في كتاب آلن تورين لاسحق الاشكول
لديه ، ص ٦٨ وما بعدها .

الفصل التاسع

الصفوة الادارية (١)

يشكل الموظفون الحكوميون في مستويات الادارة العليا - في كل المجتمعات المعقدة - قطاعا هاما من « الصفوة الحاكمة » او « الطبقة السياسية » بمعنى الاقلية التي تحكم المجتمع بالفصل في اى فترة من الزمن (٢) . ويعتبر وضع كبار الموظفين في المجتمعات الصناعية الحديثة بصفة خاصة وضعا مؤثرا ، وذلك نتيجة للتوسع الهائل في أنشطة الدولة ، ونمو التعقيد الفنى للادارة العامة ، وتنظيم الخدمات المهنية كعمل مهني يعتمد على الشهادات الدراسية والتدريب . ولقد اكد ماكس فيبر - الذى تمثل كتاباته عن البيروقراطية نقطة بداية لكل المناقشات الحديثة حول الموضوع - ان « وضع القوة المرتبط بالتنظيم البيروقراطى المتطور يكون دائما وضعا راسخا ، بل ان يكون - تحت الظروف العادية - وضعا متفوقا . فعندما يواجه الزعيم السياسى الموظف المدرب الذى يعمل مديرا للادارة ، فانه يجد نفسه فى وضع معرفى سطحي بالمقارنة بخبرة الأول » . فينصحب هذا - كما ذهب فيبر - على الزعيم السياسى الذى يحكم مجتمعا باثره (والذى يتمتع بحقوق المباداة والدعوة للاعتناء

(١) اعيد نشره مع تعديلات من المصدر التالى :

Irving L. Horowitz (ed.) *The New Sociology : Essays in Social Sciences and Social Theory in Honor of C. Wright Mills* (New York, 1964).

(٢) استخدم باريتو مفهوم الصفوة الحاكمة بينما استخدم موسكا مفهوم الصفوة السياسية . واكد كل منهما - معارضين ل ذلك الفكرة الماركسية الخاصة بالطبقة الحاكمة التى تقوم على القوة الاقتصادية وتمثلها فى المجال السياسى جماعات عديدة متغيرة - فكرة « الصفوة » المكونة من هؤلاء الأفراد الذين يتحكمون بالفعل فى القوة السياسية فى وقت معين . واكد ايضا الضرورة التى لا ملر منها مثل هذه الصفوة . ولقد تناولت بعض جرائد هذه الاتهامات فى دراسة للصفوة لى مؤلفى : *الصفوة والمجتمع* (لندن - ١٩٦٤) .

العام واقالة الموظفين) أو الزعيم العياسى البرلمانى المنتخب(٢) . ولا شك ان رأى ماكس فيبر حول اهمية البيروقراطية قد تأثر برؤيته للبيروقراطية فى المانيا ، ولكنه تأثر أيضا برؤيته المعارضة للاشتراكية - التى تعتبر عنده تراكما للحكم البيروقراطى . فقد كان ماكس فيبر يهاجم فى كتاباته حول هذا الموضوع المذهب الذى تبناه الماركسيون ، الذين ذهبوا الى القول بأن القوة البيروقراطية هى مجرد مظهر من مظاهر حكم البرجوازية فى المجتمع الرأسمالى ، الذى سوف يختفى بمجرد ظهور المجتمع الاشتراكى ، وهو أمر ينسحب على الدولة أيضا . فقد فحص لينين فى كتابه « الدولة والثورة » تحليل ماركس لكميونة باريس وذهب الى انه يجب الحد من قوة الموظفين العموميين اثناء عملية التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية وذلك عن طريق انتخابهم وإقالتهم فى أى وقت ، ودفع نفس اجور العمال لهم . والحقيقة ان واقع المجتمعات الشيوعية المعاصرة يكشف عن أن كبار الموظفين - سواء فى الحزب المسيطر أو الدولة (وهما يرتبطان ارتباطا وثيقا) - قادرون على أن يحققوا وضعا متميزا فيما يتعلق بالقوة والهيبة والدخل الحقيقى ؛ وبعبارة أخرى فهم قادرون على أن يصبحوا جزءا حيويا من الصفوة الحاكمة ، أن لم تكن الصفوة الحاكمة كلها . ومع ذلك فإن الأحداث الأخيرة تكشف عن أن القوة البيروقراطية ليست فوق المعارضة وليست لها حرية مطلقة حتى فى المجتمعات الشيوعية ، وبناء عليه فلا يمكن أن نعتد على هذه الخبرات التاريخية الخاصة فى القول بصدق ما ذهب اليه ماكس فيبر عن العلاقة بين اشكال الاشتراكية والبيروقراطية .

ولقد اهتمت الدراسات الموسيولوجية الحديثة للصفوات ، اهتمت بصفة أساسية بالمجتمعات الصناعية الغربية ، واكسبت هذه الدراسات بصفة خاصة على اثنتين من خصائص الهرم الاجتماعى فى هذه المجتمعات . الأولى : تعدد جماعات الصفوة ، والثانية الطبيعة

Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, chap. VI, (٣)
 "Bureaucracy" English trans. in H. Gerth and C. W. Mills, *From Max Weber*, London, 1947.

الاشكالية للعلاقة بين جماعات الصفوة ، وللعلاقة بينها وبين الطبقات .
 فقد عرف كول Cole - على سبيل المثال - جماعات الصفوة بأنها
 « جماعات تنفرد الى مواقع القيادة والتأثير في كل مستوى اجتماعي -
 أي كقادة للطبقات أو لأي قطاعات أخرى هامة من البناء الاجتماعي » ؛
 واستمر كول قائلاً ، بأن جماعات الصفوة لا تقوم كلها على أساس
 طبقي ، وإنما بعض هذه الجماعات فقط هو الذي يقوم على أساس طبقي
 ويمثل الطبقة ، ولا تظهر أهمية العلاقة بين جماعات الصفوة والطبقات
 وكذلك أهمية الاختلافات التي تصاحب مظاهر التمدد في البناء الاجتماعي
 إلا في المجتمعات الحديثة التي تطورت من الأرستقراطية الى شكل
 من أشكال الديمقراطية (٤) . وبنفس الأسلوب لغت ريمون أرون
 Raymond Aron الانتباه الى العلاقات المتغيرة بين جماعات الصفوة
 والطبقات الاجتماعية ، وذلك في دراسة للارتباطات بين البناء الاجتماعي
 والقوة السياسية ميز فيها بين خمس جماعات للصفوة تعتبر شرائح
 هامة في تشكيل الطبقة السياسية : القادة السياسيون ، والمديرين
 العاملون في الحكومة ، والمهيمون على النشاط الاقتصادي ، وقادة
 الجماهير ، والقادة العسكريون (٥) .

وتعد دراسة رايت ميلز عن « صفوة القوة » Power Elite
 في الولايات المتحدة الأمريكية (٦) ، المحاولة الرئيسية التي توضح - في
 مجتمع واحد - كيف يمكن أن تترابط جماعات الصفوة الأساسية
 ترابطاً مطرداً متفكراً على أهداف السياسة العامة ، وكيف تنحدر هذه
 الجماعات من طبقة بعينها . ومع ذلك فقد نقد ميلز - بل رفض - المفهوم
 الماركسي عن الطبقة الحاكمة الذي يقوم على أساس من المصلحة
 الاقتصادية ، وقدم شواهد عديدة للدفاع عن فكرة وحدة صفوة القوة ،
 والتي عبر عنها في النهاية بأنها « التوافق الذي لا يتحقق بسهولة بين

G. D. H. Cole, *Studies in Class Structure* (London, 1955).
 R. Aron, "Social Structure and the Ruling Class", *British
 Journal of Sociology*, 1, (March, 1950).
 C. W. Mills, *The Power Elite* (New York, 1965).

القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية» (٧) أما القضايا الرئيسية التي طرحها ميلز فإنها تتلخص فيما يلي : أولا أن التغيرات التكنولوجية فضلا عن التغيرات في النظم الاجتماعية قد أنتجت تركزا للقوة لم يسبق له مثيل ، ووسعت بالتالي من الهوة التي تفصل بين الصفوة والجماهير (وتلتقي هذه القضية من زوايا عديدة مع نظرية ماكس فيبر من امتداد البيروقراطية) ؛ ثانيا : أنه لا يمكن الحكم على طابع صفوة بعينها وعلى سياساتها العملية من مجرد النظر الى الأصول الاجتماعية لأعضائها (بالرغم من أن تلك حقيقة هامة) ولكن يجب أن يدرس أيضا في علاقتهما بتشكيل نظرة أعضاء الصفوة من خلال التدريب والخبرة ، وبالأطار التاريخي والنظامي الذي يوجدان فيه .

ما هو طابع الصفوة الادارية ؟ ما هي طبيعة ومدى قوتها ؟ ما هي الأهمية التي تحتلها عملية التوالد الى هذه الصفوة في نسق القوة والتدرج بصفة عامة ؟ قد يكون من المفيد أن نتأمل هذه الأسئلة قبل الدخول في تفاصيل المادة الامبيريقية .

يمكن تحديد طابع الصفوة الادارية بصورة مبدئية من خلال مقارنتها بالانماط الأخرى لجماعات الصفوة . فهي تختلف عن جماعات الصفوة الأخرى في كونها صغيرة نمبيا ، ومحددة بدقة ، ومتجانسة (كنتيجة للتدريب المشترك وممارسة المهنة) ومتماسكة . وبغضلا عن ذلك فإنها تنخرط مباشرة في ممارسة القوة السياسية ، وهي تتميز بذلك عن عدد من الجماعات الأخرى التي قد تمتلك هيبة اجتماعية عالية ولكن تنقصها القوة . وتختلف الصفوة المكونة من القادة السياسيين - وهي التي تهتم بالقوة بشكل مباشر - تختلف عن الصفوة الادارية في كونها أقل وضوحا في حدودها ، وأقل ترابطا حيث نجد في المجتمعات الحديثة جماعات سياسية فرعية متنافسة ومتصارعة (أحزاب سياسية متعارضة أو تكتلات داخل حزب واحد) . أما صفوة المثقفين فأنها أكثر صعوبة في تعريفها ، فهي أقل تنظيما ، وأقل ترابطا وأقل قوة - بالمعنى الدقيق

للكلمة - من معظم جماعات الصفوة الأخرى . أما الصفوة العسكرية فإنها تتشابه من وجوه عديدة مع الصفوة الإدارية ، ولكنها تستبعد عادة من الممارسة المباشرة للقوة السياسية . وتظهر صعوبات عديدة عندما نتجاوز هذا التحليل المقارن لنحدد بشكل مباشر مدى تميز واتساق صفوة بعينها . ورغم ذلك فإنه من الممكن تحديد بعض الشروط الثلاثة التي يمكن قيامها من ناحية المبدأ ، مثال ذلك تحكم الجماعة في أسلوب توافد الأعضاء إليها ، وتشابه الأعضاء في الخلفية الاجتماعية الثقافية ، ومدى التفاعل بين الأعضاء داخل النطاق المحدد لنشاط الجماعة وخارج هذا النطاق ، والروابط التكاملية (مثل القرابة) بين الأعضاء ؛ كما يمكن أيضا تحديد بعض المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على تضامن الجماعة - درجة التشابه في مفاهيم الأعضاء عن الجماعة ومظاهر التعبير عن روح الجماعة وغير ذلك من المعايير وإذا ما حاولنا الحكم على الصفوة الإدارية وفقا لهذه المعايير فإنها سوف تكشف عن درجة عالية من التماسك .

ويقودنا السؤال الثاني المتعلق بطبيعة ومدى القوة (أ) التي تحظى بها الصفوة الإدارية ، يقودنا إلى بعض المشكلات المعقدة تتصل بالتحليل فضلا عن بعض الصعوبات المتصلة بالاختبار الامبيرى . من الواضح أن أعضاء الصفوة من الأفراد يمكن أن يكون لهم تأثير واسع في المجتمع يناظر تأثير الأفراد الذين يعملون في مهنة على درجة عالية من الهيبة . وفرضا عن ذلك فما دام لكبار الموظفين اتصالات منتظمة بالقيادة السياسيين فإن باستطاعتهم استخدام تأثيرهم الشخصي لإصدار قرارات بعينها . ولكن ما هي القوة التي تمتلكها الصفوة

(أ) نحى بالقوة هنا فكرة فرد أو جماعة على تحقيق غايتها (هليتها) خلال مجرى الفعل حتى على حساب مطرقة الأفراد (أو الجماعات) الذين يتقاطعون معه في نفس الوقت . انظر :

Max Weber, "Class, Status and Parties" in *Wirtschaft and Gesellschaft*.

ونحى بالتأثير *influence* فكرة الفرد أو الجماعة على تغيير لفظ لدى يصح فيه من يحوز القوة وذلك من خلال الإقناع *Persuasion* . ويمكن أن تظهر بعض الحالات التي لا يمكن للتمييز فيها بدقة بين القوة والتأثير .

الادارية - كجماعة - فى حياتها اليومية وانشطتها المتصلة ؟ يقال عادة ان هذه القوة التى تتمتع بها الصفوة الادارية محدودة فى المجتمعات الديمقراطية ، حيث يعمل الموظفون المدنيون تحت سلطة الهيئة التنفيذية السياسية التى تكون مسئولة بدورها أمام البرلمان والناخبين . ووفقا لهذه الوجهة من النظر ، فان الموظفين ينفذون قرارات اتخذها آخرون غيرهم ، وفقا لمصالح وقيم تقع خارج حدود تأثيرهم . ورغم ذلك ، فان كبار الموظفين قد يملكون قدرا لا بأس به من الاستقلال ، بل ومن المحتمل أن يكونوا قد طوروا رأيا (مشتركا) خاصا بهم فيما يتعلق بنوعية السياسات العملية بحيث يستطيعون القول ما هى أكثر السياسات حكمة ، وما هو أكثرها حساسية وما هى أكثرها قابلية للتطبيق العملى . أما فى المرحلة التى تنفذ فيها سياسة بعينها فانهم قد يملكون من القوة ما يمكنهم من إيقاف أو تأخير أو تعديل مجرى هذه السياسة . بل ان هذه القوة تظهر فى مرحلة مبكرة اثناء صياغة السياسة العملية نفسها ، وفى هذه الحالة فانهم يمارسون - بحكم خبرتهم الطويلة ومعرفتهم الدقيقة بالأقسام التى يشرفون عليها - قدرا من التأثير على أفكار وقرارات الوزير الذى يترأسهم من الناحية الرسمية . وتصل قوة هؤلاء الى ذروتها عندما تتغير الادارة التنفيذية السياسية (الوزارة) باستمرار ، وفى هذه الظروف لا يمتلك الوزراء سوى خبرة طفيفة بالحكومة بعامة أو بالمصالح الحكومية التى تقع تحت مسئوليتهم بخاصة . وكما لاحظنا من قبل ، فان نمو التمسك الفنى للحكومة الحديثة يعضد أيضا من قوة الموظفين الدائمين . ويتم الاعتراف صراحة - فى بعض الأحيان بمظاهر القوة التى يتمتع بها الموظفون الذين يلعبون دورا فى تشكيل السياسة العملية ، ويظهر هذا الاعتراف فى القواعد واللوائح التى تنظر الى بعض التعيينات فى الخدمة العامة على أنها « تعيينات سياسية » تلك التى لا تتم من خلال الترقية العادية وانما من خلال التكليف حسب رغبات الادارة السياسية التنفيذية .

وتؤدى بنا هذه الاعتبارات الى مزيد من التساؤل عن مصدر القوة البيروقراطية والقيود المفروضة عليها . لقد كان ماكس فيبر ميالا - كما رأينا من قبل - الى النظر الى نمو القوة البيروقراطية فى

المجتمعات الحديثة على أنه شيء لا يمكن تجاوزه : وتقوم وجهة النظر هذه على اسس مختلفة منها التطابق بين الادارة البيروقراطية والترشيد العام للحياة الاجتماعية . وعدم امكانية الاستغناء عن المديرين الفنيين ذوي الخبرة ، ودوام واستمرارية الادارة البيروقراطية في مقابل عدم دوام وتغير الادارة السياسية . وأضاف فيير أن البيروقراطية كانت قادرة على أن تقوى من وضعها في مواجهة الادارة التنفيذية السياسية وذلك عن طريق تغليف انشطتها بأقصى درجات السرية . ولم يذهب فيير في دراسته للقيود الممكنة على القوة البيروقراطية الى أبعد من القول بأن انصياح كبار الموظفين للقواعد القانونية العامة التي يفرضون من خلالها بشكل كامل وفعال قرارات كل حاكم سياسي له صفة الشرعية ، فضلاً عن درجة استقرار النظام السياسي ككل قد يكون لها بعض التأثير (على درجة قوة الادارة البيروقراطية) . ويبدو أن هذه العوامل لها أهمية أكبر من تلك التي أضفاها عليها فيير الذي كان مهتما اهتماماً بالغاً بالظروف البيروقراطية في ألمانيا . فأحد القيود الهامة المفروضة على قوة الصفوة الادارية ينحصر في تطور نوع من الأخلاق المهنية - داخل الصفوة نفسها - تدعم مثالية الحياد السياسي للموظفين . ومع ذلك ، فمن المحتمل أن تتزايد قوة الصفوة الادارية (سواء بشكل مقصود في السعي نحو اكتساب القوة أو بأي شكل آخر) عندما توجد من الظروف ما يجعل شرعية النظام السياسي نفسه غير محددة .

والواقع أنه يمكن تتبع تطور الاخلاق المهنية في مجال الخدمة العامة في معظم المجتمعات الحديثة ، وبالرغم من أن هناك اختلافاً في درجة قبولها من صدق وفي درجة الالتزام بها عملياً . ففي بريطانيا أكد قانون المهنيين بشدة على الحياد السياسي للخدمة العامة ، وعبر رئيس الوزراء الاشتراكي فيما بعد الحرب عن ثقته في هذا الحياد . وكتب اللورد آتلي Attlee في هذا الصدد يقول : لقد كان هناك بعض الأفراد في حزب العمال ممن يتشككون فيها إذا كان الموظفون المهنيون سيتصرفون بحياد تجاه الحكومة الاشتراكية ولكن كل هذه الشكوك قد أختلت مع

الخبرة» (٩) .

وكانت الظروف مختلفة في فرنسا ، حيث كانت وجهة النظر الشائعة منذ بداية القرن التاسع عشر تذهب الى أن الموظفين المدنيين - وبصفة خاصة كبار الموظفين - يدينون بالولاء للنظام السياسي السائد في أى وقت . ولقد اشار شافان C. Chavanon الى الأمر الذى أصدره نابليون « بضرورة ولاء كل الموظفين المدنيين ، وكل من يشغلون أوضاعا مناظرة » (١٠) لنظامه ؛ وكرر الحكام السياسيون من بعده نفس الدعوة . وقد بلغت مظاهر التأثير السياسى للعاملين بالخدمة المدنية أقصى درجات شدتها اثناء السنوات الصعبة للجمهورية الثالثة بعد قضية دريفيو (*) Dreyfus Case ، غير أن مظاهر التأثير هذه قد استمرت فى الانخفاض حتى يومنا هذا . ولقد ذهب ر. كاثرين R. Catherine فى مقال عن الموقف فيما بعد الحرب الى أن انخراط العاملين بالخدمة المدنية فى الأمور السياسية قد تقدم بسرعة مرة أخرى منذ ١٩٤٥ ؛ واختتم ر. جريجوار R. Gregoir مناقشته للموضوع برمته بملاحظة أن فكرة الحياد السياسى للموظفين المدنيين ما تزال عموما أقل قبولا وأقل تأثيرا فى فرنسا عنها فى بريطانيا (١٢) .

(٩) Clement R. Atlee, "Civil Servants, Ministers and the Public", *The Political Quarterly* (Oct. - Dec. 1954), P. 308.

C. Chavanon, *Les Fonctionnaires et la fonction publique* (Paris, 1951).

(١٠) كان ألفرد دريفيو (١٨٥٩ - ١٩٣٥) ضابطا فى هيئة الأركان الفرنسية . ول أكتوبر ١٨٩٤ حوّل الى محاكمة عسكرية بتهمة الخيانة وجرّد من رتبته وسجن فى جزيرة ديفيل - واتهم فى هذه القضية - التى عرفت بقضية دريفيو - بنقل مطومات عسكرية بخطه الى الألمان . غير أنه اكتشف بعد ذلك أن هذه المطومات ما تزال لتلغ وأن المتهم هو شخص آخر ، الأمر الذى ترتب عليه اعدته محاكمته حيث المضى له وسمح له بدخول الجيش مرة ثالثة وقال به حتى للحرب العالمية الأولى . ولقد اشتهرت هذه القضية لما اثارته من جدل وخلاف بين الذين يدافعون عن براءه دريفيو من المتكلمين والاشتراكيين من ناحية وبين الذين يتهومونه من رجال الجيش والكنيسة من ناحية أخرى ، وقد ظهر هذا الخلاف فى الفترة من لكشاف حجم تعيّلته إحتى اعادة محاكمته .

R. Catherine, "Le Fonctionnaires" in M. Duverger (ed.) *Partis Politiques et Classes Sociales en France* (Paris, 1955).

R. Gregoir, *La Fonction Publique* (Paris, 1954), PP. 331 - 5.

ويتبدى ثراث عدم الثقة فى الحياد السياسى لكبار الموظفين فى فرنسا من خلال نظام ليس له نظير فى النظام الادارى البريطانى ، ونعنى به هيئة موظفى مجلس الوزراء (١٣) فعندما يشغل وزير معين منصب الوزارة فانه يعين هيئة من معاونين الموثوق بهم ليعملوا كوسطاء بينه وبين الموظفين الدائمين فى وزارته . وبعض من يشغلون هذه الوظائف هم بالفعل من كبار الموظفين القادمين من واحدة أو أخرى من الهيئات الكبرى وخاصة « مجلس الدولة » « جهاز الرقابة المالية » أما الباقي فانه يأتى من خارج نطاق الخدمة المدنية . ويمكس وجود هذه الهيئات المعنية ، فضلا عن تزايد أعداد أفرادها ، يمكس - كما لاحظ جريجوار - الشكوك التى يشعر بها الوزراء تجاه ولاء كبار الموظفين الدائمين فى الهيئات التى يشرفون عليها وفى درجة الاعتماد عليهم (١٤) :

ويؤيد الوضع فى فرنسا فكرة احتمال أن تتدهم القوة المستقلة للبيروقراطية عندما يصل النظام السياسى الى وضع غير مستقر . فنجد أن الاصرار على الولاء السياسى لنظام بعينه (أو حتى لحكومات حزبية) يشجع كبار الموظفين على تكوين اتجاهات سياسية ، وفى الوقت نفسه فقد أدى عدم استقرار الانظمة السياسية الى مطالبة كبار الموظفين (أو استعدهم نحو المطالبة) بدور سياسى مستقل . ولقد سجل المهتمون بالسياسة فى فرنسا هذه الظاهرة مرارا وتكرارا ، بل بالغ بعضهم فى وصفها . فنجد كارل ماركسى يكتب فى كتابه *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte* قائلا : « يبدو أن التنظيم البيروقراطى والمسمى الضخم ... ذلك الجسم الطفيلى المرعب الذى أوقع جسم المجتمع الفرنسى كله فى شباكه وسد كل المسام الخلاقة فيه » ، قد جعل من نفسه قوة مستقلة تماما داخل المجتمع المدنى . وكتب هـ . لوثى H. Luthy بعد أكثر من قرن (منذ كتب ماركس) يصف الهيئات الكبرى وخاصة مجلس الدولة وجهاز الرقابة المالية ، كتب يقول :

(١٣) لدراسة شاملة عن مجلس الوزراء انظر :

J. L. Suérin, "Les Cabinets Ministeriels" *Revue du droit et de la Science Politique* (Nov. - Dec., 1956) PP. 1207 - 94.
Gregoire, op. cit., P. 333.

« تشكل هذه الهيئات هيكلًا له أعلى درجات الامتياز وله السيادة المطلقة على تشكيله الداخلي ، وهو يتمتع بالحصانة ضد التدخل السياسى ، وليست عليه أى مسئولية أمام أى شخص خارج نطاق نظامه الخاص وهو بذلك وقف كالصفحة دون تأثر بكل العواصف السياسية ؛ فهو منصب وظيفى مطلق تماما ، حتى فى أسلوبه فى تجييد ذاته . أما الروح السائدة داخله - وأعني الاحساس بالانتماء الى صفوة مختارة - فإنها تدعم منذ الطفولة فى المدارس الداخلية التى تعد التلاميذ للدخول فى هذا السلك الوظيفى » (١٥) .

ولقد عبر واحد من علماء السياسة المقتدرين فى فرنسا - هو أندريه سيغفريد André Siegfried - عن وجهة نظر مثابفة تتعلق بالدور السياسى لكبار الموظفين المدنيين ، غير أنه ذهب الى أبعد من ذلك حيث ربطها بنظريات أكثر عمومية عن الثورة الادارية . ذهب سيغفريد الى القول بأن :

« هناك جماعتان تسيان الى اتخاذ موقع الصدارة فى الدولة والاقتصاد على حد سواء . فالصفوة التى تدير عمل الادارة الحكومية يتم اختيارها اساميا من بين العاملين فى جهاز الرقابة المالية وفى مجلس الدولة ؛ وهم أفراد صوميون لهم وجود فى كل مكان . ولأن هؤلاء الاداريين لهم تعامل مع القطاع الخاص ، فإن لهم وجودا فى البنوك والمشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . أما الجماعة الثانية فإنها تتكون من خريجي معاهد البوليتكنيك ، وهم يشكلون صفوة تعمل فى الأجهزة الفنية للدولة ، غير أنهم يعملون أيضا فى أعمال الادارى فى المشروعات الصناعية الكبرى » (١٦) .

إذا كانت الاعتبارات السابقة توضح أن الصفوة الادارية تشغل

Herbert Luthy, *The State of France* (London, 1955). (١٥)

André Siegfried, *De La IIIème à la IVème République* (Paris, 1954) P. 246. (١٦)

وضعا يمكن أن نفترض أنه وضع قوى ، فإنه من الصعوبة بمكان تنظيم البراهين الامبيريقية التي تدل على ممارسة هذه الصفوة للقوة في ظروف معينة . ومع ذلك ، فإن تلك صعوبة عامة تواجه معظم دراسات القوة كظاهرة امبيريقية - وليست مجرد ظاهرة نظامية : ومن المتوقع أن تتزايد حدة هذه الصعوبة بشكل خاص عندما يكون لدى الجماعة المدروسة من الأسباب ما يجعلها تخفى بقدر الامكان القوة أو التأثير الذي تملكه . وبالرغم من وجود هذه الصعوبة ، فإن علينا أن نختبر - بأقصى ما يمكننا - افكارنا حول جماعات القوة من خلال أمثلة واقعية يتم فيها تقرير مسائل اجتماعية هامة ، سواء كنا غير مقتنعين بوجهة النظر (التي يصعب تدعيمها) القائلة بأنه لا توجد جماعات للقوة على الإطلاق في المجتمع وإنما الموجود هو شبكة معقدة من التأثيرات والتأثيرات المضادة غير القابلة للحصر ، أو كنا مستعدين لقبول وجهة النظر القائلة بأن علاقات القوة تعتبر علاقات غامضة كلية . وقد تم في عدد من الحالات توضيح قوة جماعات المصلحة الاقتصادية ، والتأثير (في أدنى معدلاته) الذي يمكن أن تمارسه هذه الجماعات بأشكالها المختلفة (١٧) ؛ ويمكن أن تقدم دراسات تسير على نفس النهج براهين عن ممارسة كبار الموظفين للقوة في مواقف معينة . فقد قيل - على سبيل المثال - أن كبار الموظفين المدنيين قد عطلوا السياسات العملية لحكومة الجبهة الشعبية التي شكلها ليون بلام Leon Blum (١٩٣٦ - ١٩٣٨) (١٨) . ولقد كشفت دراسات حول هذه الفترة أنه قد تم تعطيل بعض المشروعات التشريعية بالفعل ، وخاصة المذكرة المتعلقة بالخدمة المدنية نفسها ، والتي ظلت - بعد الموافقة عليها في الهيئة التشريعية عام ١٩٣٦ بأغلبية كبيرة - تمرر من لجنة إلى

(١٧) يقدم تأثير جماعات المصلحة على دخول التليفزيون لتجلى في تجربتنا مثالا جيدا انظر :

H. H. Wilson, *Pressure Group: The Campaign for Commercial Television* (London, 1961).

(١٨) تشكلت هذه الحكومة في فرنسا وكانت بمثابة تحالف بين أحزاب اليسار والوسط في معارضة الفاشية والقضاء عليها وتكديم برنامج إصلاحى ضخم . ولقد تكونت في هذه الفترة حكومات جبهة شعبية من هذا النوع كانت أشهرها حكومة بلام الحمار إليها هنا . ولقد فشلت هذه الحكومات من جراء الخلاف الذي حدث بين فصائل اليسار والادوية Deladier (آخر من ألف حكومة من هذا النوع) . ولقد تشكلت في نفس الفترة حكومة معقدة في إسبانيا ، وهي الحكومة التي شن عندما قرألكو للحزب الأعظم الأسبانية .

القرصم

أخرى عن طريق تدخل الموظفين الى أن انتهى مفعولها بسقوط حكم بلام
في عام ١٩٣٨ .

لقد عالجنا حتى الآن اثنين من العوامل الاجتماعية التي يمكن أن
تؤثر - بأسلوب مختلف - على وضع القوة المرتبط بالصفوة الادارية
وهما : القانون المهني الخاص بالحياد السياسي وعدم استقرار النظام
السياسي . وهناك عنصر ثالث يثيره السؤال الثالث في مجموعة الاسئلة
التي طرحناها من قبل ، وهو يتعلق بالعلاقة بين الصفوة الادارية والبناء
الطبقي في المجتمع . ذلك لأنه يمكن أن يقال أن الصفوة الادارية تمثل
قطاعا واحدا فقط من الطبقة المسيطرة في المجتمع ، وأن قوتها المستقلة
من ناحية ، وحيادها السياسي من الناحية الأخرى ، يتم تكييفهما أو الحد
منهما من خلال مصالح وأهداف الطبقة التي تمثلها . ولم يول فيبر سوى
اهتمام ضئيل بهذه المشكلة ؛ والمحقق أنه أوضحها من خلال فكرتين على
جانب من الأهمية في تفسيره الشامل لتطور البيروقراطية . تنحصر الفكرة
الأولى في القول بأن البيروقراطية - بمعنى الادارة الرشيدة القائمة
على العلاقات اللأشخصية - تعتمد على الكفاءة الفنية والشهادات
الدراسية ، وترتبط بالنمو الديمقراطي *democratization* وتخفيف
حده الفروق الاجتماعية ، الأمر الذي يترتب عليه أن تصبح الطبقات
الاجتماعية غير ذات أهمية سياسية كبيرة ؛ أما الفكرة الثانية فتقول بأن
الموظفين - من مديري الادارات - هم الوريثون الوحيدون للملكي وسائل
الانتاج كحكام للمجتمع . ولقد تطورت هاتان الفكرتان فيما بعد في نظرية
بيرنهام عن « الثورة الادارية » (١٨) ، وتجدد الاهتمام بهما من خلال
الانتقادات التي وجهت الى البيروقراطية في المجتمعات الشيوعية في
فترة ما بعد حكم ستالين (١٩) .

ومهما يكن الحال في المجتمعات الشيوعية ، فإنه لا يمكن الادعاء بأن

(١٨) James Burnham, *The Marginal Revolution* (London, 1943).

(١٩) انظر بمسلة خاصة ؛

Milovan Djilas, *The New Class* (London, 1957).

التسوية الاجتماعية Social Levelling (بمعنى تخفيف حدة الفروق الاجتماعية) قد وصلت في المجتمعات الرأسمالية الغربية الى حد لم تعد معه جماعات الصفوة - بما فيها الصفوة الادارية - لها اى ارتباط بالطبقات الاجتماعية .

وقد لاحظ لاسكى Lascki أن الطبقات الراسخة في المجتمع الحلي سوف تستمر مستاثرة بوظائف الخدمة العامة المؤثرة طالما أن النظام التعليمي غير قائم على الديمقراطية (يعني غير قائم على المساواة) واضاف لاسكى أن ذلك يتضمن : هـ اولاً أن الخبرة (الاجتماعية) التي يعتمد عليها اصحاب هذه الوظائف لن تكون ممثلة للمجتمع الحلي ؛ بل أن الحقائق الجديدة التي سيواجهها هؤلاء الأفراد سيتم رؤيتها في ضوء هذه الخبرة الخاصة - ثانياً : سوف تكون المشورة التي يقدمها هؤلاء الأفراد الى الهيئة التنفيذية السياسية ذات افق ضيق ، اللهم إلا اذا انضم اليهم بعض الأفراد القلائل من ذوي الخيال الواسع « (٢٠) وتعتبر ملاحظة اللورد اتلي Lord Attlee عن العلاقة بين الوزراء الاشتراكيين وكبار الموظفين المدنيين - والتي اقرنا اليها في مكان سابق - تعبر عن مخاوف من المعارضة الطبقية للاصلاحات الاجتماعية ؛ فيجب أن ننظر الى قوله بأن هذه المخاوف لا أساس لها في ضوء مواقف ما بعد الحرب في بريطانيا ، حيث استمرت الاصلاحات التي قامت بها الحكومة العمالية لتكمل سياسات حظيت بقبول واسع أثناء الحرب ، ودون ادخال اى ضوابط ذات طابع راديكالي ؛ وحيث كان التركيب الاجتماعي لقطاع الخدمة المدنية قد شهد بعض التغيرات كنتيجة للمتبعة في وقت الحرب .

ولقد ساهمت الدراسات التاريخية في توضيح أهمية العلاقة بين الصفوة الادارية والبناء الطبقي . فقد قدم كنجزلى Kingsley في دراسة عن المستوى الأعلى لقطاع الخدمة المدنية في بريطانيا (٢١) . قدم

H. J. Lascki, A Grammar of Politics (4th ed., London, (٢٠) 1941) P. 399.

J. D. Kingsley, Representative Bureaucracy (Yellow Springs), 1944. (٢١)

الفكرة القائلة بأن النظام الإدارى فى بريطانيا يعمل بكفاءة ويسر لأن أعضاء الهيئة التنفيذية السياسية ورؤساء قطاع الخدمة المدنية ينتمون الى نفس الطبقة الاجتماعية ولذلك فإن لهم وجهات نظر متشابهة فى المسائل الهامة المتعلقة بالسياسة العامة . وذهب فى تحليله لأسباب ظهور هذا الموقف الى أن القوة والتأثير المتزايدة لطبقة بعينها فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية قد منعت هذه الطبقة اكبر نصيب فى ممارسة كل من القوة السياسية والإدارية . فالحوار السياسى حول اصلاح قطاع الخدمة المدنية فى منتصف القرن التاسع عشر له نفس اصول وأهمية الحوار السياسى الذى دار حول مذكرة الإصلاح التى قدمت عام ١٨٣٢ . ولقد عبر هذا الحوار عن مظاهر الامتياز والطموح لدى الطبقة الرأسمالية الصناعية . وظهرت هذه المشاعر فى وصف جون برايت John Bright لوزارة الخارجية بأنها « هيئة للترويع الخارجى للارستقراطية » وكذلك فى الملاحظة التى قدمها كاتب مجهول الهوية التى تقول بأنه لا يمكن لأى فرد أن يصل الى مكانة معينة فى ظل حكومة ليس لها تأثير على نطاق الأسرة أو أنها ولدت من خلال زواج غير شرعى . ويمكن أن يكون هذا التفسير التاريخى الذى يربط التغيرات فى تركيب الصفوة الإدارية بالتغيرات فى موقف الطبقات الاجتماعية مفيداً فى فهم أحداث أكثر حداثة . فطالما أن فرص الأفراد الذين ينحدرون من الطبقة العاملة فى دخول المستوى الأعلى لقطاع الخدمة المدنية قد زادت ، فإن هذه الحقيقة يمكن أن تفسر بتزايد قوة الطبقة العاملة فى المجتمع ككل . وفى هذه الحالة يمكن أن نتخذ من معدل هذه الفرص خلال فترة من الوقت - مؤشراً مفيداً على التغيرات فى البناء الطبقي فى المجتمع .

وتحتل عملية التوافد الى جماعات الصفوة recruitment of elites أهمية خاصة فى المجتمعات الصناعية التى تطورت نحو صيغة ديمقراطية اشتملت ليس فقط على الحقوق السياسية والتنافس من أجل القوة السياسية ، بل اشتملت أيضاً على مستوى أكبر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية ، بمعنى المساواة فى الفرص على الأقل . ويمكن القول - كما ذهب فيير - بأن تحقيق قدر من المساواة فى الظروف الاجتماعية

يعتبر شيئا ضروريا لنمو البيروقراطية . طالما أن ادخال موظفين جدد وفق الأساس الصارم للقدرة والمؤهلات يمكن تحقيقه فقط عندما تتاح لكل المواطنين - من حيث المبدأ - سبل الوصول الى الوظيفة العامة ، بدلا من قصرها على أعضاء شريحة اجتماعية بعينها . فالواقع أن المذهب الذي ينادى باعتماد الوظيفة على المهارات هو نتيجة منطقية لمبادئ الحرية

والمساواة والاخاء . وذهب فيير الى أبعد من ذلك عندما أكد أن انتشار البيروقراطية سوف يؤدي بدوره الى مزيد من المساواة ؛ ولكن نجد أنه من الضروري تعديل هذا التنبؤ الذي تنبأ به فيير ، بالرغم من اعترافنا بأن الأفكار الخاصة بالاقتدار والجدارة (الفردية) قد مارست تأثيرا على الحد من الامتيازات الاجتماعية القديمة في إطار التعقيد العلمي والفني للمجتمعات الحديثة . فدخل عناصر جديدة الى الوظائف العامة من خلال الامتحان القائم على المنافسة أو على أساس الشهادات التعليمية لا يمدد مساواة حقيقية في الفرص المتاحة الا اذا حصل أولئك الذين يتمتعون بقدرات متساوية على فرص متساوية لاعداد أنفسهم للدخول الى نطاق الخدمات العامة ، وذلك من خلال الحصول على الشهادات اللازمة أو التدريب اللازم لدخول الامتحانات . فالذي يحدث بالفعل أن اختيار الأفراد لشغل المناصب العليا في قطاع الخدمات وفي كثير من المهن ذات المكانة المرتفعة ، يتم في معظمه دون أن يكون الأفراد قد تم اختيارهم للتعليم العالي بالفعل . ويكشف تاريخ مؤسسات التعليم العالي أنها كانت مقصورة على أفراد من الشرائح العليا في المجتمع . والمحقق أنها قد لعبت دورا رئيسيا في المحافظة على استمرار الفروق الطبقة يناهز الدور الذي لعبته مظاهر عدم المساواة في الحقوق المدنية والسياسية في ذلك .

وسوف تفيد دراسة عملية توافد أعضاء جدد الى المستويات العليا في قطاع الخدمات ، فيلقاء الضوء على عمليات الحراك الاجتماعي في المجتمع . فسوف توضح الى أي مدى توجد مساواة في الفرص في أحد القطاعات الهامة في المجتمع ، واذا ما غطت مثل هذه الدراسة فترة من الوقت فريما تكشف عن درجة واتجاه التغير . ومن الممكن أن تضفي دراسة عملية التوافد الى جماعات صفوة بعينها معلومات مفيدة

لذلك المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق الدراسات العامة للحراك الاجتماعي للسكان ككل ؛ ففي الوقت الذي يتعرض فيه ذلك النوع الأخير من الدراسات للحصول الكلية لأشكال مختلفة من الحراك (بين الشرائح الاجتماعية المتقاربة وبين الشرائح الاجتماعية المتباعدة) ، فإن دراسة عملية التوافد الى جماعة صفوة بعينها سوف يكشف عن معدل الحراك طويل المدى . وفي هذه الحالة فإن فرص الصعود المباشر من الأوضاع الاجتماعية المنخفضة الى الأوضاع الاجتماعية المرتفعة يجب أن تحظى بأهمية خاصة ، ذلك لأن هذه الفرص تلعب دورا أساسيا في تشكيل حكم الفرد على طبيعة النسق الطبقي سواء اكانت طبيعة مفتوحة أم مغلقة ، وبالتالي طابع ومدى الوعي الطبقي .

ومن المحتمل أن يكون لمعدل الحراك الاجتماعي تأثير هام على الصفوة الادارية نفسها ، فلو نتج عن التغيرات في عملية التوافد الى الصفوة أن أصبحت الصفوة تستلقي اعضاءها الجدد بأعداد كبيرة من طبقات وشرائح اجتماعية عديدة ، فإن الروابط التي توجد بين اعضاء الصفوة لن تنتج أبدا عن مظاهر التماثل في الاصول الاجتماعية ، وإنما من المحتمل أن تنتج بصفة رئيسية عن التماثل في المهنة وفي الخبرات التعليمية التي تؤدي الى هذه المهنة . وفي هذه الحالة ، فإن كبار الموظفين سيصبحون أكثر وعيا بانفسهم كصفوة مهنية ، أكثر من كونهم اعضاء في طبقة اجتماعية تقليدية ؛ وربما يؤدي ذلك - في ظروف مجتمع بعينه - اما الى تعزيز فكرة « الحياد الميامي » (بحيث تفهم المهنة في ضوء القدرة الفنية وليس في ضوء القوة) ، أو الى تطور اسرع للصفوة الادارية كجماعة قوة جديدة ، أو حتى كطبقة جديدة اذا ما ارتبطت بجماعات أخرى . ولقد أصبح هذا الاحتمال الأخير موضوعا أساسيا لكثير من المناقشات الحديثة حول « حكم الخبراء » - التكنوقراطيين والبيروقراطيين ، وهو نفس الموضوع الذي كان وراء تحليل فيبر للتيارات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية الحديثة .

الفصل العاشر

الاتساق والانقسام في جماعات الصفوة

في الهند (١)

لم تعظ جماعات الصفوة في الهند بعد بدراسة دقيقة . ولذلك فإن البيانات المتاحة غير كافية وهي موزعة على موضوعات عديدة مثل تركيب جماعات الصفوة ، وتوافد عناصر جديدة اليها ، والعلاقات فيما بين هذه الجماعات ، ودرجة هيبتها وتأثيرها ، ومدى انفصالها عن الجماهير ، ودرجة ترابطها الداخلي . ومن ثم فإن هذا الفصل ذو طبيعة استكشافية . وسوف نحاول أن نتعرف على بعض العناصر الهامة التي تؤدي إما الى الاتساق أو الانقسام في جماعات الصفوة في الهند ، وأن نجمع بعض خيوط المعرفة التي يمكن اشتقاقها من الدراسات الحديثة (٢) .

ومن الأهمية بمكان أن نوضح بادية ذي بدء بعض الفروق العامة بين جماعات الصفوة في الهند ونظيرتها في المجتمعات الصناعية . وبإمكاننا أن نميز - طبقا لما ذهبت اليه دراسة شهيرة (٣) - بين خمس

(١) أعيد نشره من المصدر التالي :

Philip Mason (ed) *India and Ceylon : Unity and Diversity* (London, 1967).

(٢) ناقشت الخصائص العامة لجماعات الصفوة ودورها في البلدان النامية في كتابي *المثون و الصفوة والمجتمع* ، (انتشر في لندن عام ١٩٦٤) كما ناقشت حالة الهند بصفة خاصة في المصدر التالي :

" *Modern Elite in India* " Chapter IX of *Toward a Sociology of Culture in India* (edited by T. K. N. Unnithan, Indra Deva and Yogendra Singh (New Delhi, 1965).

R. Aron, " Social Structure and the Ruling class " (٣)
British Journal of Sociology, Vol. 1, Nos 1 and 2 (March, June, 1950).

جماعات للصفوة : القادة السياسيون ، والمديرون الحكوميون ، وأنهيمنون على شئون الاقتصاد (رجال الأعمال والادارة) ، وقادة الجماهير (وبصفة خاصة زعماء نقابات العمال ، وقادة العسكريون . وبالتطبيق على الهند نجد أن ليس لكل الجماعات نفس الأهمية . فلم تتطور - للأسباب التي أوضحها ميزرا *Misra* في كتابه الطبقات الوسطى في الهند - طبقة برجوازية حقيقية ؛ وبالرغم من أن رجال الأعمال الافراد وبعض جماعات المصلحة قد يستحوذون على قدر من التأثير السياسي ، فإنه لا يبدو في الوقت الراهن أن هناك صفوة من رجال الأعمال تمارس ذلك النوع من التأثير السياسي والاجتماعي الحامض الذي يظهر بوضوح في المجتمعات الغربية . ومثل ذلك يقال عن زعماء نقابات العمال الذين لم يشكلوا بعد صفوة ذات أهمية ، وذلك بسبب النمو البطيء للنقابات والطابع الزراعي والريفي الذي يميز المجتمع الهندي . أما موقف القادة العسكريين فإنه أقل وضوحا . فلقد كان بإمكاننا القول منذ سنوات قليلة بأن الدور السياسي للقادة العسكريين في الهند لا يعتبر دورا هاما على خلاف الكثير من الدول النامية الأخرى ؛ ولكن الصراعات على الحدود مع الصين وباكستان والانفاق المتزايد على النواحي العسكرية قد أدى الى تغيير الموقف ، وأصبح موقف الصفوة العسكرية في الهند الآن بحاجة الى إعادة نظر .

أما جماعتا الصفوة اللتان تحظيان بأهمية بالغة فهما : القضاة السياسيون وكبار موظفي الحكومة . فقد تحملت هاتان الجماعتان المسؤولية الأساسية في التطور الاقتصادي والاجتماعي في الهند . ومن المتوقع أن يستمر في تحمل هذه المسؤولية في المستقبل القريب . وسوف ينصب جل اهتمامنا هنا على وضع هاتين الجماعتين في المجتمع الهندي . ومع ذلك فهناك جماعة أخرى تستاهل قدرا من الاهتمام : تلك هي جماعة المثقفين . فالمثقفون يحتلون - في كل المجتمعات المتعلمة على أقل تقدير - مكانا هاما سواء كانوا كتابا أو خبراء أو مفكرين ايديولوجيين ؛ ولقد اضحى المثقفون في المجتمعات الصناعية الحديثة أكثر تأثيرا سواء كخبراء في مجال العلم والتكنولوجيا والادارة الاقتصادية ، أو كمفكرين ايديولوجيين مسئولين داخل النظم الديمقراطية عن صياغة أفكار ومذاهب

اجتماعية والتعبير عنها . غير أنه من المحتمل أن يحتل المثقفون وضعا أكثر أهمية في البلدان النامية ، فهم من ناحية اقلية تمتلك المعرفة العلمية والفنية ، وهم من ناحية أخرى يعملون - كمفكرين ايدولوجيين - على دفع الحركات الراديكالية نحو الدعوة الى التغيير الاجتماعى .

وربما يوحى لنا العرض السابق بأنه مادامت لا توجد في الهند سوى جماعات صفوة قليلة على المستوى القومى - أهمها على الاطلاق القادة السياسيون وكبار موظفى الحكومة - فإنه من المحتمل ألا يوجد سوى قدر من المنافسة بين جماعات الصفوة يقل بكثير عن نظيره في المجتمعات الغربية . ويمكن اشتقاق نفس النتيجة من مجال القيادة السياسية نفسه . فالهند « ليست دولة ذات حزب واحد » ، وإنما هي « نظام يسيطر فيه حزب واحد » (٤) في عدم وجود منافس فعال لحزب المؤتمر الحاكم . وفي مثل هذه الظروف من المحتمل أن تظهر الانقسامات

داخل جماعات الصفوة ذاتها ، ويصبح ذلك أمرا سهلا عندما تكون هناك بالفعل خلافات اجتماعية رئيسية - كتلك المتعلقة بالطائفة واللغة - تعمل بمثابة أساس تقوم عليه الانقسامات السياسية . ولقد اشار كثير من الدارسين الى مظاهر الانقسام الحاد في جماعات الصفوة في الهند المعاصرة . واهتم هؤلاء الدارسون بنوعين من الانقسامات هما : الانقسام بين دعاة التقليد ودعاة التحديث من ناحية ، والانقسامات الاقليمية من ناحية أخرى ؛ وسوف أبدأ بمناقشة هذين الموضوعين .

يذكر التمييز بين التقليد والحداثة دائما عند الحديث عن البلدان النامية ، غير أنه ليس من السهولة بمكان تحديد الخط الفاصل بينها بدقة . وسوف لا يكون هذا التمييز مفيداً اذا ما قصد به فقط المقابلة بين الشكل المستقر القديم وظروف التغيير الراهنة ؛ فمثل هذا التمييز لا يعدو أن يكون نوعا من التعارض الكورونولوجى (التتابعى) البسيط .

(٤) استخدم هذه العبارة موريس - جونز من مؤلفه لفتلى :

W. H. Morris-Jones, *The Government and Politics of India* (London, 1964).

وبصفة عامة ، فان التمييز بين التقليد والعداثة يصحىغ خبرة البندان الأوربية الغربية فى تحولها من الاقطاع الى الرأسمالية الحديثة ، من النظام القديم الى النظام الحديث . ونجد على أحد شقى هذا الانقسام نمطا من المجتمع يسود فيه الفكر الدينى ، ويكون فيه التغير التكنولوجى والاقتصادى بطيئا ، والحركة بين الشرائح الاجتماعية محدودة ، بل أن هذه الشرائح نفسها تكون منفصلة بعضها عن البعض الآخر ؛ ونجد على الشق الآخر نمطا من المجتمع ينتشر فيه التفكير العلمانى ، وتحظى فيه التكنولوجيا والعلم بأهمية كبيرة ، ويوجد به قدر ملحوظ من الحراك الاجتماعى بين الشرائح الاجتماعية المختلفة . ومن هذا المنطلق يمكن أن نجد تعارضا بين النظام التقليدى فى المجتمع الهندى - وخاصة المجتمع الهندوسى - والنظام الجديد الذى نشأ مع دخول التصنيع والديمقراطية السياسية . والسؤال الذى يترتب على ذلك مباشرة هو : هل توجد الآن أى جماعات صفوة تقليدية مؤثرة ؟ يبدو لنا أن الملاحظة التى قدمها ماكركجى Mukerji تصدق فى هذا المجال حيث ذهب الى القول بأن « جماعات الصفوة القديمة قد اختفت فى كل مكان ، ولكنها ما تزال موجودة هنا ؛ فلا يمكننا التعرف على أى جماعات جديدة باستثناء رجال السياسة المحترفين والبيروقراطيين فالمحافظة على البراهمنية (النظام الهندوسى) Brahminism كمجال اهتمام اجتماعى حاصر فى هذا العالم يعتبر حلما قديما ٠٠٠ ويمكن لمشرة من الرؤساء أن يفسلون اقبام عشرة آلاف من أعضاء الطائفة البراهمية غير أن الهيئة التى كان يتمتع بها عضو الطائفة البراهمية فى مجال السياسة لا يمكن استعادتها » (٥) . فلم تظهر حركات اجتماعية وسياسية براهمية ذات أهمية ، وحتى أكثر الجماعات الدينية تقليدية قد حولت اهتمامها بشكل متزايد الى أنشطة الرفاهية الاجتماعية ذات الطابع الحديث .

ويعنى غياب أى جماعات صفوة تقليدية متميزة - فهى الأحزاب السياسية القائمة على أساس طائفى لا تعتبر أحزابا تقليدية كلية حيثما

تمتلك قدرا من المقدرة السياسية - يعنى أن التمازض بين التقليدية والحدثة - بالشكل الذى يبدو عليه الآن - يجد تعبيراً عن نفسه داخل جماعات الصفوة المسيطرة نفسها . ويمكن تحديد إبعاد هذا التمازض فى الحياة السياسية ، غير أنه لا يمكن تقييمه بسهولة . فقد ظهر فى حزب المؤتمر الى حد ما من خلال الخلافات بين نهرو وغاندى - ولكن غاندى لم يكن مجرد رجل تقليدى ، كما لم يكن نهرو مجرد رجل من دعاة التحديث . ويظهر هذا التمازض فى الوقت الحاضر من خلال تعايش أساليب أو مصطلحات مختلفة فى مجال السياسة : السياسة الحديثة ، السياسة التقليدية ، السياسة المقدسة (أو الدينية) إذا ما استخدمنا المصطلحات التى قدمها موريس جونز (٦) . ويمثل نظام الديموقراطية البرلمانية والمحاكم والإدارة العليا النظم السياسية الحديثة . أما الجوانب التقليدية للسياسة فإنها توجد على مستوى القرية حيث تلعب كل من الطائفة والقرابة والتمسب دورا هاما . وتتمثل الجوانب المقدسة (الدينية) فى السياسة فى مجموعة المثل الدينية القديمة : وقد كانت تشكل أحد عناصر التفكير السياسى لغاندى ، ويعبر عنها بشدة هذه الأيام كل من فينوبا بوهاف Vinoba Bhave ج . ب . نارايان J. P. Narayan

ويشير هذا التباين فى الأساليب السياسية بصورة أولية الى وجود مستويات أو مناطق للممارسة السياسية منفصلة على نفسها الى حد ما ومستقلة بعضها عن البعض الآخر . ولقد أوضحت هذه النقطة دراسة عن ولاية أورسا Orissa أجراها ف . ج . بيلي (٧) F. G. Bailey ، بل أن هذه الدراسة أضافت بعض الملامح الأخرى . فرق الكاتب بين نطاق السياسة الخاص بالصفوة وهو نطاق حكومة المقاطعة ، وبين نطاق السياسة على مستوى القرية . فالأول يمثل المستوى الحديث والثانى يمثل المستوى التقليدى . غير أن هناك أيضا منطقة وسطى تمثلها الدائرة الانتخابية حيث يتقابل كلا الطرفين ويتكيف كل منهما مع الآخر . وذهب

Morris - Jones, op. cit., P. 52.

F. G. Bailey, *Politics and Social Change : Orissa in 1959*
(Berkeley, 1963).

(٦)

(٧)

يبلى الى ان الانشطة السياسية للولاية والدوائر الانتخابية تميل أثناء هذه العملية الى امتصاص وتحويل (بمعنى تحديث) هذه القرى . وتبدو الصفوة نفسها على انها اقرب الى الترابط (التماسك) - من الناحية الاجتماعية والسياسية - الأمر الذى جعل بيلى يتساءل عما اذا كان يمكن النظر الى هذه الصفوة كطبقة وسطى ، تقف فى مقابل طبقة الفلاحين أو العمال المعدمين فى الريف أو عمال الصناعة فى أورسا ، (٨) وهذه فكرة مرفوضة على أساس انه لا توجد جماعة مشتركة Corporate group من الفلاحين والعمال - وبالتالي لا يوجد شكل محدد لصفوة مضادة داخل الولاية - وايضا على أساس أن وحدة الصفوة يظهر بجلاء فى علاقتها بالجماعات الخارجية ، وبالصفوات فى الولايات الاخرى وبالحكومة .
نلهى .

ولقد اظهرت دراسة حديثة عن القيادة السياسية فى ولاية اوتر براديش Uttar Pradesh أن حزب المؤتمر يحوى صفوة تنتمى الى الطبقة الوسطى وتعتمد فى قوتها السياسية على حيازة الملكية ؛ حيث كتب يقول :

« نمت القيادة ومصادر التدعيم السياسى لتنظيمات حزب المؤتمر المحلية فى الأربع مقاطعات الريفية التى درست من كبار المزارعين من طائفتى الزامندارس Zamindars والتاليوكدارس Talukdars ومن صغار ومتوسطى اعضاء الزامندارس السابقين . فالقوة فى الريف تعتمد على ملكية الأرض . وتعتمد قوة حزب المؤتمر على شبكة من العلاقات - تقام من خلال قيادة الحزب وسيطرته على الحكومات الاقليمية والتنظيمات التعاونية - مع الجماعات ذات التأثير المحلى فى القرى ، أى مع هؤلاء الذين يملكون الأرض » (٩) .

وتتهدد وحدة هذه القيادة باستمرار من خلال الصراعات الطائفية

Ibid., P. 228.

(٨)

P. R. Brass, Factional Politics in an Indian State : The Congress Party in Uttar Pradesh (Perkeley, 1965) P. 229.

(٩)

وهي أحد الملامح التقليدية في المجتمع الهندي . والتي ترتبط بعلاقات التسابع والمتبوع Patron - Client relationships كالعلاقة بين المالك والمستأجر ، والحامى وعميله ، والقائد ومجتمعه المحلي (وتتضمن هذه العلاقة الأخيرة مظاهر الولاء الطائفي غير أنها تمتد الى أكثر من طائفة واحدة) . ولقد تفاقمت الصراعات الطائفية في ولاية أوتر براديش لأن السيادة السياسية لحزب المؤتمر لم يواجهها أى مظهر من مظاهر التحدى . وعندما يوجد مثل هذا التحدى - كما هو الحال في أحد المقاطعات التي يسيطر عليها حزب سواتانترا Swatantra Party - توحد الجماعة الحاكمة من صفوفها وتنكمش الفرقة الطائفية .

أما على المستوى القومى فإن على الصفوة السياسية - وخاصة حزب المؤتمر الحاكم - أن تتعامل مع النمط التقليدى للسياسة في القرية من ناحية ومع النمط المقدس (الدينى) للسياسة المرتبط بالحركة البوذية من ناحية أخرى . ولكن يبدو هنا أيضاً - كما في ولاية أوريسا وأوتر براديش - أن تأثير السياسة الحديثة كما تمارسها الصفوة هو تأثير هامى ، وفي نفس الوقت لا يوجد دليل قاطع على وجود انقسام داخل الصفوة ذاتها بين دعاة التحديث ودعاة التقليد . فمما لا شك فيه أن هناك بعض قادة حزب المؤتمر ممن يظهرون اهتماماً بالغاً بحماية الأبقار ومنع المشروبات الكحولية ، بينما يهتم البعض الآخر بصناعة الصلب والتزود بالمعدات العسكرية ، ولكن هذه الاختلافات لم تخلق أى صراعات أساسية . وإذا كان لنا أن نشير الى موضوع واحد من الموضوعات التي تعد مصدراً للانقسام في الوقت الحاضر ، فإننا نشير الى الاختلافات في الرأي حول المدى المرفوب فيه من المشروعات العامة في مقابل المشروعات الخاصة ، أو بشكل أكثر عمومية ، الاختلافات حول المزايا المرتبطة بالاشتراكية والراسمالية كصورتين للمجتمع - وتعد هذه الاختلافات مسألة حديثة بكل المقاييس .

ولما يظهر التمازج بين التقليد والتحديث في قطاع كبار الموظفين والقادة العسكريين ، ذلك لأن كلا من الجماعتين تعد حديثة في تعليمها ، (م ١٢ - علم الاجتماع)

والانشطة التي تمارسها ، ونظرتها المهنية . أما وضع المثقفين فانه مختلف واكثر تعقيدا . فقد شكل المثقفون في معظم المجتمعات الحديثة فئة اجتماعية اكثر تعديدا ، ظهرت داخلها جماعات متنوعة تتعايش مع بعضها البعض أو تتنافس مع بعضها البعض . وظهر منذ القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر - في المجتمعات الغربية - خط اساسي للانقسام يفصل بين المثقفين المحافظين والمثقفين الراديكاليين . ولقد اكتمل هذا التعارض بين المحافظين والراديكاليين ، أو تدعم كما يحلو للبعض أن يقول ، من خلال التمييز بين علماء العلوم الطبيعية وعلماء الانسانيات . ومن الممكن أن نجد انقسامات من هذا النوع في الهند المعاصرة ؛ كان نرى - على سبيل المثال - في رام موهان روى Ram Mohan Roy هذا اعلى طبقة مثقفة راديكالية وصلت الى اكمال نضجها اثناء النضال من اجل الاستقلال ، أو أن نلاحظ تشكل طبقة جديدة من المثقفين من خلال ادخال العلم الغربي ونظم الجامعات الغربية الى الهند . غير أن هذه التطورات في الثقافة الهندية لم تنتج بعد هذا التعارض الدقيق في المذاهب الفكرية الذي حدث على نطاق واسع في كثير من البلدان الاوربية . فلم تظهر هناك معارك على اصدار كتب مختلفة ، ولم تظهر جماعة مؤثرة من الفلاسفة ، كما لم يوجد صراع عام بين الملم والدين ويجب أن يفسر ذلك من خلال الحقيقة التي مفادها أن الفكر الغربي قد دخل الى الهند من خلال القوة الاستعمارية الحاكمة ، وتم نشره بلغة اجنبية ؛ الأمر الذي ترتب عليه امكانية النظر الى الاستقلال على أنه يطالب بتأكيد الثقافة التقليدية ، مع تفسيرها بطرق جديدة وادخال بعض العناصر المستعارة من الغرب ، على أن تظل هندية بصفة اساسية . وما يزال هذا التنافس بين التراث الداخلي والتراث الأجنبي مستمرا ، ويتبدى في المناقشات الدائرة حول استخدام اللغة الانجليزية ، بالرغم من أنه قد فقد حدته التي كان يتميز بها في الاجيال الاولى : اجيال طاغور ونهرى . ولقد عبر ديساى Desai تعبيرا جيدا عن هذا التنافس عندما كتب يقول :

« ان ما نمتلكه هو ايدىولوجية ذات توجيه هندي متأثرة بالغرب وهي الايدىولوجية التي تنتمى اليها الجماهير العريضة من المثقفين الجدد »

وبناء عليه ، فليس لدينا - من الناحية الايديولوجية - اكتساب اصيل لصفات الغرب « (١٠) .

ومن الناحية الاخرى فان الديانة البراهمية - والتي تعبر عن الوحدة الثقافية للمجتمع التقليدى - لا تتفق فى جوانب عديدة مع ظروف الحياة فى المجتمع الصناعى النامى ، ولذلك فقد فقدت الكثير من جدواها . ومع ذلك فاننا لا يمكن ان ننكر التأثير الذى ما تزال تمارسه الديانة البراهمية ، فكما لاحظ سيريفاس Srinivas فى مناسبات عديدة (١١) ، فان عمليتى اكتساب صفات الغرب Westernization ونشر اللغة المانسيكرتية Sanskritization يسيران جنبا الى جنب فى الهند الحديثة . وبناء عليه فانه فى الوقت الذى يتحول فيه اعضاء الطوائف العليا الى افراد ذوى ثقافة غربية - ليس على نمط الانسان الغربى تماما - يفرض اعضاء الطوائف الدنيا فى النمط التقليدى للمجتمع من خلال تبني المذاهب البراهمية وكذلك الممارسات العملية المرتبطة بها . والنتيجة هى خليط من الافكار الحديثة والتقليدية ، اكثر من كونها مواجهة بينهما .

ويبدو هذا الأمر غريبا خاصة حيثما يتوقع ان تسود القيم الحديثة دون منازع ، كما نرى فى مجال العلوم الاجتماعية . فغالبا ما يذهب البعض الى ان الباحث فى علم الاجتماع او الانثروبولوجيا - او حتى علم الاقتصاد - يحتاج اذا كان يعمل فى الهند الى التعرف عن قرب على المجتمع التقليدى ، بصرف النظر عن المادة التى يدرسها . وقد ذهب ماكرجى فى هذا الصدد الى القول بأن :

I. P. Desai, " The New Elite " in Towards a Sociology of culture in India, op. cit, P. 154. (١٠)

(١١) لنظر على سبيل المثال أعماله التالية : Caste in Modern India and other essays (Bombay, 1965) Chapter 2, "a Note on Sanskritization and Westernization" and also "changing Institutions and values in Modern India " , in Towards a Sociology of culture in India (op. cit).

• الواجب الأول والملح الملقى على عاتق علم الاجتماع الهندى . . .
هو دراسة التراث الهندى . . . واكثر من هذا . . . فانه ليس كافيا ان
يكون عالم الاجتماع الهندى عالم اجتماع فقط . بل يجب عليه ان يكون
هنديا أولا وقبل كل شيء . فعليه ان يشارك فى الطرق الشعبية ،
والاعراف ، والعادات الاجتماعية والتقاليد بهدف فهم النسق الاجتماعى
وما وراء النسق الاجتماعى . ان على الباحث ان يfokus فى التراث
الهندى الاعلى منه والادنى . وبالنسبة للجوانب العليا من التراث فان
اللغة السنسكريتية تلعب دورا فائق الأهمية (١٢) .

والحقيقة ان مثل هذا الالتزام لم يوجد عند علماء الاقتصاد السياسى
وعلماء الاجتماع الأوائل فى الاقطار الاوربية . فلم يطرح أحد منهم مثل
هذا الالتزام ، كما لم يفترض هؤلاء العلماء ان من واجبهم ان ينفخسوا
فى ثقافة أوربا الاجتماعية قبل ان يقدموا على بحث المشكلات المترتبة على
ظهور الرأسمالية . ويكشف الاختلاف بين الموقف فى أوربا والموقف فى
الهند عن مدى تأثير الأفكار التقليدية على الفكر الاجتماعى الهندى ذلك
التأثير الذى ينتج مركبا لا هو بالتقليدى ولا هو بالحديث .

وقد يكون من الضرورة بمكان ان ندرس تطور المهن الفكرية وتطور
الثقافة الحديثة فى الهند بشكل اكثر دقة (١٣) وذلك قبل ان نصدر حكما
على الصورة التى سيكون عليها التأليف بين الفكر التقليدى والفكر
الحديث . غير ان هذا التأليف قائم فى الوقت الحاضر ، فلم تعد جماعة
المثقفين مشغولة بالصراع بين دعاة التقليد ودعاة التحديث . والخلاف
الاكثر ظهورا هو الخلاف بين الثقافات الاقليمية ، ولذلك فان علينا ان
نكشف عما يترتب على النزعات الاقليمية من آثار . عرض سيليج

MuKerji, op. cit; P. 232 - 3.

(١٢)

(١٣) من أكثر المجالات شغلا حتى الآن محاولة إدوارد شيلز : انظر

E. Shils, *The Intellectual Between Tradition and Modernity : The Indian Situation*, (The Hague, 1961).

هاريسون (١٤) Harrison في أحد كتبه لما اسماء بمخاطر البلقنة في الهند ويسير رأيه على النحو التالي : تشتمل الهند على مناطق ثقافية متعددة تجمعت مع بعضها سويا في الماضي من خلال اللغة السنسكريتية والصفوة البراهمية القومية . ثم بعد ذلك من خلال سيطرة الصفوة الادارية السياسية البريطانية (أو ذات التعليم البريطاني) وكذلك انتشار اللغة الانجليزية . ومنذ تحقيق الاستقلال ، لم تعد اللغة الانجليزية لغة قومية ، غير أن المناداة باحلال اللغة الهندية (Hindi) محلها قد لاقت تصديا ومعارضة ؛ في الوقت الذي بدأت فيه الثقافات واللغات المحلية تطل برأسها من جديد . ومن شأن هذه التطورات أن تخلق حدودا قوية بين المناطق اللغوية ، وتعمق عملية الحراك على المستوى القومي ، وتعمق الولاءات المحلية ، وتثير نوازع المطالبة بمزيد من الاستقلال الذاتي الاقليمي ، وفي النهاية فانها قد تؤدي الى زيادة الحركات الانفصالية .

وبناء عليه فلا يمكن انكار قوة الولاءات اللغوية المحلية ، كما لا يمكن انكار أهمية الثقافات المحلية . ولقد اتضحت الولاءات الاقليمية من خلال الاصرار الجماهيري على اقامة ولايات محلية يقوم تقسيمها بناء على المناطق اللغوية الاساسية ، الأمر الذي ترتب عليه اقامة ولاية اندھارا Andhra وتاسيم ولاية بومباي الى ولايتي جيجارات Gujarat ومھاراشترا Maharashtra وأخيرا تقسيم البنجاب الى ولايتين احدهما تتحدث اللغة البنجابية والأخرى تتحدث اللغة الهندية (Hindi) أما أهمية الثقافات المحلية فقد اتضحت من خلال الحقيقة التي مفادها انه بالرغم من أن أحدا لم يتحدث عن النهضة الهندية (أو أحياء الثقافة الهندية) ، فإن النهضة البنغالية (أحياء ثقافة البنغال) قد لاقت اعترافا عالميا منذ أوائل هذا القرن ، هذا فضلا عن أن أحياء الادب والموسيقى والرقص في الوقت الحاضر يعد ظاهرة محلية أساسا . وبالرغم من ذلك فإن نتائج دراسة سيليج هاريسون - وخاصة الماثلة التي اقامها بين

الموقف في الهند والموقف في اوريا الغربية عندما ظهرت الدول البلقانية بعد الحرب العالمية الأولى - هذه النتائج ليست معصومة من النقد .
 فالولا فالوحدة الثقافية في الهند تعتبر أقدم جذورا من الوحدة الثقافية في امبراطورية هابسبورج . واذا كان الاحساس بهذه الوحدة قد أصبح - في الايام الأخيرة - اضعف عن ذي قبل ، فانه مايزال يمثل عنصرا لا يمكن اهماله . ومن الناحية الأخرى ، فانه من الخطأ المبالغة في الحديث عن درجة الوحدة التي كانت قائمة في الماضي ، واهمال العوامل الجديدة التي أسهمت في تحقيق الوحدة ، والتي ظهرت في السنوات الأخيرة . فالوحدة الثقافية في الهند قبل فترة الحكم البريطاني لم تدعمها - لوقت طويل - سلطة سياسية وإدارية تقوم على أساس علماني فوق كل الاراضى الهندية . فلم تظهر حكومة مركزية وإدارية مركزية فعاليتين إلا في الوقت الحاضر . وأصبحت الحكومة أكثر قوة في العقدين الماضيين وبعد أن أقيمت على أساس من الموافقة الشعبية .

ثانيا : يجب أن نتذكر أن الهند تعتبر - ويقصد - دولة فيدرالية وليست دولة واحدة . وفي نسق سياسى من هذا النوع ، من الطبيعي أن يتم التأكيد على حقوق الولايات التي تشكل الدولة الفيدرالية ، ومن الواضح أن الولايات الهندية أكثر تشعبا وأكثر الحاحا في صراعها مع الحكومة الفيدرالية من نظيراتها في « الولايات المتحدة الأمريكية » وكندا على سبيل المثال . ثالثا : من المضلل أن نذهب الى القول بأن الولايات اللغوية المنتشرة في الهند تعتبر شيئا استثنائيا ، أو انه يمكن مقارنتها بالولايات اللغوية التي كانت منتشرة في اوريا الشرقية منذ نصف قرن مضى . فقد ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية صراعات عنيفة في بلجيكا بين الجماعتين اللغويتين الموجودتين هناك ؛ كما ظهر في بريطانيا نمو ملحوظ للقومية الويلزية (نسبة الى اقليم ويلز في بريطانيا) ؛ وتفجرت في مقاطعة كويك Quebec في كندا حركة قومية قوية على يد اقلية لغوية متمركزة في هذه المقاطعة ، وشكلت بذلك جناحا انفصاليا نشيطا . وبمطابق حالة كندا مثالا يقف على طرف نقيض من الموقف في الهند . فالاصول الثقافية للجماعات الفرنسية الكندية والإنجليزية الكندية ، تعتبر اصولا أكثر تنوعا في معظمها من اصول

الثقافية للجماعات المحلية في الهند ؛ فاحد هذه الجماعات ذات اصول لاتينية ، واخرى ذات اصول انجلو - ساسكونية ، وثالثة ذات اصول كاثوليكية ، ورابعة تدين بالبروتستنتية . ومع هذا يجب ان نبرز الحقيقة التي مؤداها ان هناك جماعتين لغويتين ، ومن ثم فان بالامكان تطبيق سياسة للدمج اللغوى والثقافى بين الجماعتين ، بل انها مدعاة للتنازل . اما في الهند فان هناك اربع عشرة جماعة لغوية ، ويسود ان الحل الوحيد للمشكلة اللغوية ينحصر في اقامة لغة قومية بجانب اللغات المحلية . ولا يمكن التنبؤ الآن بما اذا كان ذلك اصعب او اسهل من عملية الدمج اللغوى .

ليس هناك شك في ان وجود مناطق ثقافية مميزة ، وهى المناطق التى تفصل ايضاً - وبقدر معين - الكيانات السياسية ، يؤثر على تركيب وانشطة جماعات الصفوة . بيد ان المسألة التى تحتاج الى فحص دقيق هى الى أى مدى يترك وجود هذه المناطق الثقافية اثارا ثقافيتية على المجتمع . فلنحاول - اولاً - ان نلقى الضوء على تأثيراتها على الحياة الفكرية . من المحقق ان تأثير الثقافة الاقليمية على بعض المجالات الفكرية - فى الادب والموسيقى مثلاً وحتى فى كتابة التاريخ - قد يكون له اهمية كبرى . ومع ذلك يبقى هناك عنصر مشترك يوحد بين الثقافات المختلفة طالما انها تستقى من منبع مشترك يتمثل فى مجموعة من الموضوعات الاساسية المشتقة من الهندوسية . واذا كانت الديانة الهندوسية نفسها سوف تتقلص بسرعة مع تفكك نظام الطوائف - كما يفترض الدارسون - فليس هناك من مبرر للافتراض بان التراث الثقافى المتراكم المرتبط بالهندوسية سوف يختلف بشكل مباشر ، بنفس طريقة اختفاء الثقافة التى اذكتها المسيحية فى الامم الغربية الحديثة التى تتميز بسيطرة العلمانية . وفضلاً عن هذا فان هناك كثيراً من مجالات الحياة الثقافية لا تتأثر بشكل حاسم بالثقافة الاقليمية ، فالعلم الطبيعى ليس له طابع قومى او اقليمى ، وحتى العلوم الاجتماعية فانها قابلة للتطور وفق خطوط تجعلها جزءاً من هيكل حضرفى عالمى ، بالرغم من المحاولات التى تبذل لربطها بالتراث الهندى .

ولا يبدو أن هناك على هذا المستوى أية عقبات أمام الحركة الحرة للمثقفين في كل أرجاء الهند . وسوف يصبح هذا أمرا سهلا من خلال استخدام لغة قومية واحدة في التعليم العالي ؛ كما أن انتشار اللغة الهندية (Hindi) في المناطق التي لا تتكلم هذه اللغة ، بجانب الاستخدام المستمر للغة الانجليزية ، يؤدي بنا الى القول بأنه مهما تكن المصاعب أمام الحركة الحرة للمثقفين فإنه يمكن تذليلها . فالثقافة الأدبية والفن يعتمدان اعتمادا كبيرا على اللغة المحلية ؛ أما العلم والتكنولوجيا والإدارة بصورتها الاقتصادية والسياسية فلا تعتمد على هذه اللغة . وإذا كان لنا أن نحدد مدى الانقسامات الإقليمية بين الصفوة المثقفة فإنه من الأهمية بمكان أن نكشف عن درجة الحراك الجغرافي لجماعات مثل اساتذة الجماعات والعلماء والصحفيين وهل تتزايد درجة الحراك هذه أم تتناقص . أشار سرينيفاس Srinivas الى أن الحج الى الأماكن المقدسة (في الهند) قد ساعد على توحيد المجتمع الهندي ؛ فالهجاج لا يعبأون بالحوجز اللغوية ، ولا بالفروق في العادات والأعراف ؛ بل أنه يبدو أن هؤلاء الهجاج يستمتعون بالتنوع الثقافي في الهند ، (١٥) ويمكن أن يدعم هذا العنصر المحقق للوحدة في الهند الحديثة من خلال حراك المثقفين ؛ فمن الجدير بالملاحظة أن اساتذة الجامعات - على سبيل المثال - أصبحوا يمانون التأكيد المفرط على الثقافة الإقليمية وخاصة فكرة الاستخدام الشامل للغة المحلية في التعليم العالي .

أما في المجال السياسي ، فقد أوضحنا من قبل أن هناك جماعات صفة إقليمية . غير أن هذه الجماعات تندمج اندماجا كبيرا في النسيج السياسي القومي . فالأحزاب السياسية الرئيسية هي أحزاب قومية ، وحتى في حالة تركيز قوتها في بعض المناطق الإقليمية في الوقت الحاضر - مثل تركيز حزب سواتانترا Swatantra في منطقة جيوجارت Gujart والحزب الشيوعي في منطقة كيرالا Kerala فإن هذه الأحزاب ما تزال

تتنافس على حيازة القوة فى كافة أرجاء الهند . وبناء عليه فإن القادة السياسيين لا يستطيعون الفكك من الارتباط بالسياسة على المستوى القومى ، بل أن معظم أعضاء الصفوة المحلية يتوقون الى أن يصبحوا قادة على مستوى قومى . ويهتم رجال السياسة على مستوى حكومة الولاية اهتماما بالغا بتطور الاقليم الذى ينتمون اليه ، وهم يدخلون باستمرار فى صراع فى حكومة دلهى ، خاصة فيما يتعلق بالمواقع التى تنفذ فيها الخطة الخمسية . ويحدث نفس الشيء فى الانظمة الفيدرالية الأخرى حيث لا تنحرف الصفوة الاقليمية فى انشطتها ومبادراتها عن التمثيل العادى للمصالح المحلية الا فى النذر اليسير . فالقادة السياسيون على مستوى الولايات الهندية لا يصرون على مطالبهم للمشاركة فى مشروعات التنمية أكثر مما تفعل الحكومات المحلية فى كندا - مثلا - اثناء مناقشة توزيع الميزانية الفيدرالية الخاصة بتشبيد الطرق ، والطاقة الكهربائية أو التعليم العالى ، ومن الضرورى أن نؤكد أيضا أن المناطق المحلية المختلفة تمثل تمثيلا عادلا فى الحكومة القومية وفى الاجهزة المختلفة لهذه الحكومة ، كما يتم خلق قدر من التوازن بين جنوب الهند وشمالها فى هذا المضمار . غير أن لنا أن نقصا : هل يظهر التمييز بين الشمال والجنوب فى الهند بشكل أكثر حدة مما هو الحال فى الولايات المتحدة الامريكية ، وهل مسألة التمثيل السياسى أكثر حساسية ؟ الاجابة على هذا السؤال واضحة على أى حال .

ويبدو لنا أن الدلائل تشير فى الوقت الحاضر الى أن تزايد الانقسام فى السياسة الهندية لا يحدث بين دعاة التقليد ودعاة التحديث أو بين المناطق المحلية المختلفة ، وإنما يحدث بين الجماعات الايديولوجية ذات الطابع الحديث . حقيقة أن التطور الايديولوجى قد تشوه وتمطل من خلال سيطرة حزب المؤتمر الذى يجمع تحت رايته عددا متقوفا من الآراء السياسية والاجتماعية ؛ غير أنه ظهر خلال السنوات القليلة الماضية صراع عنيف بين المذاهب الفكرية ، ترتب على نمو حزب سواتالترا من ناحية والحزب الشيوعى من ناحية أخرى . فعند قرب

الانتخابات الرابعة في الهند لم تكن الموضوعات الأساسية التي سيطرت على الحوار السياسى هي الموضوعات الخاصة بالتنمية الإقليمية في مقابل التنمية القومية ؛ وإنما انحصرت هذه الموضوعات في مشكلات النمو الاقتصادى ، وتوزيع الثروة والدخل ، والتخطيط والمشروعات الحرة . ومن المحتمل أن يؤدي تأثير نمو الأحزاب المعارضة الى مزيد من الوحدة بين الصفوة في حزب المؤتمر ، والى تطور التنافس بين جماعات الصفوة السياسية التي تتحدد بشكل أدق من خلال أهدافها الاجتماعية والسياسية .

لقد علق أحد المراقبين ذات مرة على مجلس النواب الفرنسى فى الثلاثينات بالقول بأن الاختلاف بين نائبين أحدهما شيوعى والآخر غير شيوعى أقل بكثير من الاختلاف بين اثنين من الشيوعيين أحدهما عضو فى مجلس النواب والآخر ليس عضواً . ويمكن أن تذكر نفس الملاحظة فى سياق الحديث عن «اللوك سبها» Lok Sabha (مجلس الشعب الهندى) (*) . فيما يتعلق بالاختلافات المرتبطة بالمنطقة المحلية أو الطائفة بين أعضائه . ويصدق نفس الشيء بالتأكيد على كبار الموظفين فى الجهاز الإدارى الهندى ، فالاصول الاجتماعية لهؤلاء تختلف باختلاف المناطق المحلية (بالرغم من أن بعض هذه المناطق تمثل بأكثر مما تستحق) وباختلاف الطائفة (بالرغم من أن سيادة الطوائف العليا - بسبب تزايد فرصهم فى التعليم الثانوى والجامعى - وبالرغم من وجود بعض الأماكن للطوائف الأخرى) (١٦) . ولكن حدث أن تم الحد من الفئات المختلفة

(*) يتكون البرلمان الهندى من رئيس الجمهورية الذى ينتخب كل خمس سنوات ، ومجلس الولايات (ويطلق عليه راجيا سبها Rajya Sabha) وهو لا يزيد عن ٢٥٠ عضواً يمثلون الولايات ويتم اختيارهم بالاقتخاب غير المباشر عن طريق الهيئة التشريعية الخاصة بكل ولاية ، ومجلس الشعب (ويطلق عليه لوك سبها Lok Sabha) ويتكون من ٥٠٠ عضو يتم اختيارهم بالاقتخاب المباشر عن طريق الناخبين . ويعتبر مجلس الولايات جمعية دائمة ، يستكمل ثلث أعضائها سنوياً لينتخب فيهم ، أما مجلس للشعب فإنه يحل كل خمس سنوات ليصادق انتخابه .

(١٦) تعتبر المعلومات المتصلة عن الصفوة الأدلوية لكثير من أى معلومات متاحة عن أى جماعة أخرى . ومن أهم المصادر حول هذا الموضوع :

لهذا الاختلاف من خلال وجود بعض العناصر المشتركة : وجود عدد كبير ممن تعلموا في المدارس العامة ، والتدريب المكثف للمرشحين للقبول في الأكاديمية القومية للإدارة ، وروح الجماعة ethos التي تسيطر على صفوفه صغيرة لها تراث طويل . فأعضاء جهاز الإدارة الهندي يوزعون على الولايات . ولكن ذلك لا يؤدي إلى تقسيم الخدمات وفق خطوط إقليمية ، وذلك لأن نصف العدد في كل ولاية يأتي من خارج الولاية ، كما أنه يتم انتداب الموظفين للخدمة لفترات معينة في الإدارة المركزية . وبالرغم من أن جهاز الإدارة الهندي له طابع فيدرالي إلى حد ما ، إلا أنه - مثله في ذلك مثل الأجهزة الكبرى للدولة في فرنسا أو الطبقة الإدارية الخاصة بالخدمة المهنية في بريطانيا - يشكل صفوفه متميزة ومتماصة وقوية (١٧) .

ولم نذكر شيئا حتى الآن في هذا الفصل عن التأثير الحاسم الذي تمارسه الطائفة . وتعتبر المشكلات المرتبطة بأهمية الطائفة والتغيرات التي تخضع لها في الهند الحديثة ، مشكلات على درجة عالية من الصعوبة والتعقيد ؛ ولا نستطيع في هذا السياق إلا أن نقدم - باختصار شديد - بعض الانطباعات المتصلة بتأثير عضوية الطائفة على تشكل واستقرار جماعات الصفوة . من الضروري أولا أن نفرق بين الطوائف التقليدية (المسماة جاتاي Jati) وهي جماعات محلية ضيقة النطاق ، وبين الروابط الطائفية الحديثة التي تسعى إلى تعميق الولاءات الطائفية بحيث تجمع في جماعة واحدة ، هذه الطوائف (المسماة جاتاي) والتي تكون فئة واحدة بحكم اشتراكها في اسم واحد ، ومهنة تقليدية واحدة ، ومكانة مشتركة تقريبا في نظمها الطائفية المتتالية (١٨) وتمتد التجمعات

R. K. Trivedi and D. N. Rao, " Regular Recruits to the I. A. S. - A Study " *Journal of the National Academy of Administration*, Mussaurie, Vol. V.; No. 3; a forthcoming study by V. Subramanian; and Morris - Jones; op. cit PP. 121 - 3.

(١٧) ويمكن تقديم ملاحظات شابهة فيما يتعلق بجهاز الخارجية الهندية .
Bailey, op. cit, P. 130.

(١٨)

الطائفية في المنطقة المحلية او الولاية التي تشترك في لغة واحدة . وتمتد في بعض الاحيان بحيث تغطي الهند برمتها . وتختلف درجة تنظيم هذه التجمعات ودرجة تأثيرها اختلافا ظاهرا في الاجزاء المختلفة في الهند ، من جمعية خدمات ناير Nair Service Society القوية والمنظمة تنظيما دقيقا في ولاية كيرالا Kerala الى رابطة Orissa Oilmen-Valsys التي ماتزال - وفقا لما ذهب اليه بيلي - في مرحلة التكوين وليس لها سوى تأثير سياسي طفيف .

اما التأثير الذي يمكن ان يمارسه تجمع طائفي على نطاق قومي فقد اتضح من خلال التفسير الذي قدمه راو M. S. A. Rao لرابطة اليبادافاس (١٩) Yadavas والتي تضم عددا من الطوائف المتحالفة - ادميرس Adhirs وجوباليس Gopals وجولاس Gollas وغيرها - والتي تشترك جميعا في العمل بالمهن المرتبطة بتربية الابقار وبيع اللبن في أرجاء الهند المختلفة ؛ وان كانت تدعى ايضا بين اعضائها عددا من امبياط سلالات كانت تحكم فيما مضى . اما رابطة يادافا ماها سابها العامة all-India Yadav. Maha Sabha والتي تشكلت في عام ١٩٢٤ فقد كانت تنشط بصورة خاصة في الضغط من اجل تشكيل لواء خاص بها في الجيش الهندي ، وذهب راو Rao الى ان اعضاء مجلس الشعب الهندي من رابطة يادافا يعملون مسويا في الاشراف على الانشطة الطائفية للرابطة .

ومناك رابطة قومية اخرى لها نشاط مؤثر هي رابطة مارواريس Marwaris (ورابطة مارواريس العامة all - India Marwari Federation) ولقد اشار ميليج هاريسون S. Harrison - في وصفه للتكتلات الطائفية الجديدة (٢٠) - اشار الى المارواريس والى جماعة الاماريس وغيرها .

ولقد وصف بيلي بوضوح تام الفروق بين الطوائف والتجمعات الطائفية على الصفحات من ١٢٢ - ١٣٥ .
 M. S. Rao, " Caste and the Indian Army " Economic Weekly, Vol. XVI, No. 35, (29 August 1964). PP. 1439 - 43. (١٩)
 Harrison, op. cit, Ch. IV. (٢٠)

ولاحظ بالنسبة لهاتين الجماعتين أنهما قد تحالفتا في ولاية اوتيربرائيش Uttar Pradesh مع طائفة جاتس Jats وبعض الطوائف الأخرى لكي تشكل كتلا مؤثرا ؛ غير أن بول براس Paul Brass قد انتقدا هذا الرأي عندما لاحظ أنه بالرغم من أن التأثير السياسي للطائفة في منطقة ميربوت Meerut الواقعة في ولاية اوتيربرائيش يعتبر تأثيرا قويا إلا أن كل الطوائف تقوم في تركيبها على التعدد الطائفي ؛ وأن تنوع الطوائف ٠٠ يجعل من المستحيل أن تحصر جماعة سياسية معينة تنوق إلى الوصول إلى القوة عضويتها في جماعات بعينها ، (٢١) . ولقد أوضحت سلسلة من تسع دراسات عن الانتخابات العامة الثالثة نشرت في مجلة Economic Weekly في الفترة من يوليو إلى سبتمبر ١٩٦٢ ، (٢٢) أوضحت أن تأثير الانتماء الطائفي على الانتخاب يختلف اختلافا بينا من مكان إلى آخر ؛ وأنه ليس التأثير الوحيد على الإطلاق بل أنه يرتبط بالمصلحة الاقتصادية ، والالتزام الإيديولوجي والتعلق بالقيادة القومية وغير ذلك من العوامل ؛ وأن الانتماء الطائفي لا يعد عادة عاملا حاسما .

وليس هناك من شك في أن الولاءات الطائفية قوية في الكثير من المناطق ، غير أنه من المحتمل أن تظهر بأقصى درجات تأثيرها في القرى وتصبح أضعف في التجمعات الطائفية الأكبر النشطة في ممارسة السياسة على مستوى الولاية وعلى المستوى القومي . ولا يمكن تأكيد هذه النقطة إلا من خلال دراسات مفصلة عن الروابط (التجمعات) الطائفية نفسها وعلاقتها بجماعات الصفوة السياسية في الولايات أو في الحكومة المركزية - وهي دراسات لم تجر بعد . وبالرغم من أن بعض دارسي السياسة في الهند يتنبأون بأن تلعب الروابط الطائفية دورا هاما ومتزايدا في المستقبل القريب ، فإنه لا يبدو أنها تلعب دورا

P. Baras, op. cit., P. 148.

(٢١)

(٢٢) نشرت في نشرة بطونان :

The Third General Elections : Studies in Voting Behaviour, Bombay Economic Society.

رئيسيا في الوقت الحاضر في انتخاب القادة السياسيين أو في خلق مظاهر الانقسام السياسي . حقيقة انها ربما تدعم الانقسامات المحلية الى حد معين ، غير أن هذه التجمعات لا تنظم كلها على أساس محلي ، بل أن بعضها - كما هو الحال في رابطة مرواري على سبيل المثال - يعارض النزعة الاقليمية .

وتشارك التجمعات الطائفية - طالما أن لها نشاطا سياسيا - في ممارسة السياسة على مستوى الولاية وعلى المستوى القومي ، وربما تستطيع من خلال هذا الطريق أن تؤثر على تركيب الصفوة السياسية واسلوبها السياسي . أما الطوائف التقليدية (المصماء جاتاي) فانها تنشغل اساسا بممارسة السياسة على مستوى القرية ، ومن ثم فانها لا تهتم في هذا السياق . ومع ذلك فانه من الجدير بالذكر انه حتى على مستوى السياسة في القرية حيث يظهر تأثير التنظيم الاجتماعي التقليدي على اشدّه ، فليس من الواضح تماما عما اذا كانت الولادات الطائفية تمارس تأثيرا حاسما في كل الأحوال . فقد اشرف سومجي A. H. Somjee على تحرير سلسلة من الدرامات القروية في ولاية جوجارات Gujarat اوضحت انه بالرغم من وجود صراع اساسي في بعض الاحيان بين طائفتي باتيدارس Patidars وبارياس Barias الا ان هذا الصراع يخفف من خلال التعارض الذي يظهر داخل كل صفوة على حدة بين جماعات القرابة أو بين الاجيال ، أو من خلال تكوين تحالفات بين الطوائف على أساس المصالح الاقتصادية (٢٣) ، كما استخلص اندرية بيتيل Andre Beteille من دراسة على قرية تانجور Tanjore ان القوة السياسية قد انفصلت الى حد ما عن الطائفة ، وأن توازن القوة يتميز بعدم الاستقرار ، وأن هناك « عوامل خلاف الطائفة تلعب دورا هاما في المحافظة على القوة أو تغييرها يوما بعد يوم » (٢٤) .

A. H. Somjee (ed). *Politics of Perturban Community in India*, (Bombay, 1964).

A. Beteille, *Cast, class and Power : Changing Pattern of stratification in Tanjore Village* (Berkeley 1965) P. 200.

وأذا كانت أهمية الطائفة محل شك فى المجال السياسى فإنها محل شك أكبر فيما يتعلق بجماعات الصفوة الأخرى - المديرون والقادة العسكريون والمثقفون - وذلك لأن هذه الجماعات تتشكل على أساس التميز الفردى والانجياز الفردى . فهى لا ترتبط - كما يرتبط القادة السياسيون - بتمثيل الجماعات المحلية المختلفة والمصالح المختلفة فى المجتمع . ولهذا فإن الانقسامات الطائفية لا تلعب سوى دور طفيف فى هذه الجماعات . ولقد كانت الخلافات المتصلة بالانتماء المعلى واللغة من أظهر الخلافات بين كبار الموظفين غير أن هذه الخلافات قد تلاشت - كما أشرنا من قبل - من خلال تزايد معدل الحراك الجغرافى وتأثير المعايير التى خلقتها الجماعة المهنية نفسها . ويبدو أن الولاءات الطائفية - التى قد توجد بدرجات متفاوتة بين موظفى الإدارة العليا أو صفوة المثقفين - قد تضاءلت أن لم تكن قد تلاشت من خلال التزام هذه الجماعات بأهداف عامة . ويساعد على هذه العملية حقيقة أن وظائف المديرين والمثقفين (على الأقل هؤلاء الذين يعملون فى الجامعات) تعد وظائف حديثة وذات طابع غربى ، الأمر الذى يجعلها لا تتفق مع تقليدية الطائفة . أما فى حالة الجيش فقد قيل أن الفروق الطائفية أكثر ظهوراً ، وهى من رواسب الحكم البريطانى بمفهومه من الأجناس ذات القدرات العسكرية . وحتى لو كان هذا القول صادقا على مستوى الوحدات العسكرية ، فإنه من المشكوك فيه ما إذا كان لهذه الخلافات من تأثير على المستويات العليا فى التدرج العسكرى . فالقادة العسكريون يتلقون تدريبهم - مثلهم فى ذلك مثل كبار الموظفين - وفق أسس غربية ومن المحتمل أن تكون أوجه الشبه بين القادة العسكريين وكبار الموظفين أكثر من أوجه الشبه بين أعضاء هاتين الجماعتين وجماعاتهم الطائفية .

ومن الأمور التى تساعد على تماسك جماعات الصفوة - السياسية والمثقفة والإدارية والعسكرية - اعتماد التوافد إلى هذه الجماعات إلى حد كبير على حيازه الملكية ، أو الموهلات العلمية أو كليهما ويأتى

اعضاء هذه الجماعات - اساسا - من بيئات تنتمي الى الطبقة الوسطى . كما ان لهم خبرات تعليمية مشتركة ، وهم يتعاملون مع بعضهم البعض كطبقة وسطى وكاعضاء ينتمون الى نفس المهنة . ومن الممكن ان تفوق هذه العناصر المشتركة اى خلافا تتعلق بالطائفة او اللغة ؛ بل ان الادلة تشير - خاصة بالنسبة لكبار الموظفين - الى انها تتفوق بالفعل .

وبماكاننا الآن ان نلخص العناصر التى تحقق الوحدة او عدم الوحدة بين جماعات الصفوة فى الهند . نتأكد الوحدة من خلال انتماء اعضاء الصفوة الى الطبقة الوسطى ، ومن خلال خبراتهم التعليمية المشتركة ، وبرامج التدريب الخاصة التى يمرون بها ، والتراث المشترك المرتبط بالمهنة فى حالة المديرين والقادة العسكريين والمتقنين . اما بالنسبة للقادة السياسيين ، فان الخلفيات التعليمية ليست ذات أهمية وانما تتحقق الوحدة اولا وقبل كل شئ من خلال ايديولوجية حزب المؤتمر واسلوب تنظيمه والامتضية التى يتمتع بها ، وكذلك الذكريات التى يحملها عن دوره فى حركة الاستقلال . اما عن العوامل التى تسبب الخلاف فهى تلك العوامل المتصلة بالاقليم واللغة وجماعة القرابة والعصبة والطائفة والايديولوجية . ولا تحتل هذه الاشياء - نسبيا - أهمية فى الوقت الحاضر بالنسبة للصفوة الادارية والصفوة العسكرية . اما بين جماعة المثقفين فان هناك بعض الانقسامات الناتجة عن الاختلاف فى الانتماء الاقليمى وعن الاختلاف بين دعاة التجديد ودعاة التقليد ، غير ان هذه الانقسامات ليست حادة على اى حال .

اما القادة السياسيون فانهم ينقسمون وفق خطوط مختلفة - هى تلك المرتبطة بالطائفة والانتماء الاقليمى وجماعة القرابة والمذهب الاجتماعى (التقليدى فى مقابل الحديث والمحافظة فى مقابل الراديكالى) - غير ان حكم حزب المؤتمر للهند طيلة عقدين عصيين لم يتعرض خلالها سوى لنكسات جزئية يعد مؤشرا على ان قوى الوحدة ماتزال منتشرة

حتى الآن والحقيقة أن وجود خطوط عديدة للانقسام تتقاطع بعضها مع البعض الآخر هو الذى يفسر - جزئيا - وجود قدر من التماسك فى الصفوة السياسية . فقد يتحالف أحد أعضاء الصفوة فى مناسبة معينة مع طائفته ، ويتحالف فى مناسبة أخرى مع أعضاء جماعته المحلية ، وفى مناسبة ثالثة مع عصبته السياسية أو مع جماعة تتقارب فلسفتها الاجتماعية من فلسفته ؛ ويعمل هذا التنوع فى مظاهر التحالف والمجتمع السياسى على التقليل من امكانية حدوث شقاق أساسى لا رجعة فيه . وما يزال هناك عامل آخر ينمى الآن من مظاهر الوحدة بين الصفوة السياسية ، ونعنى به ظهور أحزاب معارضة قوية على مستوى الهند كلها . وقد أوضحت دراسات عديدة كيف أن حزب المؤتمر قادر على التغلب على الخلافات الحزبية عندما تتصدها أى جماعات سياسية معادية ، وعلى الحزب أن يقلل فى الانتخابات العامة الرابعة - وبشكل أكثر كثيفا - من معارضة حزب سواتانترا والحزب الشيوعى .

ومن المحتمل جدا أن تأخذ الصراعات داخل المجتمع الهندى فى العقد القادم طابعا أيديولوجيا ، وتصبح أكثر قريبا من الصراعات الموجودة فى الأمم الحديثة الأخرى . وسوف تزيد الانقسامات الطائفية والإقليمية من درجة تعقد هذه الصراعات ، غير أننا لا نعتقد أن تلعب هذه الانقسامات دورا حاسما . ومن المحتمل أن تكون أهم المسائل جميعا فى المستقبل هى تلك المتعلقة بأى من جماعات الصفوة ، أو أى توليفة منها - الأحزاب السياسية ، الموظفون ، القادة العسكريون ، المثقفون وأى جماعات تظهر - ستكون قادرة على تأسيس نفسها كطبقة حاكمة ؛ ويعتمد هذا أولا وقبل كل شيء على قدرة صفوة معينة على أن تؤكد التنمية الاقتصادية للهند وعلى أن تعبر بكفاءة عن تطلعات الجماهير العريضة من الشعب . وما يزال حزب المؤتمر يتمتع بتفوق واضح فى هذا الصدد ، ذلك لأنه دفع التقدم الاقتصادى ووجهه فى العقدين الماضيين ، وأخذ زمام المبادرة - من خلال مخطط بانشاياتى راج Panchayati Raj - فى نشر أصيل للحكم الديموقراطى الأمر الذى جعله أكثر احتكاكا بالجماهير .

(م - ١٤ - نظم الاجتماع)

الباب الثالث

الحركات الاجتماعية والعمل السياسي

- الفصل الحادي عشر : الصراع والتغير الاجتماعي
- الفصل الثاني عشر : الاطار السياسى للتكنولوجيا
- الفصل الثالث عشر : تأملات فى الحركة الطلابية
- الفصل الرابع عشر : مستقبل الراديكالية

الفصل الحادى عشر

الصراع والتغير الاجتماعى (١)

ان صياغة نظرية سوسيولوجية تتناول الصراع حافظان تمثل هذا بعيد المثال . ولقد اشار عدد من الدارسين الى لغة الاهتمام بهذا الموضوع منذ مطلع هذا القرن وحتى العقد الماضى . فطرى سبيل المثال نجد لويس كوزر Cozser فى مقدمة كتابه «وظائف الصراع الاجتماعى» (٢) *The Functions of Social Conflict* يذهب الى انه برغم اهتمام علماء الاجتماع الأمريكيين الأوائل (وعلى الأخص سمول للفرى وكولى Conley) بقضية الصراع الاجتماعى ، الا ان علماء الاجتماع المحدثين اللذين كتبوا خلال خمسينيات القرن العشرين لم يولوا هذه القضية اهتماما يذكر ؛ بل انهم حينما اضطروا لمناقشة الصراع نظروا اليه على انه ظاهرة مرتبطة دائما بالتفكك الاجتماعى . والواقع ان ذلك يتسق - الى حد كبير - مع التصور الوظيفى الشائع من طبيعة المجتمعات الإنسانية . ولقد اشار عالم آخر هو الامتير بوكان Buchan فى معرض مناقشته للمسراعات الدولية الى ان «دراسة الحرب والسلام لم تقل حتى وقت قريب الا اهتماما محدودا ، خاصة اذا ما قورنت بدراسة المشكلات الاقتصادية» . وقتنا مازال نعتقد حتى الان نظرية شاملة فى هذا المجال برغم المجهودات للقوة التى تدافع عن هذا الموقف . . . (٣)

لكن ذلك لايعنى بطبيعة الحال انعدام الاهتمام بطواير الصراع

Reprinted from John C. McKinney and Edward (١)
A. Tiryakian (eds), *Theoretical Sociology* (New York, 1970)
(New York, 1966).

War in Modern Society : An Introduction (London, 1966), (٢)

P. XII, (٣)

الاجتماعى وعلى الأخص خلال الفترة اللاحقة على ظهور الدراسات الهامة التى قام بها مؤسسو علم الاجتماع الكلاسيكيون خلال القرن التاسع عشر . فلقد عالجت الماركسية - التى تعد النظرية الاجتماعية الأساسية خلال القرن الأخير - الصراع وعلى الأخص الصراع الطبقي بوصفه خاصية أساسية تميز المجتمع الإنسانى . ويرغم ذلك فإن الدراسة العلمية للصراع الاجتماعى لم تتقدم كثيرا . كما أن البحوث التى تناولت مختلف صور الصراع الطبقي ، فضلا عن الحربين العالميتين ، وانظر إلى محدودية للغاية . والواقع أنه منذ منتصف خمسينيات هذا القرن رعى العلماء الاجتماعيون يكتشفون - وبشكل جدى - أهمية الصراع كإحدى السمات الاجتماعية متأخرة نسبيا بالطابع الذى يميز القرن العشرين . فبينما يهتم الباحثان الاجتماعيان ، واشتدت المواجهة الأيديولوجية ، وظهرت إلى حيز الوجود نيكثاتوريات قوية وحركات ثورية وحروب إقليمية ، فتسلل من أمثاله وسائل التدمير الجماعى من خلال الحرب النووية . وبهذه الطريقة بدأ بعض علماء الاجتماع يتحولون من النظرة الجزئية للمجتمعات بوصفها بناءات على قدر كبير من التجانس والتكامل الاجتماعى إلى التحولات الضمنية ومحددة ، ليتبنوا نظرة أكثر اكتمالا تقدم على وجود مجتمعات غير متجانسة ، المتجانسة الحديثة للتكامل وتلك المؤدية إلى التفكك كمنهجية للمصطلح التطورات التاريخية التى تمر بها المجتمعات والبلدان التى تتغير بنفسها . والواقع أن هذه النظرة الأخيرة تقترب إلى حد كبير من تلك التى أشار إليها زميل Simmel قبل أكثر من نصف قرن من الزمان حين قال : « لا توجد وحدة اجتماعية تتمثل فيها التيارات التى تعمل على تماسك الأفراد عن تلك التى تؤدي إلى تباعدهم » . إن تصور وجود جماعة عازية متجانسة تماما هو تصور بعيد عن الواقع ، كما أنه لا يعبر عن طبيعة الحياة الاجتماعية . ولكن يكتب المجتمع فيضيا بطبيعة المنهج ، فإنه بحاجة إلى توافر قدر من الانسجام والتناظر ، والتناظر والتجانس ، والتأييد والرفض » (١) .

بيد أن هذا الاعتراف بالأهمية الاجتماعية للصراع ليس كافياً من وجهة نظر علم الاجتماع . أن أى إنسان يعيش فترة ستنينيات هذا القرن يستطيع أن يدرك - بشكل مباشر أو من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى - وجود صور مختلفة من الكفاح المسلح فى آسيا وأفريقيا اللاتينية ، وأشكال مختلفة من تمرد الرنوج داخل المدن الأمريكية ، فضلاً عن الاضرابات والاحتجاجات التى يعبر عنها الطلبة فى دول مختلفة . أن مثل هذه الظواهر جديرة بأن تلفت نظر الإنسان العادى (وكذلك العالم الاجتماعى) إلى أهمية الصراع والدور الذى يلعبه فى تشكيل الواقع الاجتماعى . ومن الطبيعي أن نتوقع من العالم الاجتماعى شيئاً يفوق مجرد القرار الحقائق القائمة . فماذا نتوقع من عالم الاجتماع - بصفة خاصة - القيام به فى هذا المجال ؟ لا شك أننا نتوقع منه الكثير ؛ ونعنى بذلك الاهتمام بالمشكلات الأساسية للنظرية السوسولوجية التى تتناول الصراع . ومن بين هذه المشكلات تسجيل مختلف أشكال الصراع ، وتحديد معدلات نشوب الصراع ومداه ، واكتشاف نمط التوازن بين الانقسام والصراع من ناحية والتكامل والانسجام من ناحية أخرى ، ودراسة أسباب الصراع (وتتبع الدور الذى يمكن أن تلعبه العوامل الاجتماعية والسيكولوجية والبيولوجية فى هذا المجال) ، وأخيراً النتائج المترتبة على الصراع .

انقسام الصراع

اهتم علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر بمناقشة بعض المشكلات السابقة ، كما نلخص اهتماماً حديثاً بها خلال السنوات الأخيرة ، ولنقتاول أولاً ما أسهم به العلماء الأوائل من أفكار يمكن أن تشكل بدايات

ونلاحظ أن اقتباسنا هنا وكذلك لتبليساتنا التالية تعتمد على لترجمة الإنجليزية التى قام بها كورت وولف *Wolf* تحت عنوان « الصراع » ، *Conflict* ، نيويورك ، ١٩٥٥ .
 هذا وقد قام البيكون سمول *Small* بنشر ترجمة بعض أجزاء كتاب زيمل فى المجلة لدولية لعلم الاجتماع *American Journal of Sociology* (1904) . ولقد اهتم سمول اهتماماً كبيراً بمشكلة الصراع وتأثير فى ذلك - وبشكل مباشر - بنظريات *Marx* وجبلونيتس *Gumplowicz* وزيمل *Simmel*

نظرية اجتماعية في الصراع فمن الملاحظ أن بعض هؤلاء العلماء قد فرقوا - وبطريقة رسمية - بين أنماط الصراع ، وأن كنا نجد تأكيدا على التفرقة بين الصراع الدولي (الحروب بين الأمم أو الامبراطوريات أو الجماعات القبلية) والصراع الداخلي (الكفاح الثوري والحروب الأهلية) أما الأهمية النسبية لهذين النمطين من الصراع فقد خضعت لوجهات نظر مختلفة . فعلى سبيل المثال نجد كونت Comte ومبشر Spencer قد اهتموا اهتماما كبيرا بالصراعات الدولية (وعلى الأخص بين ما يسمى بالمجتمعات العسكرية والصناعية) ، كما نجد بعد ذلك مناقشات هامة لدور هذه الصراعات في كتابات كل من جيمبلوفتش Gumpłowicz وأوبنهايمر Oppenheimer أما ماركس فقد أبرز أهمية الصراع الداخلي (أي الصراع الطبقي) بحيث لا تتضمن نظريته الاجتماعية : اشارات تذكر للدور الذي يلعبه الصراع الدولي . بيد أن هناك محاولات ماركسية لاحقة سعت الى اقامة نظرية في الامبريالية والحرب تمثلها كتابات لينين Lenin وهيفردنج Hilferding وروزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg وآخرون ومع ذلك فإن الطابع الاساسي الذي يميز هذه الكتابات هو تأكيدها للصراع بين الطبقات .

وعلى الرغم من أهمية التفرقة بين الصراع الداخلي والخارجي ، إلا أن ذلك لا يعد أمرا كافيا (٥) . إذ أن هناك فروقا في مدى شدة الصراع ومدى اعتماده على التهديد باستخدام القوة وغير ذلك من مظاهر نوعية . ولقد فرق زيمل Simmel بين الصراع والمنافسة ، ذاهبا الى أن الأخيرة (أي المنافسة) تمثل شكلا غير مباشر للصراع حيث يقول : « نستخدم مصطلح الصراع للإشارة الى تلك الجهود المتوازية التي قد يبذلها طرفان متنافسان للحصول على شيء واحد » (٦) إلا أن زيمل Simmel قد حاول بعد ذلك تحديد بعض الملامح المميزة للمنافسة وعلى

(٥) ويمكن أن نعم ذلك على كل الجماعات الاجتماعية . وبالتالي يمكن التمييز بين الصراعات الداخلية والصراعات الخارجية التي تنشأ داخل الجماعات أو بينها . ولقد استخدم كورنر Coser هذه المصطلحات في مناقشته . انظر كتابه السابق الإشارة اليه .
(٦) مقتبس من الفصل الثاني من كتاب « الصراع » ص ٥٧ - ٨٦ .

الأخص تلك التى لا تحدد نتيجتها الهدف النهائى ، بحيث أن كل متنافس يسعى الى تحقيق الهدف دون استخدام قوته أو البدء بإبراز المداواة . وفى إطار الصراع المباشر (الداخلى والعالمى على السواء) تظهر أساليب مختلفة تبدأ بالتأثير الفكرى ، وتوسيع الدعاية ، وممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية لتنتهى باللجوء الى العنف والتدخل المسلح . ويعد الصراع الصناعى أحد السمات المميزة للمجتمعات الحديثة . كما أنه يتميز بخصائص معينة . ففى بداية مرحلة التصنيع فى المجتمعات الغربية ، كان الصراع الصناعى يحدث على فترات مختلفة كما أنه كان عنيفا فى معظم الأحيان (وعلى الأخص فى الولايات المتحدة الأمريكية) . أما فى المجتمعات الصناعية المتقدمة الآن فإن مثل هذا الصراع قد أصبح أكثر حدوثا وادق تنظيما لكنه أقل ميلا للعنف . ولم يعد الصراع الصناعى الحديث مقصورا على أمور صناعية أو اقتصادية خالصة بسبب تعدد الحياة الاجتماعية المعاصرة . ولقد أشارت نظرية ماركس الى أن مدى الصراع الصناعى قد يتسع ليشمل المجال السياسى بما فى ذلك تكوين طبقة عاملة ثورية . وعلى الرغم من أن مجرى الأحداث الفعلية لم يؤيد بدقة تنبؤات ماركس (وخاصة فيما يتعلق بنمو الحركة الثورية) ، إلا أنه قد أتاح الفرصة لاثارة تساؤلات تتعلق بمدى الصراع الصناعى وطابعه المميز . فمن الواضح الآن أن التهديد باستخدام القوة لم يعد بعيدا عن أى صراع صناعى خطير حتى ولو تم ذلك فى ظروف تتميز بقدر كبير من السلام الاجتماعى .

إن هذه المحاولات الرامية الى تصنيف صور الصراع الاجتماعى تهدف فى نهاية الأمر الى تيسير دراسة هذه المشكلة واخضاعها للبحث الدقيق . ومن الطبيعى أن تفترض هذه المحاولات وجود خصائص عامة تميز كل أشكال الصراع الاجتماعى وتربط فيما بينها . إن الصراع قد ينشأ نتيجة لوجود عنصر مشترك يميز الطبيعة الانسانية كما أشار زيمل Simmel حين قال : « من المستحيل إنكار وجود غريزة القتال التى تتخذ باستمرار وجودا سابقا » (٧) . ولقد أشار الى هذه النقطة

عدد من العلماء المعاصرين الذين سنتناولهم فى مواضع لاحقة . ويمكن القول ان هناك خصائص عامة تميز البناءات الاجتماعية وتؤدى - بالضرورة - الى حدوث الصراع . وسوف انتقل على الفور لمناقشة هذه القضايا .

قياس الصراع

لعل التصنيف الاول الذى ناقشناه قبل قليل يمكننا من الانتقال الى مرحلة متقدمة من الدراسة النظرية ؛ واعنى بها الكشف عن مدى انتظام الصراع الاجتماعى فضلا عن شدته ودوامه . ويتطلب ذلك وجود قدر كبير من الشواهد التاريخية الكمية المتعلقة بمختلف انماط الصراع . والمشكلة التى تواجهنا فى هذا المجال هى ان الدراسات التى تعيننا ما تزال قليلة ومتناثرة . ولقد اشرنا من قبل الى ان الحرب والصراع الصناعى يمثلان اهم اشكال الصراع على الاقل من وجهة نظرنا الخاصة . ومن بين الرعيل الاول من علماء الاجتماع نجد كونت Comte وسبنسر Spencer يناقشان اهمية الحرب . بيد ان النتائج التى توصل اليها لم تستند الى مقارنات كمية خاصة عندما ابرزوا الدور التدميرى الذى تؤديه الحروب بالنسبة للمجتمعات الصناعية . ويمكننا توجيه انتقادات مماثلة الى معظم الدراسات الموسيولوجية التى تناولت الحرب . ومن اقدم الدراسات الشاملة التى تناولت معدلات نشوب الحروب خلال الفترات المختلفة تلك التى ضمنها بيبتريم سوروكين Sorokin المجلد الثالث من كتابه « الديناميات الاجتماعية والثقافية » (٨) Social and Cultural Dynamics . بيد ان المقاييس التى استخدمها لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية مما افقد استنتاجاته قدراً كبيراً من الصديق والواقعية . وبعد مرور عدة سنوات . نشر كوينسى رايت Wright دراسة تاريخية شاملة عن الحرب تحت عنوان « دراسة فى الحرب » A Study of War (٩) تضمنت قدراً كبيراً من البيانات الكمية . اما اكثر الدراسات الكمية دقة وصداقاً فهى تلك التى

(Cincinnati, 1937).
(Chicago, 1942), 2nd ed., 1965.

(٨)
(٩).

قام بها ريتشاردسون Richardson ونشرها تحت عنوان « احصاء النزاعات المبيعة » (١٠) ، وهي دراسة تضم كمية هائلة من البيانات ، برغم أنها تغطي فترة محدودة (فيما بين سنتي ١٨٢٠ و ١٩٤٩) .
 وفضلا عن ذلك فالدراسة تحاول الكشف عن مصاحبات الحروب ؛ أي الأحداث الاجتماعية الأخرى التي ارتبطت بنشوبها . وعلى الرغم من أن الدراسة لم تتوصل الى وجود ارتباطات موجبة ذات دلالة ، إلا أنها أثارت الشكوك في بعض التعميمات السطحية التي تتناول اسباب الحروب وظروف السلام وإن كانت - مع ذلك - قد توصلت الى أن القرن العشرين يشهد انخفاضا في معدل نشوب الحروب مقارنا بمعدل زيادة السكان .
 ولا شك أن إجراء مثل هذه الدراسات على فترات تاريخية أخرى سيمكننا من التعرف على التحولات البعيدة المدى التي تطرأ على الحروب .

أما دراسات الصراع في المجال الصناعي فهي أيضا مخيبة للآمال وعلى الأخص في مجال المقارنات الكمية الدقيقة ، وذلك على الرغم من أن كثيرا من الدول تنشر الآن احصاءات تتضمن معدلات حدوث الصراع الصناعي فضلا عن شدته ودوامه . وربما كانت أكثر الدراسات دقة في هذا المجال تلك التي قام بها نويلز Knowles ونشرها تحت عنوان : « الاضرابات : دراسة في الصراع الصناعي » (١١) *Strikes A Study of Industrial Conflict* ، وهي دراسة تتناول المملكة المتحدة فيما بين سنتي ١٩١١ و ١٩٤٥ وتحاول ربط الاضرابات بالظواهر الاجتماعية الأخرى . والواقع أننا لا نجد دراسة مشابهة لدراسة نويلز Knowles في الدول الصناعية الأخرى ، كما أن المحاولات التي تهدف الى المقارنة بين الدول أو بين الفترات التاريخية لا تزال قليلة للغاية . وفي هذا المجال نجد دراستين موزجتين : الأولى قام بها كلارك كير Kerr وإبراهيم سيجل Siegal ونشرت تحت عنوان « الميل الى الاضراب

داخل الصناعة : مقارنة دولية « (١٢) ، والثانية أجراها آرثر روس Ross وبول هارتمان Hartman وتناولت « الأنماط المتغيرة للصراع الصناعي » (١٣) . وتتضمن هاتان الدراستان بيانات كمية يمكن أن تشكل أساسا لعقد مقارنات بين الدول الغربية فيما يتعلق بالصراع الصناعي . وتحاول الدراسة الأولى التعرف على مبررات وجود الاعتماد للاضرابات في بعض الصناعات ، وتلك نقطة ناقشها نويلز Knowles في دراسته السالفة الذكر . أما الدراسة الثانية فتتميز بين مختلف أنماط الاضراب الذي تقوم به جماعات مختلفة ، فضلا عن الاتجاهات البعيدة المدى لهذه الظاهرة . ولقد توصل الدارسان الى أن ثمة ميلا لانخفاض معدلات الاضراب ، كما سجلنا تغييرا طرا على طابعه يتمثل في اللجوء الى الاجتماع المتقطع بدلا من تطوير أساليب المساومة ، وتلك نقطة تمثل تغييرا فعليا قصير المدى .

وحيثما ننظر الى الصعوبات التي تنشأ عند قياس بعض الظواهر كالحروب والاضرابات (برغم أنها قد تبدو خاضعة للتعريف والقياس) ، ثم نجد أن الدراسات التي تناولت هذه الظواهر ما تزال قليلة للغاية ، حينئذ لن ندهش كثيرا إذا ما اكتشفنا أن الأنماط الأخرى من الصراع الاجتماعي ما تزال مستعصية على التحليل السوسيولوجي . ويمكننا أن نثير في هذا المجال عددا من التساؤلات . كيف يمكننا قياس مدى الصراع الطبقي في المجتمع ؟ كيف نستطيع تحديد درجة المنافسة داخل المجتمع وقياس تقلباتها عبر الزمن ؟ كيف نتعرف على التوازن بين القوى المؤدية الى التوازن وتلك المفضية الى الصراع داخل مجتمعات معينة ؟ كيف نتمكن من عقد مقارنات بين مجتمعات في هذا المجال ؟ وأخيرا كيف يمكن الربط بين هذه الظواهر وغيرها من الأحداث الاجتماعية ؟ الواقع أننا لا نجد اجابات واضحة على هذه التساؤلات . وإقصى ما يمكن قوله

C. Kerr; A. Siegel " The Interindustry Propensity to (١٢)
Strike : An International Comparison "; in Arthur Kornhauser,
Robert Dubin, and Arthur M. Ross : *Industrial Conflict* (New York,
1964), PP. 189 — 212.

Arthur M. Ross and Paul T. Hartman, *Changing Patterns (١٣)
of Industrial Conflict*, (New York, 1960).

هو أنه فى حالات عديدة يجب الاعتماد على مجموعة من المقاييس غير المباشرة واستخدام مصطلحات غير دقيقة مثل « أكثر » ، « أقل » ، « ففى دراسة الصراع الطبقي - مثلاً - من المهم أن نأخذ فى الاعتبار بعض العوامل الهامة مثل تكوين نقابات العمال ، واتحادات أصحاب العمل ، ومدى حدوث الصراع بأشكاله المختلفة وعلى الأخص العنف ، والتعبير عن الاتجاهات فى شكل منشورات أو صحف أو وسائل اتصال جماهيرى ، وظهور الحركات السياسية ، وصياغة مذاهب سياسية متصارعة . ومن الممكن قياس بعض هذه الظواهر بدرجة كبيرة من الدقة ، بينما لا نستطيع تحقيق ذلك بالنسبة للبعض الآخر . ومع أن بعض هذه الصعوبات قد يعود الى المشكلات النظرية التى يمكن أن تواجهنا عند دراسة ظواهر كالطبقة والايديولوجية ، الا أننا اعتقد أن بالإمكان عقد مقارنات بين مجتمعات مختلفة وفترات زمنية متباينة ، حينما نستطيع تصديق كل المحكات اللازمة لذلك . وإذا لم يتحقق ذلك ، فاننا سنضطر الى التسليم بأن نظريات الصراع لا يمكن اخضاعها للاختبار شأنها فى ذلك شأن النظريات الوظيفية (أو العضوية ان شئنا تعبيراً آخر) .

اسباب الصراع

ان عدم القدرة على تحديد انماط حدوث مختلف أشكال الصراع لم يحل دون ظهور نظريات تزعم امكانية تقديم تفسيرات سببية للصراع (وعلى الأخص الحرب) وذلك بربطه بظواهر أخرى . ففى حالة الحرب - مثلاً - يمكن دراسة تأثير الامبريالية ، وزيادة عدد السكان ، والخصائص القومية . والواقع أن مثل هذه النظريات لم تحقق نجاحاً يذكر ، وان كنا لا نستطيع استبعاد فكرة التفسير السببى ذاتها . وإذا ما نحينا جانباً فكرة البحث النظرى المنظم لأشكال الصراع وتقلباته ، يتبقى لنا اتجاهان اشرنا اليهما من قبل ، لكنهما ما يزالان بحاجة الى الدراسة .

أما الاتجاه الأول فيبحث عن اسباب الصراع داخل الطبيعة الإنسانية ؛ أى أنه يفتش عما أطلق عليه زيمل Simmel « غريزة القتال » . وفى خطابات متبادلة بين أينشتاين Einstein وفرويد Freud حول كيفية منع الحرب ، نجد الأخير يؤكد وجود غريزة

تسميرية أو عدوانية لدى الكائنات البشرية ، عزيزة لا يمكن كبها ، على الرغم من انها تواجه دائما عزيزة أخرى هي عزيزة التعاطف أو الحب (١٤) وتميل الدراسات البيولوجية والانثروبولوجية الحديثة الى تأييد فكرة وجود غريزة العدوان التي تنجم عن عملية الانتخاب الطبيعي ، تلك العملية التي تنتشر بين الفقاريات Vertebrates ، كما توجد لدى الرئيسيات Primates بما في ذلك الانسان . ويذهب وشبيرن Washburn الى ان الناس « يرثون الجانب البيولوجي من العدوان » ، وأنه ينمو بفضل العادات والتقاليد . وفي ظل عالمنا الحديث المزدهم الذي يخضع للسيطرة الانسانية ، فان الرجل - على وجه الخصوص - يسمى الى تحقيق السيطرة ومن ثم العدوان (١٥) . وبالمثل نجد كونراد لورنز Lorenz في كتابه له بعنوان « في العدوان » On Aggression ينظر الى العدوان على انه يمثل « خاصية القتال لدى الحيوان والانسان على السواء ، ذلك القتال الذي ينشب بين افراد الفصيلة الواحدة » ، ويرتبط عليه اعادة تقسيم المناطق ، والانتخاب الجنسي ، واقامة نظام للمراتب والمكانات الاجتماعية .

ومن الواضح اننا لا نستطيع تفسير الصراعات الفعلية تفسيراً كاملاً في ضوء الأفكار السابقة . ان اقامة نظرية تحاول تفسير غريزة العدوان لا يعنى انها (أى النظرية) قادرة على تفسير دورات الصراع أو ظروف السلام ؛ أى الحالة التي يخفى فيها الصراع . وكل ما يمكن ان تفعله

(١٤) نشر خطاب لرويد في أعمال المعهد الدولي للتعاون الفكري التابع لحصبة الأمم . ثم اعيد نشره في كتاب لرويد Collected Papers (1959) . وايضا في كتاب برامسون Bramson وجوتالس Goethals بعنوان : الحرب : دراسات في علم النفس وطم الاجتماع والانثروبولوجيا

War : Studies from Psychology, Sociology, Anthropology (New York, 1964) . ويضم الكتاب الأخير أهم الكتابات التي تناولت الحرب وطى

الأخص كتابات دى توكفيل De Tocqueville ووليام جيمس James وسمنر Sumner وهلوك Park وسبنسر Spencer ومالينوفسكى Malinowski

وفرويد Freud وريجون آرون Aron وآخرون .

S. L. Washburn, " Conflict in Primate Society ", in (١٥) Anthony de Reuck and Julie Knight (eds), Conflict in Society (London, 1966), PP. 11 - 12.

مثل هذه النظرية هو لفت الانتظار للاستعداد الكامن للقيام بسلوك عدواني ، وإبراز أهمية الأساس البيولوجي لمثل هذا الاستعداد . فلكي نفهم الصراعات الفعلية ، علينا أن نحدد - بالإضافة إلى هذا الشرط العام المتمثل في الغريزة - أسبابا أكثر نوعية وخصوصية . ويمكن تحقيق ذلك إذا ما تبينا نظرية « المصالح » ، *interests* . فالصراع ينشأ حينما تتعرض منطقة معينة لغزو خارجي ، أو يتعرض الصغار لتهديد أجنبي ، أو يواجه نظام المكانة تصدييات معينة (ومن الملاحظ أن النقطة الأخيرة تقترب إلى حد كبير من النظرية الماركسية في الصراع الطبقي) . وفي المجتمعات الانسانية نجد المصالح ذات الطابع البيولوجي تكتسب في مرحلة لاحقة أهمية اجتماعية ، وتلك نقطة اكدها لورنز *Lorenz* حينما استخدم مصطلح « الحماس العسكري » لوصف الصورة الانسانية للعدوان البيولوجي في ضوء المصالح .

وتدفعنا هذه الاعتبارات إلى مناقشة الأبعاد السوسيوبيولوجية لمشكلة العدوان . فلو افترضنا وجود الاستعداد للمعنوان ، فهل نستطيع - حينئذ - تفسير الصراعات الفعلية باستخدام نظرية المصالح - أو تضارب المصالح أن شئنا النقة - في ضوء التصورات الماركسية عموما ؟ . الواقع أن نظرية ماركس تتميز عموما بقدرة تفسيرية أصيلة . فتصوره لعمومية الصراع الطبقي يمثل في حقيقة الأمر نموذجا عاما . أما الجانب الأكثر أهمية في نظريته فهو ذلك الذي يتناول الطبقات في المجتمع الصناعي ، والذي يؤكد أن التباعد المتزايد بين مصالح البرجوازية ومصالح البروليتاريا (مع نمو وعي متزايد بهذا التباعد) سوف يؤدي إلى زيادة الصراع بين الطرفين . ولنفترض هنا أنه قد أمكن نحض وجهة نظر ماركس ، واستطاع البعض البرهنة على أن الصراع الطبقي قد أختلى من المجتمعات الصناعية المتقدمة (وهو ما يعتقده كثير من علماء الاجتماع) برغم عدم توافر مقاييس دقيقة للحكم على مدى الصراع الطبقي ؛ إذا ما افترضنا ذلك كله فإن علينا الآن تفسير اختفاء الصراع الطبقي في ضوء القضية الداهية إلى أن تباعد المصالح لا يرتبط ارتباطا وثيقا بالصراع ، أو أن تباعد مصالح الطبقات قد قل إلى حد كبير ، أو أن هناك عاملا آخر قد أثر على

درجة الصراع . وربما أشرنا في هذا المجال الى دراستنا الوصفية التي تناولنا فيها الدور الذي تلعبه القومية في تخفيف حدة الصراع الداخلي (١٦) كذلك نجد رالف دارندورف Dahrendorf يقدم وجهة نظر معارضة لنظرية ماركس (١٧) ، ذاهبا الى ان شدة الصراع الطبقي في المجتمعات الرأسمالية خلال القرن التاسع عشر تعود الى سيطرة الصراع السياسى على الصراع الصناعى . واذ أن طرفى الصناعة وهما : رأس المال والعمل قد واجها بعضهما مسرة أخرى ، ولكن فى شكل برجوازية وبروليتارية . ولقد تمت هذه المواجهة فى الميدان السياسى . . . (١٨) ويذهب دارندورف الى ان « مجتمعات ما بعد الرأسمالية » تشهد انفصالا بين الصراعات الصناعية والصراعات السياسية ؛ ذلك ان الصراع بصورة المختلفة قد أخذ يتقاطع تقاطعا عرضيا مع مختلف النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (١٩) وانطلاقا من هذا النقد لنظرية ماركس يشرع دارندورف فى صياغة نظرية فى الصراع أكثر شمولا ؛ نظرية تنهض على قضية مؤداها : ان الصراع يمثل عنصرا ضروريا فى كل التنظيمات القائمة على الارتباط الملزم (٢٠) . واذا كان صحيحا ان هذه التنظيمات القائمة على الارتباط الملزم تعد أحد الملامح الأساسية للمجتمع الانسانى ، فسيترتب على ذلك ان الصراع يعد ضرورة عامة . والواقع ان هذا النموذج النظرى - الذى لا يشير بطبيعة الحال الى الصراع بين المجتمعات - يعبر عن النظرية البيولوجية للمعدوان ، وذلك حينما يؤكد حدوث الصراع الداخلى عموما دون ان يقدم تفسيرا لشدة الصراع ونطاقه وتكراره . ولكى

In: *Classes in Modern Society* (New York, 1966; and London, (1965). (١٦)

ويلاحظ ان وجهة نظرها هذه تنطلق من تطويل زيمل Simmel لانظر الصراع الخارجى على التماسك الداخلى للجماعة الاجتماعية .

See *Class and Class Conflict in Industrial Societies* (Stanford, 1959). (١٧)

Ibid; P. 268. (١٨)

(١٩) يعكس ذلك - ولئى إطار خاص - ملاحظة زيمل التى طورها من بعده كوزر Coser فى مؤلفه « وظائف الصراع الاجتماعى » ، وهى ان تقاطع الصراعات قد يحول دون تماسك الجماعة من خلال نمط رئيسى من الانقسام .

(٢٠) و . . . ان توزيع السلطة فى الهيئات والروابط هى « الشرط » النهائى لتكوين جماعات متصارعة ، Dahrendorf, op. cit; P. 172

نتمكن من معالجة هذه القضايا فأننا ما نزال بحاجة (بالاضافة الى الدراسات الموسيوجرافية والاحصائية التي اشرنا اليها من قبل) الى دراسة مدى اختلاف الجماعات فيما يتعلق ببنائها (وكذلك نظام العلاقات الدولية الذى يضم مجتمعات بأسرها) ، تلك البهائم التى قد تشجع على الصراع أو تحول دون حدوثه .

وتتضمن دراسة زيميل Simmel بعض الفاتلات حول الاختلافات البنائية ، مما شجع بعض الدارسين المعاصرين من أمثال كوزر Coser وفان دورن Doorn على تطويرها وتنقيحها (٢١) . فلقد ذهب زيميل الى أن الصراع قد يزداد حدة داخل الجماعات المستندة الى العلاقات الوثيقة (كجماعات القرابة أو الفرق الدينية) أو بين الجماعات التى تعبر عن قضايا أكثر مما تعبر عن مصالح . بيد أن ملاحظات زيميل لا تعدو أن تكون مؤشرات دالة ؛ إذ أنها لا تصل الى درجة الاستنتاجات المعلقة . ولقد طور كوزر Coser القضايا التى اثارها زيميل وعالجها مصالحة تحليلية ، لكنه لم يحاول صياغة تعميمات تتناول معدلات حدوث الصراع فى ظل الظروف المختلفة للبناءات الاجتماعية وأهدافها . وبالمثل نجد فان دورن Doorn متأثراً بزيميل - يميز بين التنظيم الذى يأخذ شكل الائتلاف ، وذلك الذى يستند الى العقيدة أو المذهب ، ذاهبا الى أن التوترات التى تطرأ على التنظيم الأخير قد تؤدى الى صراع داخلى متطرف . والواقع أن الشواهد الامبيريقية التى تدعم هذه القضية نادرة وسطحية الى حد بعيد . هل نعلم تماما أن شدة الصراع تختلف اختلافا كبيرا طبقا لنمط التنظيم ، أو أنها تختلف أيضا باختلاف جماعات المصالح ذات الايديولوجية الواحدة ؟ وهل من الممكن القول أن اختلاف أنماط الصراع وشدته ترتبط بمدى قوة التنظيمات القائمة على الارتباط الملزم ؟ ان من العسير الاجابة على مثل هذه التساؤلات (حتى ولو سلمنا بصحة

Coser, op. cit; A. A. Van Doorn, " Conflict in Formal (٢١) Organisations ", in Conflict in Society, op. cit, PP. 111 - 32.

صياغتها) دون الالتئام بالتاريخ الطبيعى للصراع ، وهو امر لا يزال بعيد المنال .

نتائج الصراع

ربما كانت دراسة اسباب الصراع ايسر من دراسة نتائجه ، على الرغم من أن الدراستين تواجهان نفس المشكلات والثغرات . ولعل التخصيص الذى قدمه لويس كوزر Coser عن وظائف الصراع الاجتماعى يكشف عن الاتجاه الاساسى فى الدراسات السوسولوجية . ٠٠٠ لقد ناقشنا مجموعة القضايا التى لفتت الانتباه لدراسة الظروف المختلفة التى فى ظلها يمكن أن يسهم الصراع الاجتماعى فى المحافظة على العلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعى وما يتطلبه ذلك من تكيف ومواءمة (٢٢) ويمكن التعبير عن هذه « الوظائف الايجابية » للصراع - كما اشار زيمل الى ذلك - على النحو التالى : اذا ما ظل الصراع داخل الجماعة محصورا فى نطاق معين ، فانه قد يسهم فى تدعيم وحدة الجماعة : اما بان يكون (أى الصراع) بمثابة صمام أمن أو بقدرته على اعادة الوحدة داخل الجماعة مرة أخرى اما الصراع بين الجماعات فانه قد يساعد على تعيين حدودها الإقليمية، كما أنه قد يدعم النسق الاجتماعى بأكمله وذلك من خلال الحفاظ على ميزان القوى بين الجماعات المختلفة ، فضلا عن أنه (أى الصراع) يسهم فى تقوية الوحدة الداخلية بين الجماعات المتصارعة . ولقد اشار زيمل - على وجه الخصوص - الى الطريقة التى من خلالها تأسست الدول المركزية الحديثة نتيجة للحروب ، كما الملح أيضا الى أن القطاعات والطبقات قد تظهر وتتكون نتيجة للصراع . ومن المعروف أن ماركس كان قد اشار فى وقت سابق الى فكرة مشابهة حينما أكد أن الطبقات تدخل فى الصراع ، لكنها تعد أيضا نتاجا له بوصفها جماعات واعية . وفى حدود الأمثلة السابقة نجد زيمل يذهب الى أن الصراع يلعب دورا كبيرا فى أحداث التغير الاجتماعى وتعميله ، مؤكدا أن الجماعة التى لا تعرف الصراع تفقد « أهم عمليات الحياة » والملاحظ أن الدراسات الحديثة

لا تميل الى تأكيد مثل هذه العلاقة الوثيقة بين الصراع والتغير الاجتماعى . وربما يعود ذلك الى أن هذه العلاقة تعد احد الملامح الأساسية للنظرية الماركسية . وتزداد هذه النقطة وضوحا اذا ما ادركنا عزوف علماء الاجتماع عن دراسة الحركات الثورية خلال القرن العشرين ، الا اذا استثنينا منهم الذين تستعين بهم الحكومات لمواجهة الانتفاضات والثورات . ان الثورة - شأنها شأن الحرب وربما بدرجة اكبر - تثير بعض الاعتبارات الاخلاقية التى تتداخل مع أى تصور يمكن خلعه أو ربطه بالصراع . وتلك قضية لم تقل نصيبها الضرورى من الدراسة . ومع ذلك كله فأننا نستطيع ادراك التأثير الذى بدأت تحدثه الحركات الثورية على الفكر الاجتماعى الحديث اذا ما تأملنا التصورات الحديثة لظاهرة الثورة (٢٣) ، وزيادة الاهتمام بالتراث النظرى الذى تركه الثوار المعاصرون من أمثال ماوتسى تونج Mao Tse-tung وشى جيفارا Che Guevara وفرائنز فانون Fanon وريجيس ديبراى Debray .

وقبل مناقشة هذه القضية يتعين علينا مناقشة بعض الجوانب الأخرى للعلاقة بين الصراع من ناحية والمحافظة على طابع الحياة الاجتماعية أو تغييرها من ناحية أخرى . لقد اهتم زيمل - شأنه فى ذلك شأن الرعيل الأول من علماء الاجتماع - بتوضيح المفاهيم ، وإبراز العلاقات الممكنة أكثر من اهتمامه بتأكيد الارتباطات بين الظواهر . فعلى سبيل المثال نجد زيمل يذهب الى أن الصراع بين الجماعات يؤدى - فى معظم الأحيان - الى تدعيم التماسك الداخلى لهذه الجماعات ، لكنه (أى زيمل) يشير الى أن ذلك لا يحدث دائما . ولنستشهد على ذلك بمثال معاصر : من الواضح أن الحرب التى شنتها الولايات المتحدة فى فيتنام لم تسهم فى زيادة الوحدة بين أفراد المجتمع الأمريكى ، بل على العكس من ذلك أحدثت انقساماً داخل المجتمع وصل الى درجة الصراع الحاد - ويمكننا أن نثير

Ralf Dahrendorf, " Über einige Probleme der (٢٢) Soziologischen Theorie der Revolution, " *European Journal of Sociology*, Vol. 2 (1961); Hannah Arendt, *On Revolution* (New York, 1963); Carl J. Friedrich (ed.), " Revolution ", *NOMOS*, Vol. 8 (1967).

نقطة عامة فى هذا المجال تتعلق بمدى تأثير الهزيمة فى صراع خارجى على تماسك المجتمع عموما . فمن الملاحظ خلال القرن العشرين أن الثورات قد أتت بعد هزائم عسكرية فادحة . وهنا يبدو الارتباط غير دائم الحدث: ذلك أن هناك هزائم عسكرية لم تعقبها ثورات ، كما أن هناك ثورات لم تقم نتيجة لهزائم عسكرية خارجية . ومن المعروف أن الثورة الصينية قد قامت بعد تحقيق نصر عسكري . وهكذا يبدو صعوبة التوصل الى ارتباطات قوية بين وجود الصراع الخارجى ونتائجه من ناحية ، ودرجة التماسك الداخلى من ناحية أخرى . لذلك فنحن ما زلنا بحاجة الى صياغة النماذج النظرية التى قد تمكنا من التوصل الى أحكام امبيريقية أكثر دقة تتعلق بتأثير مختلف أنماط الصراع الخارجى على مختلف أنماط الجماعات الاجتماعية .

والواقع أن العلاقة العامة بين الصراع والتغير الاجتماعى ما تزال بحاجة الى مزيد من الدراسة الدقيقة . فالصراع بين الجماعات أو داخلها قد يؤدي الى تغير أو يسهم فى خلق استعداد للتغير من خلال اهتزاز اساليب الحياة السائدة . ولقد قال زيمل : « . . . خلال المراحل الأولى للحضارة الانسانية كانت الحرب هى الطريقة الوحيدة التى من خلالها يحدث اتصال أو احتكاك بالجماعات الأجنبية » (٢٤) كذلك فأننا نجد كثيرا من علماء الاجتماع يذهبون الى أن الحروب قد أسهمت فى توسيع نطاق المجتمعات القبيلة ، كما أتت (أى الحروب) فى عالمنا المعاصر الى ظهور الدول بمعناها الحديث . ويعتقد بعض العلماء أن الحروب قد أثرت تأثيرا كبيرا على تطور التكنولوجيا ، وأسهمت - بالتالى - فى أحداث تغييرات عميقة على المجتمعات . أما الحروب الحديثة التى تؤثر على أكبر عدد ممكن من سكان المجتمعات (التى تعد الحرب العالمية الأولى بداية لها) فأنها تؤدي الى نتائج سياسية هامة ابتداء من تحرر المرأة حتى توسيع مجال التشريعات الاجتماعية . وبنفس الكيفية يمكن القول أن الصراع الداخلى يؤدي الى حدوث تغييرات اجتماعية هامة . لقد تبنى ماركس - وكما

قال هو نفسه - وجهة نظر المؤرخين البرجوازيين الذاهبة الى ان أوروبا الحديثة تعد نتاجا للصراعات الطبقية ، وأن المجال ما يزال مفتوحا لظهور صراعات طبقية جديدة تؤدي الى مزيد من التغيرات الأساسية في المجتمعات الأوروبية . ونحن لا نستطيع تجاهل الحقيقة الذاهبة الى ان الحركات السياسية الماركسية في كثير من الاقطار قد أحدثت تحولات عميقة على البناءات الاجتماعية . كذلك فأننا لا نستطيع تجاهل الفكرة التي مؤداها : ان الصراع بين الاحزاب السياسية المنظمة في الدول الصناعية وكذلك في بعض الدول النامية ، مثل هذا الصراع كان بمثابة دافع لالترار حقوق الافراد في الاجتماع والنقد والمعارضة .

ومن اشكال الصراع التي اهتم بها زيمل ، نجد المنافسة التي لم تخط الا بالقدر اليسير من الاهتمام . وتختلف وجهة نظره مع وجهة نظر الاشتراكيين ، وبعض الليبراليين من امثال جون سينوارت ميل J. S. Mill الذاهبة الى ان المنافسة تؤدي - عموما - الى نتائج ضارة . ولقد اكد زيمل الدور الذي تلعبه المنافسة وهو : اكساب الافراد الروح الجماعية وعناصر الحضارة ، حيث يقول : « توصف المنافسة الحديثة بأنها حرب الجميع ضد الجميع ، لكنها - في نفس الوقت - حرب من أجل الجميع » . ويمكن أن تنطبق هذه العبارة على المنافسة الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق اعلى معدلات الانتاج بأقل التكاليف الممكنة . « واذا ما اخذنا في الاعتبار مبلغ كبر حجم المجتمع وتغلغل الروح الفردية فيه ، استطعنا تحديد اشكال المصالح التي تصبهم في تقوية الجماعات من خلال ارتباط افرادها بها . مما قد تتضح نتائجه عند مواجهة الصراعات والثورات » (٢٥) ويمكن القول ان المنافسة والاقتصاد الحر اللذين سيطرا على رأسمالية القرن التاسع عشر قد اسهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي . وفخلا عن ذلك فان التقدم السريع الذي حققه الاقتصاد الأمريكي . لكننا لا نستطيع - برغم ذلك - التوصل الى ارتباطات دقيقة الامريكي يمكن تفسيره في ضوء اتساع نطاق المنافسة بين مدى المنافسة او شدة الروح التنافسية من ناحية ، ومعدل التمر

الاقتصادى فى المجتمعات المختلفة من ناحية أخرى . ونستطيع بعد ذلك إثارة قضية مختلفة عن القضايا السابقة مؤداها : أن المنافسة قد تؤدي الى بعض النتائج الضارة . فإذا كانت تؤدي دورا حضاريا - كما يقول زيميل وكما يعتقد دوركايم Durkheim - بأنها قادرة على خلق شبكة من الالتزامات المتبادلة - إلا أنها (أى المنافسة) قد تسهم فى زيادة معدلات الامراض العقلية والجرائم . لكننا - برغم ذلك - ما نزال بحاجة الى الكشف عن مدى الصدق الامبيريقى لهذه القضية .

والواقع أن زيميل ومن اتى من بعده (من أمثال كوزر) قد اهتموا اهتماما كبيرا بتأكيد الوظائف الايجابية (بمعنى النتائج المفيدة) للصراع . ومن بين هذه الوظائف الايجابية أن الصراع يؤدي الى حدوث تغيرات توصف بأنها مفيدة عموما . وبغض النظر عن الحقيقة التى مؤداها : أن الصراع قد يؤدي الى حدوث تغيرات قد ينظر اليها على أنها ضارة ، إلا أن هناك جوانب أخرى للعلاقة بين الصراع والتغير يجب دراستها دراسة متأنية . اننا لا نستطيع البرهنة على أن كل أشكال التغير تحدث نتيجة للصراع ، على الرغم من تردد هذه الفكرة فى فلسفة التاريخ عند هيجل ، وفى نظرية ماركس الاجتماعية (مع بعض التحفظات) ، وبعض الأطر النظرية المشتقة منهما . فهناك تغيرات تحدث دون صراع - كتراكم المعرفة العلمية - ثم يتغير بعد ذلك صراعا كما هو الحال فى الصراع بين العلم والدين ، وكذلك الصراع بين جماعات المصالح التى تأثرت بظهور التكنولوجيا الحديثة . كذلك فاننا لا نملك الدليل القوى على أن كل أشكال الصراع تؤدي الى تغير . فثمة صراعات - كما يقول زيميل - تسهم فى تقوية وتدعيم الحياة الاجتماعية القائمة المستقرة - ففي المجتمعات القبلية نجد الصراعات التى تأخذ طابعا طقوسيا من شأنها تدعيم التضامن الاجتماعى والمحافظة على النظم القائمة (٢٦) وبفضلا عما سبق فإن من

On this see Max Gluckman, *Custom and Conflict in* (٢٦) *Africa* (Oxford, 1965; New York, 1964) and *Subsequently Politics, Law and Ritual in Tribal Societies* (Chicago, 1965).

الصعب الحصول على أمثلة توضح أن الصراع الحاد داخل الجماعة قد يؤدي إلى معضلة تعوق أو تحول دون ظهرت تغيرات بدأت بالفعل .

المستقبل

سيطرت الاعتبارات العملية على الاهتمام الجديد بدراسة الصراع . ومن بين هذه الاعتبارات الرغبة في إيجاد وسائل لتجنب الحرب النووية أو على الأقل التحكم فيها أو الحد منها . ولقد شجع ذلك على ظهور ميدان جديد للبحث يطلق عليه « الدراسات الاستراتيجية » . وهو ميدان يهتم بالظروف والمواقف المؤدية للحروب من ناحية وبتناجح الحروب من ناحية أخرى . ويعتبر مؤلف ريمون أرون *Aron* « الحرب والسلام : نظرية في العلاقات الدولية » (٢٧) *Peace and War : A Theory of International Relations* أفضل المؤلفات تعبيرا عن هذه الاتجاهات الجديدة ، فضلا عن تنوع وتعدد مناهج البحث المستخدمة فيه . وبينما أرون *Aron* كتابه بمناقشة المفاهيم والتصنيفات التي تتطلبها دراسة الحرب والسلام والقوة والنظام الدولي وأنماط الحروب والسلام ، ثم ينتقل بعد ذلك - في البابين الثالث والرابع - لتقديم تحليل تاريخي للنظام الدولي في ظل العصر النووي ، ومناقشة بعض التقويمات الأخلاقية للحروب ونتائجها السياسية والاستراتيجية . والواقع أن كثيرا من القضايا التي أثارها أرون في الباب الأخير من كتابه قد خضعت لمناقشات عديدة . ومن بين هذه القضايا تأثير مستوى التسليح (أو الاستعداد العسكري عمرا) على احتمالات الحرب . ولقد صاغ ريتشاردسون *Richardson* (الذي أشرنا في موضع سابق إلى دراسته عن أسباب الحروب) بعض النماذج الرياضية التي تتناول سباق التسليح (٢٨) ، مطبقا أحدها على الفترتين اللتين سبقتا الحربين العالميتين . وقبل وفاته مباشرة كان ريتشاردسون يدرس سباق التسليح الثالث الذي بدأ - في اعتقاده - عام ١٩٤٨ ؛ لكنه لم يتوصل إلى نتائج محددة حول

(٢٧) (New York, 1966). Originally published in French as *Paix et Guerre entre Les Nations* (Paris, 1962).
(٢٨) L. F. Richardson, *Arms and Insecurity* (Pittsburgh, 1960).

نتائج هذا السباق . والواقع أن من الصعب التوصل الى استنتاجات محددة حول احتمالات سباق التسلح المؤدى للحرب بالاعتماد على مؤلف ريتشاردمون ؛ لكنه من المعقول القول بأن ثبات أو تخفيض معدل التسلح من شأنه تقليل احتمالات نشوب الحروب ؛ لأن ذلك يعد - أولا - دليلا على وجود اتفاق بين الأمم المتصارعة ، ولأنه قد يؤثر - ثانيا - على المزاج العام السائد في هذه الأمم . ولا شك أن ريتشاردمون قد منح النقطة الأخيرة أهمية بالغة .

وهناك قضية أخرى أثارها أرون تتمثل في وجود بديل للحرب بوصفها وسيلة لتنظيم العلاقات بين الأمم الساعية لتحقيق مصالحها القومية . وهنا يطرح أرون احتمالين : الأول هو السلام خلال القانون ، والثاني هو السلام من خلال الامبراطورية . وينطوى كل من الاحتمالين على تضمينات متفاوتة من وجهة نظر السيادة الوطنية . فالسلام من خلال القانون يمكن اعتباره توسيعا لنطاق الاتفاقيات الدولية القائمة ، لكن تحقيقه كاملا يتطلب ايجاد اجهزة تشريعية وتنفيذية وإدارية عالمية تتخطى حواجز القوميات . أما السلام من خلال الامبراطورية فانه يعنى التضحية باستقلال الأمم الداخلة في نطاقه ، وهو الأمر الذي يستحيل تحقيقه في الوقت الراهن ، طالما أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لا يقبل باقامة امبراطورية عالمية . وبالإضافة الى الاحتمالين السابقين هناك احتمال ثالث هو : السلام من خلال توازن القوى كما هو الحال في عالمنا المعاصر . لكن النقطة التي يجب أن نثار هنا تتعلق بإمكانية تحقيق توازن مستقر ودائم بين القوى المختلفة ، فضلا عن نوعية الظروف التي تسمح بايجاد هذا التوازن (٢٩) .

أما آخر القضايا التي أثارها الدراسات الحديثة التي اشرنا اليها فالتعلق بالدور الذي تلعبه الحروب في السياسات الوطنية . هل يمكن اعتبار الحرب أداة رشيدة لتحقيق أهداف سياسية بالمعنى الذي يقصده

(٢٩) لا إن أهم الشكوك المرتبطة بهذا الموضوع تتمثل في الاتفاق الذي ينعزم للتقدم لتكنولوجيا التدمير والتفجير الأسلحة النووية .

كلاوزفيتز Clausewitz : الواقع اننا مضطرون هنا للتمييز بين اشكال مختلفة من الحروب . فهناك حروب التحرر الوطني . وحروب الثورة المضادة . فضلا عن حروب محدودة اعتمدت على ما يمكن أن نطلق عليه « الاسلحة التقليدية » ومن الممكن القول بأن هذه الحروب رشيدة . بمعنى أن المكاسب التي تحققها تفوق الخسائر المترتبة عليها . ولكن ماذا يمكن قوله عن الحرب النووية بين القوى الكبرى ؟ تتجه معظم الآراء في مختلف أنحاء العالم الى التسليم بأن حربا من هذا النوع لن تكون رشيدة ؛ لأنها تعنى تدميرا متبادلا ، ان لم نقل القضاء على الجنس البشرى . ومع ذلك نجد هيرمان كان Kahn في مؤلفه « حول الحرب النووية الحرارية » (٣٠) On Thermonuclear War يذهب الى أن التدمير الشامل الذي يمكن أن تخلفه مثل هذه الحرب قد لا يكون عائقا يحول دون حدوثها . والملاحظ أن هذه الدراسات قد بدأت تستعين بنماذج « نظرية اللعب » Game Theory بهدف تحديد نوعية الاستراتيجية . وبرغم ما تنطوي عليه هذه النماذج من جاذبية بالنسبة للعلماء الاجتماعيين وصناع السياسات ، الا انها قد تعرضت لانتقادات عديدة . ولقد توصل أرون في دراسته عن « الحرب والسلام » الى نتيجة مستندة الى نقد غنيف للواقعية المفرطة التي تتميز بها هذه النماذج ، كما طالب بالانتماء بما أطلق عليه « السياسة المتزنة » لا « الاستراتيجية الرشيدة » (٣١) ١٩٦١ اناتول رابوبورت Rapoport فقد أبدى تأييده « لنظرية اللعب » (٣٢) ، لكنه ما لبث أن قدم أطارا تصوريا (٣٣) يمكن من خلاله تحديد القياس الاستراتيجي لمواقف الصراع (٣٤) ، مشيرا الى القيود المفروضة على النظرية خاصة حينما يصعب تحديد الاختيار الرشيد .

(Princeton, 1960).

Aron, op. cit; Final Note.

(٣٠)

A. Rapoport; *Fights, Games and Debates*, (Ann Arbor, 1960).

(٣١)

(٣٢)

A. Rapoport; " Models of Conflict : Cataclysmic and Strategic " , in *Conflict in Society*, op. cit; PP. 259 - 87

(٣٣)

Ibid; P, 277.

(٣٤)

ومن بين العوامل التي أدت إلى النمو السريع في الدراسات الاستراتيجية ، ازدياد الرغبة في السيطرة على الحرب في ظل العصر النووي ، وذلك استنادا لاعتبارات عقلية وأخلاقية (٢٥) والواقع أننا لا نلمس مثل هذه السيطرة (أو حتى الالتزام الأخلاقي) بالنسبة للأشكال الأخرى من الصراع الاجتماعي . ومن النتائج المترتبة على ذلك عزوف عدد كبير من علماء الاجتماع عن دراسة الثورات والصراعات الصناعية والعرقية ، وخلق النماذج النظرية للانساق الاجتماعية من أية إشارة للدور الذي يمكن أن تلعبه التغيرات العنيفة ؛ مما خلق مشكلات عديدة عند دراسة ظاهرة الصراع . ان الثورات - بحكم طبيعتها - لا تتسق مع النماذج النظرية التي تقوم على الفكرة الذاهبة إلى ان الوظائف الاجتماعية للصراع تعمل على المحافظة (مع تعديلات طفيفة) على نسق اجتماعي معين . وطبقا للنظرية الوظيفية فإن أقصى ما يمكن أن يقال هو أن فشل الثورة يعني استمرار النظام القائم وتدعيمه ، وأن نجاحها يعني تحولا يطرأ على المجتمع ولما كان علماء الاجتماع - شأنهم شأن الناس العاديين - لا يزعمون عموما في نشوب الحروب ، ثم يجدون بعد ذلك دراساتهم تتضمن هدفا عمليا هو الحد منها (أي الحروب) أو التحكم فيها ، فإنهم قد يتخذون موقفا مؤيدا أو معارضا من الثورة (والأشكال الأخرى من الصراع الداخلي) . وهكذا نجد أنهم يدركون فجأة سيطرة الاتجاهات والالتزامات الأخلاقية على دراساتهم . لذلك نجد علماء الاجتماع يدرسون الثورات بدرجات مختلفة من التعاطف أو الرفض ، وقد يعملون كمستشارين للقادة الثوريين ، وإن كانوا يقدمون - غالبا - النصيحة والمشورة للمؤسسات التي تتولى مواجهة التمرد والعصيان . على أن ذلك لا يمنع علماء الاجتماع من دراسة هذه القضايا الدقيقة التي تنطوي على قدر كبير من الحماسية ، كما لا يحول بينهم وبين

(٢٥) ربما كان ذلك بعض الاستثناءات القليلة . انظر مؤلف :

L. Lewin; Report from : Iron Mountain (ed)., New York, 1967.

نجد وجهة نظر تدعو إلى أن بعض بنوك المعلومات والدوائر الأخرى في الولايات المتحدة قد أبدت مزيداً من الاهتمام بمخاطر السلام ؛ أي مشكلة إيجاد بدائل ملائمة لما أطلق عليه الوظائف الحيوية للحرب في المجالات الاقتصادية والسياسية والفسولوجية والديمقراطية والثقافية .

التعبير عن وجهة النظر التي تنطلق منها بحوثهم وكتاباتهم ، مما قد يمنح دراساتهم طابعاً إنسانياً (٣٦) والواقع أن مفهوم « الوظائف الإيجابية للصراع » قد يكون أقل تعرضاً للنقد ، إذا ما استخدم للإشارة للتحويلات الثورية تماماً كما يستخدم للإشارة إلى التغيرات التدريجية أو الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم ، وإذا ما تمكنا من تحديد الوظائف السلبية المقابلة ومنحناها أهميتها الضرورية ، وباستطاعتنا بعد ذلك توجيه انتقادات عديدة لوجهة النظر الذاتية إلى أن التعاطف مع الحركات السياسية والثورات يحمل مضاميناً أيديولوجية ، وأن ذلك تهديد للموضوعية الموسيولوجية ، بينما لا يبدو هذا التهديد واضحاً في حالة الدفاع عن الأوضاع القائمة ، وبعبارة أخرى فإن وجهة النظر هذه تؤكد أن دراسة النظام الاجتماعي تستند إلى دعائم علمية أقوى من تلك التي تستند إليها دراسة الصراع الاجتماعي . والواقع أننا لا نجد مبرراً واحداً للدفاع عن هذه النقطة .

ولقد أشرت في مطلع هذا الفصل إلى أننا ما نزال نفتقد حتى الآن وجود نظرية موسيولوجية متكاملة في الصراع . بيد أن الدراسات الحديثة التي تتناول الصراع تقدم إسهامات هامة على الأقل بالمناسبة للنظرية الموسيولوجية بمعناها الواسع . فلكلّ بنات دراسات الحرب - وهي من أكثر الدراسات تقدماً في الوقت الحالي - تهتم بجمع الشواهد التاريخية والاحصائية اللازمة لإجراء أي تحليل سببي ، كما أمكن الاستفادة منها (أي الشواهد) في صياغة نماذج للصراع ، تلك النماذج التي أسهمت في تقديم البحث برغم الثغرات التي مازالت تغطوي عليها . وإذا كانت هذه الدراسات لم تتوصل حتى الآن لصياغة نظرية

(٣٦) يشير مشروع كاميلوت ، الذي لاحظ في بعض هذه القضايا ، ويمكننا أن نجد

تحليلاً لاضطراب لأم نتائج في :

Irving L. Horowitz, " The Life and Death of : Project Camelot ", Transaction, Vol. 3 (1965); and by Ralf Dahrendorf, *Essays in the Theory of Society* (Stanford, 1968).

وقد يوضح الجالب الحاسم في هذا المشروع ، إلا ما للفرض أن الحكومة الكويتية قد تبنت ومولت مشروعاً آخر بهدف إجراء دراسات منظمة تتناول الاختلافات اللغوية في المجتمع الكويتي وذلك بهدف مبادئهم .

عامة للحرب ، الا انها (أى الدراسات) قد ألقت الضوء على مدى تعقد هذه الظاهرة ، وتوصلت الى بعض الاسباب التقريبية مما قد يساعد على التحكم فى مثل هذا النمط من الصراع . ويجب أن يظهر جهد فكرى مماثل فى دراسة انماط الصراع الأخرى كالصراع الطبقي والحركات الثورية والصراع الصناعى والصراع العرقى ، على الرغم من أن دراسة هذه الظواهر قد تنطوى على صعوبات أكبر بسبب غموض الهدف من القيام بها وعدم الرغبة القوية فى الافادة من نتائجها . والواقع أن بالإمكان الافادة من مناهج دراسة الصراع الدولى عند تناول العلاقات بين الجماعات والقطاعات المختلفة داخل المجتمع الواحد ، طالما أخذنا فى اعتبارنا الصعوبات المرتبطة بوصف اشكال الصراع بالإيجابية أو السلبية .

وربما كان أوضح الانجازات التى حققتها الدراسات الحديثة فى الصراع تغير تصوراتنا الصاعدة عن طبيعة النسق الاجتماعى . فلم يعد ممكناً الآن قبول البساطة فى مظاهر الانسجام الاجتماعى والتكامل والتوازن ، وتبنى نظرة استاتيكية للبناء الاجتماعى كما حدث خلال العقود الثلاث الماضية تحت تأثير النزعة البنائية الوظيفية . والواقع أن مصطلح الانحراف Deviance (وهو من أسماء المصطلحات الصائدة فى علم الاجتماع) لم يعد يستطيع التعبير عن مختلف صور الاشياء والصراع والتمرد والكبح التى تحدث فى كل المجتمعات ، تلك الصور التى لا نستطيع استيعابها دون فهم الأبعاد الكثيرة التى تتضمنها المجتمعات الصاعدة التغير خلال القرن العشرين . إذن الصراع يمثل جانباً أصيلاً فى الحياة الاجتماعية ؛ لأنه قد يؤدي الى تقوية الجماعات الاجتماعية أو تعديلها أو الإطاحة بها . ومن ثم فإننا لا نستطيع معالجة الصراع معالجة دقيقة إذا ما نظرنا اليه على أنه سمة ضئيلة واستثنائية تميز العلاقات الاجتماعية كما كانت تفعل نظرية التضامن الاجتماعى حينما كانت تشير اليه بطريقة اعتذارية . ومما هو شائعاً أمّا أبينا ، فإن علينا توجيه مزيد من الاهتمام لدراسة صراع المصالح والأهلب الفكرية ، والكشف عن دور العنف فى تدعيم النسق الاجتماعى أو الإطاحة به ؛ وذلك إذا ما أردنا تقديم تفسير مقنع للأحداث، وتوضيح

الوسائل والأساليب التي من خلالها يفتقر الناس مجريات افعالهم من بين البدائل المختلفة • وفضلا عما سبق فأننا بحاجة الى تحرير الفكر الاجتماعي من بقايا ما يمكن أن نطلق عليه « ايديولوجية الاتفاق أو الانصهار » التي تفترض أمكان حل مشكلات التفاوت في الثروة والسلطة والاستمتاع دون احداث أية تغيرات اساسية على بناء المجتمع •

الفصل الثاني عشر

الاطار السياسى للتكنولوجيا (١)

خلق الانسان خلال العقود القليلة الماضية - وبنجاح كبير - هدفا طالما تمناه وسمى اليه . فقد أصبح الانسان بتعبير ديكارت *Descartes* « سيد الطبيعة ومالكها » ، فالثورة العلمية والتكنولوجية - التى استمرت فى سرعتها - قد حلت محل المعلومات المتعلقة بالعمل الفيزيقي ككسوة أساسية فى عملية الانتاج ؛ بحيث يمكن القول أننا نعيش فى ظل الظروف التى اعتقد ماركس قبل قرن من الزمان أنها الحاصيلة النهائية للانتاج الرأسمالى . اذ أن عملية الانتاج لم تعد متوقفة فقط على العمل ٠٠٠ ان انتاج الثروة قد أصبح معتمدا بدرجة كبيرة على القوى المنتجة التى يمتلكها الانسان وفهمه للطبيعة وقدرته على السيطرة عليها ، (٢) .

بيد أن هذه الانجازات قد اتخذت - وبشكل متزايد - طابعا محيرا : فمن ناحية نجد الثورة فى الانتاج - على خلاف توقعات ماركس والاشتراكيين من بعده - لم ترتبط بثورة اجتماعية ، بل حدثت - أساسا - فى اطار مجتمع رأسمالى . ومن ناحية أخرى نجد أن العلم والتكنولوجيا - بعد أن ظلت النظرة اليهما طوال ثلاثة قرون تؤكد قدرتهما على حل المشكلات الانسانية (وهو ما يبدو واضحا فى نظريات التقدم التى ظهرت

(١) مقتبس مع تحييلات لطيفة من :

New York Review of Books, XVII (7) (November 1971):

Karl Marx, in the Preparatory manuscripts for *Capital*, (٢) which were first published in 1939 - 41 under the title *Grundrisse der Kritik der politischen Oekonomie* (Rohentwurf).

Nicolaus وهناك الآن طبعة لىجليزية من المخطوطات ترجمها وحررها مارتن نيكولاس

Marx's Grundrisse (Harmondsworth, 1973):

تحت عنوان :

خلال القرن التاسع عشر والتي يعد ماركس نفسه أحد أصحابها) - قد أصبحا في نظر كثير من الناس مصدرين أساسيين لمشاكل لا يستطيعان حلها . ان تقدم العلم والتكنولوجيا قد خلق قدرا من القلق - وربما الخوف - لا يقل عما حققه من اشباع . ومن الطبيعي ان تتخذ هذه المشاعر صورة حركات نقد ومعارضة . وهكذا نجد الثقافة المضادة ، تبدو وكأنها بمثابة نقىض للحضارة العلمية .

ومن الواضح انه خلال فترة مبكرة نشأت معارضة لكل من العلم والتكنولوجيا (وحصيلتهما النهائية المتمثلة في التصنيع) ، عبرت عنها في بداية الامر القيم الارستقراطية والدينية ؛ كما ان الاعتقاد الغربي الراسخ في التقدم من خلال العلم قد بدأ يهتز منذ نهاية القرن الماضي . اما ردود الأفعال التي نلمسها في عصرنا الحالي ازاء العلم والتكنولوجيا فهي من نطاق مختلف ، وتتعلق بأخطار محددة . ولا شك ان اكتشاف الاسلحة النووية واستخدامها قد أدبا الى زيادة الشك في القضية الذاتية الى ان تقدم المعرفة العلمية يؤدي الى مزيد من السعادة الانسانية . كذلك فان التهديد بنشوب الحرب النووية قد ساعد على بقاء هذا الشك حيا ، بل وازداد دعما بسبب النتائج الجانبية الملبية للتقدم التكنولوجي (كالانفجار السكاني وتلوث البيئة) ، والتي يصورها البعض على انها من علامات « يوم القيامة » (٢) .

والواقع ان عدم الثقة بالعلم والتكنولوجيا لم يعد من الأمور التي تميز الجماعات الاجتماعية التقليدية التي قد تناضل من أجل الدفاع عن وضع اجتماعي مستقر أو أسلوب حياة معين . كذلك فان هذه القضية لم تعد تشير الى مجرد وجود صراع عام بين « ثقافتين » ؛ ان ابننا نلمس تطورا ملحوظا فيما يمكن ان نطلق عليه « النقد الذاتي في مجال العلم » .

وعندما قام دينيس جابور Gabor بمسح شامل لمسار التطور التكنولوجى وأبعائه ، أشار الى ما أطلق عليه « التجنيد القهرى » « وادمان النمو » ، مستحاثا أولئك الذين يعيشون فى النول الصناعية على التفكير فى ايجاد تحول نحو « مرحلة حضارية جديدة » يمكن أن تكون بمثابة « أمل دون نمو مادي » (٤) وبالمثل نجد أنطونى أوتنجر Oettinger فى دراسة نقدية لاستخدام التكنولوجيا فى التربية يشير الى ما أطلق عليه « مدارس تعلم الاختراعات » (٥) ويميل كثير من العلماء الآن الى القيام بمشروعات بحوث مشتركة فى هذا المجال كما هو الحال بالنسبة لمؤتمرات بيجواش Pegwash أو منشورات « جمعية المسئولية الاجتماعية للعلم » ؛ وهى جمعية تحاول ايجاد حلول لبعض المشكلات المترتبة على التقسيم التكنولوجى .

بيد أن هذه المحاولات العلمية تثير بدورها مشكلات جديدة . فمن الأمور المألوفة الآن (وان لم يكن على نطاق عالمي) أن العلم والتكنولوجيا يجب أن يخضعا لرقابة صارمة . ولكن كيف يمكن ممارسة هذه الرقابة ، ومن الذى يتولاها ؟ والواقع ان المناقشات التى تناولت هذا التساؤل متنوعة وغير مقنعة فى معظمها . وينطبق ذلك أيضا على الدراسات العلمية المنظمة التى تتناول العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع ، كما ينطبق بالتالى على التقارير والتعليقات الصحفية ولا شك أن نقطة الضعف الأساسية التى تميز هذه الدراسات والتقارير تتمثل - من ناحية - فى افتقاد نظرية شاملة عن المجتمع يمكن أن تعد أطارا لدراسة العلم والتكنولوجيا كظاهرتين اجتماعيتين ، ومن ناحية أخرى فى عدم توفر تصور أهداف اجتماعية للمجتمع الانسانى المرغوب فيه بحيث يتعين على العلم

Dennis Gabor, *Innovations : Scientific, Technological and Social* (London, 1970). (٤)

Anthony G. Oettinger with Sema Marks, *Run, Computer. Run : The Mythology of Educational Innovation* (Cambridge, Mass; 1969). (٥)

والتكنولوجيا الاسهام فى تحقيقها . ولذلك فان من العبث توجيه اللوم للمخططين الحضريين والهيئات التنفيذية (العامة والخاصة) والبيروقراطيين بسبب فشل تصرفاتهم ، حينما لا يتوافر وعى سياسى من خلاله يمكن تحديد شكل الحياة الاجتماعية التى نطمح فى تحقيقها (٦) .

ولقد بدت هذه الصعوبات والمشكلات واضحة فى مشروعين من مشروعات البحوث الكبرى التى تمت خلال العقود القليلة الماضية : الاول هو برنامج جامعة هارفارد حول التكنولوجيا والمجتمع باشراف ايمانويل ميثين (٧) Mesthene ، والثانى يمثل فريق البحث التابع للأكاديمية التشيكوسلوفاكية للمعلوم باشراف رادوفان ريختا (٨) Richta . والملاحظ ان كتاب ميثين (٩) Mesthene - الذى يفترض فيه ان يكون انعكاسا للاتجاه الفكرى الذى انطلق منه برنامج هارفارد - لم يعرض لاية افكار نظرية حول البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى . ولقد اتخذ هذا الكتاب شكل تقرير وصفى عن اثر التكنولوجيا ، متجنباً اتخاذ مواقف متطرف سواء فيما يتعلق بتأييد التكنولوجيا أو معارضتها ، ومتبنياً موقفاً وسطاً من خلاله يمكن تقويم الأضرار والمزايا المترتبة على التقدم التكنولوجى ، ثم ينتهى الى ضرورة احداث بعض التعديلات الاجتماعية الضرورية التى تحد من الأضرار وتزيد من المزايا . ومن الواضح ان هذه

(٦) تعتبر هذه النقطة - ولتى ساعدتلى مناقشتها فى موضوع لاحق - من القضايا الأساسية التى تنبأها هابيرماس Habermes فى مؤلفه « نحو مجتمع رشيد » ، Toward a Rational Society (Boston, 1970) . وفى هذا الكتاب يشير الى « مشكلة تحويل المعرفة الفنية الى وعى حقيقى ، أى الى وعى عام يمكن ان يستخدم المبادئ الأخلاقية والسياسية ل صياغة افكار وبرامج اجتماعية » .

(٧) بدأ برنامج هارفارد ل سنة ١٩٦٤ . ويمكننا ان نجد استعراضاً لأعماله فى التقرير السنوى للسندس ١٩٦٩ - ١٩٧٠ . ومن بين الدراسات التى نشرت تلك التى قام بها ميثين Mesthene وأوتنجر Oettinger وستن Westin .

(٨) بدأ المشروع التشيكوسلوفاكى فى سنة ١٩٦٥ ، ثم نشرت اولى دراساته فى سنة ١٩٦٦ . وبعد مناقشة العلماء والقادة السياسيين لهذه الدراسة نشرت فى طبعة منقحة ل سنة ١٩٦٨ حيث اشرف عليها ريختا Richta وضطلعها مؤلفاً بعنوان « الحضارة ل مفترق الطرق » ، Civilisation at the Crossroads . هذا وقد ظهرت للطبعة

الانجليزية للكتاب فى سنة ١٩٦٩ .

Emmanuel G. Mesthene, *Technological Change : Its Impact on Man and Society* (Cambridge, Mass; 1970).

الاحكام تستند الى وجهة نظر متعددة عبر عنها أصحاب مدرسة « نهاية الايديولوجيا » . ويفترض ميثين Mesthene وجود اتفاق عام حول الاهداف الاجتماعية يتجسد في النظم القائمة ، ثم ما يلبث أن يستبعد (أى ميثين) أى احتمال لحدوث صراع اجتماعى ، متجاهلا بذلك حركات الضغط والامتناء التى ظهرت ونمت خلال العقد الأخير . وفى ضوء هذه الافتراضات يمكن القول ان ميثين Mesthene قد تجاهل الاطار الاجتماعى بأكمله . ونظر الى التكنولوجيا على أنها شئ مجرد يحدد القوة ، وذلك برغم اشاراته المبكرة فى كتابه الى أن التكنولوجيا ليست مستقلة بذاتها وليست بمعزل عن المجتمع . وهكذا نجد ميثين يتجنب مناقشة أهم القضايا وخطرهما واعنى بها مدى استقلال أو تبعية التكنولوجيا وايديولوجيات الجماعات الأخرى فى المجتمع .

ويبدو تصور ميثين Mesthene عن التكنولوجيا أوضح ما يكون فى الباب الذى خصصه لمناقشة القيم . وتتميز هذه المناقشة بعدد من الملامح الهامة . فالملحوظ أن المؤلف لم يناقش إلا القيم الدينية ، وهو موقف ينطوى على شئ من الغرابة اذا ما علمنا اننا نعيش فى عصر تزداد فيه العلمانية ، كما أن علماء الدين قد بدأوا يحولون تعبيراتهم من الطابع الدينى الى الطابع العلمى . والشئ الأكثر أهمية هو تلك العلاقة المفترضة بين التكنولوجيا والدين . فنحن ندرك فقط تأثير التكنولوجيا على الدين بينما لا نعرف شيئاً عن تأثير الدين على التكنولوجيا . وفى هذا المجال يقول ميثين Mesthene : « ... يقيم علينا البحث عن صياغة دينية جديدة ... نستطيع من خلالها التوصل الى رموز تعبر عن الحقيقة التكنولوجية ... ويجب قطع شوط كبير نحو ايجاد نسق معتقدات دينية يقلام مع واقع العصر التكنولوجى واحتياجاته » . وتقرب وجهة النظر هذه من وجهة النظر الماركسية فى صورتها الأولية ، تلك التى تذهب الى أن الأساس التكنولوجى يحدد طابع البناء الفوقى الدينى . ولكن اذا كانت هذه العلاقة بين التكنولوجيا والدين هى العلاقة التى يدافع عنها ميثين Mesthene فلماذا لا نواصل تتبع وجهة النظر الماركسية حتى نهايتها ، ثم نستنتج أن القيم الدينية - كالفنون للشعوب - سوف تختفى ، أو انها ستفقد مضمونها بينما تحتل

يشكلها مع تقدم المجتمع التكنولوجى • لماذا لاندريس - وبمقدار كبير من الدقة - الطابع العلمانى لثقافتنا بما فى ذلك علمانية المعتقدات الدينية ذاتها ، ثم النتائج المترتبة على ذلك ؟ وإذا لم نكن نقصد القول بأن القيم الدينية ذات طابع ايديولوجى ، فان علاقتها بالتكنولوجيا يجب أن تنطوى على قدر كبير من الحساسية لا مجرد أن تكون (أى القيم الدينية) بمثابة اساس شرعى للنظام التكنولوجى على نحو ما يذهب ميثين Mesthene •

ومن النتائج المرتبطة بزيادة الاهتمام بربط التكنولوجيا بالقيم الدينية ، اهمال القيم السياسية والاجتماعية ، على الرغم من أن القيم الأخيرة تبدو أكثر ارتباطا بالتغير الاجتماعى (١٠) • فعلى سبيل المثال نجد حركة الطلاب - التى كانت أحد المنابع الهامة لقيم اجتماعية جديدة خلال فترة الستينات - لاتحظى الا بإشارات عابرة فى التقرير الموجز الذى يتناول « انتفاضة الشباب » • ويعتقد ميثين Mesthene أن هذه الانتفاضة هى نتيجة حتمية للتنشئة الاجتماعية القاصرة ؛ إذ أن الجيل الجديد - كما يقول ميثين - قد أصبح واعيا من خلال وسائل الاعلام الجماهيرى بإمكانية الابتعاد عن أفكار المجتمع ومعاييره ، دون أن تظهر محاولات لتدعيم القيم التى تعكسها هذه الأفكار والمعايير • وهكذا أصبح الجيل الجديد أكثر عرضة لانتهاك القيم دون وعى كبير بمبررات هذا الانتهاك • وهنا نلمس فى الاتجاه الفكرى الذى تبناه ميثين Mesthene رفضا لمعالجة الاستياء أو الرفض السياسى ، ومقاومة للفكرة التى مؤداها ؛ أن قيما سياسية بديلة قد تظهر نتيجة للصراع السياسى •

والواقع أن الاتجاه الفكرى الذى تبناه ميثين Mesthene (والذى يفترض أن كل القضايا السياسية الأساسية قد أمكن تسويتها فى المجتمع

(١٠) من الواضح أن برنامج هارفارد قد تجاهل تماما ميدان السياسة • نحن بين اثنا وأربعين مشروعا (طبقا لتقرير ١٩٦٩/١٩٧٠) لاندج واحد منها يعالج بشكل مباشر الحركات والايديولوجيات السياسية • ول لتكارير التى تناولت بحوث برنامج هارفارد لاندج سوى واحد منها (صيف ١٩٦٩) يتضمن إشارة للحلاقة بين التكنولوجيا والسياسة ، وذلك فى إطار مناقشة للافتراضات التطبيقية التى تستند إليها ، الديموقراطية المستقرة ، فى الولايات المتحدة الأمريكية •

الأمريكي) قد أثبت قصوره حينما حاول (أى ميثين) مناقشة بعض التساؤلات المتعلقة بتأثير التكنولوجيا على السياسة . ويمتد ميثين Mesthene أن هذا التأثير يتطلب أحداث تغييرات أو تعديلات طفيفة على النظم القائمة حتى تتلاءم مع احتياجات التكنولوجيا المتطورة . واتصى ما وصل اليه ميثين Mesthene هو تأكيد أهمية « القطاع العام فى المجتمع » ، غير أن هذا التأكيد لا يشير الى جوهر القضية . أننا لانجد صعوبة فى ادراك أن العلم الحديث والتكنولوجيا المتقدمة (جنبا الى جنب الاحتياجات العسكرية) قد أجبرا الحكومة على التدخل السافر فى مجال الاقتصاد (وكذلك فى مجال التنظيم العام للحياة الاجتماعية) وبشكل لم يكن من المقصود حدوثه فى ظل عصر تسيطر عليه الرأسمالية الليبرالية . وبغض النظر عما إذا كان تدخل الدولة شيئا مرغوبا فيه أم لا ، فان ميثين Mesthene لم يذكر لنا شيئا فى مضمون هذا التدخل أو نمو القطاع العام من حيث أنماطه وأهدافه ، خاصة وأننا نعرف أنماطا نازية وستالينية من المجتمعات ، تماما كما نعرف أنظمة ديموقراطية متباينة الى حد كبير .

ومن الانصاف القول بأن المشكلات السياسية الحقيقية قد تتعطم فى بعض الأحيان على عتبة التأملات المجردة . فعندما ناقش ميثين Mesthene « الحاجة لاعادة بناء نظمنا السياسية » ، أشار الى « قوة الامتيازات الخاصة والمصالح الشخصية التى قد تلق عبء فى هذا المجال » . بيد أن هذا التعليق من الغموض بحيث لا يشير الى ما إذا كان المؤلف يشير الى وجود صراع حقيقى بين المصالح والقيم السياسية . فإذا كان يقصد ذلك فما هى طبيعة هذه المصالح والقيم . ويخصص ميثين Mesthene عددا قليلا من الصفحات لمناقشة قصيرة تناول فيها التعارض بين اتساع اختصاصات صناع القرارات (من خلال التكنولوجيا) وبعض القيم التقليدية المتعلقة بالديموقراطية . غير أن مقترحاته يصدد معالجة هذه المشكلة ، لم تتجاوز الدفاع عن أحداث بعض تعديلات طفيفة على النظم والاجراءات حتى تكون أكثر « ملاءمة لواقع المجتمع التكنولوجى الحديث » ، وعلى نحو يضمن المحافظة على طابع ديموقراطيتنا .

والملاحظ أن الاتجاه نحو التكنولوجيا (كما أشرنا إليه هنا وكما تبدى بوضوح في برنامج هارفارد) لا يتجاوز ضرورة « الاستجابة » ، « لأثارها » ، أو نتائجها . فنحن لا نلمس إشارة واحدة إلى أن التكنولوجيا بصورها المختلفة يمكن أن تمثل أساسا لتفكير سياسى خلاق (مواء كان نقديا أو ايجابيا) يهتم فوق كل شيء بكيفية تحقيق الديمقراطية ، وتدعيم المساواة ، وتوسيع مجال الاستمتاع الانسانى . ويبدو ضيق هذه النظرة أوضح ما يكون فى المناقشات التى تتناول دور التكنولوجيا فى مجال المعلومات . فالمشكلة تبدو فى معظم جوانبها وكأنها محاولة للتوفيق بين متطلبات الادارة الفنية ومستوى المشاركة السياسية الفعلية ، كما تبدو مرة أخرى وكأنها محاولة لسد الهوة المتسعة فى المعرفة بين « الخبراء » من ناحية « والجمهور » من ناحية أخرى . والواقع أن هذا التصور ذاته قد ظهر نتيجة لزيادة الاهتمام بعملية انتقال المعلومات بين الخبراء والمتخصصين . ويمكننا الاستشهاد على ذلك بالكتابات التى تضمنها مؤلف الان فيستن Westin بعنوان « تكنولوجيا المعلومات فى نظام ديموقراطى » (وقد ظهر كأحد منشورات برنامج هارفارد) ، وهو مؤلف يهتم اهتماما أساسيا بتقويم المديرين للأساليب الجديدة المتبعة فى الحصول على البيانات وعرضها وتحليلها ، والتى من شأنها زيادة فعالية عملية « اتخاذ القرارات فى التنظيمات » . ومن النتائج المترتبة على هذا الاتجاه تجاهل الامكانيات المتاحة لزيادة حجم المعرفة العامة وتقليل فرص مناقشة ظروف المجتمع . والواقع أن العلماء الاجتماعيين يسهمون بدورهم فى تدعيم هذا الموقف ، وذلك حينما يعتقدون أن مهمتهم الأساسية تتمثل فى تدريب أجيال جديدة من الخبراء لا التنوير العام للجمهور . لذلك يتعين زيادة الاهتمام بنشر المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية ما أمكن ذلك ثم عرضها للمناقشة العامة . ولاشك أن كثيرا من الدراسات التى تتناول « المؤشرات الاجتماعية » يمكن أن تكون من الموضوعات الجيدة التى يجب أن تخضع لمناقشات نقدية بعد عرضها فى وسائل الاعلام المختلفة كالراديو والتلفزيون (١١) . أن أى انجاز يمكن أن يتحقق فى هذا السبيل سيتوقف

== See, for example, *Toward a Social Report* (Washington, (١١)

— من غير شك — على مدى تطور الأفكار السياسية والحركات السياسية التي تصبغ الى توسيع نطاق الديمقراطية ليشمل كل مجالات الحياة . وفى نفس الوقت فاننا ما نزال نعتقد ان من المفيد توضيح كيف تسهم التكنولوجيا فى أحداث تحول فى الحياة الاجتماعية ؛ اذ اننا لن نحقق شيئا اذا ما ظللنا ننظر الى التكنولوجيا على انها قفص حديدى نبرز وجودنا داخله ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

ويمكننا ان نجد تطورا لبعض هذه المجالات والأفكار فى دراسة رادوفان ريختا Richta وزملائه ، والتي تبدو للوهلة الأولى ذات اتجاه فكرى مختلف تماما عن ذلك الذى تبناه برنامج هارفارد . فدراسة ريختا Richta تنطلق أولا من نظرية شاملة عن المجتمع هى الماركسية ؛ نظرية يمكن أن تمثل اطارا لبحث منظم يتناول العلاقة بين التكنولوجيا والبناء الاجتماعى . والدراسة ثانيا تضع الثورة العلمية والتكنولوجية فى اطار نمط معين من المجتمعات هو ذلك الذى تطور فى ضوء مبادئ الاقتصاد الاشتراكى . وأخيرا فالدراسة تعالج كل هذه القضايا فى ضوء « مثل اجتماعية » تتجلى فى صورة مجتمع المستقبل الذى سيجاوز المجتمع الحالى . ويمتد ريختا أن مفهوم المجتمع المتجانس تماما هو أقرب الى أساطير العصر الصناعى . فحضارة المستقبل ستتميز — كما يقول ريختا — « بمزيد من الصراعات الحادة » ، ويظهر خبرات مهنية مختلفة وأساليب حياة متباينة تميز الجماعات الاجتماعية بأشكلاها العديدة . ومن خلال التعارض والصراع بين الاجيال سيظهر مزيد من الاستقطاب بين الاتجاهات التقدمية من ناحية والمحافظة من ناحية أخرى ، كما ستزداد حدة صراع الأفكار .

وبرغم الاختلافات الواضحة بين برنامج هارفارد ودراسة ريختا

D. C; 1969); the new British publication Social Trends (London, 1970); and Same of the Papers in the Annals of the American Academy of Political and Social Science (January 1971). " Social Information for Developing Countries "

لا أن هناك تماثلا ملحوظا بينهما . فلقد تبين ريختا منذ البداية تفسيراً للماركسية يقوم على تأكيد التأثير الهائل الذي تمارسه التكنولوجيا ، ويستند استنادا أساسيا إلى الأجزاء التي عالج فيها ماركس تطور المجتمع الرأسمالي الصناعي حتى وصوله إلى مرحلة الإنتاج الآلى التى تتميز بسيطرة العلم بوصفه قوة منتجة أساسية . ولقد تتبع ريختا أفكار ماركس (مع بعض الإضافات) ، حيث ميز بين مراحل مختلفة من تطور النظم الاقتصادية الحديثة ابتداء من إدخال الآلات البسيطة ، ثم استخدام البخار وما يرتبط به من تركيز للآلات والعمال ، وأخيرا استغلال الطاقة الكهربائية وما أدت إليه من زيادة فى التركيز . وفى نهاية هذه المراحل يظهر نظام الإنتاج الكبير الذى يعتمد على أعداد كبيرة من العمال الصناعيين .

أما المرحلة التالية فى الثورة العلمية والتكنولوجية فتتضمن بعض العمليات السابقة ولكن على نطاق أكبر . ومن ذلك إدخال أشكال جديدة من الطاقة والآلات ومعدات أكثر تعقيدا ، ولكن ذلك قد يقلب خط التطور على الأقل فيما يتعلق بجانب هام هو تخفيض عدد العمال الصناعيين وظهور بناء مهنى جديد . ولقد لخص ريختا هذا التغير الكيفى حينما قابل بين نمط النمو الاقتصادى « الصناعى » أو « الممتد » *extensive* من ناحية (ويشير إلى بناء المصانع الجديدة ، وتحسين الآلات ، ونمو عدد العمال الصناعيين) ونمط نمو « ما بعد الصناعة » أو « المكثف » *intensive* (بما فى ذلك اكتشاف واستغلال القوى الانتاجية ذات الكفاءة العالية وتحويل الموارد لخدمة البحث العلمى والتقنية) من ناحية أخرى . ويتوصل ريختا إلى نتيجة هامة هى أن هذا النمط الجديد من الاقتصاد يتطلب إيجاد شكل جديد من المجتمعات . إذ أن الثورة العلمية والتكنولوجية يمكن أن تجد مجالها الطبيعى وتحقق فوائدها العديدة فى ظل مجتمع اشتراكى أو شيوعى .

وهكذا نجد ريختا *Richta* يؤكد دور التكنولوجيا بوصفها القوة المحددة فى عملية التطور الاجتماعى (١٢) ، وأنه — شأنه فى ذلك شأن

(١٢) لا يبدو ذلك واضحا لفظيا غرضه للتوضيح ، بل أيضا فى التطبيقات المأيدة لـ =

ميثين Mesthene — يميل الى تجاهل الحركات السياسية . بيد أن القضية الأساسية التي بسطها ريختا تنطوى على بعض الملامح المتناقضة . فبينما نجده يذهب الى أن الاشتراكية هي الاطار الاجتماعى الذى يمكن أن يتلاءم مع نظام الانتاج المستند الى العلم المتقدم والتكنولوجيا المتطورة ، إلا أنه يعود فيقرر أن الثورة العلمية والتكنولوجية قد ظهرت بشكل النمط الذى أطلق عليه « القصور الاقتصادى الممتد » . والحق أن أحد القضايا الأساسية التى اكدها كتاب ريختا هي الحاجة (فى تشيكوسلوفاكيا) الى صناعة متطورة نسبيا ؛ صناعة تستطيع أحداث تغير هام فى مجال السياسة الاقتصادية حتى يمكن التحول من النمو « المكثف » ، والسؤال الذى يمكن أن يثار فى هذه الحالة هو : كيف تمارس التكنولوجيا تأثيرها الحاسم ؟ ان الدولة الرأسمالية قد ولجت « مرحلة ما بعد الصناعة » دون أن تتمسرخ لتغيرات أساسية فى انصافها الاجتماعية . أما تشيكوسلوفاكيا فقد حدث عكس ذلك ؛ إذ ظهر النمط الاشتراكى فى غيبة الأساس التكنولوجى الملائم .

والواقع أن هذه المشكلات التاريخية — والتى تتطلب تحليلا للقوى السياسية الفاعلة فى المجتمع — لم تكن هي الوحيدة التى ناقشها ريختا Richta فى كتابه . فهناك أيضا مشكلة حدوث التغيرات المستقبلية . والملاحظ أن ريختا يوحى لنا بانطباع مؤداه ؛ أن التغير التكنولوجى ينطوى — بالضرورة — على تهديد للمجتمع السليم الذى وصف إبعاده بطريقة جذابة . ولكن إذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد تركت النسخ الاجتماعى للرأسمالية الغربية سليما الى حد كبير ، فلماذا إذن نفترض أن هذه الثورة سوف تحدث تحولا اجتماعيا فى تشيكوسلوفاكيا ؟ ان تفسير ذلك يكمن فى النظرة القفاؤلية الحماسية التى سيطرت على

أوردما . على سبيل المثال نجده يشتمد باقتباسات من كتاب ديبولد Diebold
 « الوظائف والناس واللات : مشاكل التقنية »
 J. Diebold in Jobs, Men and Machines : Problems of Automation
 (London, 1964).
 وخلص ما تعلق منها بتصور الماركسية
 للثينينية للتكنولوجيا بوصفها عاملا محدودا للتغير الاجتماعى ، وأن هذه الفكرة تنطبق مع
 خبراتنا بالتغيرات الحالية فى أساليب حياتنا .

كتاب ريختا ، والتي كان أحد مصادرهما الأفكار والحركات السياسية الجديدة التي ظهرت الى حيز الوجود في تشيكوسلوفاكيا فيما بين سنتي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ . ومن المعروف أن هذا النمط من التطور الاجتماعي السياسي الذي شهدته تشيكوسلوفاكيا قد أجهض نتيجة للاحتلال العسكري لأراضيها في أغسطس من عام ١٩٦٨ .

وفيما يتعلق بإمكانية حدوث التغير الاجتماعي في الدول الرأسمالية ، فإن ريختا يشير اليه اشارة عابرة ، كما أن نظريته في تطور القوة المنتجة تكثير مرة أخرى عددا من المشكلات والانتقادات المألوفة . فإذا كانت الثورة العلمية والتكنولوجية قد حدثت بالفعل ، وتعرضت قوة الطبقة العاملة الصناعية لمزيد من الضعف والتآكل ، فإننا قد لا نتوقع ظهور قوى اجتماعية (طبقا لنظرية ماركس) تستطيع تثوير المجتمع الرأسمالي . كذلك يمكن أن نثير تساؤلا مؤداه : ما هي القوة الاجتماعية المؤثرة الآن في المجتمع الرأسمالي التي تستطيع تثويره إذا ما سلمنا بضعف موقف الطبقة العاملة ؟ إن الأزمة المعاصرة في الفكر الاجتماعي الراديكالي تتمثل - أساسا - في عدم قدرته على الاجابة على هذا التساؤل .

ومن اليسير التعرف على أسباب تأكيد بعض العلماء - أمثال ميشين Mesthene وريختا Richte - للتأثير الهائل الذي يمارسه العلم والتكنولوجيا ، وتجذبههم - بالتالي - معالجة القوى الأخرى في المجتمعات الحديثة ، تلك القوى التي قد تسهم في حدوث التغير أو تحول دونه . إن التأثير الذي يمارسه العلماء والتكنولوجيون قد أصبح بالغ الوضوح والأهمية ؛ فهم يشكلون جماعات مصالح قوية ، كما أنهم يستطيعون كسب تأييد الجماعات الأخرى لأن نشاطاتهم قد أصبحت أساسية بالنسبة لأهداف النمو الاقتصادي والقوة العسكرية . وفي نفس الوقت انتشرت النظرة العلمية والتكنولوجية انتشارا كبيرا حتى وصلت الى حد السيطرة على الثقافة في المجتمعات الصناعية . ولقد أدى ذلك الى ظهور الموقف التالي : بينما يعتقد البعض أن السلطات السياسية تتولى عموما توجيه التقدم التكنولوجي (من خلال تمويل البحوث مثلا) ،

فإن هذه السلطات ذاتها تميل الى اتخاذ قراراتها فى اطار عقلية تكنولوجية تستند الى نصائح « الخبراء » و«رائهم » .

ومن الجوانب الهامة فى هذا الموقف غلبة الطابع العلمى والتكنولوجى على العلوم الاجتماعية . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازدادت العلوم الاجتماعية التطبيقية أهمية . وبرغم الانتقادات الحديثة التى وجهت الى هذه العلوم ، فإن البحوث التى تجرى فى اطارها تأخذ - وبشكل متزايد - الطابع الكمى وتخضع لسيطرة النزعة التطبيقية بهدف الوصول الى حلول فنية للمشكلات الاجتماعية . ومن الأمثلة المعبرة على ذلك ما يطلق عليه « قانون فورستر » (١٢) Forrester's Law . اذ يذهب فورستر - مستخدما مفهوم المناطق الحضرية الفقيرة - الى أن كثيرا من برامج الإصلاح التى يتم تنفيذها قد تؤدى فى واقع الأمر الى تعقيد الظروف التى من أجلها صممت هذه البرامج ؛ ذلك لأنها لا تأخذ فى اعتبارها عددا كبيرا من المتغيرات التى تسهم فى تشكيل هذه الظروف . وفى حالة التدهور الحضرى نجد فورستر يذهب الى أن المناطق الحضرية تضم أعدادا كبيرة من الوحدات السكنية الضمنية ، وأن زيادة هذه الوحدات قد يجذب السكان الفقراء بحيث تزداد أعدادهم عن أعداد الوحدات السكنية ، وبالتالي تبدأ علامات التدهور متمثلة فى انخفاض مستوى الاسكان ونقص الخدمات الاجتماعية . والعلاج الذى يقترحه فورستر لهذه المشكلة وغيرها من المشكلات هو تصميم برامج حسابية الية لدراسة الانساق الاجتماعية ؛ برامج تتسكن من حصر أكبر عدد ممكن من العوامل ، والكشف عن علاقاتها المتبادلة ، ثم التنبؤ بدقة بنتائج تدخل عامل أو أكبر فى الموقف ككل . والملاحظ أن فورستر قد وضع مشكلة التدهور الحضرى فى اطار نموذج طموح يتناول التفاعل (على نطاق عالمى) بين عناصر مختلفة هى : السكان ، والتصنيع ، واستنزاف الموارد الطبيعية ، والزراعة ، وتلوث البيئة .

(١٣) هذا هو عنوان المقال المنشور فى صحيفة نيويورك تايمز (١٤ يونيو ١٩٧١) .

أما المقال الذى كتبه فورستر فقد حمل عنوان :

" Counterintuitive Behavior of Social Systems ", appears in Technology Review, Vol. 73, No. 3 (January 1971).

والواقع أنني بعيد عن اتخاذ موقف الادانة من مثل هذا الاتجاه . إذ أننا نفضل أن تكون سياستنا الاجتماعية مستندة الى تناول مستفيض وديق لمختلف عناصر الموقف الاجتماعي . أما استخدام نماذج الحاسبات الآلية فيواجهه مشكلات وحدودا قد تقلل من حماسنا . إذ أن من اليسير تحديد كل المتغيرات المرتبطة بالموقف أو تعيين أهميتها النسبية وذلك على نحو ما فعل علماء السكان في محاولاتهم اقامة نماذج تتناول التغيرات التي تطرأ على الخصوبة البشرية . والنقطة التي تبدو أكثر أهمية بالنسبة لي في هذا المجال هي : أن كل برنامج للإصلاح الاجتماعي (وحتى ولو كان داخل منطقة محددة كالاسكان أو الفقر أو التفكك العنصري) هو جزء من تقويمات الجماعة الاجتماعية التي تسعى الى المحافظة (أو استبدال) على شكل معين للحياة الاجتماعية . فمصالح سكان الحي المتخلف قد تتعارض مع مصالح ملاك الأرض داخل هذا الحي ، تماماً كما تتعارض مصالح الأغنياء مع مصالح الفقراء . وقد يتخذ هذا التعارض في المصالح - وبدرجات مختلفة من الوضوح والحدة - صورة المعتقدات السياسية والعمل السياسي ومن هنا يبدو قصور الحلول الفنية للمشاكل الاجتماعية ، إذ أنها تفترض وجود سياسة عملية اكتسبت معناها من ارتباطها ببعض التقويمات التي تحدد معايير المجتمع السليم ، وأن الحكم على هذه السياسة يتحدد في ضوء النتائج التي قد يسفر عنها النضال السياسي .

والمؤكد أن الأهمية التي اكتسبها كل من العلم والتكنولوجيا قد ازدادت تدعيماً من خلال الضعف النسبي للفكر السياسي ؛ ذلك الفكر الذي يواجه مشكلات معاصرة على درجة عالية من التنوع والتعقيد . يضاف الى ذلك صعوبة حل هذه المشكلات وافتقار الأحكام السياسية للمصدق والوضوح . أن أي ناقد قد يجد سهولة كبيرة حينما يهتم بدراسة أحد النتائج السلبية للتقدم التكنولوجي (وغالباً ما يطالب بمزيد من التكنولوجيا لمواجهة هذه النتائج) ، بينما قد يواجه صعوبة بالغة حينما يحاول التوصل الى وجهة نظر سياسية شاملة . ويحق لنا أن نتساءل هل هناك إطار للفكر الاجتماعي يستطيع تناول المشكلات المعاصرة ويتوصل الى حل لها كالحروب النووية والبيولوجية والانفجار

السكاني وتلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية والتهديد باحتكار بنوك المعلومات ؟

وتبدو الاجابة على هذا التساؤل أكثر صعوبة اذا ما علمنا ان كل مشكلة من هذه المشكلات تنطوي على أبعاد قد يستحيل حلها على نحو فردي . فمن المعروف ان دولة بمفردها لا تستطيع القضاء على مشكلة تلوث البيئة ؛ اذ أن هواءها وماءها قد يتلوثان من جانب دولة أخرى . واذن فالمشكلة عالمية في نطاقها . ومثل هذا عن النمو السكاني يقال . اذ ان دولة واحدة (أو حتى مجموعة قليلة من الدول مجتمعة) لا تستطيع ان تؤثر تأثيرا كبيرا على معدل زيادة سكان العالم . واذا ما حاولنا رسم سياسة سكانية عالمية ، فستظهر مشكلات كثيرة ، لقد اشار بعض علماء السكان البارزين الى ان دراسة التحكم في عدد السكان لا تزال بعيدة عن الدقة . فنحن لا نملك القدر الكافي من المعرفة الذي يمكننا من التعرف على عوامل الخصوبة حتى نستطيع التخطيط الدقيق لسياسة سكانية وعلى الأخص فيما يتعلق بالحجم . وحتى لو نجحنا في ذلك ، فستظهر مشكلات أخرى يتعين مواجهتها : فحجم السكان مرتبط ارتباطا وثيقا باعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية والقوة القومية ، مما قد يجعل الاتفاق على تحديد عدد السكان أمرا أكثر صعوبة من الاتفاق على تحديد تسليح الجيوش . وفضلا عن ذلك فان محاولة الوصول الى اتفاقيات وقواعد دولية في هذا المجال والمجالات الأخرى ، ستؤدي الى ظهور مشاكل جديدة . اذ ان ايجاد سلطة دولية ذات تأثير فعلي يتطلب نظاما للحكم تبعد عن الفردية وتعتمد اعتمادا كبيرا على البيروقراطية بما تستند اليه من اعتبارات موضوعية .

وفي مواجهة هذه المشكلات الحادة بدأ مواقف الفكر السياسي ضعيفا للغاية ؛ اذ ان كثيرا من الناس لا يزالون يتشككون في مدى الاعتماد عليه ، ان العلم والتكنولوجيا يزودان الانسان بنوع معين من المعرفة ويرتبطان بالفعل الانساني ارتباطا وثيقا . وعلى النقيض من ذلك نجد التقويمات والأحكام السياسية تبدو غير يقينية وتضيقية . فمن اليسير دحضها خاجة اذا ما اتخذت صورة النقد لمجتمع مستقر .

ويبدو ذلك واضحاً في عدد من الدراسات النقدية التي تتناول التكنولوجيا . فعلى سبيل المثال نجد دينيس جابور Gabor يطالب - وبعبارة غامضة - بضرورة التحول الى « مرحلة حضارية جديدة » ، بينما نجد ايوجين شفارتز Schwartz يعرض لتصورات سحرية عن الطبيعة . أما الراديكاليون فانهم يقبلون مفاهيم « كالاشرائية » ، « والثورة » بدلا من محاولة الوصول الى مذاهب ميساسية جديدة « (١٤) . ويرغم كل ما سبق ، فاننا نلمس الآن بدايات للتغيير ، ظهرت مع أحداث سنة ١٩٦٨ . لقد ازداد الاستياء السياسي وعمدت المصالح السياسية الجديدة . ومن الصعب أن نجد الآن أحدا يعتقد بأن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي يمثلان هدفين واضحين يذاتهما . ان الطريق قد أصبح مفتوحا الآن لعقد مناقشات عامة للاختبارات المتاحة الآن أمام الناس ، مع تسليمنا - بطبيعة الحال - بالدور الذي يلعبه العلم والتكنولوجيا في تحديد الشكل المستقبلي للحياة الاجتماعية . ويتمين على هذه المناقشات أن تتجاوز التأملات التي يقدمها علماء علم المستقبل والانتقادات الفردية ، وأن تعقد هذه المناقشات في إطار الأحزاب راديكالية ، تلك التي تبنت منذ وقت مبكر النظرة التكنولوجية الخالصة . ان ذلك كله يخلق لدينا الأمل بأننا قد اتخذنا الخطوات الأولى في عصر يتسم بالجدل والنشاط السياسيين .

(١٤) ومن الأمثلة الجيدة على ذلك (وان كانت من مجال مختلف) كتاب تريزا هايتر Hayter بعنوان « المساعدة كامبريالية » ، Aid as Imperialism (Harmondsworth, 1971) بعد تحليل دقيق لأسباب فشل المساعدات الاقتصادية الغربية في مساعدة الدول النامية نجد المؤلفة تتوصل الى نتيجة مؤداها ، أن تكوينها لتسليم لهذه المساعدات يستند الى ملاحظة للنسق الاجتماعي - الاقتصادي : « على كل الاشتراكية بما تفرضه من مبادئ للتضامن الدولي ، فإن الأمور تتخذ شكلا مختلفا » . ولعل أن هذه العبارة ليست مقنعة في حد ذاتها . أولا لأن هناك مشكلات واضحة في العلاقات القائمة بين الدول الاشتراكية الحاضرة . وثانيا لأن الاشتراكية لا يمكن أن تكون حلا حاسما ، الا اذا قمنا للتحليل على أن النظم والاحزاب الاشتراكية سوف تؤدي الى أمور مختلفة بالفعل .

الفصل الثالث عشر

تأملات فى الحركة الطلابية (١)

تمثل الحركة الطلابية منذ أواخر ستينات القرن العشرين ظاهرة عالمية تبحث على الاهتمام بوصفها أحد أشكال العمل السياسى . وفى كثير من الدول عبرت هذه الحركة عن معارضتها للماضى : فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث لا نجد تقاليد تاريخية راسخة للنشاط السياسى للطلاب ، وفى بعض الدول الأوروبية حيث نجد النشاط السياسى للطلاب يرتبط منذ فترة مبكرة بأهداف الحركات الراديكالية ومذاهبها . وهناك سمتان هامتان تميزان الحركة الطلابية المعاصرة : الأولى دعواها بأنها حركة سياسية مستقلة ، وهذا ما يبدو واضحاً فى لغتها وأفكارها وعلاقاتها الوثيقة بمختلف قطاعات الحركة الراديكالية . أما الصفة الثانية فهى اهتمامها (بى حركة الطلاب) ببناء وديناميات الجامعة ذاتها . ولقد دفعت هاتان السماتان بعض العلماء الى مناقشة فكرة وجود « وعى طلابى » يمكن أن يشبه من وجوه عديدة « الوعى الطبقي » لدى العمال الصناعيين خلال القرن التاسع عشر . ولقد ذهب عالم الاجتماع الفرنسى الان تورين Touraine الى أن هناك تماثلاً واضحاً بين الطلاب والعمال . وفى الجامعات الفرنسية الكبيرة الحجم - وفى جامعة كجامعة نانثير Nanterre حيث تواجه عزلة اجتماعية - أصبح الطلاب يشكلون جماعة متميزة تشبه فى بعض الوجوه العمال الصناعيين فى المصانع الرأسمالية المبكرة ، فضلاً عن أن ثمة تشابهاً بين المعتقدات التى يؤمن بها الطلبة الآن والتصورات اليوتوبية التى آمن بها الاشتراكيون الأوائل . ويواصل تورين Touraine

Reprinted with minor revisions, from the *Universities Quarterly*, 22 (4) (September 1968).

تدعيم وجهة نظره . ذاهبا الى ان الجامعات فى كل الدول المتقدمة تكنولوجيا قد اصبحت احدى « القوى الأساسية فى عملية الانتاج » . بحيث يمكن القول - فى ضوء هذا التصور شبه الماركسى - ان الطلاب قد ورثوا الدور الذى كانت تلعبه البروليتاريا (٢) . وباستطاعتنا ان نجد افكارا مماثلة - ولكن من منظور مختلف - عند هيربرت ماركيزوس Marcuse الذى تأثر الى حد كبير برأيت ميلز Mills فى تأكيده ان الطبقة العاملة الصناعية - وخاصة فى مجتمع الاستهلاك والوفرة كالولايات المتحدة - قد فقدت رغبتها وقدرتها على أحداث تغييرات راديكالية ، وأن دورها الثورى القديم قد وقع الآن على كاهل المثقفين الشباب الذين يمثلون عموما طلبة الجامعات . وفى مقال حديث يحاول ماركيزوس توضيح وجهة نظره قائلا : انه لا يعتقد بان الحركة الطلابية المعاصرة تمثل قوة ثورية ، ولكنها (أى الحركة) تعد عنصرا - داخل المجتمع الأمريكى - قد يتحول الى قوة ثورية بالتحالف مع الجماعات المسحوقة وعلى الأخص الزنوج (٣) .

والواقع ان الخبرة الأمريكية والتفسيرات التى قدمها المفكرون الأمريكيون لها كانت أحد العوامل الهامة التى أدت الى ظهور تصور جديد للدور السيامى للطلاب . أما فى أوروبا فان الحركة الطلابية قد نشأت ونمت من خلال اليسار الجديد ، بمعنى أنها تطورت من خلال عملية احياء الراديكالية التقليدية التى تشكلت فى سنة ١٩٥٦ نتيجة لمعارضة العدوان الثلاثى على مصر ، وتمرد العمال البولنديين والمجريين ، ومعارضة المثقفين لنمط الحكم الستالينى . وفى نفس الوقت ظلت الحركة الطلابية حريصة على العلاقات القوية التى أقامتها مع الحركات العمالية والاشتراكية ذات التقاليد الراسخة . أما فى الولايات المتحدة فان الطلاب

Alain Touraine, " Naissance d'un mouvement étudiant?", (٢)
Le Monde, 7 and 8 March 1968.

The May Movement : Revolt and Reform (New York, 1971).
Herbert Marcuse, " Das Problem der Gewalt in der (٣)
Opposition ", in Psychanalyse und Politik, PP. 546.

هم الذين أسهموا الاسهام الأكبر فى تشكيل اليمصار الجديد ، والمشاركة فى حركة الحقوق المدنية ، والدفاع عن الثورة الكوبية ، ومعارضة الحرب الفيتنامية . والملاحظ أن الحركة الطلابية فى الولايات المتحدة قد اكتسبت ثقتها بنفسها - فكريا وسياسيا - من خلال عملية النقد الراديكالى للمجتمع الأمريكى ، ذلك النقد الذى شنه الجيل السابق من المفكرين خلال فترة المكارثية . ويتعين علينا توضيح هذا الموقف بشئ من التفصيل : فالولايات المتحدة لم تشهد منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حركة عمالية سياسية ، ولم تعرف حزبا راديكاليا شعبيا يمكن أن يكون مصدرا لحركة راديكالية جديدة . ويصدق ذلك أيضا على الفترة التى أحس فيها كثير من الأمريكيين بعدم الارتياح لسياسة حكوماتهم الداخلية والخارجية . وكنتيجة لذلك بدأ الطلاب الجامعيون يقومون بدور بارز فى التعبير عن عدم الرضا عن السياسة الحكومية ، ثم المعارضة فيما بعد . ولقد ظل الطلاب الجامعيون يشكلون عنصرا هاما فى الحركة الراديكالية (حتى بعد ظهور حركة الزنوج المسلحة) ، ومصدرا للأفكار النقدية . وفضلا عن ذلك نجدهم يتولون قيادة المظاهرات الجماهيرية ويلعبون دورا أساسيا فى التأثير على السياسة القومية من خلال تأييدهم لمرشحي المعارضة وخاصة خلال حملة رئاسة السيناتور أوجين مكارشى McCarthy .

ويمكننا تفسير التأثير العالمى الذى تمارسه الحركة الطلابية الأمريكية فى ضوء الدور السياسى الذى تلعبه فى الولايات المتحدة ، فضلا عن أن الطلاب الأمريكيين كانوا أول طرف متصارع داخل الجامعة ذاتها كما يمثل ذلك فى « حركة الخطابة الحرة فى بيركلى » التى تأسست فى سنة ١٩٦٤ . بيد أن هذا التأثير لم يكن ليظهر الى حيز الوجود لو لم توجد عناصر مشتركة فى موقف الطلاب فى معظم الدول الصناعية . فمن ناحية نجد ظروفا سياسية عامة : النتائج العالمية لحرب فيتنام ، والصراع بين الأجناس كما يتجلى فى الولايات المتحدة وكما يوجد فى الدول الصناعية الأخرى وعلى الصعيد الدولى متمثلا فى العلاقة بين الدول الغنية البهيماء والدول الفقيرة الملونة ، فضلا عن ظهور مواقف سياسية

تحولت من التعبير عن الاستياء الجماعي وعلى الأخص في بعض الجامعات ذاتها : النمو المضطرب في أعداد الطلاب ، وكبر حجم الجامعات ، وظهور جيل جديد أكثر ميلا للنقد والتذمر ، فضلا عن استمرار الإدارة الجامعية التسلطية أو الأيوية على الأقل بالنسبة لبعض الدول الأوروبية .

ولو افترضنا قبول الآراء التي تميل إلى تأكيد المضمون السياسي للحركة الطلابية في الولايات المتحدة ، ووجود ظروف عديدة تدعم موقف الحركات الطلابية في بعض الدول الصناعية ، فإنا لن نستطيع بسهولة قبول الفكرة الداعية إلى أن الحركة الطلابية - على المستوى العالمي - تمثل الوريث أو الابن التاريخي للحركة العمالية . إذ أن هناك اختلافات كبيرة بين الحركة العمالية (المبكرة والحديثة) والحركة الطلابية . فمن ناحية نجد الطلاب لا يشكلون جماعة مهيمنة أو مستقلة داخل المجتمع . حقا قد يوجد في بعض الدول أو الجامعات قدر من الاستياء نتيجة للظروف الاقتصادية السيئة للطلاب ، وقلة الخدمات التي تقدم لهم ، وعدم الرضا عن علاقاتهم بالأساتذة والناظرين ، فضلا عن عدم ارتباطهم لطبيعة النظام الجامعي ذاته . لكننا إذا ما وضعنا الطلاب الجامعيين في إطار المجتمع ككل ، وجدناهم يشكلون جماعة متميزة . فهم يأتون - بصفة عامة - من أسر تنتمي إلى الطبقتين الوسطى والعليا ، وبعد تخرجهم من الجامعة يستطيعون الالتحاق بمهن تحقق لهم دخولا اقتصاديا عالية نسبيا . أما الضغوط التي قد يخضعون لها داخل الجامعة فهي - في أسوأ حالاتها - ضغوط هينة إذا ما قارناها بتلك التي يخضع لها العمال داخل المصانع . وإذن فموقف الطلاب أفضل بكثير إذا ما قارناه بموقف العمال الصناعيين ، والزنج في أديانهم الحضرية المتخلفة ، والفلاحين في الدول النامية ؛ وأن من المبعث تصور عكس ذلك . ومن ناحية أخرى نجد الطلاب لا يشكلون غالبية السكان . وهكذا نجد أن تصور ماركس والاشتراكيين الأوائل عن « ثورة الغالبية الساحقة » لا يكاد ينطبق على الطلاب . وكأقلية صغيرة لا يتوقع الطلاب أن يقوموا بما هو أكثر من مجرد التشخيص الراديكالي لظروف المجتمع ؛ بعبارة أخرى أن ينفذوا الوظيفة التقليدية التي يقوم بها المثقفون الراديكاليون؛ أو أن يتحالفوا مع الجماعات الاجتماعية الأخرى في

إطار حركة اجتماعية أوسع . وفى كثير من الدول حاولت الحركة الطلابية إقامة تحالف اتخذ اشكالا عديدة : ففي الولايات المتحدة تحالفت الحركة الطلابية مع الزنوج والجماعات الفقيرة ، وفى فرنسا وألمانيا الغربية تحالفت مع نقابات العمال ؛ وإن لم يحقق التحالف الأخير نجاحا يذكر . ولا يمكن تفسير هذا الفشل فى ضوء عدم توافق أو الاتسجام الايديولوجى بقدر ما يمكن تفسيره فى ضوء المواقف الاجتماعية المتباينة للجماعات المختلفة . فالزنوج والعمال الصناعيون يشكلون جماعتين تعبران عن مصالح معينة وتمارسان بالفعل نضالا يوحيا ؛ أما الحركة الطلابية فهي تمثل - أساسا - تعبيراً عن حركة نقدية فكرية أخلاقية للمجتمع . أن هذه النشاطات المتميزة (أى النقد الراديكالى والصراع حول المصالح المادية) قد ارتبطت فيما بينها وتبادلت التأثير والتأثر كما يوضح ذلك بجلاء تاريخ الحركة العمالية من ناحية والنظرية الماركسية من ناحية أخرى . بيد أن العنصر الأساسى فى كل الحركات الراديكالية الدائمة يتمثل فى الخبرات الواقعية المعيشية التى تحياها الطبقات المقهورة أو المستغلة . وأخيرا فإن الطلاب - على خلاف كل من العمال والفلاحين وأفراد الجماعات العرقية - يفتقرون الى العضوية المستقرة والدائمة . إذ أن فترة الدراسة الجامعية تبلغ فى المتوسط أربع سنوات ومعنى ذلك أن الطالب يشغل وضعا مؤقتا ولا يحتل مكانة دائمة داخل المجتمع . ولكل هذه الاعتبارات فإن من الصعب اعتبار الحركة الطلابية المعاصرة حركة راديكالية ذات دعائم مستقرة .

وبرغم كل ما سبق فإن بالإمكان تفهم المصالح الاجتماعية المتميزة التى تمثلها الحركة الطلابية إذا ما أخذنا فى اعتبارنا نقطتين هامتين . أما النقطة الأولى فهي أن الطلاب يعبرون بوضوح شديد عن استياء وطموح الشباب ككل ؛ أى أنهم (أى الطلاب) يمثلون « طليعة » حزب « شبابى » أن جاز لنا استخدام هذا التعبير . ولدينا حول هذه النقطة شواهد عديدة من مصادر مختلفة . فالحركة الطلابية - وعلى الأخص فى الولايات المتحدة - تبدو وكأنها استمرار - ولو بشكل جزئى - للتمرد غير السياسى الذى قام به الشباب خلال الخمسينات ؛ ذلك التمرد الذى تجسد فى أفلام وحياة جيمس دين James Dean . أما النقطة الثانية فهي

ان هناك دلائل تشير الى وجود ثقافة معاصرة خاصة تميز الشباب ؛
وهي ثقافة تتجاوز حدود الحركة الطلابية سواء داخل الدولة الواحدة أو
على مستوى عالمي وذلك بفضل تكنولوجيا وسائل الاتصال . أما أسباب
الاختلاف أو الصراع بين الأجيال فهي ليست واضحة تماما ، على الرغم
من أن هناك عوامل هامة تؤثر في هذا المجال مثل سرعة التغير
التكنولوجي ، وارتفاع مستوى المعيشة ، وزيادة نسبة الشباب داخل
الهرم السكاني بالنسبة لبعض الدول . وعلى أية حال فإن بالامكان القول
أن ثمة روحا جديدة تنتشر في مختلف أنحاء العالم . لكن هذه الروح
تختلف عن تلك التي ظهرت خلال فترة مضطربة من التاريخ الأمريكي فيما
قبل الحرب العالمية الأولى ، والتي أشار إليها راندولف بورن Bourne
في مقالاته عن « الشباب والحياة Youth and Life حيث عبر عن
احساسه بزيادة التناقض بين الامكانيات الجديدة للسعادة الانسانية من
ناحية ، والتهديد بالحروب التدميرية من ناحية أخرى . ويبدو هذا
التناقض أوضح ما يكون الآن ؛ ذلك أن انجازاتنا التكنولوجية قد تخلع
عن اليوتوبيا طابعها الخيالي (كما أشار الى ذلك ماركيزوس
Marcuse) (٤) ، في الوقت الذي تجعل الدمار الشامل أمرا ممكنا .
ولقد عبر الشباب من خلال الحركة الطلابية عن احساسهم العميق بهذا
التناقض ، وبدأ ذلك واضحا تماما في شعاراتهم التي تطالب « بممارسة
الحب لا شن الحرب » .

ويمكننا التعرف على العلاقة الوثيقة بين الحركة الطلابية من ناحية
وثقافة الشباب بمعناها الواسع من ناحية أخرى من خلال بعض المواقف

“ Das Ende der Utopie ”, in *Psychanalyse und Politik*, (٤)
PP. 69 - 78.

والواقع أن وجهة نظر ماركيزوس Marcuse تد - من زاوية أخرى - يوتوبية
على الرغم من أن اليوتوبيا قابلة للتحقيق لتكنولوجيا ولتصاديا ، إلا أن الشيء غير المؤكد
هو ما إذا كان يجب تطوير العلاقات الاجتماعية الضرورية للمحافظة عليها فالمجتمع لقائم على
المساواة قد يؤكد أهمية الخصائص الانسانية التي قد تكون « متخلفة » ، أن جاز استخدام هذه
الكلمة كما هو الحال بالنسبة لخصييتي التحل والاعتدال . وفصلا عن ذلك فلتنا ما نزال
نفكر في المعرفة الدقيقة للظروف التي من خلالها تستقر العلاقات الاجتماعية الجديدة كما هو
الحال بالنسبة لنظام « التمييز الثلاثي » ، في المصانع اليوفوسلانية .

الخاصة . فخلال تمرد مايو ١٩٦٨ فى فرنسا - مثلا - نجح الطلاب فى جذب العمال الصناعيين الشباب الى حركتهم ، بينما ظلت نقابات العمال بعيدة عن الموقف ككل . واعتقد أن من الخطأ القول هنا بأن الهوة بين الأجيال قد تزداد الى ظهور اية توجيهات سياسية جديدة ، أو أن من المحتمل ظهور حزب سياسى يعبر عن الشباب فى مقابل حزب آخر يمثل الفئة الأكبر سنا . ان مرحلة الشباب مرحلة مؤقتة - شأنها شأن مرحلة التعليم الجامعى - بحيث لا تشكل ظرفا كافيا لتشكيل حركة سياسية دائمة . وهناك شواهد عديدة تشير الى أن عدم ارتباط الأفراد بالتنظيمات السياسية المستقرة فى بعض الدول الصناعية قد يتخذ شكل التعاطف مع الحركات والاحزاب السياسية الجديدة المستندة الى الروابط العرقية واللغوية والثقافية ، وذلك من خلال احياء نزعات قومية مختلفة كما هو الحال بالنسبة للزنوج الأمريكيين ، والناطقين بالفرنسية فى كندا . ومن الطبيعى أن تكون الروابط بين نوى القومية الواحدة أقوى من تلك التى توحد نوى الجيل الواحد .

وتعتبر الجامعة هى المجال الموحد الذى تتوقع فيه ظهور وعى ذاتى بين الطلاب بوصفهم جماعة اجتماعية متميزة . ولقد اتخذ هذا الوعى الذاتى - فى اشد صوره تطرفا - وجودا واقعيا من خلال الشعار الذى رفعه الطلاب مؤخرا وهو « القوة الطلابية » وفى الحالات التى كانت فيها الجامعة طرفا أساسيا ، لوحظ أن احتجاجات الطلاب كانت أكثر شمولا وتناولت قضايا سياسية عامة كما هو الحال فى جامعات بيركلى بأمریکا ، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن ، وست برلين بألمانيا ، ووارسو ببولندا وناونتير بفرنسا . وعلى الرغم من وجود اختلافات ملحوظة بين هذه الدول ، إلا أن حيوية الحركة الطلابية فى كل مكان تعتمد - الى حد كبير - على قدرتها على التعبير عن الاستياء الوطنى الذى لا يجد له ممتصا آخر . ويبدو ذلك أوضح ما يكون فى الولايات المتحدة ، حيث نجد الطلاب يقودون مظاهرات ضد الحرب الفيتنامية والفقير واستغلال الزوج . وفى تشيكوسلوفاكيا وبولندا نجد الطلاب أيضا يلعبون دورا هاما فى تهطئة النفثال من أجل مزيد من الحرية السياسية والثقافية . ثم نجد أنهم فى

فرنسا يتمردون - وعلى نحو جماعي - ضد التسلطية التي استند اليها نظام شارل ديغول .

ان قدرة جماعة راديكالية على قيادة اعداد كبيرة من الطلاب للقيام بحملات من أجل بعض القضايا الصيامية الوطنية ، تتوقف بدورها على قدرة تأثير هذه الجماعة داخل الحرم الجامعي وما يرتبط بذلك من مشكلات تتعلق ببناء الجامعات واساليب ادارتها . ويعود النجاح الذي حققه الطلاب في هذا المجال الى أنهم قد طالبوا بايجاد ضرب من المساواة او المشاركة قد يبدو ملائما تماما للجامعة كمؤسسة علمية . ويمكننا ان نجد تريباذا لهذه الافكار داخل حركة « القوة الطلابية » (وهي تسمية تعبر عن مطامح متنوعة) ، كما ان درجة المشاعر التي تثيرها (أي الافكار) يتوقف - بطبيعة الحال - على طبيعة البناء الجامعي الذي يوجهه الطلاب . ففي أمريكا الشمالية (سواء الولايات المتحدة او كندا) نجد مجالس ادارات الجامعات تضم - في معظمها - عددا كبيرا من الاعضاء غير الاكاديميين ، وتلك نقطة اثار اليها ثورشتاين فيبلن Veblen في سفرية وازدراء قبل نصف قرن من الزمان في معرض كتابة عن «التعليم العالي في أمريكا» *The Higher Learning in America*. ولقد طالب الطلاب وهيئات التدريس بضرورة احداث تغييرات في هذا المجال على نحو يحقق مزيدا من الاستقلال الاكاديمي والادارة الذاتية . وتحاول بعض القيادات الطلابية الراديكالية مناقشة هذه القضايا من زاوية أكثر تخصيصا ، حينما تذهب الى أنه مع التسليم بالعرف الذي يجعل الاكاديميين يسيطرون على الامور اليومية الحساسة كالمقررات الدراسية وتعيين هيئات التدريس . . . الخ (برغم أن مجلس الجامعة ورئيسها يحتكرون ما تبقى من سلطات في هذا المجال) ، مع التسليم بذلك كله فان المشاركة في ادارة الجامعة لا تزال مقصورة على جماعة صغيرة من كبار الاساتذة والاداريين ، وأن الروح الرئاسية البيروقراطية ما تزال تسيطر على الادارة الجامعية . لذلك نجد هذه القيادات تطالب بتدعيم الروح الديمقراطية داخل الجامعات . ولقد عبر توم هايدن Hayden عن هذه الآراء ونشرها ضمن منشورات « تحالف الطلاب الراديكاليين » بعنوان « اعرف القوة الطلابية » يقول هايدن :

• ان زمالة الطلاب هي زمالة افراد متساوين • فليس لاي منهم الحق في تجاوز الحقيقة ، على الرغم من ان البعض قد يبدو أرجح عقلا أو أعمق ثقافة أو أكثر معرفة •

ولأن الجامعة تتمتع بوجود قوى وتتولى الوظيفة التعليمية ، فان المسئولية الأساسية للطلاب تتمثل في توجيه الجامعة في هذا الاتجاه • ولأن التعليم عملية ليست ذات اتجاه واحد ، ولأن التقاليد الجامعية يجب ان تتلاءم مع النظرة الجديدة للشباب ، ولأن الديمقراطية تتطلب رقابة شعبية للقرارات الهامة ؛ لذلك كله فان من المهم ان يشارك الطلاب الاساتذة في تطوير جامعتهم • • من ٥٠ •

ولقد انتشرت هذه المثاليات والأفكار انتشارا كبيرا داخل الحركات الطلابية خلال السنوات الأخيرة ، كما حاول البعض تطبيقها في مواقف مختلفة • ففي فرنسا شنت المعارضة الطلابية هجوما شديدا على تحكم موظفي وزارة التربية والتعليم وكبار الاساتذة في الادارات الجامعية • وفي تشيكوسلوفاكيا وبولندا هاجم الطلاب سيطرة كبار رجال الحزب الشيوعي على مجالس ادارة الجامعات • أما في بريطانيا فان الاحتجاجات الطلابية كانت أقل راديكالية ؛ لأن الجامعات تتمتع بقدر ملحوظ من الادارة الذاتية الأكاديمية ، وإن كان ذلك لاينطبق على كل معاهد التعليم العالي • ومع ذلك ففي بريطانيا - شأنها في ذلك شأن الدول الصناعية الأخرى - نجد المعارضة تنصب على التحكم الخارجي المباشر في مجالس الجامعات من خلال الاعضاء المعينين من الخارج بحكم مناصبهم والسياسيين وكبار الموظفين الحكوميين • ولقد حاولت بعض الجماعات الطلابية مواصلة هذه المعارضة بتوجيه الانتقادات للقيود غير المباشرة - وعلى الأخص الاقتصادية - المفروضة على الادارة الذاتية الأكاديمية • كذلك سمعت هذه الجماعات الطلابية الى تطوير فكرة « الجامعة الديمقراطية » ومنحها مدولا وأقنيا لكي تكون بديلا عن النصوص التي تؤكد دور الجامعة كمصنع للمعرفة • • وربما كانت هذه المحاولات أحد المعاني الممكنة التي يمكن ان يشير اليها تعبير « القوة الطلابية » • ففي النشرة التي أصدرها « تحالف الطلبة الراديكاليين »

والتي اقتبسنا منها العبارات التي اشترنا اليها قبل قليل ، نجد اقتراحات تطالب بأن يكون الأساتذة أقل تأييدا للواقع القائم ، وأن يتبنوا وجهات نظر اجتماعية وأكاديمية أكثر راديكالية من تلك التي يتبنّاها طلابهم . واعتقد أن من الصعب التسليم بما تذهب اليه هذه القيادات الطلابية ، خاصة وأننا نجد من بين كبار الأساتذة من يتخذ مواقف راديكالية أمثال ميربرت ماركيزز Marcuse ورايت ميلز Mills .

والواقع أن فكرة « الجامعة الديمقراطية » ما تزال بحاجة إلى مزيد من التحليل الدقيق ، خاصة وأنها قد ظهرت في إطار النقد الشديد الذي وجهه الطلاب إلى الطابع التسلطي البيروقراطي الذي يسيطر على الإدارات الجامعية ، فضلا عن التحكم الذي يمارسه بعض الأعضاء الخارجيين في الشؤون الجامعية من أمثال رجال الأحزاب وكبار موظفي الحكومة . والواقع أن الجامعة بحكم تكوينها تتيج - في كثير من الأحيان - ظروفًا استثنائية لممارسة الديمقراطية : فئة مسبوقة جهورية بين أعضائها ، كما أن طبيعة العمل الجامعي يتيح فرصة تحكم العقل والابتعاد عن ممارسة القهر . أن البت في بعض الشؤون الجامعية كالمناهج الدراسية والاكتشافات العلمية يوحي بأن الديمقراطية الجامعية ليست من ذلك النوع الذي يتطلب تمثيل أو موافقة الأغلبية . بل أن من الصعب في بعض الأحيان خلق الظروف الملائمة لممارسة العمل الجامعي كالمناهج الحر الذي يسمح بتبادل الرأي ، ووجود مجتمع فكري مثالي ، واملوب معين للعلاقات الشخصية . لذلك كله يصبح مفهوم « الجامعة الديمقراطية » فضلا إلى حد كبير . وربما كان من الأفضل استخدام بعض العبارات كالإدارة الذاتية الأكاديمية ، والمشاركة داخل المجتمع الطلابي . واعتقد أن مثل هذه العبارات قد تكون أكثر انساقا مع عبارات توم هايدن Hayden المسالفة الذكر والتي أكد فيها ضرورة أن تتولى هيئات التدريس الادارة الكاملة للجامعات ، وأن يتولى الطلاب أدابة أنفسهم في كل المجالات المتعلقة بهم ، والتي قد لا تؤدي إلى مشكلات ذات طابع فكري . وأن يشارك الطلاب - دون أن يحكموا - في صياغة السياسة التعليمية . والواقع أن الحركة الطلابية قد نجحت - إلى حد

كبير - فى تحقيق هذه الاهداف وعلى الأخص فيما يتعلق بسيطرة الأعضاء غير الأكاديميين عن الإدارات الجامعية • ومن الطبيعى أن يتفق الطلاب فى هذا المجال مع الغالبية العظمى من أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات •

وهناك ارتباط وثيق بين الجوانب الثلاث التى تمثلها الحركة الطلابية بوصفها حركة راديكالية جديدة ، وتعبيراً عن جيل جديد ، وتجميداً لجماعة من جماعات المصلحة داخل الجامعة • ومن الطبيعى أن تؤثر القضايا التى تثار فى كل جانب على الجوانب الأخرى : فالحرب والاعداء لها - وهى من موضوعات الاحتجاج المياسى - يؤثر على الجامعات التى تتولى بدورها تطوير بعض الأساليب التكنولوجية للحرب من خلال البحوث التى يطالب الطلاب بحلها من ناحية والجوانب الثلاث التى تمثلها الحركة الطلابية • مثال ذلك وجود البناءات ذات الطابع التسلمى البيروقراطى التى تحول دون مشاركة الأعضاء وتعلمهم مسئولياتهم • وبسبب هذه العلاقات المتداخلة ، فإن التطورات المقبلة للحركة الطلابية سوف تتوقف - الى حد كبير - على الأحداث المياسية العامة • فبنهاية حرب فيتنام ستفقد الحركة الطلابية قدراً من جاذبيتها ونفوذها وعلى الأخص فى الولايات المتحدة • أما فى معظم الدول الأوربية فإن الطلاب سوف يشكلون « جماعة نشطة » داخل حركات اجتماعية راديكالية كبيرة ؛ بينما قد تشكل الحركة الطلابية فى الولايات المتحدة نواة حزب راديكالى جديد ، على الرغم من أن الدلائل التى تشير الى ذلك ليست مشجعة ، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار ما حدث فى « مؤتمر المياسة الجديدة » الذى عقد خلال العام الماضى • واعتقد أن أهم وظيفة يمكن أن تؤديها الحركة الطلابية فى كل مكان هى خلق جيل جديد من المفكرين الراديكاليين ، وأن من الصعب الحكم على انجازاتها فى هذا المجال قبل مرور عقد على الأقل •

الفصل الرابع عشر

مستقبل الراديكالية (١)

تشهد الدول الصناعية الآن اتجاهات مضادة للراديكالية فضلا عن انقسامات حادة داخل الحركة الراديكالية ذاتها . والواقع أن تغيرات وتحولات كبيرة قد طرأت على الطابع الذى يميز الحركات الاجتماعية الجديدة منذ ظهورها فى أواخر الخمسينات ، وذلك بعد العدوان الثلاثى على مصر والتدخل السوفيتى فى المجر . فاليسار الجديد ، الذى ظهر خلال تلك الفترة فى الدول الأوروبية كان لا يزال جزءا من الحركات الاشتراكية والراديكالية التقليدية وذلك من خلال العضوية فى التنظيمات العمالية والمشاركة فى تطوير الأفكار الماركسية والاشتراكية بوجه عام . من ذلك يبدو واضحا أن اليسار الجديد قد حقق قدرا من الاستمرارية من خلال احتكاكه وارتباطه بالحركة الراديكالية التقليدية وخاصة تلك التى تطورت خلال ثلاثينيات القرن العشرين .

بيد أن تغيرا ملحوظا قد طرأ مع إعادة بعث الراديكالية فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد بدأ ذلك بحركة الحقوق المدنية التى نشأت فى أوائل الستينيات ، والتى من خلالها ظهرت جماعتان متميزتان هما : الطلاب والزنوج . وفى بداية الأمر تعاونت الجماعتان فى إطار حركة اصلاحيية فضائية ، لكن الخلاف بينهما مالبت أن دب حينما طالب الزنوج الراديكاليون بالاعتراف « بقومية سوداء » أو « قوة سوداء » ، فى الوقت الذى ظل فيه الطلاب يشنون حملات ضد الحروب ويقومون

Reprinted, with minor revisions, from Bernard Landis (١) and Edward S. Tauber (eds), *In the Name of Life: Essays in Honour of Erich Fromm* (New York, 1971).

بمواجهات ضد الإدارات الجامعية من أجل مزيد من الديمقراطية والإدارة الذاتية . وبنهاية سنة ١٩٦٨ كاد الانفصال بين الحركتين أن يكون تاما . وفى نفس الوقت بدأت كل منهما تبتعد عن الراديكالية بمسورها السابقة : ففي حالة الزنوج ارتبطت الراديكالية بحركة « قومية » عنصرية ارتباطا عاما بالأفكار الثورية فى العالم الثالث : أما فى حالة الطلاب فقد ارتدت الراديكالية ثوب حركة الشباب ، ثم ما لبثت أن ارتبطت بمجالات التعبير عن الاستياء الثقافى كما يتبدى ذلك فى الإقبال الشديد على الموسيقى الشعبية « وادمان المخدرات بقصد توسيع الخيال » .

ولسوف نخصص مناقشاتنا التالية لتحليل الحركة الطلابية التى اتخذت طابعا عالميا ، وأن بدت أقل ارتباطا بالظروف الأمريكية بصفة خاصة (٢) . والواقع أن رايت ميلز Millz كان قد تنبأ ببعض التطورات التى مرت بها الحركة الطلابية فيما بعد ، كما أوضح المبررات الفكرية التى تصبغ اليها . ولقد ناقش ميلز ظروف هذه الحركة ابتداء من افتقار الولايات المتحدة لحركة عمالية قوية حتى ظهور الحاجة القوية لأحداث تغييرات جذرية فى ضوء الانتقادات الثقافية التى وجهها الجيل الجديد من المثقفين . ويبدو أن هذا النمط الأمريكى من الراديكالية قد اتخذ شكلا محددا فى « حركة الخطابة الحرة فى بيركلى » فى سنة ١٩٦٤ ، ثم ما لبث أن انتشر انتشارا واسعا فى كثير من الدول الأوربية . أما سبب التأثير الشديد لهذه الراديكالية فيعود - فيما يبدو - إلى تغلغل الولايات المتحدة فى السياسة الدولية . أن العامل الهام الذى أسهم فى توحيد الحركة الطلابية الراديكالية هو معارضة الحرب الفيتنامية . لكن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى عاملين آخرين

(٢) يمكننا أن نجد تحليلا مشابهيا لبعض الملامح الهامة لحركة الزنوج لـ :
Harold Cruse, : *The Crisis of the Negro Intellectual*
(New York, 1967).

ولقد اتخذت الحركة مؤخرا اتجاها جديدا بظهور « جماعة بانثر السوداء » ، وهى جماعة تتحالف مع الجماعات الراديكالية البيضاء ، ولتحرث برنامجا اقتصاديا أقرب إلى الأفكار الاشتراكية منه إلى الأفكار للراديكالية الأجدية .

علي الأقل . الأول يتمثل في زيادة احساس الشباب في المجتمعات الصناعية بهويتهم كجيل متميز ، ثم شعور الطلاب الجامعيين انه بسبب سرعة التقدم التكنولوجي ، وزيادة أعدادهم (أي الطلاب) ، فانهم قد أصبحوا مؤهلين لشغل مكانة هامة داخل المجتمع . أما العامل الثاني فيتمثل في الانهيار الظاهر الذي تعرضت له بعض الاتجاهات الراديكالية القديمة نسبيا ، والذي كشف عن نفسه في انتشار ما أطلق عليه الطلاب « سياسة الاجماع » سواء اتخذ ذلك شكل التحالف الفعلى بين الأحزاب (كما حدث في ألمانيا الغربية) أو الهزيمة السياسية التي منيت بها الأحزاب اليسارية الراديكالية . ويبدو أن أوروبا الغربية قد شهدت خلال عقد الخمسينات نمط السياسة غير المترزمة أيديولوجيا ، وهو نمط يشبه الى حد كبير ذلك الذي تعرفه الولايات المتحدة . وإلى المدى الذي قد يؤدي ذلك الى أحداث تغييرات على بناء الطبقة العاملة ودورها داخل الدول الأوروبية ، فإن النتيجة التي يمكن استنتاجها هي ضرورة البحث عن مصادر المعارضة والاستياء لدى جماعات اجتماعية أخرى .

والملاحظ أن الحركة الطلابية - بوصفها طليعة جديدة للصراع السياسي - قد نمت وتطورت بسرعة فائقة فيما بين سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٨ ، الى أن وصلت الى قمته خلال تمرد فرنسا في سنة ١٩٦٨ . ومنذ ذلك الحين بدأت الحركة الطلابية تعاني من الضعف التدريجي . ففي الولايات المتحدة نجد المنظمة الراديكالية الأساسية (ويطلق عليها اسم الطلاب من أجل مجتمع ديموقراطي) تنقسم الى عدد من الجماعات المتصارعة . وفي فرنسا بدأت الحركة الطلابية تتحول الى مجموعات يسارية تتشابه في افكارها ومثلها مع تلك التي توجد خارج الجامعة أو المجتمع الفرنسي بصفة عامة . ومثل هذا يمكن أن يقال عن الحركة الطلابية الألمانية التي تفتتت قياداتها وفقدت كثيرا من جاذبيتها السياسية . أما بريطانيا فلم تعد تعرف تنظيما طلابيا راديكاليا فعلا . ومن المحتمل أن يكون ذلك كله مجرد نكسة مؤقتة أصيبت بها الحركة الطلابية . وإذا كان صحيحا - كما يذهب البعض - أن « الاقطاعية العلمية والتربوية » تشغل الآن مكانة حاسمة داخل المجتمع وأنها تحاول صياغة أيديولوجية وأساليب للعمل السياسي تلائم ظروفها ومواقفها كما فعلت ذلك الطبقة

العاملة الصناعية خلال القرن التاسع عشر ، اذا كان ذلك صحيحا فان الاحداث الأخيرة قد تكون بمثابة خطوات أولى نحو ايجاد نمط من التنظيم وحسور من العمل السياسى أكثر ثباتا ودواما . ومن زاوية أخرى يمكننا تفسير الضعف الذى طرأ على الحركة الطلابية فى ضوء التغير الذى طرأ على مصالحها واتجاهاتها الفكرية والايديولوجية ، والناجم عن الحراك السريع الذى يحققه الطلاب بعد تخرجهم الجامعى والتحاقهم بالمهن المختلفة .

وايا كانت تفسيراتنا لهذه الظواهر ، فان من المهم إبراز بعض جوانب الضعف التى تعاني منها الحركة الطلابية ، والتى تجاهلها بعض الدارسين فى أواخر الستينيات حينما طرح الطلاب - وبطريقة درامية - افكارا واتجاهات جديدة ، ساعدت على إثارة مناقشات فكرية وسياسية مثبائية وأدت الى ظهور احتجاجات عديدة . وأحد جوانب الضعف التى يتعين الإشارة اليها يتمثل فى كون حركة الطلاب « حركة شباب » ، ان التأثير الاجتماعى الذى قد يمارسه جيل الشباب قد يكون كبيرا (كما يشير الى ذلك كارل مانهايم *Mannheim*) من حيث أنه قد يسهم فى ظهور اتجاهات فكرية جديدة وأساليب حديثة للتفكير والممارسة ، فضلا عن تمثّل وتطوير التراث الثقافى الذى يعيش فى ظله . لكننا نشك كثيرا فى أن الجيل الجديد المقتلّد الى الخبرة والممارسة يمكن أن يلعب الدور الأكبر فى تشكيل بناء المجتمع وتحديد مساره . فعلى سبيل المثال نجد حركة « تركيا الفتاة » التى استحدثت كثيرا من الافكار والممارسات لم تكن تعبر عن الفئة العمرية التى ينتمى اليها الطلاب الجامعيون . فاعمار افراد هذه الحركة كانت تتراوح بين نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات ؛ وهم بذلك قد تخطوا مرحلة الاضطراب التى قد يتعرض لها الأفراد الأصغر سنا . وفصلا عن ذلك نجد أن هذا النوع من التجديد الثقافى أو الفكرى لا يتم بطريقة فردية ، بل يحدث فى اطار جماعة جيلية بأكملها . وحينما ندرس طبيعة الحركات الاجتماعية الواسعة والتغيرات الاساسية التى تطرأ على بناء المجتمع ، نجد أنها تعتمد على روابط مختلفة تميز الجماعة العمرية كالجنس

أو القومية ، والمصلحة الاقتصادية ، والمضوية الطبقيّة ، والانتماء الدينى .

ويبدو أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى إصابة الحركة الطلابية بمزيد من الضعف . واحد هذه العوامل الدورة السريعة للطلاب ، والتي قد تحول دون ظهور أسلوب أو تنظيم سياسى قوى . أما العوامل الأخرى فتتصل بتلك العلاقة التى تربط بين الحركة الطلابية وبعض جوانب ثقافة الشباب ، كالولع بالموسيقى الشعبية وأسمان المخدرات ، وهى جوانب لا تتضمن أية معانى راديكالية على الإطلاق . وقد يكون صحيحا - كما يعتقد البعض - أن هذه الجوانب تشكل جزءا من حركة عامة للتحرر ، لكننى لا أعتقد بإمكانية قبول هذا التفسير . أن الموسيقى الشعبية الصاخبة تعبر عموما عن أحاسيس فترة المراهقة كالثقك وعدم اليقين . وأذن فهذا اللون من الموسيقى لا يتضمن معانى نقدية هامة . ولو افترضنا أنه يعبر عن بعض هذه المعانى فإنها قد فقدت قيمتها بنمو المصالح الاقتصادية . وأقصى ما يمكن قوله حول هذه الموسيقى بوصفها تجديدا ثقافيا هو أنها قد تعكس الرغبة فى خلق مجتمع أكثر رحابة واتساعا أو التحرر من السيطرة المادية واستعادة الذات . وفى الموسيقى الشعبية قد نجد تعبيرا عن اللقد الاجتماعى ، لكنه يضعف ويتهاون كثيرا أمام صور الاحتجاج التقليدى . وفى بعض الأحيان نجد بعض المغنين الشعبيين يريدون إغنى الاحتجاج السياسى بقصد الحصول على مزيد من الثروة والشهرة (٣) .

ولا يمكن القول أيضا بأن اسمان العقاقير والمخدرات يعتبر وسيلة تحررية . إذ كيف يمكن تحقيق الحرية الانسانية بجعل العقول والخبرات معتمدة تماما على المواد الكيميائية ؟ أن ذلك يعنى تحول القوى الانسانية لتصبح ضمن عالم الأشياء ، وأسمان المواد المخدرة - شأنه فى ذلك شأن أدمان الخمور - هو عمل يعبر عن اليأس والانسحاب من مواجهة

See the discussion in R. Serge Denisoff, "Folk Music and the American Left: A Generational - Ideological Comparison", *British Journal of Sociology*, 20 (4) (December 1969).

القضايا العامة الى الانغلاق على المشكلات. والخيالات الشخصية - . واذا كان هذا النوع من الاديان يعكس عدم ارتياح الفرد بظروف المجتمع من وجهة نظره الخاصة ، فانه يعبر - في نفس الوقت - الى حالة مرضية يعاني منها المجتمع نفسه . لكن ذلك كله لا يؤدي الى ظهور حركة تسعى الى اعادة بناء المجتمع على نحو شامل .

وليس من الواضح تماما حتى الآن كيفية الارتباط الوثيق بين العناصر المختلفة التي تؤلف « ثقافة الشباب » . ولكن يمكن القول انه الى المدى الذي تركز فيه الحركة الطلابية على طابعها الجيلي ، فانها تخضع لتأثير النظرة السائدة لدى الجماعة العمرية التي تنتمي اليها . وهناك قدر ملحوظ من التبادل الثقافي بين جماعات « الهيبي » والجماعات النشطة سياسيا والاصغر سنا (وان كان ذلك يبدو أكثر وضوحا في الولايات المتحدة منه في أي دولة أخرى) . ان هذه الامتزاج بين الاتجاهات الراديكالية وغير الراديكالية هو الذي يسهم في زيادة الخلط الايديولوجي الذي يسيطر على الحركة الطلابية . ومع ذلك فان مسألة الخلط الايديولوجي هذه قد تكون ظاهرة شائعة في كثير من المواقف ، وبالتالي فلنا ان نتوقع وجودها في اطار الحركة الطلابية .

والملاحظ ان الحركة الطلابية قد حققت انجازاتها في الوقت الذي كان فيه الفكر الاجتماعي الراديكالي يتعرض لازمة قاسية تشبعت من الانتقادات والمراجعات التي تعرض لها الفكر الماركسي (٤) ، وفي مواجهة المذاهب التي طورتها الحركات الثورية في المجتمعات الزراعية (كما هو الحال في الصين وكوبا وشمال افريقيا وبعض آخر من دول العالم الثالث) ؛ فضلا عن الحوار الذي تم مع اصحاب للنظريات الجديدة التي

(٤) من المستحيل هنا استعراض كل الانتقادات ومحاولات اعادة التفسير التي تناولت الماركسية خلال العقدين الآخرين . ومن بين الاسماء الهامة البارزة في هذا المجال تلك التي قدمها كولاكوفسكي : KolaKowaki ، وأوسوفسكي : Ossowski ، وليفيت ميلر : Mills ، وميبريرت ماركيز : Marcuse ، وهابرماس : Habermas ، وجان بول سارتر : Sartre ، وإريك فروم : Eric Fromm

تناولت طبيعة المجتمعات الصناعية الحديثة (٥) . وكنيجة لذلك اعتمد الطلاب في تفكيرهم على مصدرين مختلفين تماما : انكار وتجارب الثوار في العالم الثالث من ناحية ، والتفسيرات الحديثة التي يقدمها النقاد الاجتماعيون في الدول الصناعية من ناحية أخرى . ومن الصعب الافتراض بأن الطلاب يستطيعون صياغة نظرية اجتماعية متسقة من خلال هذه الأفكار والتفسيرات ، على الرغم من أنهم قد اثاروا تساؤلات نقدية ، وطرحوا نظرة اجتماعية جديدة قد تعينهم على توجيه الفكر الاجتماعي النقدي . ومن أسف أن يتحول هذا النشاط الهام الى مجرد حاصلات سياسية قام بها الطلاب ، رافعين شعارات تتصف بالسذاجة ، مما دفع بالحركة الطلابية الى الدخول في صراعات مع بقية قطاعات المجتمع بما في ذلك الحركة العمالية ذاتها (٦) ، وبالتالي ضمنت فعالية النقد الاجتماعي الذي حملت لواءه الجامعات لفترة طويلة .

ان مستقبل الراديكالية - فكراً وعملاً - يتوقف على نجاح الحركة الطلابية في التغلب على السيطرة المفروضة عليها . فالحركة الطلابية ظلت تمثل مجرد قطاع داخل حركة فكرية نامية تتبنى بعض المفاهيم الاشتراكية الانسانية (وذلك على خلاف صور التمر المبكر) . ولقد شنت هذه الحركة هجوماً شديداً ضد أعدائها العديدين : ضد الرأسمالية، والتكنوقراطية ، والاشتراكية الشمولية . وفي نطاق هذه الحركة هناك اهداف عديدة هامة يمكن أن يسهم في تحقيقها الطلاب إن لم يكن قد اسهموا بالفعل . وأول هذه الأهداف أن يسهم الطلاب - وهذا ينطبق بصفة خاصة على الذين يدرسون العلوم الاجتماعية - في تقديم انتقادات

(٥) For example, Raymond Aron, 18 Lectures on Industrial Society (New York, 1967), and J. K. Galbraith, The Affluent Society (Boston, 1958) and The New Industrial State (London, 1967).

(٦) حدث ذلك في عدد من الدول الأوروبية الغربية حينما توترت العلاقات وظهرت صراعات بين الحركة الطلابية الراديكالية من ناحية والأحزاب الاشتراكية ونيابات العمال من ناحية أخرى . وبدا ذلك أوضح ما يكون في ألمانيا الغربية في سنة ١٩٦٨ . لما في الولايات المتحدة فإن القوة بين العمال والطلاب قد أصبحت أوسع من أي وقت مضى . ومن الأمثلة الحديثة على ذلك المظاهرات التي قام بها عمال البناء في نيويورك ضد حركة السلام .

فعالة للمجتمع . وثانى هذه الاهداف هو تدعيم هذه النظرة النقدية - على أن تكون راديكالية قدر المستطاع - حتى تتمكن من الانتشار خارج نطاق الجامعة ، وعلى الأخص داخل المهن العلمية والفنية التى سيلتقى بها الطلاب بعد تخرجهم . أما الهدف الثالث فهو الدفاع عن الحرية الفكرية والاستقلال داخل الجامعات أو إعادة بنائها فى تلك المجتمعات التى خضعت فيها الجامعات لسيطرة رجال الأعمال وكبار موظفى الحكومة ورجال الأحزاب السياسية . وفيما يتعلق بهذه النقطة بالذات فأننى أعتقد أن المسئولية الكبرى تقع على عاتق أساتذة الجامعات ؛ إذ أن تقصيرهم - فى كثير من الأحيان - هو السبب فى تحمل الطلاب أعباء لا قبل لهم بها . وهناك بعد ذلك هدف آخر يرتبط بالهدف الأخير ارتباطا قويا وهو أن تدرس بشيء من الدقة والاهتمام البدائل المطروحة لفكرة الجامعة كـ « كمنع للمعرفة » ، وإذا ما أخذنا فى الاعتبار المعارضة الشديدة التى أبداهها الطلاب لسيطرة الطابع البيروقراطى على الجامعات، اتضح لنا أنه لم تبذل حتى الآن أية محاولات جادة لتحديد الاحتياجات الأساسية التى تضمن توافر مناخ انساني داخل الجامعات واستعادة الطابع الذى يميزها بوصفها أطارا يضم مجموعة من الدارسين المتفاعلين والقادرين على تطوير فكر نقدي لا يخضع لأية قيود . ومن الخطأ الضميمة لتطبيق ذلك ضرورة تحديد حجم الجامعات ، وإصلاح نظام الإدارات الجامعية على الأقل فى بعض الدول . وقبل ذلك كله هناك ضرورة التفكير العميق حول الطابع السليم للجامعات خلال القرن العشرين ، حيث ينمو التعليم الجامعى نموا سريعا . ولا شك أن تصرفات الطلاب المتمرسين خلال السنوات الأخيرة تحول دون القيام بهذا التفكير العميق . فلقد أبدى هؤلاء الطلاب رغبتهم فى تدمير الجامعات ، وعبروا عن احتقارهم للحياة الفكرية ، وأظهروا عدم استعدادهم لتقبل آراء مختلفة عن آرائهم ، فضلا عن إصرارهم الشديد على الخوض فى مناقشة قضايا سياسية خالصة . إن من شأن ذلك كله القضاء على المسألة الراديكالية بأكملها . ويجب أن يكون واضحاً أن مجتمعا معاصرا سليما لا يستطيع أن يؤدى وظائفه ومهامه دون وجود الجامعات أو المعاهد العليا التى من خلالها يمارس الناس انحية الحياة الفكرية الحرة .

ولو افترضنا نمو حركات الاستياء الفكرى كما بدأ ذلك خلال الستينيات ، وافترضنا أيضا قدرة هذه الحركات على صياغة نظرية نقدية متماسكة وهو ما لم يتحقق بعد ، فان ذلك لن يكون كافيا لاحداث تحولات اساسية داخل المجتمع . فلكى تحدث تغييرات راديكالية يتمين وجود حركة اجتماعية تستطيع التعبير عن ممارسات ومصالح عدد كبير جدا من الناس ، وفى معظم الدول الاوربية الغربية نجد الحركة العمالية تؤدى هذا الدور بحيث لا نجد خارج اطارها اية سياسيات راديكالية . والواقع ان هناك شواهد عديدة تشير الى ان هذه الحركة قد أصبحت أكثر راديكالية . ومن الأمثلة على ذلك اتساع نطاق الاضراب العام فى فرنسا فى مايو ١٩٦٨ والذى اثر تأثيرا بالغا على نظام حكم بيجول ، وكذلك موجه اضرابات نقابات العمال فى ايطاليا فى نهاية ١٩٦٩ ، والنضال المتزايد الذى بدأت تخوضه جماعات العمال فى أكثر الدول الصناعية تقدما من الناحية التكنولوجية ، فضلا عن محاولات احياء الأفكار التى تؤكد ضرورة ممارسة العمال للإدارة الذاتية . ومع ذلك كله فان من غير المحتمل أن تتمكن الراديكالية الفكرية فى الجامعات بالتعاون مع الاتجاهات الجديدة داخل الحركة العمالية من احداث تغييرات اجتماعية كبرى خلال العقد المقبل على اقل تقدير .

وفى الولايات المتحدة الأمريكية قد يبدو عسيرا التنبؤ بنمو حركة راديكالية واسعة المدى . فم منذ نهاية الحرب العالمية الاولى لم تشهد الولايات المتحدة حركة عمالية جماهيرية التزمت باحداث تغييرات جذرية داخل بناء المجتمع الأمريكى . فهل يمكننا تصور حدوث تغير فى هذا الموقف الآن خاصة فى ظل زيادة الرضاء وضعف نقابات العمال ؟ هناك فى الواقع - وكما يؤكد الراديكاليون دائما - جماعات عديدة داخل المجتمع الأمريكى لا تحصل على مزايا مادية وتشكل نويات أو بؤر محتملة للمعارضة . ولقد اشتركت بعض هذه الجماعات - وعلى الأخص الزنوج والمكسيكيون - فى صور مختلفة من الكفاح وان لم يتخذ ذلك شكل العمل الراديكالى العنيف . وهناك بالإضافة الى ذلك التمرد الذى قام به جيل الشباب - وعلى الأخص الطلاب - ضد الظروف المسائدة فى المجتمع الأمريكى . وفى كل ذلك ظلت الطبقة العاملة الأمريكية متخذة مواقف

المقترح ، وبمناى عن تبني اية سياسة راديكالية . ولا اعتقد ان هذه الظروف سوف تتغير بسرعة . اما اذا تمكنت حركة الاستياء الفكرى القائمة الآن من جذب مختلف حركات المعارضة وتشكيل تنظيم سياسى واحد (وليكن حزب راديكالى جديد) ، فان من المحتمل حينئذ ان يجذب هذا التنظيم كثيرا من العمال لسياساته وأعماله ، وخاصة العمال فى الدول الصناعية الأكثر تقدما الذين بنوا مؤخرًا بيدون حرصهم على التحكم فى ظروف العمل التى يخضعون لها . ولا يمكن الحكم على كل هذه الاحتمالات الا فى ضوء الواقع والممارسة . وعلى اية حال فان تشكيل حزب راديكالى جديد قد يكون بمثابة أمل جديد أكثر من كونه استمرارا لاحتجاجات متفرقة أو اضطرابات مؤقتة .

كذلك فان من الصعب تقويم التغيرات المحتملة التى ستطرأ على مجتمعات الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية . فمن الواضح ان امتياع فكريا قد نما فى هذه الدول منذ سنة ١٩٥٦ ، وأن من الأمور المشكوك فيها ان تنتشر فى هذه الدول تلك النظرة الاجتماعية التى قدمها المثقفون والطلبة التشييكوسلوفاكيون خلال النهضة الاشتراكية التى حدثت فى سنتى ١٩٦٧/١٩٦٨ . ومع ذلك علينا ان نلاحظ انه فى الحالات التى ظهرت فيها حركات راديكالية فى هذه الدول (كما حدث فى المجر وبولندا فى سنة ١٩٥٦ وتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٧/١٩٦٨) بدت الصلة واضحة وقوية بين القطاعات المعارضة من المثقفين والطبقة العاملة ونقابات العمال . واذا كان لنا ان نتوقع تقدما (فى ضوء اقتصاد قائم على نظام جماعى) نحو ايجاد مجتمع اشتراكى يشعر فيه افراده بالتحديد الحقيقى - لا ان يكونوا ادوات خاضعة لمسيطرة الرقابة والحزب والبوليس المرسى - فلا بد من تعاون المثقفين الذين يطالبون بحرية التفكير والنقد مع العمال الذين يطالبون بالمسيطرة على ظروف عملهم وتمكينهم من أداء دور حقيقى فى تحديد السياسة الاجتماعية .

وفى كل الحركات الراديكالية الحديثة نلمس صلة قوية بين الافكار والمصالح . وتبدو هذه الصلة أكثر قوة حينما ترتبط نظرية اجتماعية - كالماركسية - بحركة اجتماعية بعيدة التأثير . والواقع ان اسهام

المثقفين الراديكاليين في هذه العملية قد يكون سلبيًا وإيجابيًا في آن واحد . فمن الواضح أنهم (أى المثقفين الراديكاليين) يستطيعون تصديد طابع المجتمع بطريقة نقدية حيث يبرزون مظاهر الظلم الاجتماعي والقيود الفكرية والصراعات الاجتماعية . وحينما ينتشر مثل هذا النقد بدرجة كافية ، فإنه قد يكون أحد العناصر التي تسهم في تهيئة الطريق لإقامة مجتمع جديد . لكن هذا النقد لا يكون مكتملاً إلا إذا أوضح لنا الاتجاهات الممكنة للتغيير ، وفسر الحركات الاجتماعية الجديدة ، وحدد ملامح نظام اجتماعي جديد . واذن فمن المهم انجاز المهمة التي كرس ماركس نفسه من أجلها خلال فترة شبابه حين كتب يقول : « أننا نصوغ مبادئ جديدة للعالم من خلال المبادئ القائمة التي تحكمه » . أننا قد نلخص الشعار الذي ترفعه مجلتنا (الحولية الألمانية - الفرنسية) في عبارة واحدة هي : المعرفة الذاتية (الفلسفة النقدية) لضروب الكفاح وأنماط الأهداف التي تسيطر على العصر الذي نعيش فيه » .

ان هذه النظرة الايجابية (أى صياغة مبادئ جديدة من خلال المبادئ القائمة) هي - فيما يبدو - أكثر جوانب الفكر الراديكالي ضعفاً وغموضاً . وإذا حاولنا البحث عن سبب هذا الضعف والغموض فسنجد أنه متمثلاً في الأوهام التي ارتبطت بالاشتراكية ، والتي ظهرت في أواخر الثلاثينيات ، ثم ازدادت قوة بتطور النمط السوفييتي الاشتراكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وابتداء من سياسة الستار الحديدي التي فرضها ستالين حتى الغزو السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا . ان على المثقفين الراديكاليين الآن أن ينتقدوا كلا من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية على السواء ومن المحتمل أن تنصب انتقاداتهم الأساسية على القصص ذاتها . ان محاولات التوصل إلى أشكال بديلة للمجتمعات قد تعرضت للضعف الشديد ، لأن ما كان يعد مثاليًا في وقت من الأوقات (أى الاشتراكية) قد أصبح الآن واقعًا محيرًا . ولما أجهت هذا الموقف علينا إعادة النظر في الاشتراكية سواء في ضوء النظم الثلاثة لمجتمع قائم

على المساواة (٧) ، أو في ضوء الحركات الاجتماعية والأعمال السياسية
القادرة على إيجاد هذا المجتمع نون التعرض للعنف والكبح .

(٧) أصبح في اعتباري - على وجه الخصوص - الدراسات الجادة التي تناولت مشكلات
الادارة والمشاركة في الصناعة الكبيرة الحجم ، وتلك التي درست الادارة الاجتماعية بحيث
تصبح الخدمات الاجتماعية تحت سيطرة الذين يحتاجون اليها . وبالأضافة الى ذلك هناك
دراسات تناولت التفسيرات التي طرأت على النظم التطوعية ، والتي أدت بالنتيجة الى
الممارسات التسلطية ولتاحة الفرصة لممارسة الادارة الذاتية . ولا نجد في الواقع سوى اهتمام
مكرر لتحليل بدراسة الأشكال المحتملة للنظم الجديدة ، كما لا نجد اهتماما يذكر بالممارسات
الواقعية التي سعت الى اقامة للتطبيقات مستندة الى مبادئ المساواة كمجالس الادارة الذاتية
للعمال ، ومجموعات العمل ، ومشروعات تنمية المجتمعات المحلية .

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

الكتاب الأول :

ميادين علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهري
وعلياء شكرى ومحمود عوده ومحمد على محمد والسيد الحسينى ،
دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثانى :

نظرية علم الاجتماع : تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكاترة
محمود عوده ومحمد الجوهري ومحمد على محمد والسيد الحمينى ،
دار المعارف ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى : تأليف الدكتور محمود عوده ،
دار المعارف ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع :

تمهيد فى علم الاجتماع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد
الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار
المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس :

مجتمع المصنوع : دراسة فى علم اجتماع التنظيم ، تأليف الدكتور
محمد على محمد ، الهيئة العامة للكتاب بالاسكندرية ، ١٩٧٢ .

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهري

وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ،
دار المعارف ، ١٩٧٨ .

الكتاب السابع :

الطبقات فى المجتمع الحديث : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة
محمد الجوهري وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ،
الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن :

علم الاجتماع الفرنسى المعاصر : تأليف الدكتور علياء شكرى ،
الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة فى علم الاجتماع : للدكاترة علياء شكرى ومحمد
على محمد ومحمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ،
القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر :

دراسات فى التنمية الاجتماعية : تأليف الدكاترة السيد الحسينى
ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهري ، الطبعة الرابعة ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادى عشر :

مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية : تأليف جسون ركس ،
ترجمة الدكاترة محمد الجوهري ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد
والسيد الحسينى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر :

التغير الاجتماعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري وآخرون ،
الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع : اختيار وترجمة الدكتور محمد الجوهري
وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ،
دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع عشر :

علم الاجتماع الريفي والضرى : للدكتور محمد الجوهري والدكتور
علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب الخامس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع : تأليف الكس انكلز ، ترجمة وتقديم
الدكاترة محمد الجوهري وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على
محمد ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب السادس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى : تأليف الدكتور محمد الجوهري،
دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .

الكتاب السابع عشر :

علم الفولكلور ، الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد الجوهري ،
الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثامن عشر :

النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم : تأليف الدكتور السيد محمد
الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع عشر :

مصادر دراسة الفولكلور العربى : اشراف الدكتور محمد الجوهري ،
دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب العشرون :

الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية : اشراف الدكتور محمد
الجمهرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب الحادى والعشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث : تأليف الدكتور
محمد الجمهرى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثانى والعشرون :

علم الفولكلور ، الجزء الثانى : دراسة المعتقدات الشعبية ، تأليف
الدكتور محمد الجمهرى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والعشرون :

بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى : دراسات
ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية ، تأليف
الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ،
١٩٧٩ .

الكتاب الرابع والعشرون :

التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الاوربية : تأليف الدكتورة علياء
شكرى ، الطبعة الاولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب السادس والعشرون :

دراسات معاصرة فى علم الاجتماع : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،
دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب السابع والعشرون :

عادات الطعام فى الوطن العربى : تأليف الدكتورة علياء شكرى ،
دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع .

الكتاب الثامن والعشرون :

الفلاحون والدولة : تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة
للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع والعشرون :

تاريخ علم الاجتماع ، الجزء الأول : تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثلاثون :

علم الاجتماع والمنهج العلمى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادى والثلاثون :

اصول علم الاجتماع السياسى : تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثانى والثلاثون :

جماعات الفجر مع اشاية لفجر مصر والبلاد العربية : تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والثلاثون :

الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية ، تأليف الدكتور محمد الجوهري ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الرابع والثلاثون :

علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا ، تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والثلاثون :

علم الاجتماع العسكرى : التحليل السوسىولوجى لمنسق السلطة العسكرية ، تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب السادس والثلاثون :

الفكر الاجتماعى : نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هاينز موسى ،

ترجمة الدكتور السيد الحسينى والدكتورة جهينة سلطان العيسى ،
توزيع دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والثلاثون :

التقنية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، تأليف الدكتور السيد
الحسنى ، الطبعة الأولى ، توزيع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثامن والثلاثون :

المهنية : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، تأليف الدكتور السيد
الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع والثلاثون :

النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ،
تأليف الدكتور على ليلة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الأربعون :

علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والتقنية : تأليف الدكتور
احمد زايد ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادى والأربعون :

البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات المصوفة
القيمة والجديدة ، تأليف الدكتور احمد زايد ، الطبعة الأولى ،
دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثانى والأربعون :

علم الاجتماع الأمريكى : دراسة لاعمال تالكوت بارسونز ، تأليف
جى روثية ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري والدكتور احمد زايد ،
الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث والأربعون :

البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا : المفاهيم

والقضايا ، تأليف الدكتور على ليلة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ،
١٩٨١ .

الكتاب الرابع والأربعون :

علم الاجتماع والنقد الاجتماعي : تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة
محمد الجوهري والسيد الحسيني وعلى ليلة وأحمد زايد ، الطبعة الأولى ،
دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس والأربعون :

الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث : تحرير آلن مونتنجوي ،
ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهري ، على ليلة ، أحمد زايد
الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب السادس والأربعون :

وقت الفراغ في المجتمع الحديث : تأليف الدكتور محمد علي
محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨١ .

الكتاب السابع والأربعون :

علم الاجتماع : تأليف جونسون ، ترجمة وتعليق الدكاترة علياء
شكري ومحمد الجوهري وعلى ليلة وأحمد زايد وحسن الخولي ،
تحت الطبع .

الكتاب الثامن والأربعون :

الريف والبيئة في مجتمعات العالم الثالث : مدخل اجتماعي
ثقافي . تأليف الدكتور حسن الخولي . تحت الطبع .

الكتاب التاسع والأربعون :

المرأة المصرية بين البيت والعمل : تأليف الدكتور محمد سلامة
أدم . تحت الطبع .

رقم الايداع بدلو للكتب المصرية

٢٨٥٦ / ١٩٨١ م

دار الثقافة للطباعة والنشر
٢٦ شارع كامل مصطفى - البحالة
القاهرة : ت ٩١٦٠٧٦

أهدأت ٢٠٠٣

أمة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسوي

الإكاديمية

Bibliotheca Alexandrina



0395791

11579.1

70.